كلية الدراسات
الإسلامية والعربية
دسوق

الواضح فى النحو

تأليف الدكتور
محمد السعيد عبد الله عامر
أستاذ اللغويات المساعد

الجزء الرابع

الطبعة الأولى
١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدًا لمن علّم بالقلم ، علّم الإنسان ما لم يعلم ، وصلاة وسلامًا على مُعلِّم البشرية ورسول الإنسانية الذى هدانا الله به إلى الطريق الواضح والعلم النافع والهدى الساطع .. وبعد ،

فهذا هو الجزء الرابع من كتاب " **الواضح فى النحو** " المقرر على الفرقة الرابعة من قسم اللغويات بالكلية ، وموافقًا لمنهج كلية اللغة العربية وقسم اللغويات بكليات الدراسات العربية والإسلامية بالأقاليم فى طبعته الأولى ، آمل أن يكون واضحًا فى طريقة عرضه ، وموضحًا لما اشتمل عليه من قواعد ومسائل وأساليب عربية مقررة ، ويشمل هذا الجزء ما يلى :

أولاً : تاريخ النحو :

١ – وجوه الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وآراء الفريقين ، وأساليبهم فى البحث ، وطريقتهم فى الاستدلال فى بعض المسائل النحوية .

٢ – نشوء المدرسة البغدادية ونهجها فى الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية ، واتجاهها الجديد فى البحث بعيدًا عن التشيع لأى من المذهبين .

ثانيًا : موضوعات النحو المقررة وفقًا لتسلسلها فى كتب النحو .

ثالثًا : مسائل نحوية وأساليب عربية مقررة .

رابعًا : أسئلة عامة على المنهج مع إجاباتها النموذجية .

خامسًا : نصوص من كتب التراث : المغنى – الأشـــمونى – الأشـــباه والنظائر للسيوطى .

والله أسأل أن يكون الكتاب فى تأليفه وتصنيفه واضحًا ونافعًـــا ومفيـــدًا للطالب .

وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب .

د. محمد السعيد عبد الله عامر

تاريخ النحو

١ ـ وجوه الخلاف بين البصريين والكوفيين[١]

٢ ـ المدرسة البغدادية[٢]

(1) من كتاب المفصل فى تاريخ النحو – من ٨٧ – ١٠٣ .
(2) من كتاب المدارس النحوية للدكتور/ شوقى ضيف – من ٢٤٥ – ٢٨٧ .

وجوه الخلاف بين البصريين والكوفيين

ذكرنا فيما سبق الأسباب التي نشأ عنها الخلاف بين الفريقين ، وتحدّثنا عن منهج كلّ منهما في البحث والاحتجاج ، ومسائل هذا الخلاف مبسوطة في مواضعها من كتب القواعد النحوية ، وقد جمع الأنباري طائفة منها في كتابه « الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » فشرح مائة وإحدى وعشرين مسألة تدور حول أنواع من الخلاف ، منها ما يرجع الخلاف فيه إلى العامل ، ومنها ما يرجع الخلاف فيه إلى الإعراب والبناء ، ومنها ما يرجع الخلاف فيه إلى الحقيقة اللغوية أو النحوية لبعض الكلمات ، ومنها ما يرجع الخلاف فيه إلى التقديم والتأخير في نسج الجملة وترتيب كلماتها ، ومنها ما يرجع الخلاف فيه إلى غير ذلك من شتّى النواحي الإعرابية والصرفية .

وفيما يأتي طائفة من مسائل الخلاف توضّح وجوه الرأي عند الفريقين وأساليبهم في البحث وطرائقهم في الاستدلال .

١) وقوع الفعل الماضي حالاً :

مذهب الكوفيين أنّه جائز ، وإليه ذهب الأخفش الأوسط من البصريين ، ومذهب البصريين أنّه لا يجوز .

وحجّة الكوفيين النقل[١] والقياس .

أمّا النقل ففي القرآن الكريم : ﴿ أو جاءوكم حَصِرَتْ صدورُهم ﴾[٢] ، فَحَصِرَتْ فعل ماضٍ وهو مع فاعله في موضع الحال ، والتقدير « حَصِرَةً[٣] صدورُهم » والدليل على هذا التقدير عند الكوفيين قراءة مَنْ قرأ ﴿ أو جاءوكم حَصِرَةً صدورُهم ﴾

---

(١) النقل هو السماع مطلقاً قرآناً كان أو كلاماً للعرب شعراً ونثراً .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة النساء ، حَصِرَتْ صدورُهم : أي ضاقت .

(٣) حَصِرَة : صفة مشبّهة وهي مشتقّة على ما ينبغي للحال .

وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي والمفضّل عن عاصم[١] .

وقال أبو صخر الهُذَلي :

وإنّي لتعروني لذكراكِ هِزَّةٌ[٢] كما انتفض العصفورُ بلّله القَطْرُ

فجملة «بلّله القطر» التي فعلها ماضٍ في موضع الحال .

وقد احتجّ الكوفيون أيضاً بقياسين .

أمّا القياس الأول فهو أنّ كلّ ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً من المعرفة نحو «مررت برجلٍ قاعدٍ» و«مررتُ بالرجل قاعداً» ، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة بالاجماع بين البصريين والكوفيين نحو «مررتُ برجلٍ قَعَدَ» ، فينبغي قياساً أن يجوز وقوعه حالاً من المعرفة نحو «مررتُ بالرجل قَعَدَ» . ويؤيّد هذا القياس عند الكوفيين ويقوّيه قياسٌ آخر قاسوه أيضاً وهو أنّا أجمعنا بصريين وكوفيين على أنّه يجوز أن يُقام الفعل الماضي مُقام الفعل المستقبل كما في قوله تعالى ﴿ وإذ قالَ الله يا عيسى بنَ مريم ﴾[٣] أي «يقولُ» في المستقبل ، وإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل جاز قياساً أن يقام الماضي مقام الحال[٤] فيقع حالاً .

وحجّة البصريين أنّ الفعل الماضي لا يدلّ على الحال فلا يقوم مقامه ، لأنّ ما يوضع موضع الحال إنّما هو ما يصلح أن يُقال فيه الآن أو الساعة كالفعل المضارع مثلاً نحو «مررت بزيد يضربُ» و«نظرت إلى عمرو يكتبُ» ، وهذا لا يصلح في الفعل الماضي إذ لا يُقال الآن أو الساعة مع هذا الماضي ، فينبغي لذلك ألاّ يكون الفعلُ الماضي حالاً ، ولهذا

---

(١) القراء السبعة هم : في الشام عبد الله اليحصبي المعروف بابن عامر المتوفى في سنة ١١٨هـ ، وفي مكة عبد الله بن كثير المتوفى في سنة ١٢٠هـ ، وفي الكوفة عاصم بن أبي النُجود المتوفى في سنة ١٢٧هـ ، وفي البصرة أبو عمرو بن العلاء المتوفى في سنة ١٥٤هـ ، وفي الكوفة أيضاً حمزة بن حبيب الزيات المتوفى في سنة ١٥٦هـ ، وفي المدينة نافع بن عبد الرحمن المتوفى في سنة ١٦٩هـ ، وفي الكوفة كذلك عليّ بن حمزة الكسائي المتوفى في سنة ١٨٩هـ ، وقيل إنّ السابع في البصرة وهو يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي المتوفى في سنة ٢٠٥هـ وليس السابع الكسائي ، واشتهرت بعد هذه السبع ثلاث قراءات تمّت بها عشراً وهي قراءة يعقوب المذكور على الراجح أو الكسائي على المرجوح ، وقراءة يزيد بن القعقاع المشهور في كتب القراءات بأبي جعفر المتوفى في سنة ١٣٢هـ ، وقراءة خلف بن هشام المتوفى في سنة ٢٢٩هـ ، أمّا ما وراء ذلك من القراءات فيعدّ شاذاً .

(٢) وفي رواية «نُفْضَةٌ» والمعنى واحد .

(٣) من الآية ١١٦ من سورة المائدة ، أي يقول الله لعيسى في يوم القيامة .

(٤) بدليل كون الحال والمستقبل من معاني الفعل المضارع .

لم يجز أن يُقال « ما زال زيدٌ قامَ » و« ليس زيدٌ قامَ » لأنّ ما زال وليس فعلان ماضيان يطلبان الحال وقام لا تدلّ على الحال لأنّها فعل ماضٍ ، فلّما لم يجز هذان المثالان دلّ ذلك على أنّ الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً .

ولا يُحْتَجُّ على البصريين بأنّ الماضي إذا دخلت عليه « قد » نحو « مررت بالرجل قد قعد » جاز أن يكون حالاً باتفاق البصريين والكوفيين ، لأنّ « قد » هي التي تقرّب الماضي من الحال وليس الفعل نفسه بمعنى الحال لأنّه فعل ماضٍ والماضي لا يدلّ بطبيعته على الحال .

ويردّ البصريون على الكوفيين في استشهادهم بالآية بأنّه لا حجّة لهم فيها من أربعة أوجه :

أ ـ أن تكون « حَصِرَتْ صدوُرهم » صفة ثانية لقوم المجرورة في أوّل الآية ، وأوّل الآية هو قوله تعالى : ﴿ إلاّ الذين يَصِلُونَ إلى قومٍ بينكم وبينهم ميثاق ﴾[1] ثم جاءت ﴿ أو حَصِرَت صدورهم ﴾[2] .

ب ـ أن تكون « حَصِرَت صدورهم » صفة لقومٍ مقُدّر والتقدير « إلاّ الذين يَصِلُونَ إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق ، أو جاءوكم قوماً حَصِرَت صدورهم » والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بإجماع الفريقين .

ج ـ أن يكون « حصرت صدورهم » خبراً بعد خبر ، كأنّه قال : « أو هم جاءوكم » ثم أخبر مرة ثانية فقال : « حصرت صدورهم » ويكون التقدير « هم جاءوكم ، هم حصرت صدورهم » فهم مبتدأ وجاءوكم خبر أوّل وجملة حصرت صدورهم خبر ثانٍ .

د ـ أن تكون جملة « حصرت صدورهم » محمولةً على الدعاء، وليست في موضع نصب

---

(١) « قومٍ » موصوف ، و« بينكم وبينهم ميثاق » صفة أولى ، و« حَصِرَتْ صدورهم » صفة ثانية .

(٢) قال تعالى : ﴿ ودّوا لو تكفرون كما كفروا فتكونونَ سواءً فلا تتّخذوا منهم أولياءَ حتى يهاجروا في سبيل الله فإن تَوَلَّوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليّاً ولا نصيرا * إلاّ الذين يَصِلُونَ إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أو جاءوكم حصرت صدورُهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم الآيه . . . ﴾ . ودّوا : أي المنافقون ، فخذوهم: أي بالأسر ، يَصِلُونَ : أي يلجؤون ، إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق : أي عهدٌ بالأمان لهم ولِمَنْ وَصَلَ إليهم ، أوالذين جاءوكم وقد حصرت صدورهم أي ضاقت عن أن يقاتلوكم مع قومهم ، أو يقاتلوا قومهم معكم ، أي ممسكين عن قتالكم وقتالهم ، فلا تتعرّضوا لهم بأخذ أي بأسر ولا قتل .

حال ، فكأنّه قال : « ضَيّقَ اللهُ صدورَهم » كما يُقال : « جاءني فلانٌ وسّعَ الله رزقَه » فاللفظ لفظ الماضي ومعناه دعاء وإذا كان الدعاء من الله تعالى فإنّ المقصود به إيجاب ذلك عليهم ، وعلى هذا تكون جملة « حصرت صدورهم » لا موضع لها من الإعراب لأنّها جملة دعائية .

ويرّد البصريون على الكوفيين احتجاجهم بالبيت بأنّ قول الشاعر « كما انتفض العصفور بلّله القطر » إنّما جاز مجيء الماضي فيه حالاً لأن الأصل « قد بلّله القطر » « وقد » تقرّب الماضي من الحال ، إلاّ أنّ « قد » حُذفت لضرورة الشعر ، فلمّا كانت « قد » مقدّرة نزّلت منزلة الملفوظ بها ولا خلاف بين الفريقين في أنّه إذا كان مع الفعل الماضي « قد » فإنّه يجوز أن يقع حالاً .

وأمّا قول الكوفيين إنّ الماضي يصلح أن يكون صفة للنكرة ولذا يصلح أن يقع حالاً من المعرفة قياساً على جواز مجيء قائم أو قاعد صفة للنكرة وحالاً من المعرفة فهذا القياس فاسد لأنّه إنّما جاز أن يقع نحو قائم أو قاعد حالاً من المعرفة لأنّه اسم فاعل ، واسم الفاعل يراد به الحال لذاته بخلاف الفعل الماضي فإنّه لا يراد به الحال لذاته فلم يجز أن يقع حالاً .

وأمّا قول الكوفيين إنّه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل ولهذا جاز أن يقوم مقام الحال ، فهذا القياس لا يستقيم وذلك لأنّ الماضي إنّما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع فقط على خلاف الأصل بدليل يدل عليه كقوله تعالى : ﴿ وإذ قال الله يا عيسى بنَ مريمَ ﴾ فلا يجوز فيما عداه لأنّا ينبغي أن نبقَى فيما عداه على الأصل ، فكذلك يقوم الماضي مقام الحال على خلاف الأصل فقط ولكن لدليل يدلّ عليه ، وذلك إذا دخلت على الماضي « قد » أو كان الماضي وصفاً لمحذوف ولم يجز فيما عداه لأنّا بقينا على الأصل فيه(١) .

٢) عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض :

نحو مررتُ بكَ وزيدٍ ، أجازه الكوفيين ورجّح ابن مالك مذهبهم ، ومنعه البصريون ، وحجة الكوفيين أنّ ذلك قد جاء في التنزيل وكلام العرب ، قال تعالى : ﴿ واتقوا الله الذي تساءَلُونَ به والأرحامِ ﴾(٢) بخفض الأرحامِ وهي قراءة أحد السبعة

---

(١) انظر الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ١ : ٢٥٢ - ٢٥٧ .

(٢) القراءة الأصلية وهي قراءة بقية السبعة ولا شاهد فيها على ما نحن فيه وهي القراءة التي أخذ بها البصريون ﴿ واتقوا الله الذي تَسَّاءلون به والأرحامَ ﴾ والمعنى على هذه القراءة « اتقوا الله الذي تَسَّاءلون به فيما بينكم حيث يقول بعضكم لبعض أسالك بالله واتقوا الأرحامَ أن تقطعوها » أمّا على قراءة حمزة فيكون المعنى « اتقوا

وهو حمزة ، وقال تعالى : ﴿ ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكمُ فيهنّ وما يُتلى عليكم في الكتاب ﴾ [١] فموضع « ما » الموصولة خفض لأنه عطف على الضمير الذي هو في محل جرّ في « فيهنّ » وقال تعالى : ﴿ وصدٌّ عن سبيل الله ، وكفرٌ به ، والمسجدِ الحرام ﴾ [٢] فعطف المسجد على الهاء في به ، وقال الشاعر :

فاليوم قد[٣] بتَّ تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بكَ والأيّام مِنْ عَجَب[٤]

فالأيام معطوف على الكاف في بك والتقدير « بك وبالأيام » وقال الآخر :

أكرُّ على الكتيبة لا أُبالي أفيها كان حتفي أم سواها[٥]

فعطف الشاعر « سواها » بحرف العطف « أم » على الضمير المجرور محلاًّ في « فيها » والتقدير « أم في سواها » .

وحجة البصريين في منع ما ذهب إليه الكوفيون أنّ الجارّ مع المجرور بمنزلة شيء واحد ، والضمير إذا كان مجروراً أي إذا كان ضمير جرّ اتّصل بالجار لفظاً ولم ينفصل منه أبداً ، بخلاف ضمير الرفع وضمير النّصب فإنّهما قد يتصلان برافعهما وناصبهما وقد ينفصلان ، فإذا عطفت اسماً ظاهراً على الضمير المجرور فكأنّك قد عطفتَ هذا الاسم على الحرف الجارّ أيضاً وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

وحجتهم أيضاً أنّ النحاة اتفقوا على أنه لا يجوز عطف الضمير المجرور على المظهر المجرور فلا يجوز أن يقال « مررتُ بزيدٍ وكَ » فكذلك ينبغي أن لا يجوز العكس فلا يقال

= الله الذي تَسَاءلونَ به وبالأرحامِ » لأنّهم كانوا يتناشدون بالرحم أيضاً كما يتناشدون بالله ، وتمام الآية ﴿ إنّ الله كان عليكم رقيباً ﴾ « آية ١ من سورة النساء » .

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء ، ويستفتونك : أي يطلبون منك الفتوى في شأن النساء وميراثهن قل لهم الله يفتيكم فيهنّ وما يتلى عليكم في الكتاب ، أي القرآن من آية الميراث .

(٢) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة

(٣) وفي رواية ثانية « قَرَّبْتَ » بمعنى أخذتَ وشرعت بدلاً من « قد بتُّ » وفي رواية ثالثة « أنشأتَ » .

(٤) من شواهد سيبويه التي لم يعزها أحد لقائل معيّن ، والمعنى قد شرعت أو قرّبت الآن أيّها الرجل تشتمنا وتتمّادى وتنال منّا بالصّريح بعد ذمّك وسبّك فينا بالكناية ، وقد كانت قبل ذلك بيننا وبينك محبّة عظيمة لا تقتضي ذلك ، وحيثما صدر فينا منك ما ذكر ، وإن كنتَ فعلتَ ذلك ، ففارقنا لأنّ هذا ليس بعجيب منك لأنك أهله وليس عجيباً من هذا الزمان الذي فسد كلُّ مَنْ فيه ، والفاء في قوله « فاذهب » واقعة في جواب شرط مقدّر أي « إن تفعل ذلك فاذهب » والفاء في قوله « فما » للتعليل .

(٥) المعنى : أني هذه الكتيبة أي أبسبب هذه الكتيبة كان هلاكي أم في كتيبة أخرى أي بسبب كتيبة أخرى ، وقائل هذا البيت هو قيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلى والمعروف أيضاً بقيس بن الملوّح العامري المتوفى في سنة ٦٨ هـ .

« مررتُ بكَ وزيدٍ » لأنَّ الأسماء سواء كانت ضمائر أو أسماء ظاهرة مشتركة في أحكام العطف فما لا يجوز أن يكون معطوفاً لا يجوز أن يكون معطوفاً عليه .

وأمّا جواب البصريين عمّا استشهد به الكوفيون من قراءة حمزة فقد قالوا في تأويل هذه القراءة إنّه لا حجّة للكوفيين في قوله تعالى : ﴿ تساءَلُونَ به والأرحامِ ﴾ من وجهين :

أحدهما أن الأرحام ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور ، وإنّما هو مجرور بالقسم والتقدير : أقسمُ والأرحامِ أي أقسم بالأرحام فالواو واو القسم والجرّ وذلك على عادة العرب في تعظيم الأرحام والقسم بها وجواب القسم هو قوله تعالى في آخر الآية « إنّ الله كان عليكم رقيباً » .

والوجه الثاني أنّ « الأرحام » مجرور بباء مقدّرة غير الباء الملفوظ بها ، وحذفت لدلالة الأولى عليها ، والتقدير « وبالأرحام » ولهذا الحذف شواهد كثيرة فالعرب تقول : ما كلُّ بيضاءَ شحمة[1] ولا سوداءَ تمرة[1] ، يريدون : ولا كلّ سوداءَ تمرة[1] ، فيحذفون « كلّ » الثانية لدلالة الأولى عليها ، وقال أبو دؤاد الإيادي :

أكُلَّ امرئٍ تحسِبين[2] امرءاً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا[3]

أراد « وكلّ نارٍ » فاستغنى عن تكرير « كلّ » .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهنّ وما يُتلَى عليكم في الكتاب ﴾ فإنّه لا حجّة للكوفيين بالآية من وجهين :

أحدهما : أنّا لا نسلّم أنّه في موضع جرّ وإنّما هو في موضع رفع بالعطف على « الله » والتقدير « الله يفتيكم فيهنّ ويفتيكم فيهنّ ما يتلى عليكم وهو القرآن » وهو أوجه الوجهين .

والثاني : أنّا نسلّم أنّه في موضع جرّ ولكن بالعطف على اسم ظاهر هو « النساء » من

---

(١) بنصب شحمة وتمرة على أنّ ما حجازية تعمل عمل ليس ، وبرفعهما على أنّ ما تميمية مهملة وهما خبران للمبتدأ « كلُّ » .

(٢) بكسر السين وفتحها في المضارع وهو بمعنى تظنّين ، أما حسب الماضي بمعنى ظَنَّ فهو بكسر السين فقط .

(٣) الهمزة للاستفهام الإنكاري ، كلَّ مفعول أول مقدّم لتحسبين وامرىء مضاف إليه ، تحسبين فعل مضارع وياء المخاطبة فاعل ، امرءاً مفعول به ثانٍ ، ونارٍ : الواو حرف عطف والمعطوف محذوف والتقدير « وكلَّ نارٍ » ، توقّدُ فعل مضارع أصله تتوقّد فحذفت إحدى التاءين للتخفيف ، والجملة صفة لنار ، ونارا معطوف على امرءاً السابق والمعطوف على المنصوب منصوب .

قوله : ﴿ يستفتونك في النساء ﴾ لا على الضمير المجرور في « فيهنّ » .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ به والمسجدِ الحرام ﴾ فلا حجة للكوفيين فيه أيضاً إذ « المسجدِ » مجرور بالعطف على اسم ظاهر هو « سبيلِ » لا بالعطف على « به » والتقدير « وصدٌّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام » ، والمعنى والسّياق يؤيّدان ذلك لأنّ إضافة الصدّ عن المسجد أكثر وأولى في الاستعمال من إضافة الكفر به . ألا ترى أنّ العرب يقولون « صددتهُ عن المسجد » ولا يكادون يقولون « كفرتُ بالمسجدِ » .

وأمّا قول الشاعر « فإذهب فما بكَ[1] والأيامِ من عجب » فلا حجة للكوفيين فيه كذلك لأنّه مجرور على القسم لا بالعطف على الضمير والتقدير « أقسم والأيام » بمعنى أقسم بالأيام ، وجملة القسم لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جملة قسم من جهّة ، ولأنها من جهة أخرى معترضة بين المبتدأ المؤخّر وهو « عجَبٍ » المجرور لفظاً بمن الزائدة المرفوع محلاً وخبره المقدّم وهو الجار والمجرور « بك » ، والجملة المعترضة لا موضع لها من الإعراب .

وأمّا قول الشاعر « أفيها كان حتفي أم سواها » فلا حجة فيها للكوفيين كما يقولون لأنّ « سوى » منصوبة على الظرفية المكانية أو مجرورة بفي مقدّرة وليست مجرورة على العطف على الضمير المجرور محلاً في « فيها » .

٣) العامل في المفعول به النصب :

ذهب جمهور الكوفيين إلى أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل والفاعل جميعًا .

وذهب البصريون إلى أنّ الفعل وحده هو العامل في الفاعل والمفعول به معاً ، أي هو عامل الرفع في الأول وعامل النصب في الثاني .

وذهب بعض الكوفيين إلى أن العامل في الفاعل هو الفعل وأنّ العامل في المفعول به هو الفاعل فهو الذي نصبه .

وذهب أبو الحسن عليّ الأحمر من الكوفيين إلى أنّ عامل النصب في المفعول به هو معنى المفعولية ، وأنّ عامل الرفع في الفاعل معنى الفاعلية .

وهذا يعني أنّ العامل عند الجميع - ما عدا الأحمر - هو عامل لفظيّ ، وأنّه عند

(١) ما نافية تميمية مهملة ، ولا يجوز أن تكون حجازية عاملة عمل ليس لأنّ شرط الحجازية أن لا يتقدّم خبرها على اسمها .

(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ : ٤٦٣ - ٤٧٤ .

الأمر عامل معنويٌّ في الفاعل والمفعول به على حدّ سواء .

وحجج جمهور الكوفيين هي :

ــ أنّه لا يكون مفعول به إلّا بعد فعل وفاعل ، فيكون عامل النصب في المفعول به هو الفعل والفاعل معاً .

ــ وأنّه لو كان الفعل وحده هو عامل النصب في المفعول به ـ كما يقول البصريون ـ لكان يجب أن يليه المفعول به مباشرة وأن لا يُفْصَلَ بينهما بأيّ فاصل .

ــ وأنّ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد بدليل أنّ علامة إعراب الفعل في الأفعال الخمسة تقع بعد الفاعل ، ولولا أنّ الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل لما جاز أن يقع إعراب الفعل بعد الفاعل .

ــ وأنّ آخر الفعل الماضي يُبْنَى على السكون إذا اتّصل به ضمير الفاعل نحو ضربْتُ كراهة اجتماع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة، ولولا أنّ ضمير الفاعل بمنزلة حرف من الفعل نفسه لما سكنت لام الفعل لأجله .

أما حجج البصريين فهي :

ـ أنّ الفعل وحده له تأثير في العمل باتفاق الفريقين ـ أي البصريين والكوفيين ـ أمّا الفاعل فهو اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل في حدّ ذاتها عند الفريقين ، وهو حين اقترن بالفعل على أنّه فاعل له ما زال باقياً على أصله في الاسمية ، فوجب أن لا يكون له تأثيرٌ في العمل .

ــ وأنّ ارتباطَ ما لا تأثير له في العمل وهو الفاعل مع ما له تأثير في العمل وهو الفعل واجتماعَهما معاً في تركيب واحد ينبغي أن لا يكون له تأثير في إعمال الفاعل كالفعل ومعه في المفعول به على ما يقول به جمهور الكوفيين .

وقد أجاب البصريون عن حجج جمهور الكوفيين بما يأتي :

ــ إنّ قول جمهور الكوفيين إنّ الناصب للمفعول به هو الفعل والفاعل جميعاً لأنّه لا يكون إلّا بعدهما لا يدلّ على أنّهما معاً العاملان فيه ، لأنّ الفاعل كما ذكرنا اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل دائماً .

وبهذا يبطل أيضاً قول من ذهب من الكوفيين إلى أنّ الفاعل وحده هو العامل في المفعول به .

ـ وإنّ ما قاله جمهور الكوفيين من « أنّه لو كان الفعل وحده هو عامل النصب في المفعول به لكان يجب أن يليه المفعول به مباشرة وأن لا يفصل بينهما بأيّ فاصل » باطل ، فإننا وهم معنا مجمعون على أنّه يجوز أن يُقال : « إنّ في الدار زيداً » و« إنّ عندك لعَمْراً » فنُصِبَ الاسم بإنّ ولم يَلِهَا فكذلك ها هنا ، وإذا لم يلزم ذلك في الحرف وهو أضعف من الفعل لأنّه فرع عليه في العمل فلأن لا يلزم ذلك في الفعل وهو أقوى أولى .

أمّا ما ذهب إليه الأحمر من إعمال معنى المفعولية ومعنى الفاعلية فظاهر الفساد لأنّه لو كان الأمر كما زعم الأحمر لوجب أن لا يرتفع ما لم يسمّ فاعله أي نائب الفاعل في نحو « ضُرِبَ زيدٌ » لعدم وجود معنى الفاعلية فيه ، ولوجب أن يُنْصَبَ الاسم في نحو « مات زيدٌ » لوجود معنى المفعول به فيه[1] .

٤) مجيء كما بمعنى كيما :

ذهب الكوفيون إلى أنّ كما تأتي بمعنى كيما أي بمعنى التعليل ، وهم ينصبون بكما التي هي بمعنى كيما الفعل المضارع الواقع بعدها ولا يمنعون جواز الرفع[1] .

واستحسن المبرّد البصري ما ذهب إليه الكوفيون .

وذهب البصريون إلى أنّ كما لا تأتي بمعنى كيما أي لا تكون للتعليل ، وأنّه لا يجوز لذلك نصب ما بعد « كما » بل ينبغي رفعه[1] .

والخلاصة أنّ البصرين والكوفيين معاً يقولون بجواز نصب المضارع ورفعه بعد « كيما » ، ويختلفون في المضارع بعد « كما » ، فالبصريون يقولون برفعه[1] فقط لأن كما لا تأتي بمعنى كيما عندهم ، والكوفيون يقولون بجواز[1] رفعه وجواز نصبه لأنّ كما تأتي بمعنى كيما عندهم .

وحجج الكوفيين هي :

ـ أنّ نصب الفعل المضارع عندهم بعد « كما » هو على تقدير أنّ كما مثل كيما وحُذفت الياء من كما تخفيفاً .

ـ وأنّ ما في كما وفي كيما عندهم في حالة النصب زائدة غير كافّة .

---

(١) انظر الإنصاف ١ : ٧٨ ـ ٨٢ .

(١) رفع الفعل المضارع بعد كيما وبعدكما التي هي بمعناها هو عند البصريين والكوفيين على تقدير أنّ « ما » زائدة وكافة فيهما عند الفريقين .

ـ وأنّ نصب الفعل المضارع بعد كما جاء كثيراً في كلام العرب ، قال صَخرُ الغَيِّ بن عبد الله الهُذَلي :

جاءَتْ كبيرٌ كما أُخَفِّرَها والقومُ صيدٌ كأنّهم رَمِدُوا[١]

أراد كيما أُخفِّرَها ، ولهذا المعنى أي بسببَ معنى التعليل في كما انتصب الفعل المضارع أُخَفِّرَها .

وقال الشاعر[٢] :

وطَرْفَكَ إمّا جئتنا فاصرِفَنَّهُ كما يحسَبوا أنّ الهوى حيث تنظُرُ

وقال الآخر[٣] : لا تظلِمُوا الناسَ كما[٤] لا تُظْلَمُوا[٥] .

وقال عَدِيُّ بن زيد العِبَادي :

إسْمَعْ حديثاً كما[٤] يوماً تُحَدِّثَهُ عن ظهر غَيْبٍ إذا ما سائل سألا[٦]

وحجّة البصريين أن الكاف في كما هي كاف التشبيه والجر ، وليست كما هي كيما

---

(١) أخفّرَها بتضعيف الفاء أي امنَعها وأُجيرَها وأُؤمّنَها واكونَ لها خفيراً ، والصِّيد بكسر الصّاد جمع أَصْيَد وهو الوصف من الصَّيَد بفتح الصاد والياء وهو الكِبْر والطموح ، واصل الصَّيَد داء يأخذالإبل أي يصيبها في رؤوسها فترفعها وتسمو بها ، فإذا كان الصَّيَد في الرجّل كان من كبر وطموح وليس من مرض ، وقد عدّ الكوفيون كما بمعنى كيما مؤلفة من كي الناصبة للمضارع وما الزائدة غير الكافة ، وهذا البيت من قصيدة لصخر ، وكان صخر قد قتل جاراً لبني الرَّمداء فحرّض احد بني الرمداء قومه على صخر ليطالبوا بدم القتيل فبلغ ذلك صخراً فقال القصيدة .

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة ، وقيل هو جميل بن معمّر العذري صاحب بثينه ، والطُّرف العين ، وإمّا مركّبة من إن الشرطية وما الزائدة المؤكِّدَة ، واصرفَنَّه : أي حوّله إلى جهة أخرى غير جهتنا .

(٣) هو من أرجوزه لرؤبة بن العجّاج ، والعجّاج توفي في سنة ٩٧هـ في الدولة الأموية ، وابنه رؤبة توفي في سنة ١٤٥هـ في أوائل الدولة العباسية ، ورؤبة ـ وكذلك أبوه ـ من فصحاء العرب الذين يحتجّ بكلامهم ، قال الزمخشري : هو ـ أي رؤبة ـ من أمضغ العرب للشّيح والقيسوم ، يريد بذلك تحقيق كونه بدويّاً ، وليس حقيقة المضغ لأنّ هذين النبتين لا يمضغهما الآدميون .

(٤) كما بمعنى التعليل .

(٥) استدل الكوفيون بهذا أيضاً على انه لا يضرّ الفصل بين كما الناصبة والفعل المضارع المنصوب بكما بلا النافية .

(٦) استدّل الكوفيون بهذا البيت أيضاً على أنّه لا يضرّ الفصل بين كما الناصبة والفعل المضارع المنصوب بكما بالظرف ، إسْمَع : بمعنى احفظ ، إذا ما سائل سألا : ما حرف زائد ، وجواب اسم الشرط « إذا » محذوف يفسّره المذكور ، والتقدير « إذا سألَ سائلٌ سألا تحدّثه عن ظهر غيب » .

التي حذفت ياؤها تخفيفاً ، وقد أُدخِلَتْ على الكاف ما الزائدة فكفّتها عن العمل وهوَ الجرّ وجُعِلا بمنزلة حرفٍ واحد ، كما أدخلت ما الزائدة على رُبَّ فكفّتها عن العمل وهو الجرّ وجُعِلا بمنزلة حرف واحد ، ويلي « كما » الفِعلُ كربّما لزوالِ صفة حروف الجرّ عنهما ، وكما أنهم لا ينصبون الفعل بعد « ربّما » فكذلك لا ينصبونه بعد « كما » .

وأجاب البصريون عمّا احتجّ به الكوفيون من الأبيات بأنّه لا حجّة لهم فيها جميعاً .

فالبيت الأول روي بالرفع « كما أخفُرُها » وهي الرواية الصحيحة ، وقد رواه الفراء وهو من أصحابهم واختار بعدَ أن رواه الرفع فيه .

والبيت الثاني روايته هي « لكي يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظر » أي لحسانهم ، وليست رواية هذا البيت « كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظر » .

والبيت الثالث روايته للواحد وبرفع الفعل تُظْلَمُ فقد روي « لا تَظْلِمِ الناسَ كما لا تُظْلَمُ » .

والبيت الرابع لا حجّة فيه لأنّ الرواة اتفقوا على أنّ الرواية « كما يوماً تحدِّثُهُ » بالرفع ولم يروه أحد بالنصب إلّا المفضّل الضبّيّ وحده ، وقد أجمع الرواة من نحاة البصرة والكوفة على خلافه والمخالِفُ له أقوم منه بعلم العربية[١] .

٥) نعم وبئس والخلاف بين البصريين والكوفيين في أنّهما اسمان أو فعلان

ذهب الكوفيون إلى أنّهما اسمان بمعنى الممدوحُ والمذمومُ مبتدآن[٢] ، وذهب البصريون إلى أنّهما فعلان ماضيان جامدان للمدح والذمّ لا يتصرّفان وهو ما عليه التعليم في زماننا ، وإليه ذهب الكسائيّ من الكوفيين .

وحجّة الكوفيين دخول حرف الخفض عليهما فإنّه سمع عن العرب قولهم[٣] « ما

---

(١) انظر الإنصاف ٢ : ٥٨٥ ـ ٥٩٢ .

(٢) يقال مثلاً « نعم الرجلُ زيدٌ » فتكون نعم عند الكوفيين مبتدأ بمعنى اسم المفعول الممدوح وفي حكمه والرّجلُ نائب فاعل لنعم وزيدٌ خبر المبتدأ ، وإذا قيل « نعم رجلاً زيدٌ » أعربت نعم عندهم مبتدأ لأنها بمعنى اسم المفعول الممدوح وفي حكمه والضمير المستتر نائب فاعل لنعم ورجلاً تمييز وزيدٌ خبر المبتدأ .

(٣) زيدٌ مبتدأ عند التميميين الذين يهملون ما أو اسم ما العاملة عمل ليس عند الحجازيين ، والباء حرف جرّ

زيدٌ بنعمَ الرجلُ » وقال حسّان بن ثابت الشاعر الإسلامي الذي يحتجّ به :

أَلسْتُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بيتَه أَخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المال مُصْرِما[1] ؟

وحكي عن بعض فصحاء العرب[2] أنّه قال : نِعْمَ السّيرُ على بئسَ[3] العَيْرُ .

ومن الكوفيين مَنْ قال إنّ الدليل على أنّهما اسمان أنّ العرب تقول : « يا نِعْمَ[4] المولى ويا نِعْمَ النصيرُ » .

ونداء نعم يدلّ على اسميّتها لأنّ النداء من خصائص الأسماء ، ولو كان « نِعْمَ » فعلاً لما نودي .

قال هؤلاء الكوفيون : ولا يجوز قول البصريين إنّ المنادى إسم آخر محذوف للعلم به ، والتقدير فيه « يا ألله نِعْمَ المولى أنتَ ويا ألله نِعْمَ النصيرُ أنت » فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه كما حذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه ، لأنّ المنادى إنّما يقدّر اسماً محذوفاً إذا وليَ حرفَ النداء فعل أمر أو ما جرى مَجْراه وهو اسم فعل الأمر فقط نحو قراءة الكسائي وأبي جعفر المدني ويعقوب الحضرمي وأبي عبد الرحمن السلمي والحسن البصري وحميد الأعرج « ألا يا اسجدوا لله » أراد يا هؤلاء اسجدوا لله ، ونحو قول ذي الرّمة[5] :

= زائد ، نعم بمعنى الممدوح مبتدأ مبني على الفتح في محل جرّ بالباء وفي محلّ رفع بالابتداء ، والرّجلُ خبر المبتدأ ، والجملة خبر المبتدأ الأول أو خبر ما العاملة عمل ليس .

(١) ألستُ : الهمزة للاستفهام التقريري ، بنعم : الباء حرف جرّ زائد ، الجارُ : أراد به هنا الذي يستجير به النّاسُ من الفقر والحاجة فينزلون في حماه ويستظلّون بظلّه ويجعلون عليه قضاء حاجاتهم ، يُؤْلِفُ بيتَه : ببناء الفعل للمعلوم أي يجعل المُقِلّ يألفُ بيته وذلك ببسط الكفّ وبشاشة الوجه ، وأخو القِلّة : أي الفقير الذي لا يجد كفايته ، والمُصْرِم : أي المُعْدِم الذي لا يجد شيئاً ، ومُعْدِم من أَعْدَمَ يُعْدِمُ فهو مُعْدِم ومُعْدَم وهو غير الفعل عَدِمَ الثلاثي يَعْدَم فهو عادم ومعدوم ، وتعرب مُصْرِماً بدل كلّ أو عطف بيان أو نعتاً لمُعْدِمَ أو توكيداً معنوياً أو معطوفاً عطف تفسير على «مُعْدِمَ المال» بإسقاط حرف العطف وهو الواو أو مفعولاً به لفعل محذوف والتقدير « يؤلف بيتَه مُصْرِماً » والجملة توكيد معنويّ لجملة يُؤْلِفُ بيتَه معدِمَ المال ، ومعدِم المال من إضافة اسم الفاعل لمفعوله والفاعل مستتر جوازاً ، وفاعل مُصْرِماً مستتر جوازاً أيضاً ، وتقدير الفاعل فيهما « هو » .

(٢) يجوز عودة الضمير على « بعض » مفرداً باعتبار اللفظ ، وجمعاً باعتبار المعنى فيقال « أنّهم قالوا » .

(٣) على حرف جرّ أصلي وبئس اسم بمعنى المذموم في محلّ جرّ بعلى والعيرُ نائب فاعل لبئس .

(٤) يا حرف نداء ونِعْمَ اسم بمعنى الممدوح منادى والمولى نائب فاعل لنعم

(٥) الرّمة : بضمّ الرّاء ، ويجوز كسرها وهو قليل ، واسمه غيلان بن عقبه ، وقد قال البيت في صاحبته ميّة .

ألا يا اسلمي يا دارَ ميَّ على[١] البِلَى ولا زال مُنْهَلاً بجرعائك القَطْرُ[٢]

ومن الكوفيين من قال إنّ الدليل على أنّها ليسا بفعلين أنّه لا يحسن اقتران الزمان بهما مثلما يحسن في الأفعال فلا تقول « نِعْمَ الرجُلُ أمسِ أو غداً » فلمّا لم يحسن اقتران الزمان بهما عُلِمَ أنّهما ليسا بفعلين .

وحجة البصريين على أنّهما فعلان اتصال الضمير البارز الفاعل المرفوع بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرف ، فقد جاء عن العرب أنّهم قالوا : نعما رجُلَيْن[٣] ونِعْمُوا رجالاً[٣] ، وقد رفعا مع ذلك الفاعل الاسم المظهر في نحو « نعمَ الرجلُ وبئسَ الغلامُ » والفاعل المضمر في نحو « نعم رجلاً زيدٌ وبئس غلاماً عمرٌو » فدلّ ذلك على أنّهما فعلان .

ومن البصريين من قال إنّ الدليل على أنّهما فعلان ماضيان هو اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي يختصُّ بها الفعل الماضي فقط فلا يجوز الحكم بإسمية ما اتصلت به .

وقد اعترض الكوفيون على هذا بأنّ تاء التأنيث لا تختصّ بالفعل فقط كما ذكر البصريون لأنّها قد اتّصلت أيضاً بالحروف في قولهم « رُبَّتَ وثمّتَ ولاتَ » وهذا يبطل ما ادعيتموه من اختصاصها بالفعل فيجوز إذا بطل الاختصاص أن تكون نعم وبئس اسمين لحقتها تاء التأنيث الساكنة كما لحقت تاء التأنيث الحروف رُبَّتَ وثمّتَ ولاتَ .

وأجاب البصريون عن ذلك بأنَّ تاء التأنيث اللاحقة للفعل الماضي تكون ساكنة ، وتاء التأنيث التي في رُبَّ وثُمَّ تكون متحركة فبينهما فرق ، وأمّا لاتَ فالتاء ليست تاء تأنيث مزيدة فيها ، بل هي أصلية للفرق بين لا النافية ولات النافية ، فلات بناء على ذلك . كلمة

---

(١) على حرف جر بمعنى مِنْ .

(٢) البِلَى بكسر الباء مقصور وهو مصدر بَلِيَ الثوب يَبْلَى بَلاءً وبِلًى إذا رَثَّ وقَدُمَ ، ومُنْهَلاً اسم فاعل ويأتي اسم مفعول أيضاً فإذا كانت اسم فاعل كان أصلها مُنْهِلاً وإذا كانت اسم مفعول كان أصلها مُنْهَلَلاً ، وهما من انْهَلَّ المطرُ أي انسكب وانصبُّ ، والجرعاء رملة مستوية لا تُنْبِتُ شيئاً ، والقَطْر المطر ، والمعنى : يدعو لدار حبيبته بأن تدوم لها السلامة على مرّ الزمان من طارقات الحدثان وأن يدوم نزول الأمطار بساحاتها ، وكنّى بنزول الأمطار عن الخصب والنّماء اللّذين يستتبعان رفاهية أهلها . الا : حرف استفتاح وتنبيه ، يا حرف نداء والمنادى محذوف والتقدير « يا دارَ ميّة » واسلمي فعل أمر مقصود به الدعاء ، ميُّ : مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة على التاء المحذوفة من ميّة لضرورة الوزن والمانع من الصّرف العلمية والتأنيث اللفظي والمعنوي ، ولا زال : الواو حرف عطف ولا حرف دعاء وزال فعل ماض ناقص ، وفي هذا البيت شاهد آخر حيث أجرى « زال » مُجْرَى « كان » في رفعها الاسم ونصبها الخبر لتقدّم لا الدعائية عليها ، والدعاء شبه النفي .

(٣) رجلَين ورجالاً تمييزان .

على حيالها أي بكاملها ، على أنّ التاء في لاتَ إذا كانت فرضاً تاء تأنيث مزيدة فيها فإنّها ليست مثل تاء التأنيث الساكنة والمتحركة من عدّة وجوه ، منها أنّ الكسائيّ كان يقف عليها بالهاء ويقول « ولاهْ » في حين لا يجوز الوقف بالهاء على « ضَرَبَتْ » ولا على « رُبَّتَ وثُمَّتَ » .

وقد أجاب البصريون على شاهد الكوفيين بأنّ قوله « ألستُ بنِعْمَ الجارُ » وأمثاله ، إنّما هو على الحكاية المقدّرة ، وحرف الجرّ يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شُبْهَةَ في فعلّيته ، وعلى هذا يكون الأصل أَلَسْتَ بجارٍ(١) مَقُولٍ فيه نِعْمَ الجارُ » إلاّ أنهم حذفوا الموصوف وأقاموا(٢) الصفة مُقَامَه(٢)فصار التقدير « ألستُ بمقولٍ فيه نعم الجار » ثم حذفوا الصفة التي هي « مقول » وأقاموا المحكيَّ بها مُقَامها فدخل حرف الجرّ على الفعل لفظاً وإن كان داخلاً على غيره تقديراً(٣) .

٦) العامل في خبر ما العاملة عمل ليس في لغة أهل الحجاز :

ذهب الكوفيون إلى أنّ ما العاملة عمل ليس عند الحجازيين لا تعمل في خبرها النصب ، وخبرها منصوب بحذف حرف الخفض الزائد وليس بما نفسها .

وذهب البصريون إلى أنّ ما تعمل في الخبر النصب وهو منصوب بها .

وحجّة الكوفيين أنّ القياس في « ما » أنّها لا تعمل البتة ، أي تكون مهملة ، لأنّ الحرف إنّما يكون عاملاً إذا كان مختصّاً بالدخول على الأسماء أو على الأفعال كحروف الخفض وحروف الجزم ، أمّا الحرف غير المختّص فلا يعمل كحروف الاستفهام وحروف العطف وحروف النفي لأنّها تدخل على الاسم تارة وتارة على تدخل على الفعل ، فلمّا كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل ، ولذا كانت « ما » التي هي حرف نفي مهملة غير مُعْمَلَةٍ في لغة بني تميم ، وهو القياس عند الكوفيين ، وإنّما أعملها أهل الحجاز خلافاً للقياس لأنهم شبّهوها بليس - التي هي فعل ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر باتفاق البصريين والكوفيين - من جهة واحدة هي جهة المعنى ، وهو شبه ضعيف ، فلم تقو « ما » بعد عملها في الاسم على العمل في الخبر كما عملت ليس في الخبر باتفاق الفريقين لأنّ ليس فعل وما حرف ، والحرف أضعف من الفعل لذلك عملت ليس في الاسم والخبر معاً لأنها الأقوى وعملت ما في الاسم فقط لأنّها الأضعف ، ولأنّ « ما » هي الأضعف لأنّها

---

(١) الباء حرف جرّ زائد .

(٢) مقامه : بفتح الميم وضمّها مصدر ميمي أو ظرف مكان، وهي هنا بالضمّ فقط لأنّها من الفعل الرباعي أقامَ الذي ذكر قبلها ، ولو كانت من الفعل الثلاثي قامَ لكانت مَقامَه بفتح الميم .

(٢) انظر الإنصاف ١ : ٩٧ - ١١٤ .

حرف بطل أن يكون الخبر منصوباً بها ووجب أن يكون منصوباً بحذف حرف الخفض الزائد ، لأنّ الأصل « ما زيد بقائم » فلمّا حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً .

وحجة البصريين على أنّ « ما » تنصب الخبر ، أنّ « ما » أشبهت الفعل « ليس » من جهتين : أنّها تدخل على المبتدأ والخبر مثل ليس ، وأنّها تنفي الحال مثل ليس أيضاً ، ويقوّي الشّبه بين ما وليس من هذين الوجهين دخول الباء الجارّة الزائدة في خبر ما كما تدخل الباء الجارّة الزائدة في خبر ليس ، فإذا ثبت أنّها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين القويّين وجب أن تجري مَجْرَاها وأن تعمل عملها وعمل ليس الرفع والنصب فينبغي أن يكون عمل ما الرفع والنصب أيضاً .

ثم ردّوا على حجج الكوفيين فرأوا أنّ قولهم « إنّ القياس يقتضي أن لا تعمل ما » صحيح ابتداءً إلّا أنّه وجد بين « ما » و« ليس » مشابهة من وجهين لا من وجه واحد كما يقول الكوفيون على ما أوضحنا ، وهي مشابهة قويّة تقتضي أن تعمل ما عملها بالإضافة إلى أنّ إعمال ما عمل ليس هو لغة القرآن ، قال تعالى « ما هذا بشراً » وقال تعالى « ما هنّ أمّهاتهم » .

وردّوا كذلك على حجج الكوفيين بأنّ الشبه بين ما وليس إنّما يضعف فيبطل عمل ما عمل ليس إذا تقدَّم خبر ما على اسمها ، أو إذا دخل حرف الاستثناء على خبر ما ، أو إذا فُصِلَ بين ما ومعموليها [١] ، ولذا تُهْمَلُ ما عند الحجازيين في هذه الأحوال ولا تعمل عمل ليس ، وبأنّ حذف حرف الجرّ الزائد لا يوجب النصب دائماً فإن كثيراً من الأسماء تدخلها حروف الجرّ الزائدة ولا تُنْصَبُ هذه الأسماء بحذفها مثل « كفى بالله شهيداً »[٢] ، و« بحسبك زيدٌ »[٣] و« ما جاءني من أحدٍ » بل ترفع هذه الأسماء على الفاعلية أو على أنّها خبر مقدّم[٤]

---

(١) يشترط لإعمال ما النافية عمل ليس عند الحجازيين أن لا يُفْصَلَ بينها وبين معموليها بمعمول خبرها غير الظرف والجارّ والمجرور نحو : وما كلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أنا عارفُ ، ففي هذا المثال « ما » ملغاة عند الحجازيين لتقدّم معمول خبرها وكونه ليس ظرفاً للزّمان أو المكان ولا جارّاً ومجروراً ، ومثل هذا المثال في إلغاء إعمال « ما » عندهم قولنا « ما رغيفاً محمدٌ آكلٌ » وتعمل « ما » عندهم في نحو قولنا « ما الآنَ محمدٌ آكِلاً » و« ما في البيت محمدٌ آكِلاً » للفصل بين ما ومعموليها بمعمول خبرها ظرف الزمان والجار والمجرور .

(٢) كفى بالله شهيداً : بمعنى التعجّب ومعناه « ماأكفاه شهيداً » ولفظ الجلالة فاعل مرفوع محلاً مجرور لفظاً بحرف الجرّ الزائد ، شهيداً : تمييز .

(٣) بحسبك زيدٌ : بحسبك خبر مقدّم مرفوع محلاً مجرور لفظاً بحرف الجرّ الزائد وهو بمعنى كافيك .

(٤) انظر الإنصاف ١ : ١٦٥ - ١٧٢ .

٧) تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً :

ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرّفاً نحو « تصبّب زيد عرقاً » و« اشتعَلَ الرأسُ شيباً » فيُقال : « عرقاً تصبَّبَ زيد » و« شيباً اشتعل الرأسُ » ووافقهم المازني والمبرّد من البصريين .

وذهب أكثر البصريين وعلى رأسهم سيبويه إلى أنّ ذلك لا يجوز .

وحجة الكوفيين النقل والقياس : أمّا النقل فقد جاء ذلك في كلام العرب ، قال الشاعر[١] :

أتهجر ليلى[٢] بالفراق حبيبها ... وما كان نفساً بالفراق تطيب[٣]

لأنّ الأصل فيه « وما كان الشأنُ تطيبُ ليلى نفساً بالفراق » .

وأما القياس فإنّه يقضي عند الكوفيين بجواز تقديم المعمول التمييز « عرقاً وشيباً ونفساً » ونحوها على عامله الفعل المتصرّف « تصبّب واشتعل وتطيب » ونحوها قياساً على جواز تقديم المفعول به على عامله الفعل المتصرف باتفاق البصريين والكوفيين في نحو « ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً » الذي يجوز أن يُقال فيه عند الفريقين « عَمْراً ضَرَبَ زيدٌ » . وأضاف الكوفيون أنّه من العجيب أن يقيس البصريون وحدهم جواز تقديم الحال على العامل فيما إذا كان فعلاً متصرفاً نحو « راكباً جاء زيدٌ » على جواز تقديم المفعول به على عامله الفعل المتصرف الذي أجزناه نحن وهم ثم لا يجيزون قياس جواز تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف الذي أجزناه نحن الكوفيين مع ما بين المقيسَين والمقيس عليه من تشابه .

وحجة البصريين في أنّه لا يجوز تقديم التمييز على العامل فيه إذا كان فعلاً متصرفاً : أن التمييز هو الفاعل في المعنى ، فلم يجز تقديمه على الفعل كما لو كان فاعلاً[٤] لفظاً .

---

(١) قائله قيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلى وهو المعروف أيضاً بقيس بن الملوّح العامري ، ونسبه بعضهم إلى المخبّل السّعدي واسمه ربيع بن ربيعه بن مالك ، ونسبه آخرون إلى أعشى همدان واسمه عبد الرحمن بن عبد الله .

(٢) وروي أيضاً « سَلْمى » .

(٣) المعنى : ما ينبغي لليلى أن تهجر حبيبها وتفارقه وتبتعد عنه وعهدي بها والشأن أنّ نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه ، والهمزة في « أتهجر » للاستفهام الإنكاري ، وما : الواو واو الحال ، كان فعل ماضٍ ناقص واسمها ضمير الشأن ، وجملة « تطيب » من الفعل والفاعل الضمير المستتر جوازاً في موضع نصب خبر كان ، وجملة « ما كان نفساً بالفراق تطيب » في موضع نصب حال من ليلى .

(٤) البصريون لا يجيزون تقديم الفاعل على الفعل فإذا تقدّم نحو « زيدٌ قامَ » أعربوه مبتدأ والجملة بعده خبر .

وأضاف البصريون أنّ هذا الكلام لا ينطبق على الحال حيث أجزنا تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً نحو « راكباً جاء زيدٌ » لأنّ « زيدٌ » صاحب الحال هو الفاعل لفظاً ومعنى ، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار راكباً بمنزلة المفعول به فجاز تقديمه كما يجوز تقديم المفعول به في نحو « عَمْراً ضَرَبَ زيدٌ » باتفاق البصريين والكوفيين .

وقد أجاب البصريون عن البيت الذي احتّج به الكوفيون بأنّ الرواية الصحيحة لهذا البيت هي « وما كان نفسي بالفراق تطيبُ » وتعرب « نفسي » اسم كان ، وهذه الرواية الصحيحة لا حجّة فيها على ما نحن فيه لأنّه لا تمييز فيها .

وأضاف البصريون : إذا سلّمنا بصحة رواية الكوفيين البيت فإنا نقول : نَصَبَ الشاعر نفساً بفعل مقدّر على أنها مفعول به لهذا الفعل المقدّر فكأنّه قال « أعني نفساً » ولم ينصبها على التمييز ، ويكون اسم كان ضمير الشان وجملة « تطيب » خبر كان ، أو تكون كان زائدة .

وقال البصريون أيضاً : إذا وافقنا على تقدير الكوفيين الذي ذكروه وهو « وما كان الشأن تطيبُ ليلى نفساً بالفراق » على أنّ « نفساً » تمييز ، فإنّما جاء تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرّف في الشّعر قليلاً على طريق الشذوذ فيقبل لأنّ قائله ممّن يحتج بكلامهم لكنه يحفظ ولا يُقاس عليه .

وقالوا كذلك : أمّا احتجاج الكوفيين بتقديم الحال على الفعل المتصرف العامل فيها ، أي ما ذهبوا إليه من قياس جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف على جواز تقديم الحال عند البصريين على عامله المتصرف ، فإنّه لا حجة لهم فيه ، لأنّهم لا يقولون به ولا يعتقدون صحّته ، فكيف يجوز أن يستدلّوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته[1] .

= أما الكوفيون فيجيزون ذلك ويعربون زيداً فاعلاً مقدّماً .

(١) انظر الإنصاف ٢ : ٨٢٨ ـ ٨٣١ ، والحاصل أنّ مذهب سيبويه وأكثر البصريين أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان هذا العامل فعلاً متصرفاً أو فعلاً غير متصرف فلا تقول « نفساً طاب زيدٌ » كذلك لا تقول « عندي درهماً عشرون » بتقديم درهماً التمييز على عامله الجامد وهو عشرون ، ولا تقول « رجلاً ما أحسن زيداً » بتقديم رجلاً التمييز على عامله الجامد وهو فعل التعجب ، وأجاز الكوفيون ومعهم المازني والمبرّد البصريين تقديم التمييز على عامله المتصرف فإن كان العامل فعلاً غير متصرّف فقد منع الكوفيون والبصريون التقديم بالإجماع .

المدرسة البغداديّة
منهجها ونُحاتها

نشوء المدرسة البغدادية

اتبع نُحاة بغداد فى القرن الرابع الهجرى نهجًا جديداً فى دراساتهم ومصنفاتهم النحوية يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعًا ، وكان من أهم ما هيَّأ لهذا الاتجاه الجديد أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرد وثعلب ، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما ويُعْنَى بالتعمق فى مصنفات أصحابهما والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة .

وكان من هذا الجيل مَنْ يغلب عليه الميل إلى الآراء الكوفية ومَن يغلب عليه الميل إلى الآراء البصرية ، فاضطرب كتَّاب التراجم والطبقات إزاءه ، فمنهم من حاول تصنيف أفراده فى المدرستين الكوفية والبصرية على نحو ما صنع الزُّبَيْدِىّ فى طبقاته ومنهم من أفردهم بمدرسة مستقلة كما صنع ابن النديم فى الفهرست ، وإن كان قد أدخل فيهم نفراً ليس لهم نشاط نحوى مذكور مثل ابن قتيبة وأبى حنيفة الدينورى .

وحاول بعض الباحثين المعاصرين أن ينفى وجود المدرسة البغدادية ، معتمداً على من ينظمون أفرادها فى البصريين والكوفيين وأن علمين من أعلام جيلها الثانى ينْسُبان أنفسهما فى البصريين ، وهما أبو على الفارسى وتلميذه ابن جنى ، إذ يعبِّران فى تصانيفهما عنهم كثيراً بكلمة أصحابنا[1] ، وينتصران فى أغلب الأمر للآراء البصرية وكثيراً ما يطلق ابن جنى على الكوفيين اسم البغداديين[2] ، وكأنهم مدرسة واحدة .

---

(١) انظر أبو على الفارسى لعبد الفتاح شلبى (طبع مطبعة نهضة مصر) ص ١٠٦ والخصائص لابن جنى (طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٢) ١/١٣٧ وسر صناعة الإعراب (طبعة الحلبى) ١/٢٦٧ .

(٢) الخصائص ١/١٨ وقارن ١/١٩٩ .

ولا يكفى أن ينسب ابن جنى وأبو على الفارسى أنفسهما فى البصريين ، لنعدهما حقًّا منهم ، فإنهما اتبعا فى مصنفاتهما المذهب البغدادى الانتخابى ، وإن كانت قد غلبت عليهما النزعة البصرية ، وهى لا تخرجهما عن دوائر الاتجاه البغدادى القائم على الانتخاب من آراء البصريين والكوفيين . وعلى غرارهما الزجاجى آخر الجيل الأول من البغداديين .

أما إطلاق ابن جنى اسم البغداديين على الكوفيين أحيانًا فيرجع إلى أن جمهور الجيل الأول من البغداديين كانت تغلب عليه النزعة الكوفية ، فسماهم الكوفيين تارة ، وتارة سماهم البغداديين ، وأهمهم ثلاثة : ابن كَيْسان المتوفى سنة ٢٩٩ للهجرة وابن شُقَيْر [1] المتوفى سنة ٣١٥ وابن الخياط [2] المتوفى سنة ٣٢٠ وفيهم يقول الزجاجى : « من علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان وأبو بكر بن شقير وأبو بكر بن الخياط لأن هؤلاء قدوةٌ أعلامٌ فى علم الكوفيين ، وكان أول اعتمادهم عليه ، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين » [3] . ويصرِّح الزجاجى فى موضع آخر بأن هؤلاء الأعلام ومعهم ابن الأنبارى الكوفى الخالص هم الذين ينْقل عنهم احتجاجات الكوفيين لآرائهم ، فهم الذين ضبطوا هذه الاحتجاجات ووثقوها وأحكموها ، يقول فى كتابه الإيضاح بعد أن أورد جملة وجوه الاحتجاج لآراء الكوفيين التى سردها فى الكتاب سرداً : « وإنما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على حسبْ ما سمعنا مما يحتج به عنهم من ينصر مذهبهم من المتأخرين وعلى حسب ما فى كتبهم إلا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم والمعنى واحد ، لأنا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكان فى نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة فى الفائدة ، بل لعل أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر فى كتبهم ؛ وكثير من ألفاظهم قد هذَّبها مَنْ نحكى

---

(١) راجع فى ترجمة ابن شقير السيرافى ص ١٠٩ حيث سلكه فى البصريين وكذلك الزبيدى ص ١٢٨ وانظر تاريخ بغداد ٤/٨٩ ونزهة الألباء ص ٢٥١ ومعجم الأدباء لياقوت ٣/١١ وإنباه الرواة ١/٣٤ وبغية الوعاة ص ١٣٠ .

(٢) انظر فى ترجمته طبقات الزبيدى ص١٢٨ ونزهة الألباء ص ٢٤٧ ومعجم الأدباء ١٧/١٤١ وإنباه الرواة ٣/٥٤ وبغية الوعاة ص ١٩ .

(٣) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص٧٩ .

عنه مذهب الكوفيين مثل ابن كيسان وابن شُقَيْر وابن الخياط وابن الأنبارى ، فنحن إنما نحكى علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء ومن جرى مجراهم ، مع أنه لا زيادة فى المعنى عليهم ولا بَخْس حظ يجب لهم » [١] .

ومعنى ذلك أن ابن كَيْسان وابن شقير وابن الخياط الذين جمعوا بين علمى البصرة والكوفة كما يقول الزجاجى هم الذين اشتقوا احتجاجات الكوفيين فى جملتها ، وهم الذين انتزعوا مقاييسها وعللها ، مع ما أمدهم به الكوفيون من الكسائى إلى ابن الأنبارى .

وكان تثقفهم بالنحو البصرى وما بُسط فيه من العلل والمقاييس ووجوه الاحتجاج مادةً صاغوا منها عملهم . وبذلك تتضح لنا صحة ما رواه صاحب الإنصاف من احتجاجات الكوفيين بإزاء احتجاجات البصريين فإن من يبحث عن هذه الاحتجاجات فيما وصلنا من كتابات الفراء وثعلب قلما يجد لها أصلا عندهما ، مما قد يدعو إلى الشك فى صحتها وأنها قد تكون من عملِ بصريين متأخرين كما ظن ذلك قايل فى مقدمته للإنصاف ، وهو ظن واهم ، إنما هى من عمل أوائل البغداديين ممن سميناهم وأمثالهم ، ممن حاولوا — كما لاحظ الزجاجى — الاحتجاج للآراء الكوفية والاحتيال لها والتلطف فى بيانها . وهم أنفسهم الذين يطلق عليهم ابن جنى تارة اسم الكوفيين مدمجا فيهم سابقيهم من أمثال الكسائى والفراء ، وتارة يطلق عليهم اسم البغداديين ، يقصدهم وحدهم دون من تقدموهم من الكوفيين ، وهو الاسم الصحيح الذى يتطابق مع ما أكدته كتب التراجم من خَلْطهم بين آراء المدرستين الكوفية والبصرية .

وكان يعاصرهم من يَخْلط بين آراء المدرستين نازعًا نزعة بصرية قوية ، على نحو ما يلقانا عند الزجاجى ، وخَلَفه أبو على الفارسى وتلميذه ابن جنى ، وكانا أشد منه نزوعًا إلى آراء المدرسة البصرية ، ولعلهما من أجل ذلك كانا ينسبان أنفسهما إلى تلك المدرسة ، مما جعل الأمريغمّ على بعض المعاصرين ، فيضيفهما إلى البصريين [٢] ، وهما — كما سنرى عما قليل — بغداديان ، يقفان غالبًا مع

(١) الزجاجى ص ١٣١ .

(٢) انظر مقدمة الشيخ محمد على النجار لكتاب الخصائص ص ٤٤ .

البصريين وقد يتفقان مع الكوفيين حسب ما يقتضيه اجتهادهما ، وقد يخالفانهما جميعًا حسب ما صحَّ عندهما من الرأى الصائب .

وتلك هى المنازع العامة للمدرسة البغدادية ، وكأنما اتجهت اتجاهين : اتجاهًا مبكراً عند ابن كَيْسان وابن شُقَيْر وابن الخياط نزع فيه أصحابه إلى آراء المدرسة الكوفية وأكثروا من الاحتجاج لها ، مع فتح الأبواب لكثير من آراء المدرسة البصرية ، وأيضًا مع فتح باب الاجتهاد لبعض الآراء الجديدة ، واتجاها مقابلا عند الزجاجى ثم عند أبى على الفارسى وابن جنى ، نزع فيه أصحابه إلى آراء المدرسة البصرية وهو الاتجاه الذى ساد فيها بعد لا فى مدرسة بغداد وحدها ، بل فى جميع البيئات التى عُنيت بدراسة النحو . ولعل من الخير أن نقف وقفة قصيرة عند أهم من مثَّلوا المنزعين فى نشأة تلك المدرسة ، وهما ابن كَيْسان والزجاجى ، ثم نتلوهما بالحديث عن أبى على الفارسى وابن جنى ومن جاء فى إثرهما من نحاة إيران والعراق والشام ممن استضاءوا بمنهجهما النحوى فى نشاطهم العلمى .

ابن كيسان [1]

هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كَيْسان ، وسلكه بروكلمان وبعض كتاب التراجم فى المدرسة البصرية ، وهو يُعَد أول أئمة المدرسة البغدادية ، فقد توفى سنة ٢٩٩ للهجرة ، وكان قد أخذ عن المبرد وثعلب وأتقن مذهبى البصريين والكوفيين فى النحو ، وكان أبو بكر بن مجاهد إمام القراء فى عصره يقول هو أنحى من ثعلب والمبرد ، وصنف كتبًا كثيرة منها كتاب اختلاف البصريين والكوفيين وكتاب الكافى فى النحو وكتاب التصاريف ، وكتاب المختار فى علل النحو فى ثلاث مجلدات وقد أشار إليه الزجاجى فى الإيضاح ، ولعله هو الذى عُنى فيه بوضع احتجاجاته لآراء المدرسة الكوفية .

---

(١) انظر فى ترجمة ابن كيسان الزبيدى ص ١٧٠ والسيرافى ص ١٠٨ ومراتب النحويين ص ١٤٠ ونزهة الألباء ص ٢٣٥ وتاريخ بغداد ١/ ٣٣٥ ومعجم الأدباء ١٧/ ١٣٧ وإنباه الرواة ٣/ ٥٧ ومرآة الجنان ٢/ ٢٣٦ وشذرات الذهب ٢/ ٢٣٢ وبغية الوعاة ص ٨ .

وفى كلام الزجاجى عنه ما يدل على أنه كان يُعْنَى بحدود النحو ، فقد نقل عنه حَدّ الاسم بقوله : « الأسماء ما أبانت عن الأشخاص وتضمنت معانيها نحو رجل وفرس » ثم قال : « ولابن كيسان فى كتبه حدود للاسم غير هذا هى من جنس حدود النحويين ، وحَدّه فى الكتاب المختار بمثل الحد الذى ذكرناه من كلام المنطقيين »[1] يريد حَدّهم له بقولهم : « الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان »[2] . ولعل فى ذلك ما يدل على أن ابن كيسان كان يأخذ نفسه بثقافة منطقية عميقة ، ويقول مترجموه إنه كان يمتاز بحدة خاطره وبعد غَوْصه وغرائب قياساته ، ويضربون مثلا لذلك أنه سُئِل عن قراءة آية سورة طه : (إن هذان لساحران) ما وجهها من الإعراب ؟ فقال : نجعلها مبنية (أى نلزم الألف فى حالتى النصب والجر) فسُئل عن علة بنائها فقال لأن المفرد منها مبنى وهو هذا وكذلك الجمع هؤلاء مبنى ، فنجعلها مبنية مثلهما .

ويقول مترجموه أيضًا إنه مزج النحوين : البصرى والكوفى ، فأخذ من كل واحد منهما ما غلب على ظنه صحته ، واطرد له قياسه ، وترك التعصب لأحد الفريقين على الآخر . وتدور له فى كتب النحو آراء كثيرة ، منها ما وافق فيه البصريين ومنها ما وافق فيه الكوفيين ومنها ما وصل إليه باجتهاده وبُعْد غوره ، فمما وافق فيه البصريين ذهابهم إلى أن الناصب للمضارع بعد لام التعليل أن مضمرة مثل جئت لأكرمك ، وإنما قدروا بعدها أن لأنها قد تظهر فى مثل قولك جئت لأن أكرمك . ومع ارتضائه هذا الرأى البصرى أضاف إليه أنه يجوز أن يكون الناصب بعد لام التعليل كى محذوفة لمجيئها أيضًا فى مثل قولك جئت لكى أكرمك ، ومعروف أن الكوفيين يذهبون إلى أن لام التعليل تنصب المضارع بنفسها دون حاجة إلى تقدير أن كما ذهب البصريون[3] . وكان يذهب مذهب المبرد وابن السراج تلميذه فى أن العامل فى التابع من النعت والتأكيد وعطف البيان هو العامل فى المتبوع ينصبّ عليهما انصبابة واحدة ، وكان الخليل وسيبويه والأخفش يذهبون إلى أن العامل فيها جميعًا هو التبعية[4] . وكان يرى رأى الزجاج فى أن الضمير

---

(١) الزجاجى ص ٥٠ .
(٢) انظر الزجاجى ص ٤٨ .
(٣) المغنى ص ٢٣١ والهمع ٢/١٦ .
(٤) الهمع ٢/١١٥ .

من «هو وهى» الهاء فقط والواو والياء زائدتان لحذفهما فى المثنى والجمع ، بينما كان يرى بقية البصريين أن هو وهى جميعاً أصلان[1]. وكان يتابع يونس فى أن «إما» فى مثل قولك جاء إما زيد وإما عمرو ليست عاطفة، وإنما العطف بالواو التى قبلها[2].

ومما كان يوافق فيه الكوفيين جواز تقديم خبر «ما زال» عليها ، فتقول قائماً ما زال زيد ، بينما كان البصريون لا يجيزون مثل هذا التعبير[3]. وكان يوافقهم فى أن «إيا» عماد فى «إياك وإياى وإياه وأخواتهما» والضمير ما يتلوها ، بينما ذهب الخليل وسيبويه والأخفش والمازنى إلى أن الاسم المضمر هو «إيا» وما بعده حرف يدل على أحوال المرجوع إليه من الخطاب والتكلم والغيبة[4]. ووافقهم فى أن الاسم المؤنث علماً لرجل مثل طلحة يجوز أن يجمع جمع مذكر سالما فيقال طلحون ، وكان الكوفيون يوجبون سكون عينه ، بينما جوز فتحها قياساً على الجمع بالألف والتاء، إذ يقال طلحات بفتح اللام وكان البصريون لا يجيزون جمع هذا العلم إلا جمع مؤنث سالما[5]. ومما وافقهم فيه جواز التوكيد بأكتع وأبصع وأبتع دون ذكر لكلمة جميع ، فيقال جاءوا أكتعون ، واشترط البصريون سبق كلمة أجمع لها فلا يقال عندهم إلا «جاءوا أجمعون أكتعون» ، واستدل ابن كيسان والكوفيون بسماع مثل قول بعض الشعراء: تحملنى الذلفاء حولاً أكتعا[6]. وكان يذهب مذهبهم فى أن مثل ثُلاث ورُباع ممنوع من الصرف للعلمية والعدل ، بينما ذهب البصريون إلى أن المانع الوصفية والعدل ، بدليل وقوعه حالا فى مثل جاءنى القوم مثنى[7]. ومنع الفراء الفصل بين اسم إن وخبرها فى مثل «إن زيداً لأظن قائم وإن زيداً لغير شك قائم وإن زيداً لئن شاء الله قائم» واحتج لذلك ابن كيسان بقوله : إنما امتنع ذلك لأنه كلام مُعْتَرَضٌ به من إخبارك عن نفسك كيف وصفت الخبر عن زيد شكاً كان عندك أو يقيناً ،

---

(١) ابن يعيش ٣/٩٧ والهمع ١/٦١ .
(٢) الهمع ٢/١٣٥
(٣) ابن يعيش ٧/١١٣
(٤) الرضى على الكافية ٢/٩ .
(٥) الرضى ٢/١٦٨ .
(٦) الهمع ٢/١٢٣ .
(٧) الرضى ١/٣٦ .

والتوكيد إنما هو لخبر زيد لا لخبرك عن نفسك لأن « إن » لا تتعلق بخبرك وهى متجاوزة إلى الخبر[١] .

ولابن كيسان بجانب ذلك آراء اجتهادية كثيرة انفرد بها ، فمن ذلك أنه كان يجوِّز تذكير الفعل مع المبتدأ المؤنث المجازى مثل « الشمس طلع » لمجىء ذلك على لسان الشعراء فى مثل : ولا أرض أبْقَل إبْقالها . كما جوز تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث الحقيقى بدون فاصل لقول بعض الشعراء : تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما . واستدل أيضاً بأن سيبويه حكى عن بعض العرب : « قال فلانة »[٢] . وكان يعتلّ بأن الحال سدت مسد الخبر فى مثل « كتابتى الشعر قائماً » لشبهها بالظرف فكأنما قيل كتابتى الشعر فى حال قيام[٣] . وذهب الجمهور إلى أن أمس بنيت لتضمنها معنى لام التعريف ، بينما ذهب ابن كيسان إلى أن علة بنائها تضمنها معنى الفعل الماضى ، وأُعربت «غد» لأنها فى معنى الفعل المستقبل وهو معرب[٤] . وكان يذهب إلى جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور مستدلا بقوله تعالى : (وما أرسلناك إلا كافّةً للناس) بينما كان سيبويه وكثير من البصريين يمنعون ذلك[٥] . وذهب الجمهور فى مثل ما قام زيد ولكن عمرو إلى أن الواو هى العاطفة ولكن حرف ابتداء ، بينما ذهب ابن كيسان إلى أن لكن هى العاطفة والواو زائدة[٦] . ومنع الجمهور جمع مثل أحمر جمع مذكر سالما وكذلك جمع حمراء جمع مؤنث سالما ومثلهما سكران وسكرى ، وجوز ذلك ابن كيسان ، فيقال فى رأيه أحمرون وحمراوات وسكرانون وسكرايات[٧] .

ولعل فى كل ما قدمنا ما يدل على براعة ابن كيسان وكيف ابتدأ المدرسة البغدادية ، فهو يعكف على آراء الكوفيين والبصريين دارساً فاحصاً ، منتخباً لنفسه طائفة من الآراء البصرية وأخرى من الآراء الكوفية ومشتقاً لنفسه آراء جديدة مبتكرة .

---

(١) الهمع ١/١٤٠ .
(٢) المغنى ص ٧٣١ والهمع ٢/١٧١ .
(٣) الهمع ١/١٠٦ .
(٤) الهمع ١/٢٠٨ .
(٥) الرضى ١/٨٩ .
(٦) المغنى ص ٣٢٤ والهمع ٢/١٣٨ .
(٧) الرضى ٢/١٦٩ .

الزجاجي [١]

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق ، من أهل الصَّيْمرة الواقعة بين ديار الجبل وديار خوزستان ، نشأ بنهاوند جنوبي همذان ، وانتقل إلى بغداد يَنْهل من حلقات العلماء ، ولزم الزجاج البصري وقرأ عليه النحو ، ومنه لزمه لقبه الزجاجي . ورحل إلى الشام فأقام بحلب مُدَّةً ، ثم تركها إلى دمشق واتخذها دار مقام له ، وأكب على تصانيفه فيها وإملاءاته للطلاب ، وحدث أن خرج إلى طبريَّة ، فمات بها سنة ٣٣٧ للهجرة ، وقيل بل سنة ٣٤٠ . وقد خلَّف مصنفات كثيرة نُشر منها أماليه الوسطى مع تعليقات للشنقيطي وهي تزخر باللغة والأخبار ، ومجالس العلماء وهي تحكى محاورات لطائفة كبيرة منهم أكثرها في مسائل لغوية ونحوية . ونُشر له أيضاً كتاب الإيضاح في علل النحو ، وكتاب الجمل وهو مختصر في قواعد النحو نال شهرة مدوِّية في العصور الوسطى ، إذ عكف عليه العلماء بالدرس والشرح حتى قالوا إن شروحه زادت عن مائة وعشرين شرحاً .

وقد استقصى في كتابه الإيضاح عللَ النحو البصري والكوفي ، ونصَّ كما مر بنا آنفاً على أن الذين حرروا العلل الكوفية هم ابن الأنباري وأوائل البغداديين : ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط ، وأضاف أن له في ذلك نصيباً إذ قال : « وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أعبر عنه بألفاظ البصريين»[٢] فهم الذين نهجوا التعبير عن العلل وذللوه ومهدوه . وكان أكثر علم الكوفيين عند الكسائي وثعلب بدون علل ، حتى جاء ابن كيسان وخالفوه ، فاستعاروا من البصريين لغتهم وطريقتهم في الاحتجاج وغمسوا فيهما النحو الكوفي .

ومن يقرأ الكتاب يرى الفلسفة والمنطق وعلم الكلام ، والفقه أو بعبارة أدق عللها جميعا

---

(١) انظر في ترجمة الزجاجي الزبيدي ص ١٢٩ ونزهة الألباء ص ٣٠٦ والأنساب للسمعاني الورقة ٢٧٢ وإنباه الرواة ٢/١٦٠ وشذرات الذهب ٢/٣٥٧ ومرآة الجنان ٢/٣٣٢ وابن خلكان ١/٢٨٩ والنجوم الزاهرة ٢/٣٠٢ وبغية الوعاة ص ٢٩٧ .

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٨٠ .

تمس جوانب التعليل والاحتجاج فيه . وهو يستهله بالحديث عن تقسيم سيبويه الكلام إلى اسم وفعل وحرف محتجًّا لصحة هذا التقسيم . وما يلبث أن يتحدث عن حدود الاسم والفعل والحرف ، ويلتمس عند المناطقة تعريفهم للحد ، ويقف بإزاء اختلاف النحاة فى حدودهم ، ويقول إنه ليس اختلاف تضاد بل هو كاختلاف الفلاسفة فى حدهم للفلسفة ، ويقابل بين تعريف المناطقة للاسم وتعريف النحاة ، بادئًا بسيبويه ثم الأخفش ثم ابن كيسان ، ثم المبرد ويرتضى تعريفه ناقصًا ما يرد عليه من بعض الاعتراضات . وكذلك يصنع بحد الفعل وحد الحرف . ثم يقف عند اختلاف البصريين والكوفيين فى المصدر والفعل أيهما مأخوذ من صاحبه ، ويفيض فى بيان احتجاجات كل فريق ، محاولا إضعاف الحجج الكوفية . ويفتح فصلا لدراسة العلل النحوية ويقسمها إلى : تعليمية مثل نَصْب «زيداً» فى قولنا «إن زيداً قائم» وتعليل ذلك بأنه اسم إن ، وقياسية ، مثل التعليل لعمل إن النصب والرفع فى معموليها بالفعل المتعدى لواحد ، وجدلية مثل التعليل لتقدم منصوبها على مرفوعها مخالفة بذلك الفعل الذى شُبِّهت أو قيست فى عملها به . ويستظهر هنا قاعدة فقهية أصولية ، فقد قيست إن على الفعل الذى تقدم مفعوله على فاعله وهو فرع للفعل الذى يتقدم عادة فاعله على مفعوله ، والأصل المعروف فى الفقه أن يقاس على الأصول لا على الفروع . ويتلو ذلك بفصول عن الإعراب والكلام أيهما أسبق ؟ ولِمَ دخل الإعراب فى الكلام ؟ وهل الإعراب حركة أو حرف ؟ وهل هو أصل فى الأسماء والأفعال جميعًا ، أو هو أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال المضارعة ؟ وهل حقًّا نشأت الأسماء قبل الأفعال وتبعتها الحروف ؟ وأى الأفعال أسبق فى التقدم ؟ وما حقيقة المضارع ؟ وما الفرق بين النحو واللغة ؟ وما معنى الرفع والنصب والجر ؟ وما علة دخول التنوين فى الكلام ؟ ولماذا ثقل الفعل وخفَّ الاسم ؟ وما علة امتناع الأسماء من الجزم ؟ وما علة امتناع الأفعال من الخفض ؟ وما معنى التثنية والجمع ؟ وهل الألف والياء والواو فيهما إعراب أو حروف إعراب ؟ . وكل مسألة يرى فيها جدالا أو حجاجًا بين البصريين والكوفيين يوردها مفصلا القولَ فيها ، وقد يضيف من عنده وجوهًا من العلل والأقيسة ، وهى جميعا تُغْمَس

فى اصطلاحات المناطقة والمتفلسفة والمتكلمين وأصحاب علم الأصول . ونحس فى وضوح أنه يقف مع البصريين مناضلا مدافعاً ، مما يؤكد نزعة بصرية قوية فى مباحثه وكأنه كان استهلالا لانصراف البغداديين عن النزعة الكوفية إلى النزعة البصرية التى سادت بعده إلا قليلا .

وكتاب الجُمَل أفرده لقواعد النحو والصرف ، وحظى بشهرة مدوية لدقته ووضوح عبارته واستيعابه لدقائق النحو البصرى التى يحتاجها الناشئة ، وقد ألحق به فصلا عن الخط والإملاء . وهو فيه بعامة يتبع نظام النحو البصرى ، لأنه فعلا النظام السديد ، الذى أحكم بناؤه ، ومع ذلك نراه يستعير من الكوفيين بعض مصطلحاتهم ، فقد سمَّى — متابعا لهم — نائب الفاعل باسم ما لم يسمّ فاعله ، وسمى الصفةَ النعت والشركةَ عطف النسق .

وإذا أخذنا نتعقب آراءه التى تدور فى كتب النحاة وجدناه يتابع البصريين غالباً ، وقد يتابع الكوفيين على نحو ذهابه مذهبهم فى أن كأنّ إذا كان خبرها اسماً جامداً كانت للتشبيه مثل كأن زيداً أسد ، وإذا كان مشتقاً كانت للشك بمنزلة ظننت وتوهمت مثل كأن زيداً قائم ، وقد تأتى للتحقيق مثل قول الحارث ابن خالد المخزومى :

فأصبحَ بطن مكة مقشعِرًّا كأن الأرض ليس بها هشامُ

وكان البصريون يذهبون إلى أنها للتشبيه دائماً ولا معنى لها سواه[1] . وكان يكثر من التوقف بإزاء آراء الكوفيين والبصريين جميعاً محاولا استنباطَ رأى جديد ، من ذلك أن سيبويه كان يذهب إلى أن سوى ظرف مكان دائماً ، وذهب الكوفيون إلى أنها ظرف متمكن يستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلا ، أما هو فذهب إلى أنها ليست ظرفاً ألبتة وأنها تقع فاعلا فى مثل جاء سواك ومفعولا به فى مثل رأيت سواك ، وبدلا أو استثناء فى مثل ما جاءنى أحد سواك أى أنه يجوز فيها حينئذ الرفع على البدلية والنصب على الاستثناء[2] . وكان جمهور البصريين يذهب إلى أنه إذا وُصلت إن وأخواتها بما بطل عملها ما عدا ليت ،

(١) المغنى ص ٢٠٩ والهمع ١/١٣٣ .
(٢) المغنى ص ١٥١ والهمع ١/٢٠٢ .

فيجوز فيها الإعمال والإهمال ، وأضاف إليها الزجاج لعل وكأن ، أما الزجاجى فعمم الإلغاء والإعمال حينئذ لما حكى عن بعض العرب من قولهم إنما زيداً قائم[١] . وهو هنا يصدر عن منهج الكوفيين إذا سمعوا لفظاً شاذاً قاسوا عليه وعمموا الحكم .

ولعل فى كل ما قدمنا ما يصور بغدادية الزجاجى على الرغم من أنه كان يسلك نفسه فى البصريين[٢] ، فقد كان يحيط بآراء المدرستين ووجوه اعتلالاتها واحتجاجاتها ، على خصائصها ، ومع الوفاء بحقوقها ، وكان حين يجد الحجة الكوفية تنقصها الدقة المنطقية الشائعة فى حجج البصريين لايزال يداويها ويصلحها حتى تستبك فى الصورة البصرية . ومضى فى تصانيفه وآرائه النحوية يتوقف بإزاء كثير من المصطلحات والآراء البصرية مختاراً لنفسه ما يقابلها عند الكوفيين ، وكثيراً ما نفذ إلى آراء جديدة .

٢

أبو على[٣] الفارسى

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى أباً ، أما أمه فعربية سدوسية من من سدوس شيبان ، ولد لها بفسا من أرض فارس بالقرب من شيراز حوالى سنة ٢٨٨ للهجرة . وكان فطناً ذكياً فأكب على التعلم منذ نعومة أظفاره ، وما تقبل سنة ٣٠٧ حتى يرحل إلى بغداد ، ويعكف على حلقات البصريين مثل ابن السراج والأخفش الصغير والزجاج وابن دريد ونفطويه ومبرمان ، كما يعكف على حلقات البغداديين الأولين وخاصة حلقة ابن الخياط ، وأكب على حلقة أبى بكر بن

---

(١) الهمع ١/١٤٤ .

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطى (طبعة حيدر آباد) ٢/١٤٦ .

(٣) انظر فى ترجمة أبى على الفهرست ص٦٤ والزبيدى ص ١٣٠ وتاريخ بغداد ٧/٢٧٥ ونزهة الألباء ص ٣١٥ وإنباه الرواة ١/٢٧٣ وطبقات القراء لابن الجزرى ١/٢٠٦ ومعجم البلدان ٦/٣٧٦ ولسان الميزان ٢/١٩٥ وشذرات الذهب ٣/٨٨ والنجوم الزاهرة ٤/١٥١ والمزهر (طبعة الحلبى) ٢/٤٨٧ ، ٦٠٦ وبغية الوعاة ص ٢١٦ وأبو على الفارسى لعبد الفتاح شلبى طبعة مكتبة نهضة مصر ومطبعتها .

مجاهد تلميذ ثعلب وشيخ القرّاء فى عصره . ولم يخالط الكوفيين والبغداديين والبصريين فى حلقات من استظهروا مذاهبهم فحسب ، فقد مضى يخالط سابقيهم فى كتاباتهم متمثلا ما كتبه سيبويه وغير سيبويه من مصنفات مختلفة . ويظهر أنه اتسع بثقافته ، فشملت كتابات المتكلمين ، إذ يقول مترجموه إنه كان يعتنق مذهب المعتزلة ، والاعتزال من قديم يجرّ إلى قراءة المنطق والفلسفة ، وأغلب الظن أنه كان شيعيًّا ، لغلبة التشيع حينئذ على أهل العراق وفارس .

ونظن ظنًّا أنه قعد للتدريس والإملاء فى مساجد بغداد مبكراً ، وكان فيه حب للرحلة ، فتنقل يملى ويدرس للطلاب فى «عسكر مكرم» وبعض مدن الموصل ، ويدخل حلب فى سنة ٣٤١ ومعه تلميذه ابن جنى الذى شُغف به حبًّا ، ويتحوّل إلى بعض مدن الشام ، ويعود إلى بغداد سنة ٣٤٦ وتطير شهرته ، فيستدعيه إلى شيراز عضد الدولة البويهى ، ويأخذ عنه هو وبعض أفراد أسرته ، ويفتخر عضد الدولة بذلك حتّى ليقول إنه غلامه . ويظل عنده ، حتّى إذا دخلت بغداد فى حوزته عاد إليها ثانية وظل بها إلى وفاته سنة ٣٧٧ للهجرة . واتبع عادةً هى أن ينسب إملاءاته فى كل بلدة إليها ، وهى نسبة تعيّن رحلاته وأماكن دراساته ، فمن ذلك المسائل العسكرية نسبة إلى عسكر مكرم ، والمسائل القصرية نسبة إلى « قصر ابن هبيرة » بنواحى الكوفة ، والمسائل الحلبية ، والمسائل الدمشقية والمسائل البصرية والمسائل البغدادية والمسائل الكرمانية نسبة إلى كرمان فى إيران والمسائل الشيرازية . ومن مصنفاته الإيضاح والتكملة والعوامل المائة والمقصور والممدود ، ومن أهمها كتاب الحجة فى القراءات السبع ، وفيه يحتج لكل قراءة من تلك القراءات من اللغة والشعر ناثراً آراء النحاة البصريين والكوفيين ، منتصراً تارة للأولين وتارة للأخيرين مع نزعة قوية فيه إلى الأخذ بالآراء البصرية مما جعل الزبيدى فى طبقاته وابن النديم فى فهرسته يسلكانه فى البصريين ، ويقول أبو حيان فيه : « أبو على أشد تفردا بالكتاب (كتاب سيبوَيه) وأشد إكبابًا عليه وأبعد من كل ما عداه من علم الكوفيين »[1] . وسنرى أنه كان ممن خلط بين آراء المدرستين فى

---

(١) الإمتاع والمؤانسة لأبى حيان (طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر) ١٣١/١ .

وضوح . وهو بذلك بغدادى ينتخب من المدرستين ما يراه أولى بالاتباع ، وإن غلب عليه النزوع إلى المذهب البصرى لأنه كان المذهب الذى حُرِّرت أصوله وفروعه وعلله .

وكان عقل أبى على من الخصب بحيث ملأ نفسَ ابن جنى تلميذه ، حين ألمَّ بالموصل ، من جميع أقطارها ، وهو يكثر من ذكر آرائه فى كتابه الخصائص وغيره ، حتى ليبدو كأنه كان كنزاً سائلا بمسائل اللغة والنحو وما يجرى فيها من ضبط الأصول وضبط الأقيسة والعلل ، وقد استضاء به فى كثير من الأصول الكلية التى حرَّرها فى كتابه الخصائص ، فمن ذلك « السلب » يقول : « نبَّهنا أبو على — رحمه الله — من هذا الموضع على ما أذكره وأبسطه لتتعجَّب من حسن الصنعة فيه »[1] ويأخذ فى بيان أن الأصل فى الفعل الإثبات مثل قام فهى لإثبات القيام ، ثم يقول إنهم قد استعملوا ألفاظًا فى السلب ابتداء مثل مادة « عجم » فهى للإبهام ، ولتوضيح ذلك يعرضها فى استعمالاتها المختلفة ، ثم يبين أنهم قد يدخلون الهمزة على الفعل لإفادة السلب مثل أشكيت الرجل إذا زُلت له عما يشكوه ، وقد يضعفون ثانيه لنفس الغاية مثل مرَّضت الرجل أى داويته من مرضه ، وقد يأتى السلب بدون زيادة . ويفيض ابن جنى نقلا عن أستاذه فى أمثلة كثيرة . ونراه ينقل عنه فى باب تعارض القياس والسماع أمثلة خالف فيها العربُ القياسَ مبينًا أن ما استقر على لسانهم هو الأساس[2]. وبالمثل ينقل عنه فى باب الاستحسان وهو ما تكون علته ضعيفة غير مستحكمة مثل قولهم رجل غَدْيان والقياس غدوان لأنه من قولهم غدوت[3] . ومن ذلك باب نقض المراتب إذا عرض عارض كتقديم المفعول به على الفاعل[4] . ومن ذلك باب تلاقى اللغة ، يقول : « هذا موضع لم أسمع فيه لأحد شيئًا إلا لأبى على رحمه الله »[5] ويذكر مما جاء على لسانه منه أجمع وجَمْعاء وأكتع وكتعاء وأخواتهما فإن هذه الصيغة لا تأتى إلا صفة ، بينما هى فى تلك الأمثلة معارف .

(١) الخصائص لابن جنى (طبعة دار الكتب المصرية) ٣/٧٥ .
(٢) الخصائص ١/١٢٥ .
(٣) الخصائص ١/١٤٣ .
(٤) الخصائص ١/٢٩٣ وما بعدها .
(٥) الخصائص ١/٣٢١ .

ومن ذلك باب ما قيس على كلام العرب فإنه يصبح من كلامهم[١]، وباب الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع[٢] . ومما نقله عنه باب الاشتقاق الأكبر ، يقول : « هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا غير أن أبا على — رحمه الله — كان يستعين به ويُخْلد إليه»[٣] ويريد به « أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً ، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه ، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه .. نحو ك ل م ، وك م ل ، م ل ك ، م ك ل ، ل ك م ، ل م ك » . ومن ذلك باب مشابهة معانى الإعراب معانى الشعر ، إذ يقول « نبّهنا أبو على — رحمه الله — من هذا الموضع على أغراض حسنة»[٤]. ويقول فى باب تعليق الأعلام على المعانى دون الأعيان : « هذا باب من العربية غريب الحديث أرانه أبو على »[٥] . وقد بنى باب محل حركات الإعراب من الحروف على كلام لأبى على[٦] ، واكتفى فى حديثه عن الحرف المبتدأ به أيمكن أن يكون ساكنًا على توجيه أستاذه[٧] ويقول فى باب إضافة الاسم إلى المسمى والمسمى إلى الاسم: « هذا موضع كان يعتاده أبو على — رحمه الله — كثيراً ويألفه ويأنق له ويرتاح لسماعه »[٨]. ويعقد باباً للاكتفاء بالسبب دون المسبب وبالمسبب من السبب قائلا : « هذا موضع من العربية شريف لطيف وواسع لمتأمله كثير ، وكان أبو على — رحمه الله — يستحسنه ويُعْنَى به »[٩]. ومن ذلك قوله فى فاتحة باب نقض الأصول وإنشاء أصول غيرها : « رأيت أبا على — رحمه الله — معتمداً هذا الفصل من العربية ملمًّا به دائم التطرق له والفزع فيم يحدث إليه »[١٠] ويقول فى باب تجاذب المعانى والإعراب : « هذا موضع كان أبو على — رحمه الله — يعتاده ، ويلمّ كثيراً به ، ويبعث على المراجعة له ، وإلطاف النظر فيه »[١١].

---

(١) الخصائص ١/٣٥٧ .
(٢) الخصائص ٢/١٧ .
(٣) الخصائص ٢/١٣٣ .
(٤) الخصائص ٢/١٦٨ .
(٥) الخصائص ٢/١٩٧ .
(٦) الخصائص ٢/٣٢١ .
(٧) الخصائص ٢/٣٢٩ .
(٨) الخصائص ٣/٢٤ .
(٩) الخصائص ٣/١٧٣ .
(١٠) الخصائص ٣/٢٢٧ .
(١١) الخصائص ٣/٢٥٥ .

ولعلنا لا نغلو إذا قلنا بعد ذلك إن أكثر الأصول التى اعتمدها ابن جنى فى كتابه الخصائص إنما استمدها من إملاءات أبى على أستاذه وملاحظاته . وإذا رجعنا إلى آرائه النحوية وجدناه فى طائفة منها ينصر الخليل وسيبويه ، وغيرهما من البصريين ، وفى طائفة أخرى ينتصر للكوفيين ، ويكفى أن ندل على ذلك ببعض الأمثلة ، فمما انتصر فيه للخليل أن لا النافية قد تأتى زائدة كما فى قوله تعالى : (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون)[١] . وانتصر له ولسيبويه فى تحليل وَيْكأنه فى قوله جلّ شأنه : (وَيْكأنه لا يفلح الكافرون) إذ كانا يذهبان إلى أن (وىْ) مفصولة بمعنى أعجب ، وذهب الأخفش إلى أنها موصولة بالكاف، أى (وَيْكَ أنه لا يفلح الكافرون) ووَيْكَ عنده بمعنى أعجب ، وعلّق أن وما بعدها بما فى ويك من معنى الفعل . ووقف أبو على مع الخليل وسيبويه مؤكداً أن « كأن » قد تأتى كالزائدة ، وأنشد فى ذلك بيت عمر أبى ربيعة :

كأننى حين أُمْسى لا تكلمنى ذو بُغْيَةٍ يشتهى ما ليس موجودا

أى أنا كذلك »[٢] . وكان سيبويه يذهب إلى أن « إذما » حرف شرط مثل إن ، وذهب المبرد وابن السراج — وتابعهما أبو على — إلى أنها ظرف مثل إذ[٣]. وقد أجاز مع الأخفش والكوفيين ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر[٤] .

وعلى نحو ما كان ينتخب لنفسه من الآراء البصرية كان ينتخب من الآراء الكوفية ما صحّ فى قياسه ، من ذلك أنه كان يقف مع الكوفيين فى إعمال الفعل الأول فى باب التنازع مستدلا بقول امرىء القيس :

ولو أن ما أسْعَى لأدنى معيشةٍ كفانى — ولم أطلب — قليلٌ من المال[٥]

وكان يتابعهم فى إعمال إن النافية عمل ليس لما رووا عن بعض أهل العالية فى نجد من قولهم : « إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية »[٦]. وتابعهم فى أن

(١) المغنى ص ٢٧٨ .
(٢) الخصائص ٣/١٧٠ .
(٣) المغنى ص ٩٢ .
(٤) ابن يعيش على المفصل ١/٦٨ .
(٥) المغنى ص ٥٦٣ .
(٦) همع الهوامع ١/١٢٤ .

عطف البيان ومتبوعه قد يكونان نكرتين ، وقد استدلوا بمثل قوله جلّ شأنه : (أو كفارةٌ طعامُ مسكين) وقوله : (من شجرة مباركة زيتونة) وكان البصريون يؤولون مثل ذلك على أنه بدل ذاهبين إلى أن عطف البيان ينبغى أن يكون دائمًا معرفة[١] . وذهب البصريون إلى أن لو شرطية دائمًا ، بينما ذهب الفراء — وتابعه أبو على — إلى أنها قد تكون حرفاً مصدريًّا بمنزلة أنْ إلا أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع ذلك بعد ودّ ويودّ مثل (ودّوا لو تدهن) و(يودّ أحدهم لو يعمّر) وقال البصريون إنها فى مثل ذلك شرطية وإن مفعول يود وجواب لو محذوف ؛ والتقدير : يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك . ويقول ابن هشام لا خفاء بما فى هذا التقدير من التكلف[٢] . وكان يجيز — مثل الكوفيين — إعمال الضمير العائد على المصدر فى الظرف مثل « قيامك أمسِ حسن وهو اليوم قبيح » فهو عنده تعمل فى اليوم عمل المصدر العائدة عليه[٣] . وتابعهم فى أن « أو » تأتى للإضراب مطلقاً بدون اشتراط تقدم نفى أو نهى كما اشترط سيبويه ، محتجًا بقول جرير :

ماذا ترى فى عيال قد بَرِمْتُ بهم ... لم أُحْصِ عِدّتهم إلا بعَدّادِ
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيةً ... لولا رجاؤك قد قتّلت أولادى[٤]

ومما تابعهم فيه أن الباء الجارة قد تأتى بمعنى التبعيض مثل قوله تعالى : (وامسحوا برءوسكم) وقوله : (عَيْناً يَشْرَبُ بها عباد الله)[٥] . وكان سيبويه يذهب إلى أن خلا إذا تقدمتها ما كانت فعلا ، وذهب الكسائى . وتبعه أبو على الفارسى — إلى أنها قد تكون حرف جر وما زائدة[٦] .

وليس كل ما يشكّل بغدادية أبى على أنه كان ينتخب لنفسه من المذهبين

---

(١) الهمع ١٢١/٢ .

(٢) المغنى ص ٢٩٤ .

(٣) الخصائص ١٩/٢ وانظر الهامش .

(٤) المغنى ص ٦٧ .

(٥) المغنى ص ١١١ .

(٦) المغنى ص ١٤٢ ومما تابع فيه الكوفيين أن من حروف النصب للمضارع كما بمعنى كيما (الهمع ٦/٢ والمغنى ص ١٩٣) ومر بنا أن الكسائى كان يرى فى مثل قلم وقعد محمد أن فاعل الفعل الأول محذوف ولا فاعل ، وقد استضاء بذلك الفارسى فذهب إلى أن قلما فى مثل قلما ينظر محمد لا فاعل لها وكأن الفعل أجرى مجرى حرف النفى ومثلها كان المزيدة فى مثل أنت تكون ماجد نبيل (المغنى ص ٧٥٠ والهمع ١٢٠/١) .

الكوفى والبصرى ، بل يشكلها أيضاً أنه كان يجتهد وينفرد بآراء لم يسبق إليها ، من ذلك أن سيبويه وجمهور البصريين كانوا يذهبون إلى أن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه فمثل كلمت محمداً وعلياً انتصب محمد وعلى جميعاً بكلمت . وذهب ابن السراج إلى أن حرف العطف هو العامل ، أما أبو على فرأى أن العامل فى المعطوف فعل محذوف بعد أداة العطف لأن الأصل فى مثل كلمت محمداً وعلياً كلمت محمداً وكلمت علياً ، فحُذف الفعل بعد الواو لدلالة الأول عليه ، بدليل أنه يجوز إظهاره[١] . وكان سيبويه يذهب إلى أن ناصب المنادى فعل محذوف تقديره أنادى أو أدعو ، وذهب المبرد إلى أن ناصبه حرف النداء يا وأخواتها لنيابتها عن الفعل ، وذهب أبو على الفارسى إلى أن أدوات النداء ليست حروفاً وإنما هى أسماء أفعال[٢] ، وأن المنادى مشبه بالمفعول به[٣] . ومرّ بنا فى غير هذا الموضع اختلاف النحاة فى إعراب الأسماء الخمسة ، فقد كان سيبويه يرى أنها معربة بحركات مقدرة فى الحروف ، وقال الكوفيون إنها معربة بالحركات على ما قبل حروف العلة ، ووافقهم المازنى إلا أنه قال إن تلك الحروف ناشئة عن إشباع الحركات ، وقال قطرب من البصريين وهشام من الكوفيين إن حروف العلة نابت عن الحركات ، وقال الجرمى انقلاب تلك الحروف هو الإعراب ، وذهب أبو على الفارسى إلى أنها حروف إعراب دالة عليه[٤] . وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أن الأفعال الخمسة ترفع بالنون وتنصب وتجزم بحذفها ، وقال الأخفش هى معربة بحركات مقدرة على ما قبل الألف فى مثل يكتبان والواو فى مثل يكتبون والياء فى مثل تكتبين ، وقيل إعراب هذه الأفعال بالألف والواو والنون ، وقال أبو على هى معربة ولا يوجد بها حرف إعراب ، لا النون لأنها تسقط فى النصب من الجزم ولا الألف والواو والياء لأنها ليست فى آخرها ، ولأنها ضمائر متصلة بها[٥] . وكان سيبويه يذهب إلى أن «حتى» يتعين نصب المضارع بعدها إذا وليت فعلا غير موجب مثل « ما سرت حتى أدخل

---

(١) ابن يعيش ٨/٨٩ والرضى ١/١١٩ .
(٢) ابن يعيش ١/١٢٧ والرضى ١/١٢٩ .
(٣) الهمع ١/١٧١ .
(٤) الرضى ١/٢٤ .
(٥) الهمع ١/٥١ .

المدينة ، وجوز الفارسى الرفعَ بعدها فى جميع الأحوال بدون استثناء[١]. وذهب البصريون إلى أن الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً تعلّق بفعل أو اسم فاعل محذوف هو الخبر ، ومر بنا أن الكوفيين كانوا يرون أن الظرف فى مثل محمد عندك منصوب بالخلاف ، وذهب أبو على الفارسى مستضيئاً برأى ابن السراج الذى مر بنا إلى أن الجار والمجرور والظرف هما الخبر وليس هناك عامل محذوف معلقان به[٢] . وكان الجمهور يمنع العطف على محل المجرور فى مثل مررت بزيد وعمرو فلا يقال عمراً بالنصب ، وأجاز ذلك الفارسى[٣] . ومنع الجمهور إتباع فاعل نعم وبئس بالنعت مثل لنعم الفتى المدعو للحرب على ، وأجازه الفارسى[٤] . وكان سيبويه يذهب إلى أن ما فى مثل غسلته غسلا نِعِمَّا معرفة بمعنى الشىء فهى فاعل لنعم ، وذهب الفارسى إلى أنها نكرة تامة بمعنى شىء وأنها تمييز لفاعل نعم المستتر[٥] ، وكان يذهب إلى أن « مَنْ » أيضًا فى باب نعم نكرة تامة تمييز لفاعل نعم المستتر مثل : « نعم مَنْ هو فى سر وإعلان » ولم يوافقه أحد من النحاة فى هذا الرأى ، إذ يجمعون على أنها موصولة فاعل لنعم[٦] . وذهب سيبويه والجمهور إلى أن أمّا فى قول بعض الشعراء :

أبا خُراشة أمّا أنت ذا نَفَرٍ ... فإن قومىَ لم تأكلهمُ الضَّبُعُ

مركبة من أن المصدرية وما المزيدة والأصل لأن كنت ، فحُذف الجار وكان للاختصار فانفصل الضمير لحذف ما يتصل به وزيدت ما عوضًا عن كان ، وأدْغمت النون فى الميم للتقارب ، وبذلك يكون المرفوع بعدها اسماً لكان المحذوفة والمنصوب خبرها ، وذهب أبو على إلى أن ما الزائدة هى الرافعة الناصبة لكونها عوضاً من الفعل فنابت منابه[٧] . ولم يثبت النحاة ما الزمانية وأثبتها أبو على مستدلا بقوله تعالى : (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم[٨] . وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أن الدار والمسجد فى مثل دخلت الدار والمسجد منصوبان على الظرفية ، وذهب الأخفش — كما مر بنا — إلى أنهما

---

(١) الهمع ٢/٩ .
(٢) الهمع ١/٩٩ .
(٣) الخصائص ٢/٣٥٣ والهمع ٢/١٤١
(٤) الهمع ٢/٨٥ .
(٥) المغنى ص ٣٢٨ والهمع ١/٢٥٠ .
(٦) المغنى ص ٤٨٨ والهمع ١/٩٢ .
(٧) المغنى ص ٤٨٩ والهمع ١/١٢٢ .
(٨) المغنى ص ٣٣٥ .

مفعولان به ، وتوسط الفارسى ذاهبًا إلى أن « فى » حُذفت ، فنُصبا على المفعولية اتساعًا وتجوزا[١] . وذهب الجمهور إلى أن«غير»محمولة فى الاستثناء على ما بعد إلا فحكمها حكمه ، وذهب الفارسى إلى أنها منصوبة على الحال فى مثل جاء القوم غير على[٢] . والجمهور يذهب إلى أن لا فى مثل « لاسيما محمد » نافية للجنس وسى اسمها بمعنى مثل وما زائدة والخبر محذوف ، وذهب الأخفش إلى أن ما خبر لا وذهب أبو على فى كتابه « الهيتيات » نسبة إلى هيت بلدة بالعراق إلى أن لا فى مثل قام القوم لاسيما محمد مهملة وسى حال أى قاموا غير مماثلين لزيد فى القيام[٣] . وذهب الجمهور فى مثل لا أبالك ولا أخًا لك إلى أن أبا اسم لا النافية للجنس واللام فى لك زائدة وأبا مضاف إلى الكاف ومثلها أخًا والخبر محذوف ، وذهب هشام من الكوفيين وابن كَيْسان من البغداديين إلى أن أبا وأخًا غير مضافين ولكنهما عوملا معاملة المضاف فى الإعراب ، ولك فى موضع الصفة لهما والخبر محذوف ، بينا ذهب الفارسى إلى أن أبا وأخًا فى العبارتين جاءتا على لغة القصر وإلزام الأب والأخ الألف ، ولك هى الخبر[٤] . وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أن لام الاستغاثة فى مثل«يا لزيد»متعلقة بفعل أنادى المحذوف فى النداء ، وذهب أبو على إلى أنها متعلقة بيا[٥] . وذهب سيبويه والجمهور إلى أن اللام الداخلة على الخبر مع إن المهملة فى مثل إنْ محمد لقائم (وإنْ كانت لكبيرة) هى لام الابتداء ، وذهب أبو على إلى أنها ليست لام الابتداء وإنما هى لام فارقة بين إن المؤكدة وإنْ النافية ، وكان يحتج بدخولها على الماضى فى مثل « إن زيد لقام » وعلى منصوب الفعل المؤخر فى مثل (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) وكلاهما لا يجوز دخول اللام عليه مع إن المشددة[٦] .

وكان أبو على يسند آراءه دائمًا بالأدلة التى اصطلح عليها النحاة البصريون والكوفيون ، وهى السماع والقياس والتعليل ومواد السماع عنده هى نفسها المواد المستخدمة قديمًا من القرآن وقراءاته والشعر ورواياته، وقد يتمثل بالحديث النبوى

---

(١) الهمع ١/ ٢٠٠ .
(٢) المغنى ص ١٧١ والهمع ١/ ٢٣١ .
(٣) المغنى ص ٣٤٧ .
(٤) الخصائص ١/ ٣٣٨ والهمع ١/ ١٤٥.
(٥) المغنى ص ٤٨٩ والهمع ١/ ١٨٠ .
(٦) المغنى ص ٢٥٦ .

أحيانًا ، لا لغرض استنباط القواعد وإنما للاستئناس . ويتعجب ابن جنى كثيراً من مهارته فى القياس حتى ليقول : « ما كان أقوى قياسه .. فكأنه كان مخلوقاً له »[١] ويُرْوى عنه أنه كان يقول : « أخطئ فى خمسين مسألة فى اللغة ولا أخطئ فى واحدة من القياس »[٢] ويدل دلالة واضحة على اتساعه فى القياس ما قاله عنه ابن جنى فى الإلحاق ، إذ ذكر أنه قال : « لو شاء شاعر أو ساجع أو متَّسع أن يبنى بإلحاق اللام اسمًا وفعلا وصفة لجاز له ولكان ذلك من كلام العرب ، وذلك نحو قولك خَرْجَجٌ أكرمُ من دَخْلَلٍ ، وضَرْبَبَ زيد عمراً ، ومررت برجل ضَرْبب وكَرْمم ونحو ذلك . قال ابن جنى : فقلت له : أفتَرْتَجِلُ اللغة ارتجالا ؟ قال : ليس بارتجال ، ولكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذن من كلامهم »[٣] .

وعلى نحو ما يتعجب ابن جنى من سداد أقيسته يتعجب من قدرته على التعليل وكثرة ما كان يُدْلى به من تعليلات فى مسائل النحو والتصريف حتى ليقول : « أحسب أن أبا على قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا »[٤] .

ويكفى أن نذكر مثالين من تعليلاته أولهما أن سيبويه كان يذهب إلى أن حركة الإعراب حادثة بعد الحروف النهائية فى الكلمات ، وذهب أبو على إلى أنهما حدثتا معًا مستدلا بأن النون الساكنة مخرجها من الأنف ومخرج النون المتحركة من الفم ، ولو كانت الحركة حادثة بعد الحرف لوجب أن تكون النون المتحركة أيضًا من الأنف[٥] . والتعليل الثانى ما رواه ابن جنى من أنه سأله عن ردّ سيبويه كثيراً من أحكام التصغير إلى أحكام جمع التكسير وحمله إياها عليها ، فقال سُرَيْحين فى تصغير سرحان لقولهم سراحين وعُثَيْمين فى تصغير عثمان لقولهم عثامين ، فقال أبو على : « إنما حُمِل التحقير فى هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيداً عن رتبة الآحاد ، فاعتدّ ما يعرض فيه لاعتداده

---

(١) الخصائص ١/٢٧٧ .
(٢) الخصائص ٢/٨٨ .
(٣) الخصائص ١/٣٥٨ وما بعدها .
(٤) الخصائص ١/٢٠٨ .
(٥) الخصائص ٢/٣٢١ وما بعدها .

بمعناه ، والمُحَقَّر هو المكبر ، والتحقير فيه جارٍ مجرى الصفة فكأنْ لم يحدث بالتحقير أمر يحمل عليه غيره كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الإفراد » ويعلق ابن جني على هذا التعليل بقوله : « هذا مَعْقِد معناه ، وما أحسنه وأعلاه »[1] . وواضح أن تعليلاته لم تكن تقف عند آرائه ، بل كانت تمتد إلى آراء سيبويه وغيره من النحاة السابقين .

٣

ابن جني[2]

هو أبو الفتح عثمان بن جِنّي الموصلي ، كان أبوه مولى روميًّا ، وربما كان اسمه جني تعريبا لكلمة Gennaius اليونانية ، وقد ولد له ابنه عثمان حوالى سنة ٣٢٠ للهجرة ، ويبدو أنه رأى فيه مخايل ذكاء فدفعه إلى التعلم ، ولم يلبث أن منح عنايته لعلوم اللغة ، فأكبّ على دروس أحمد بن محمد الموصلي النحوى مواطنه . وأغلب الظن أنه نزل بغداد مبكراً ، ففى تصانيفه تردداد لذكر بعض تلاميذ المبرد مثل محمد بن سلمة وبعض تلاميذ ثعلب مثل ابن مِقْسم ، غير أنه سرعان ما عاد إلى الموصل ، وأخذ يدرس للطلاب فى مسجدها ، وهو فى أثناء ذلك يتعرض للأعراب الفصحاء ويأخذ عنهم مثل أبى عبد الله الشجرى الذى يتردد ذكره فى الخصائص . وحدث أن مرَّ بحلقته فى سنة ٣٣٧ للهجرة أبو على الفارسى إمام النحاة فى عصره ، فأعجبه ذكاؤه ، وتعجب من قعوده للدرس والإملاء قبل نُضْجِه ، فقال له : لقد أصبحت زبيبًا وأنت حِصْرِم ، وكأنما دلعت هذه الكلمة ناراً فى قلبه ، ليستكمل أداته ، ولم يجد خيراً من ملازمة هذا الإمام الفذ ، فلزمه أربعين سنة متنقلا معه فى رحلاته ، مشغوفاً بآرائه مبهوراً بفطنته

---

(١) الخصائص ١/٣٥٤ .

(٢) انظر فى ترجمة ابن جنى نزهة الألباء ص ٣٣٢ ويتيمة الدهر ١/٨٩ ودمية القصر ص ٢٩٧ وتاريخ بغداد ١١/٣١١ ومعجم الأدباء ١٢/٨١ وإنباه الرواة ٢/٣٣٥ ومرآة الجنان ٢/٤٤٥ وابن خلكان ١/٣١٣ وشذرات الذهب ٣/١٤٠ وروضات الجنات ص ٤٦٦ وبغية الوعاة ص ٣٢٢ .

ودقة أقيسته وتعليلاته ، ومن يقرؤه فى كتبه المطبوعة وخاصة الخصائص يحس أن مادة علمه مستمدة من أستاذه ، وكأنه كان قلماً فى يده يسجّل كل خواطره ولفتاته النحوية والصرفية ، وهى لفتات وخواطر اندفع ينمّيها ويضيف إليها من عقله الخصب النادر ما جعله يتقن ظواهر التصريف والنحو علماً وفقها وتأويلا وتحليلا ، بل ما جعله يرث إمامة أستاذه ، بل لعله بذّه وخاصة فى وضع أصول التصريف على نحو ما يتضح فى الخصائص . وأتاحت له رفقته بأبى على أن يتعرف فى بلاط سيف الدولة على المتنبى وأن تنعقد بينهما صداقة رفيعة ، فيشرح ديوانه ، حتى إذا توفى رثاه رثاء رائعاً احتفظ به القفطى فى إنباه الرواة . وأتاحت له تلك الرفقة أيضاً أن يحظى برعاية البويهيين وأن تعلو مكانته عندهم . وقد خلف أستاذه فى التدريس ببغداد حين لبّى نداء ربه ، وظل يوالى التصنيف والتأليف ، حتى توفى سنة ٣٩٢ للهجرة .

وهو ممن أكثروا من التصنيف حتى بلغت مصنفاته نحو الخمسين ، وبينها مصنفات وقفها على تسجيل كلام أستاذه الفارسى مثل « اللمع وذى القدّ وتأييد تذكرة أبى على » . وله مصنفات مختلفة حول المتنبى تفسيراً لشعره ودفاعاً عنه أمام خصومه . ومن أهم مصنفاته كتاب « المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها » وقد نشر منه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة الجزء الأول .

والقسط الأكبر من نشاط ابن جنى إنما كان فى علم التصريف ، ودفعته رغبته فى التعمق فيه إلى أن يقرأ على أستاذه الفارسى كتابَ التصريف للمازنى الذى كان يُعَدّ أنفس ما ألِّف فى هذا العلم حتى عصره ، وعمد إلى شرحه فى كتابه المنصف الذى نشرته الإدارة العامة للثقافة بالقاهرة فى ثلاثة أجزاء ، وفيه يناقش مادته مناقشة واسعة ، مضيفاً مالا يحصى من ملاحظاته الطريفة كملاحظته أن الأفعال قد تُشْتَق من أسماء الأعيان وقوله إننا إذا اشتققنا فعلا من سفرجل قلنا سَفْرج يُسَفْرِج سفرجة ، فهو مسفرج[1] ، ومثل ملاحظته أن الأفعال

---

(١) المنصف : شرح كتاب التصريف للمازنى ١/٣٣ .

قد تُشتقّ من الحروف كاشتقاق قوّف من القاف وكوّف من الكاف ودوّل من الدال ، فيقال : « قوّفت قافا وكوّفت كافا ودوّلت دالا »[١] .

ونُشر لابن جنى أيضاً فى القاهرة الجزء الأول من سر صناعة الإعراب ، وهو دراسة صوتية واسعة لحروف المعجم ومخارجها وصفاتها ، وما يحدث فى صوت الكلمة من إعلال وإبدال وإدغام ونقل وحذف ، وما يجرى فى حروفها من تلاؤم يؤدى إلى جمال الجرس . وطُبع له كتاب التصريف الملوكى ، وهو كتاب يتناول هذا العلم بمعناه الدقيق ، فيتحدث عن المجرد والمزيد والإبدال والتغيير بالحركة والسكون والحذف والإعلال ، مع تدريبات صرفية كثيرة . وأهم كتبه فى هذا العلم الخصائص الذى حاول فيه محاولة رائعة هى وضع القوانين الكلية للتصريف ، وحقًّا أنه أفاد فى كثرة هذه القوانين من ملاحظات أستاذه الفارسى على نحو ما مرّ بنا منذ قليل ، ولكن من الحق أيضاً أنه أضاف إليها من ملاحظاته واستقصاءاته للأمثلة اللغوية وحسه الدقيق بأبنية اللغة وتصاريفها ما شخّصها وجسّمها تمام التجسيم وقد مضى يستخلص قوانين كلية أخرى لم يقف عندها أستاذه ، وبذلك استطاع أن يضع للتصريف أصولا على المذهب الذى سبقه إليه علماء الكلام والفقه فى وضع أصولهم ، وهى أصول يصدق منها جانب كبير على النحو ومسائله وقضاياه العامة كالإعراب والبناء وعلله ، وقد ذهب إلى أنها أقرب من علل الفقهاء إلى علل المتكلمين ، إذ تتعرض لمسائل ميتافيزيقية فى طبيعة العرب وسلائقهم . وأفاض فى بيان العلل النحوية منكراً تقسيم ابن السراج وتلميذه الزجاجى لها إلى علل أولى وثوان وثوالث ذاهباً إلى أن العلل الأخيرة تتميم للعلل الأولى ، وليس هناك علة للعلة ولا علة لعلة العلة[٢] . ويعرض فى تفصيل للاطراد والشذوذ فى التصريف والنحو ، كما يعرض لعوامل الإعراب فى الكلم وأن النحاة قسموها إلى معنوى مثل الابتداء ولفظى مثل عمل المبتدأ فى الخبر ، ويقول إن العامل الحقيقى فى إعراب الكلم إنما هو المتكلم[٣] ، ويتحدث عن تعارض السماع والقياس أحياناً قائلا : « اعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شىء ما ، ثم سمعت

(١) المنصف ٢/١٥٤ .

(٢) الخصائص ١/١٧٣ .

(٣) الخصائص ١/١٠٩ وما بعدها .

العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدعْ ما كنت عليه إلى ما هم عليه»[1] . ويطبق قاعدة الاستحسان فى الفقه الحنفى على بعض الأبنية . ونحسّ أثر المباحث الفقهية حين يتحدث عن حمل الفرع على الأصل والعكس[2] والحمل على الظاهر[3] ، وغلبة الفروع على الأصول[4] واختلاف اللغات وكلها حجة على نحو ما يختلف الفقهاء[5] ، ويعود مراراً إلى مراجعة الأصول والفروع[6] ويتحدث عن تركيب المذاهب وعن وجوب الجائز . ويستعير من المتكلمين حديثهم عن السبب والمسبب[7] والمستحيل[8] . ولعل فى ذلك كله ما يدل فى وضوح على أنه تأثر فى وضع أصول التصريف والنحو بأصول الفقهاء والمتكلمين جميعاً .

ويردّد ابن جنى فى الخصائص وغيره حديثه عن البصريين باسم أصحابنا كما مر بنا فى غير هذا الموضع ، وكثيراً ما يضعهم مقابل البغداديين[9] ، وكأنما ينزع نفسه منهم نزعاً ، وقد أسلفنا أنه يريد بالبغداديين أوائلهم ممن كانوا ينزعون إلى الكوفة مثل ابن كيسان ، وهم حقًّا من ذوق غير ذوقه ومن هوى غير هواه ، فهو بغدادى من طراز آخر ، طراز أستاذه أبى على الفارسى والزجاجى ، طراز كان ينزع إلى البصريين ، وهو الطراز الذى عمّ وساد منذ النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى ، وكان هو وأستاذه من أهم الأسباب فى شيوعه ، إذ كانا ينتخبان من المذهبين البصرى والكوفى مع نزعة شديدة إلى البصريين ، ومع الفسحة وفتح الأبواب على مصاريعها للاجتهاد ومخالفة البصريين والكوفيين بقدر ما يؤديهما النظر وتسعفهما الحجة .

ونستطيع أن نرجع إلى الآراء المنثورة لابن جنى فى كتاباته المنشورة وفى المراجع النحوية ، فسنراه يطبق هذا المنهج تطبيقاً دقيقاً ، إذ كان يوافق البصريين فى

---

(١) الخصائص ١/١٢٥ .

(٢) الخصائص ١/١١١ وانظر ١/٢٠٨ حيث يصرح بأنه يستضىء بأبى حنيفة فى حديثه عن الدور والوقوف منه على أول رتبة .

(٣) الخصائص ١/٢٥١ .

(٤) الخصائص ١/٣٠٠ .

(٥) الخصائص ٢/١٠ .

(٦) الخصائص ٢/٣٤٢ وما بعدها .

(٧) الخصائص ٣/١٧٣ .

(٨) الخصائص ٣/٢٢٨ .

(٩) الخصائص ١/١٣٧ .

مسائل كثيرة ، من ذلك أن يأخذ برأيهم فى أن المصدر أصل والفعل مشتق منه[١] وأن المبتدأ رافعه الابتداء[٢] ، وأن ناصب المفعول به الفعل السابق له[٣] ، وأن المضارع منصوب بعد حتى بأن مضمرة وجوباً[٤] ، وكذلك بعد أو وفاء السببية وواو المعية[٥] ، وأن العامل فى باب التنازع هو الفعل الثانى[٦] ، وأن نعم وبئس فعلان ، وكذلك فعل التعجب[٧] ، وأن المفعول معه منصوب بالفعل مع توسط واو المعية[٨] ، وأن الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية فى مثل (إذا السماءُ انشقت) فاعل لفعل محذوف ، وكذلك بعد همزة الاستفهام فى مثل أزيد قام[٩] ، وأن علة بناء الاسم شبهه بالحرف أو تضمنه معناه[١٠] ، وأن الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال وإنما أعرب المضارع لشبهه باسم الفاعل[١١] .

وبجانب ذلك كان يأخذ بوجهة النظر الكوفية فى مسائل مختلفة ، من ذلك إعمال إنْ النافية عمل ليس متابعاً فى ذلك أستاذه الفارسى والكوفيين ، كما مر بنا منذ قليل ، وإن لاحظ أن إعمالها يشوبه غير قليل من الضعف ، يقول تعليقاً على قراءة سعيد بن جُبَير الآية الكريمة : (إنِ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم) : « ينبغى أن تكون إنْ هذه بمنزلة ما ، فكأنه قال : ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم ، فأعمل إنْ إعمال ما [العاملة عمل ليس] وفيه ضعف لأن إنْ هذه لم تختص بنفى الحاضر اختصاص ما به ، فتجرى مجرى ليس فى العمل »[١٢] . وكان الكسائى –كما مرَّ بنا فى غير هذا الموضع– يجيز وجود الفعل بدون فاعل ، على نحو ما أجاز ذلك فى مثل قام وقعد عمرو ، إذ ذهب إلى أن عمراً فاعل قعد، وقام لا فاعل لها ، وتبعه أبو على الفارسى يحتم ذلك فى قلَّ حين تتصل بها ما، ويقول ابن جنى إن «قلما يقوم زيد» دخلت فيه ما على قلَّ كافة لها عن عملها، ومثله كثر ما وطالما »[١٣] . وكان يتابع أستاذه والكوفيين فى أن أو تأتى

(١) الخصائص ١/١١٣ ، ١١٩ وانظر المنصف ١/٦٥ .
(٢) الخصائص ١/١٦٦ .
(٣) الخصائص ١/١٠٢ .
(٤) الخصائص ٢/٢٦٠ .
(٥) الخصائص ١/٢٦٣ وما بعدها .
(٦) الخصائص ٢/٢٠٩ .
(٧) المنصف ١/٢٤١ .
(٨) سر صناعة الإعراب ١/١٤٤ .
(٩) الخصائص ٢/٣٨٠ .
(١٠) الخصائص ١/١٧٩ .
(١١) الخصائص ١/٦٣ .
(١٢) المحتسب ١/٢٧٠ .
(١٣) الخصائص ١/١٦٧ ، ١٦٨ .

للإضراب مطلقاً[١]، كما تابعهما فى إعمال المصدر مضمراً فى الظرف مثل «قيامك أمس حسن، وهو اليوم قبيح» فأعمل هو العائد على القيام فى اليوم[٢].
وتابع الكوفيين فى أن حاش فى مثل «حاش لله» فعل، بينما ذهب الجمهور إلى أنها اسم مرادف للبراءة من كذا[٣]. وكان يتابع الكسائى وأستاذه أبا على فى أن خلا حين تتقدمها ما فى مثل قام القوم ما خلا زيداً ليس من الضرورى أن تكون فعلا حتما، فقد يجوز الجرّ بها على تقدير ما زائدة[٤]، وتابع الكوفيين فى جواز «ضرب غلامُه محمداً» لمجىء ذلك فى النظم كثيراً مثل: «جزى ربُّه عنى عدىَّ ابن حاتم»، وكان الجمهور يمنع ذلك لعود الضمير المتصل بالفاعل على متأخر لفظاً ورتبة[٥]. وكان يقف مع الكوفيين فى أن حذف خبر إنَّ إنما يحسن إذا كان اسمها نكرة، يقول تعليقاً على قول الأعشى:

إنَّ محلا وإن مُرْتَحلا وإنَّ فى السَّفْر إذ مضى مهلا

«أراد: إن لنا محلا وإن لنا مرتحلا، فحذف الخبر، والكوفيون لا يجيزون حذف خبر إن إلا إذا كان اسمها نكرة، ولهذا وجه حسن عندنا، وإن كان أصحابنا (البصريون) يجيزونه مع المعرفة[٦]. ومرّ بنا فى ترجمة الفراء أنه كان يضعّف قراءة ابن عامر: (وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائهم) بالفصل بين المضاف وهو قتل والمضاف إليه وهو شركائهم بالمفعول به وأنه أنكر البيت الذى أنشده الأخفش دعماً لذلك، وهو قول بعض الشعراء فى وصف ناقته:

فزجَجْتُها بمِزَجَّةٍ زَجَّ القلوصَ أبى مَزَاده

وقد خالفه فى ذلك جمهور الكوفيين مجوِّزين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به[٧]، وانتصر لهم ابن جنى محتجاً بقدرة الشاعر على أن يقول: زَجَّ القلوصِ أبو مزاده، ويعلق على ذلك بقوله: «فى هذا البيت عندى دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم وأنه فى نفوسهم أقوى من أضافته إلى

---

(١) المغنى ص ٦٧.
(٢) الخصائص ٢/١٩.
(٣) المغنى ص ١٣٠.
(٤) المغنى ص ١٤٢.
(٥) الخصائص ١/٢٩٤ والهمع ١/٦٦.
(٦) المحتسب ١/٣٤٩.
(٧) الهمع ٢/٥٢.

المفعول . . ومن ذلك قراءة ابن عامر : (وكذلك زيِّن لكثير من المشركين قتل أولادَهم شركائهم)[1] .

ووقف فى « المحتسب » مراراً إزاء تحريك ما فيه حرف حلقى مثل جَهْرة وجَهَرة بتحريك الهاء قائلا إن الكوفيين والبغداديين — ويقصد أوائلهم النازعين منزعهم — يجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه ، أى أنهم يجعلونه قياساً مطرداً ، بينما يقتصر البصريون على ما سُمع منه سالكين له فى باب اللغات ، ونراه ينتصر للكوفيين والبغداديين جميعًا ، يقول فى التعليق على قراءة (جهرة) فى الآية رقم ٥٥ من سورة البقرة بفتح الهاء : « مذهب أصحابنا فى كل شيء من هذا النحو مما فيه حرف حلقى ساكن بعد حرف مفتوح أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه . . ومذهب الكوفيين أنه يحرك الثانى لكونه حرفًا حلقيًا ، فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه كالبَحْر والبَحَر والصَّخْر والصَّخَر ، وما أرى القول من بعدُ إلا معهم والحق فيه إلا فى أيديهم ، وذلك أننى سمعت عامة عُقَيْل تقول ذلك ولا تقف فيه ، سائغًا غير مستكره »[2] . ويعلق على قراءة محمد بن السَّميْفَع (قَرْح) بفتح الراء فى الآية رقم ١٤٠ من سورة آل عمران قائلا : « ظاهر هذا الأمر أن يكون فيه لغتان : قَرْح وقَرَح كالحَلْب والحلَب والطَّرْد والطَّرَد . . . ثم لا أبْعدمن بَعْدُ أن تكون الحاء لكونها حرفًا حلقيًا يُفْتَحُ ما قبلها كما تفتح نفسها فيما كان ساكنًا من حروف الحلق نحو قولهم فى الصَّخْر الصَّخَر والنَّعْل النَّعَل ، ولعمرى إن هذا عند أصحابنا (يريد البصريين) ليس أمراً راجعًا إلى حرف الحلق ، لكنها لغات .

وأنا أرى فى هذا رأى البغداديين فى أن حرف الحلق يؤثر هنا من الفتح أثراً معتداً معتمدا ، فلقد رأيت كثيراً من عُقَيْل لا أحصيهم يحرك من ذلك ما لا يتحرك أبداً لولا حرف الحلق . . . وهذا ما لا توقف فى أنه أمر راجع إلى حرف الحلق لأن الكلمة بُنيت عليه ألبتَّة . . ولا قرابة بينى وبين البصريين ولكنها بينى وبين الحق ، والحمد لله[3] » .

---

(١) الخصائص ٢ / ٤٠٦ وما بعدها .
(٢) المحتسب ١ / ٨٤ .
(٣) المحتسب ١ / ١٦٦ .

ولعل فى ذلك ما يدل دلالة واضحة على أنه كان ينزع غالباً إلى البصريين لكن لا عن حمية ولا عن عصبية ، وإنما عن طول النظر والتبصر تبصراً كان يدفعه فى كثير من الأحيان إلى الوقوف فى صف الكوفيين وأوائل البغداديين حين يجد السداد فى جانبهم . وهو ما يؤكد بغداديته وأنه كان يقيم مذهبه النحوى والصرفى على الانتخاب من المذهبين البصرى والكوفى وما انبثق عنهما من المذهب البغدادى عند أوائل البغداديين ، وعند أستاذه أبى على الفارسى وقد تبعه فى كثير من آرائه الاجتهادية ، من ذلك أن الظرف والجار والمجرور هما الخبر فى مثل محمد عندك ومحمد فى الدار وليسا متعلقين بمحذوف هو الخبر[1] . وكان يجوِّز مثله العطف على محل المجرور بالنصب فى مثل مررت بزيد وعمرو ، فيقال مررت بزيد وعمراً[2] ، كما كان يجوز مثله إتباع فاعل نعم وبئس بالنعت مثل نعم الفتى المدعو بالليل على [3] . وجوز متابعاله تقديم خبر كان ومعموله عليها مستدلين بقوله تعالى: (أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون) فقد تقدمت كان (إياكم) معمول يعبدون ، وما يجوز وقوع المعمول فيه يجوز وقوع العامل[4] . وجوَّز مثله أن تكون لك فى قولهم : « لا أبالك » و « لا أخا لك» خبر لا ، وأبًا وأخًا اسمىْ «لا» مقصورين تامين على لغة من يقول هذا أبًا ورأيت أبًا ومررت بأبًا[5] . وكان يذهب مثله إلى أن اللام الداخلة على خبر إنْ المهملة فى مثل (وإن كانت لكبيرة) ليست لام الابتداء كما زعم سيبويه ، وإنما هى لام فارقة بين إن المؤكدة والنافية[6] .

وذهب مذهبه فى أنه لا يصح تأكيد العائد المحذوف فى مثل « الذى رأيت نفسه زيد » على أن تكون نفسه تأكيداً للضمير المحذوف فى رأيت على تقدير رأيته[7] . وكان يتابعه فى أن اللام فى مثل « يالزيد » متعلقة بيا[8] ، وأن أما فى قول بعض الشعراء :

أبا خراشة أما أنت ذا نَفَرٍ ... فإن قومىَ لم تأكلهم الضَّبُعُ

---

(١) الهمع ١/٩٩ .

(٢) الخصائص ٢/٣٥٣ والهمع ٢/١٤١ .

(٣) الهمع ٢/٨٥ .

(٤) المحتسب ١/٣٢١ .

(٥) الخصائص ١/٣٣٨ وما بعدها .

(٦) المغنى ص ٢٥٦ والمحتسب ١/٩١ .

(٧) الخصائص ١/٢٨٧ والمغنى ص ٦٧٣ .

(٨) المغنى ص ٤٨٩ والهمع ١/١٨٠ .

هى عاملة الرفع والنصب فيما يتلوها[١]. وجعله ذلك يضع قاعدة عامة كانت مصدر خلاف بينه وبين أستاذه فى بعض المسائل ، وهى أن ما ينوب عن شىء يعمل عمله ، فما فى أما المكونة من أن المصدرية وما الزائدة عملت لنيابتها مناب كان الرفع والنصب فيما تلاها . وينبغى طرد ذلك فى الصور المماثلة ، فمن ذلك أن أستاذه — كما مرّ بنا — كان يذهب إلى أن العامل فى المعطوف فى مثل جاء محمد وعلى عامل مقدر من جنس العامل فى المعطوف عليه ، وذهب ابن جنى إلى أن حرف العطف نفسه هو العامل لنيابته مناب العامل المحذوف[٢]. ومن ذلك أدوات النداء فقد كان أبو على الفارسى يذهب إلى أنها أسماء أفعال عملت فى المنادى ، وذهب ابن جنى إلى أنها حروف تعمل فيه لنيابتها مناب الأفعال[٣]

ولابن جنى آراء اجتهادية مختلفة انفرد بها عن أستاذه والمدرستين البصرية والكوفية ، فمن ذلك أنه كان يجيز تقديم المفعول معه على المعمول قبله ، فيقال جاء وثيابَ الصوف البَرْدُ[٤]. وكان يذهب إلى أن العامل فى الخبر هو الابتداء والمبتدأ معًا ، وبذلك سوّغ تقدمه على المبتدأ فى مثل شاعر محمد ، لأنه إنما تقدم على أحد عاملى الرفع فيه وهو المبتدأ[٥]. وذهب إلى أن إلا تأتى زائدة مستدلا بقول ذى الرمة فى وصف النوق :

حَرَاجيجُ ما تنفكّ إلا مُناخةً   على الخَسْف أو نرمى بها بلدًا قفْرا[٦]

وكان الجمهور يذهب إلى أن لا العاملة عمل ليس لا تعمل إلا فى النكرات ، وذهب إلى أنها تعمل أيضًا فى المعارف لقول النابغة :

وحلّتْ سوادَ القلب لا أنا باغيًا   سواها ولا عن حُبِّها متراخيا[٧]

ومعروف أن الأسباب المانعة للاسم من الصرف هى العلمية والعدل وزيادة الألف والنون والوصفية ووزْن الفعل والتأنيث وموازنة جمعى مفاعل ومفاعيل والعجمة

(١) الخصائص ٢/٢٨١ والمغنى ص ٦١ .
(٢) الخصائص ٢/٢٨٧ .
(٣) الخصائص ٢/٢٧٧ .
(٤) الخصائص ٢/٢٨٣ .
(٥) الخصائص ٢/٢٨٥ .
(٦) المغنى ص ٧٦ والحراجيج : النوق الضخمة ، والخسف : الذل .
(٧) المغنى ص ٢٦٤ وما بعدها .

والتركيب المزجى. وكان الجمهور يذهب إلى أنها تنقسم إلى معنوية هى العلمية والوصفية ، ولفظية وهى البقية . وذهب ابن جنى إلى أنها جميعاً معنوية ما عدا وزن الفعل فى مثل أحمد ويزيد[١] . وذهب الجمهور إلى أن اللام تزيد فى جواب لو ولولا ولوما مثل «لو جئت لأكرمتك» و «ولولاك لأسرعت» ، وذهب ابن جنى إلى أنها ليست واقعة فى جواب هذه الأدوات ، بل هى لام جواب قسم مقدر[٢] . ومرّ بنا رأى أستاذه أن ما قد تكون ظرفية زمانية ، وأشرك ابن جنى معها فى ذلك أنْ بفتح الهمزة ، مستشهداً بقول بعض الشعراء :

وتالله ما إن شَهْلَةٌ أمُّ واحدٍ بأوجَدَ منّى أن يهان صغيرها[٣]

وكان سيبويه يذهب إلى أن كلمة خرب فى قولهم : « هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ » مجرورة على الجوار لضب لأنه كان ينبغى أن ترفع ، إذ هى صفة لجحر . وقال ابن جنى : بل هى مجرورة على الأصل ، إذ أصل التعبير « هذا جحر ضب خرب جُحْرُه » فحُذف المضاف وأنيب المضاف إليه فى «جحره» وهو الضمير ، فارتفع واستتر فى خرب ، فهو صفة لجحر على تقدير حذف المضاف ، وهو تأويل بعيد[٤] .

ومن طريف ما هدته إليه بصيرته النافذة أن الأصل فى ظهور اللغات إنما هو اشتقاق كلماتها من الأصوات المسموعة ، يقول فى فواتح كتابه الخصائص : « ذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدوىّ الريح وحَنين الرعد وخَرير الماء وشَحيج الحمار ونَعيق الغراب وصَهيل الفرس ونَزيب (صوت) الظبى ونحو ذلك ، ثم وُلدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندى وجه صالح ومذهب متقبَّل»[٥] . وقد مضى فى الخصائص يثبت ذلك من حين لآخر كقوله عن الأفعال إنه كثر اشتقاقها من الأصوات الجارية مجرى الحروف مثل « هاهيت » من قولهم فى زجر الإبل هاها ، و « عاعيت » فى زجر الغنم من قولهم : عاعا ، و «حأحأت» فى زجر الكبش من قولهم حاحا ، و « شأشأت » فى

---

(١) الخصائص ١/١٠٩ .
(٢) المغنى ص ٢٥٩ .
(٣) المغنى ص ٢٣٨ والشهلة : العجوز . وأوجد : أكثر وجدا .
(٤) الخصائص ١/١٩٢ .
(٥) الخصائص ١/٤٦ وما بعدها .

زجر الحمار من قولهم شاشا ، ويقول : هذا كثير فى الزجر ، وقد صنفت فيه كتاباً[١] . ويذكر فى موضع آخر أن العرب قدتسمى الأشياءبأصواتها كالخازِ بازِ (الذباب) لصوته ، والبَطّ لصوته ، والواق للصُّرَد (طائر فوق العصفور) لصوته ، وغاق للغراب لصوته ، والشِّيب لصوت مشافر الإبل[٢] .

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إنه هو الذى عمل على تثبيت قانونى الاشتقاق الأكبر والتضمين ، ومر بنا أنه كان يريد بالأول التقاليب الستة للأصل الثلاثى لأى كلمة وبيان أنه يجمعها هى ومشتقاتها معنى واحد ، وحقًّا سبقه الخليل — كما مر بنا فى ترجمته — إلى بناء معجم العين على تقليب الأصل الثلاثى للكلمة فى صوره الستة ، ولكنه لم يفكر فى أنها هى واشتقاقاتها يمكن أن يجمعها معنى واحد . وقد اعترف فى فاتحة حديثه عنه بأن الفارسى كان يستعين به ، ولكنه لم يحاول تسميته ولا تأصيله وتطبيقه ، إنما هو الذى نهض بذلك ، فهو الذى سماه ، وهو الذى جسّمه فى أمثلة مختلفة ، منها «ك ل م» وتقليباتها ومشتقاتها وقد رجّعها إلى معنى القوة والشدة ، ورجع «ق و ل» وتقليباتها ومشتقاتها إلى معنى الإسراع والخفة ، كما رجع تقليب «ج ب ر» إلى معنى الشدة والقوة ، ومثلها مشتقاتها ، ورجع تقليب «ق س و» ومشتقاتها إلى معنى القوة والاجتماع ، كما رجع تقليب «س ل م» ومشتقاتها إلى معنى الإصحاب والملاينة[٣] وتوقف فى كتابه المحتسب ليطبق ذلك على «حجر» وتقليبها ومشتقاتها مبينًا أنها تعود جميعًا إلى الشدة والضيق والاجتماع[٤] وأوضح أيضًا أن «ج د ل» وتقليباتها ومشتقاتها تعود إلى القوة[٥] .

وعلى نحو ما عُنى بالاشتقاق الأكبر وتطبيقاته على بعض الأبنية ، عُنى بالتضمين ، وهو أن تُشْرِب لفظًا معنى لفظ وإذا كان فعلا أو مصدراً أُعطى حكمه ، فعُدّى بما يُعَدّى إليه . وحقًّا لاحظ ذلك سيبويه والكسائى فى بعض الأمثلة بشهادته ، كما لاحظه أبو على الفارسى[٦] ، ولكنه هو الذى كشفه وأوضحه فى أمثلة كثيرة من مثل (أُحِلَّ لكم ليلة الصيام الرَّفَثُ إلى نسائكم) يقول : الرفث يتعدى

---

(١) الخصائص ٢/٤٠ .
(٢) الخصائص ٢/١٦٥ وانظر ٣/٢٣١ .
(٣) انظر الخصائص ٢/١٣٣ وما بعدها .
(٤) المحتسب ١/٢٣١ .
(٥) المحتسب ١/٣٢١ .
(٦) انظر الخصائص ٢/٣١١ ، ٢٨٩ .

بالباء غير أنه ضُمِّن في الآية معنى الإفضاء، ولذلك يتعدى بإلى كما يتعدى بـ الإفضاء ، ومثل (من أنصارى إلى الله) أى مع الله ، لأنه فى معنى من يضاف فى نصرتى إلى الله ، ومثل (هل لك إلى أن تزكى) وُضعت إلى موضع فى لأن ما قبلها فى معنى أدعوك وأرشدك[١] .

وابن جنى يسند كلامه دائمًا بقراءات القرآن والسماع عن العرب ، وقد يستشهد بالحديث النبوى ، ولكن لا للاستنباط ووضع القواعد وإنما للائتناس[٢] وكان مثل أستاذه يعنى بالقياس عناية شديدة حتى ليمكن أن يقال إن كتاب الخصائص إنما هو مجموعة كبيرة من الأقيسة السديدة، وبلغ من عنايته بالقياس أن كان يقول : «إن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس»[٣] . وقد عقد فى جزئه الأول فصلا طويلا لبيان أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم وإن لم ينطقوا به . واتسع فى ثنايا مصنفاته فى صور التدريب على الأقيسة ، ومن يرجع إلى كتابه المنصف فى شرح تصريف المازنى يجده يختمه بنحو ستين صحيفة فى تمارين صرفية أبنيتُها كلها من صنعه . ودائمًا يدعم آراءه وآراء سابقيه من النحاة بالحجج البينة والأدلة الناصعة ، ووصف بعض أدلته بأنها كالأدلة الهندسية فى الوضوح والبيان[٤] .

٤

بغداديون متأخرون

كان ظهور الإمامين النحويين الكبيرين أبى على الفارسى وتلميذه ابن جنى إيذانًا بأن تنزع المدرسة البغدادية نزعة بصرية قوية وأن يسود اتجاهها فى الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية والاجتهاد فى استنباط آراء جديدة، وأن يتأثر بهما النحاة النابهون الذين خلفوهما فى العراق والشام وإيران ، ويتخذوا

(١) الخصائص ٢/٢٠٨ وما بعدها .
(٢) الخصائص ١/٣٢ .
(٣) الخصائص ٢/٨٨ .
(٤) الخصائص ١/٦٠ .

نفس المنهج الذى أصّلاه ، فلا بد من تمثل الآراء البصرية والكوفية وآراء البغداديين الأولين الذين كانوا ينزعون نزعة كوفية ، ولا بد من تمثل آراء أبى على وابن جنى ، وهو تمثل جعلهم يعكفون على مصنفات جميع أئمة النحو المتقدمين وخاصة مصنفات أبى على وابن جنى ، مما جعلهم يسيرون فى نفس الطريق الذى نهجاه وذلّلاه ، وإن نستطيع استقصاءهم ، ولذلك سنكتفى بالحديث عن أعلامهم حديثاً موجزاً يتفق وغايتنا من صُنْع هذا الكتاب ، وقد رأينا أن أنبههم وأوسعهم شهرة الزمخشرى وابن الشجرى وأبو البركات الأنبارى وأبو البقاء العكبرى وابن يعيش والرضى الإستراباذى ، وسنخص الزمخشرى بكلمة أكثر تفصيلا .

وابن الشجرى[1] كان نقيب الطالبيين بالكرخ فى بغداد ، ولد سنة ٤٥٠ وتوفى سنة ٥٤٢ للهجرة ، وهو أحد أئمة النحاة ، ويقال إنه لم يكن أنحى منه فى عصره ، وإنه ظل يدرس النحو لطلابه نحو سبعين عامًا ، وفى أخباره ما يدل على أنه موصول النسب العلمىّ فيه بأبى على الفارسى ، فقد أخذه عن ابن طباطبا ، وأخذه ابن طباطبا عن على بن عيسى الربعى تلميذ أبى على . ويذكر ابن خلكان من تصانيفه شرح كتابى ابن جنى : اللمع والتصريف . وطُبع له بحيدر آباد أماليه فى النحو واللغة والأدب ، وهو فيها يُكثر من ذكر كتب أبى على مثل الإيضاح والتذكرة والحجة فى علل القراءات السبع ناقلا عنها آراءه . ونراه منذ فاتحة أماليه معجبًا بالبصريين على شاكلة الفارسى وابن جنى وهو إعجاب جعله يقول فى حجج الكوفيين : « ولنحاة الكوفيين فى أكثر كلامهم تهاويل فارغة من الحقيقة »[2] . ومن آرائه التى خالف فيها جمهور النحاة ذهابه إلى أن لو الشرطية تجزم المضارع حين تدخل عليه لقول بعض الشعراء :

لو يَشَأْ طار به ذو مَيْعَةٍ   لاحقُ الآطال نَهْدٌ ذو خُصَلْ[3]

ورُدَّ بأن ذلك ضرورة شعرية أو لعل الشاعر خفّف نهاية الفعل يشأ ، ونطقه

---

(١) انظر فى ترجمة ابن الشجرى نزهة الألبا ص ٤٠٤ ومعجم الأدباء ١٩/٢٨٢ وإنباه الرواة ٣/٣٥٦ وابن خلكان ٢/١٨٣ وبغية الوعاة ص ٤٠٧ .

(٢) أمالى ابن الشجرى ٢/١٢٩ ، ١٤٧ .

(٣) ذو ميعة : نشيط ، لاحق الآطال : ضامر الجنبين ، نهد : جسيم ، ذو خصل : طويل الشعر .

بألف مقصورة[١] . وذهب إلى أن « إذ » فى مثل : «فبينما العُسْرُ إذ دارت مياسيرُ» زائدة ، وكان سيبويه يذهب إلى أنها بعد بينا وبينما تفس إذ الفجائية ، وقد اختلف النحاة فيها هل هى حرف أو ظرف[٢] . ويظهر أنه كانت تنقصه الدقة ، فقد تعقبه ابن هشام فى عدة مواضع من كتابه المغنى منلطاً له[٣] ، ومثبتاً عليه عدم التحرى فى نقل آراء الفارسى وسيبويه والأخفش والكسائى[٤] .

وأبو البركات[٥] بن الأنبارى بغدادى ، وُلد سنة ٥١٣ وتوفى سنة ٥٧٧ للهجرة ، وهو تلميذ ابن الشجرى ، وبذلك يتصل نسبه النحوى بأبى على الفارسى ، ويظهر أنه كان يعكف على مصنفاته ، ويدرسها لتلاميذه فى المدرسة النظامية ، إذ نجد بين مؤلفاته كتاب حواشى الإيضاح ، وهو من أهم مصنفات الفارسى . وتوفر على دراسة وجوه الخلاف بين البصريين والكوفيين فى مسائل النحو ، وصنَّف فى ذلك كتابين هما : الإنصاف الذى نشره ڤايل لأول مرة وكتابه أسرار العربية المنشور بدمشق ، ولاحظ ڤايل أنه ينزع فى أولهما نزعة بصرية واضحة ، وهى نزعة استمدها من أبى على الفارسى ومنهجه الذى وصفناه . وقد وقف مع البصريين فى جمهور المسائل التى أحصاها ، ورجح — كما لاحظ ڤايل — مذهب الكوفيين فى سبع مسائل هى العاشرة والثامنة عشرة والسادسة والعشرون والسبعون والسابعة والتسعون والواحدة والسادسة بعد المائة . وبذلك يصبح بغدادياً على شاكلة أبى على ، فهو يجرى فى جمهور آرائه مع البصريين ، ويفتح الأبواب لاختيار بعض آراء الكوفيين . وله فى علم الجدل النحوى مصنف غير منشور ، ومصنف آخر فى أصول النحو سماه لُمَع الأدلة ، منشور بدمشق ، فصَّل القول فيه فى النقل والقياس والعلة ، ونُشر معه مصنف له باسم الإغراب فى جدل الإعراب ، وهو يدور على أسئلة فى الإعراب وأجوبة مسندة بالأدلة . وكتابه نزهة الألباء فى تراجم النحاة معروف .

---

(١) المغنى ص ٣٠٠ ، ٧٧٩ والهمع ٢ / ٦٤
(٢) المغنى ص ٨٨ .
(٣) انظر المغنى ص ٤١ ، ٦٢ ، ٣٢٨ .
(٤) المغنى ص ١٨١ ، ٦٨٢ .
(٥) انظر فى ترجمة أبى البركات بن الأنبارى إنباه الرواة ٢/١٦٩ وابن خلكان ١/٢٧٩ وطبقات الشافعية للسبكى ٤/٢٤٨ وشذرات الذهب ٤/٢٥٨ وبغية الوعاة ص ٣٠١ .

وأبو البقاء[1] العكبرى النحوى الضرير ، بغدادى مثل سالفيه ، ولد سنة ٥٣٨ وتوفى سنة ٦١٦ للهجرة ، وصلته بالشيخين أبى على الفارسى وابن جنى تتضح فى شرحه لإيضاح الأول ولمع الثانى ، وأيضاً فى مصنفاته : « الإفصاح عن معانى أبيات الإيضاح » و « تلخيص أبيات الشعر لأبى على » و « تلخيص التنبيه لابن جنى » و « المنتخب من كتاب المحتسب » . وله مؤلفات مختلفة فى النحو وعلله ومسائل الخلاف فيه . وكان يُعْنَى بقراءات الذكر الحكيم ونُشر له فى مصر كتاب إعراب القرآن والقراءات فى جزأين ، وهو من صفحاته بل سطوره الأولى يجرى فى إعراب الألفاظ على المذهب البصرى فالمبتدأ مرفوع بالابتداء وهلم جرا ، ويتوقف مراراً ليرد على الكوفيين بعض وجوههم فى الإعراب ، وإذا رجعنا إلى آرائه المنثورة فى كتب النحو وجدناه يتَتبع الفارسى فى كثير منها ، فقد كان يرى رأيه ورأىَ الفراء قبله فى أن « لو » تأتى مصدرية غير عاملة فى مثل : (يود أحدهم لو يعمَّر ألف سنة) ويشهد لهم قراءة بعضهم : (ودوا لو تدهن فيدهنوا) بحذف نون الفعل الأخير ، لعطفه بالنصب على (لو تدهن) وكأنها فى مكان أن تدهن[2] . ورأى رأى الفارسى أيضاً فى أن ما قد تأتى زمانية على نحو إتيانها فى الآية الكريمة : (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم[3] . وتابعه فى إعراب ذلك فى قوله تعالى : (ولباس التقوى ذلك خيرٌ) صفة للباس ، والمشهور أنها بدل أو بيان[4] . وكان يختار لنفسه أحياناً من آراء الكوفيين ، فقد كان يمنع مثل ثعلب أن تكون منذ مركبة تركيب ماذا بحيث يمكن إعرابها فى مثل « منذ لقيت » مفعولا به ، وهى عندهما مبتدأ وخبر ، وذا اسم موصول ، ولقيت صلته ، وكان يعلل لذلك بأن ما أكثر إبهاماً من أختها مَنْ ، فحسن أن تُجْعَلَ مع غيرها كشىء واحد ، ولأن التركيب خلاف الأصل[5] . وهو بذلك بغدادى من مدرسة أبى على الفارسى ، التى كانت تعوِّل على الاختيار والانتخاب من آراء النحاة السابقين ، ومن ثَمَّ كان الدكتور مصطفى جواد محقاً حين اتهم نسبة شرح ديوان المتنبى المطبوع

---

(١) انظر فى ترجمة أبى البقاء العكبرى إنباه الرواة ٢/١١٦ وابن خلكان ١/٢٦٦ ونكت الهميان ص ١٧٨ وشذرات الذهب ٥/٦٧ وبغية الوعاة ص ٢٨١ .

(٢) المغنى ص ٢٩٤ .

(٣) المغنى ص ٣٣٥ .

(٤) المغنى ص ٥٥٣ .

(٥) المغنى ص ٣٦٤ .

باسم التبيان فى شرح الديوان إليه ، لما يردد شارحه فيه من أنه كوفى وعلى مذهب الكوفيين[1] .

ويعيش[2] بن على بن يعيش موصلى الأصل حلبى الدار والمولد ، وكان مولده سنة ٥٥٦ وأقبل على تعلم العربية منذ نعومة أظفاره ، ورحل إلى بغداد ودمشق يتلقى عن الشيوخ ، وعاد إلى حلب فتصدّر الإقراء بها إلى أن توفّى سنة ٦٤٣ للهجرة . وصلته بالمدرسة البغدادية تتضح فى شرحه كتاب التصريف الملوكى لابن جنى . وأهم مصنفاته النحوية شرحه على مفصل الزمخشرى ، وهو مطبوع بالقاهرة فى عشرة مجلدات ، صنّفه — كما يقول فى مقدمته — فى سن السبعين ، وهو أشبه بدائرة معارف لآراء النحاة من بصريين وكوفيين وبغداديين ، حتى كأنه لم يترك مصنفاً لعلم من أعلامهم إلا استوعبه وتمثل كل ما فيه من آراء تمثلا منقطع القرين . ويلقانا منذ الصفحات الأولى منتصراً للبصريين ، فقد انتصر لرأيهم فى أن الاسم مشتق من السمو لا من السمة كما قال الكوفيون[3] ، ولا يلبث أن نراه يعرض آراء سيبويه والأخفش والجرمى والمازنى والكوفيين فى إعراب الأسماء الخمسة ، ويوهن فى صراحة آراء الكوفيين والمازنى والجرمى زاعما أنه خولف فى هذه الأسماء القياس بحذف لاماتها فى حال إفرادها ، لأنك إذا قلت أخ فأصله أخو وأب فأصله أبو ، والذى يدل على ذلك قولهم فى التثنية أبوان وأخوان . . . وكان مقتضى القياس أن تقلب الواو فيها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، إلا أنهم حذفوها تخفيفاً[4] .

ويعرض لرأى سيبويه والكسائى فى التنازع وما ذهب إليه الأول من أن فى ضربنى فى مثل ضربنى وضربت زيداً فاعلا مضمراً دل عليه مفعول ضربت ، وما ذهب إليه الكسائى من أن ضربنى لا فاعل لها ، بل فاعلها محذوف ، ويعلق على ذلك بأن رأى سيبويه هو الصحيح ويحتج له[5] . وينتصر لرأى البصريين فى

---

(١) انظر مقال مصطفى جوادفى الجزءين الأول والثانى من المجلد الثانى والعشرين من مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق .

(٢) راجع فى ترجمة ابن يعيش ابن خلكان ٢٤١/٢ وشذرات الذهب ٢٢٨/٥ وبغية الوعاة ص ٤١٩ .

(٣) ابن يعيش على المفصل ٢٣/١ .

(٤) ابن يعيش ٥٢/١ .

(٥) ابن يعيش ٧٧/١ .

أن عامل المبتدأ هو الابتداء لا الخبر كما قال الكوفيون[١] . ويهاجم رأى الكوفيين القائل بأن عندك فى مثل محمد عندك منصوب بالخلاف[٢] ، ويضعف رأيهم فى أن الأسم الواقع بعد لولا يرتفع بها لنيابتها عن الفعل[٣] ، كما يضعّف رأيهم فى أنّ إن وأخواتها لا تعملُ الرفع فى الخبر وإنما هو مرفوع على حاله قبل دخول إن وصواحبها[٤] . وعلى هذا النحو لا يزال ابن يعيش يضعف آراء الكوفيين ويقوى آراء البصريين ، ويلقانا من حين إلى حين استحسانه لبعض آراء الكوفيين كاستحسانه تخريجهم لقراءة (إن هذان لساحران) على أن إن نافية واللام بمعنى إلا ، والتقدير ، ما هذان إلا ساحران ، يقول وهو تقدير حسن[٥] . وجوّز رأى الكسائى فى أن « حيث » قد تضاف إلى المفرد وقال إنها لغة كقول بعضهم « حيث لىّ العمائم »[٦] . وذهب مع الفراء والزمخشرى إلى أن لو تأتى للتمنى وحينئذ تكون مصدرية مثل أن[٧] وكان يجوّز مع الكوفيين صرف ما لا ينصرف فى ضرورة الشعر[٨] وكان يستحسن رأى أبى على الفارسى فى أن المعطوف فى مثل قام محمد وعمر معمول لفعل محذوف من جنس الفعل الأول[٩] ، وكذلك رأيه فى أن اللام الداخلة أو اللازمة مع إن الملغاة فارقة بينها وبين إن النافية[١٠] . واحتج لرأيه فى أن إما فى مثل جاء إما على وإما عمر ليست عاطفة[١١] . ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إنه كان أكثر البغداديين المتأخرين انتصاراً وحماسة للبصريين .

والرضىّ[١٢] الإستراباذى هو نجم الدين محمد بن الحسن ، مولده ومرباه فى إستراباد من أعمال طبرستان ، وليس بين أيدينا أخبار واضحة عن حياته ،

---

(١) ابن يعيش ١/٨٤ وما بعدها .

(٢) ابن يعيش ١/٩١ وقد قرر هنا مثل ابن جنى والفارسى أن الظرف هو الخبر نفسه لا المتعلق المحذوف .

(٣) ابن يعيش ١/٩٦ .

(٤) ابن يعيش ١/١٠٢ .

(٥) ابن يعيش ٣/٢٩ .

(٦) ابن يعيش ٤/٩٠ وما بعدها .

(٧) ابن يعيش ٩/١١ .

(٨) الأشباه والنظائر للسيوطى (طبعة حيدر آباد) ٢/٣٣ وقابل شرحه على المفصل ١/٦٨ وما بعدها .

(٩) ابن يعيش ٨/٨٩ .

(١٠) ابن يعيش ٨/٧١ وانظر المغنى ص ٢٥٦ .

(١١) ابن يعيش ٨/١٠٣ .

(١٢) انظر فى الرضى شذرات الذهب ٥/٣٩٥ وخزانة الأدب للبغدادى ١/١٢ وبغية الوعاة ص ٢٤٨ .

واختلف الرواة فى تاريخ وفاته ، ويغلب أن يكون حوالى سنة ٦٨٦ للهجرة ، واشتهر له شرحه على الكافية فى النحو لابن الحاجب ، وشرحه على مقدمته الصرفية المسماه بالشافية ، وانتهاجه نهج البغداديين واضح منذ الصفحات الأولى فى شرحه على الكافية ، إذ نراه يقف تارة مع الكوفيين وتارة مع البصريين ، وكثيراً ما يختار ما انفرد به بعض أعلامهما ، وقد يختار بعض آراء البغداديين . ونحن لا نصل إلى الصفحة الثامنة عشرة من الجزء الأول فى شرحه للكافية حتى نراه يذكر رأى البصريين فى أن عامل الرفع فى المبتدأ هو الابتداء ، ويضعفه مؤثراً عليه مذهب الكسائى والفراء فى أن عامل الرفع فيه هو الخبر ، إذ كل منهما صار عمدة بصاحبه .

ويذكر رأى البصريين فى أن عامل النصب فى المفعول هو الفعل ، ويضعفه مصوباً رأى الفراء فى أن عامل النصب فيه هو الفعل والفاعل معا ، إذ إسناد أحدهما إلى الآخر هو السبب فى كون المفعول فضلة فيكونان السبب فى علامة الفضلة وهى النصب[1] . ويعرض لما نُسب إلى الخليل من أن أصل المرفوعات الفاعل ، والمبتدأ فرع عنه وما نُسبَ إلى سيبويه من أن أصلها المبتدأ والفاعل فرع عنه ، ويختار رأى الأخفش وابن السراج القائل بأن المبتدأ والفاعل جميعاً أصلان فى الرفع وليس أحدهما محمولا على الآخر ولا فرعاً عنه . ويعد ذلك فى المفعول به وما قيل من أن بقية المفعولات محمولة عليه ، فجميعها هى الأخرى أصول وليست فروعاً للمفعول به[2] . وما يلبث أن يذكر المذاهب التى مرت بنا لسيبويه والكوفيين والمازنى والجرمى والفارسى فى إعراب الأسماء الخمسة ، ويضعف الأربعة الأولى منها منتصرا للفارسى[3] . ونمضى معه فنراه يرجح رأى البصريين فى باب التنازع واختيارهم لإعمال الفعل الثانى[4] ، وكذلك رأيهم فى أن ما بعد لولا فى مثل لولا محمد لجئت مبتدأ[5] ، وأن الخبر محذوف فى مثل «كل عامل وعمله»[6] ، وأن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه بواسطة حرف العطف[7] . وعلى هذا النحو لا يزال

(١) انظر شرح الرضى على الكافية (طبعة إستانبول) ١/٢١ .

(٢) الرضى على الكافية ١/٢٠ .

(٣) الرضى على الكافية ١/١١٩ .

(٤) الرضى على الكافية ١/٧٠ وما بعدها .

(٥) الرضى على الكافية ١/٩٣ .

(٦) الرضى على الكافية ١/٩٧ .

(٧) الرضى على الكافية ١/٢٧٧ .

الرضيّ يقارن بين آراء النحاة من البصريين والكوفيين والبغداديين مختاراً لنفسه منها ما تتضح علله ، وكثيراً ما يضمّ إلى مختاره عللا جديدة ، وقد ينفرد ببعض الآراء على نحو ما مرَّ بنا آنفًا من ذهابه إلى أن كل مرفوع أصل بنفسه وكذلك كل منصوب .

الزمخشري [1]

هو محمود بن عمر ، ولد سنه ٤٦٧ بزمخشر ، قرية من قرى خوارزم ، فنُسب إليها ، وبها كان منشؤه ومرباه ، وقد أقبل منذ نعومة أظفاره على العلوم اللغوية والدينية ، ورحل فى سبيل طلب العلم إلى بُخارى وإلى بغداد ، وجاور بمكة حقبة طويلة ، نشط فيها لتصنيف تفسيره للقرآن المسمى بالكشاف ودرس حينئذ كتاب سيبويه على أحد علماء الأندلس النابهين على نحو ما سنعرف فى حديثنا عن نحاة الأندلس ،وتكاثرت تصانيفه منذ هذا الحين . وعاد إلى موطنه ، وشهرته قد ملأت الآفاق ، والطلاب يفدون عليه من كل صَوْب وَحدب يأخذون عنه معجبين مُكْبرين ، حتى اختاره الله لجواره فى سنة ٥٣٨ للهجرة . وهو يسلك فى المعتزلة وفى علماء التفسير الأفذاذ وأئمة اللغة والنحو ، ومعجمه « أساس البلاغة » مشهور . ومن مصنفاته الفائق فى غريب الحديث، وصنَّف فى اللغة والأدب والعروض والنحو مصنفات مختلفة ، ومن أشهر مصنفاته النحوية النموذج ، والمفصل وعُنى بصُنْع حاشية له ، وشَرَحه ابن يعيش شرحًا ضافيًا على نحو ما قدمنا . وقد جعله فى أقسام أربعة ، قسم للأسماء تحدث فيه عن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والنسب والتصغير والمشتقات ، وقسم للأفعال وضروبها وأنواعها المختلفة ؛ وقسم للحروف وأصنافها من حروف عطف وغير حروف عطف ، وقسم للمشترك أراد به الإمالة والزيادة والوقف والإبدال والإعلال والإدغام .

---

(١) انظر فى ترجمة الزمخشرى الأنساب للسمعانى الورقة ٢٧٧ ومعجم الأدباء ١٩/١٢٦ ومعجم البلدان فى مادة زمخشر وإنباه الرواة ٣/٢٦٥ واللباب فى الأنساب ٢/٥٠٦ وابن خلكان ٢/٨١ وأزهار الرياض ٣/٢٨٢ وشذرات الذهب ٤/١١٨ ونزهة الألباء ص ٣٩١ وطبقات المفسرين للسيوطى ص ٤١ والبغية ص ٣٨٨ .

وإذا أخذنا نتعقب آراءه وجدناه يمثل الطراز البغدادى الذى رأيناه عند أبى على الفارسى وابن جنى، فهو فى جمهور آرائه يتفق ونحاة البصرة الذين نهجوا علم النحو ووطأوا الطريق إلى شعبه الكثيرة ، ومن حين إلى حين يأخذ بآراء الكوفيين أو بآراء أبى على أو ابن جنى ، وقد ينفرد بآراء خاصة به لم يسبقه أحد من النحاة إليها . ويكفى أن نرجع إلى المفصل فسنراه يضع كتاب سيبويه نصب عينيه ، حتى ليصبح ملخصاً له أحياناً على نحو ما يلقانا فى باب المفعول المطلق وصوره الكثيرة ، وغالباً ما يتابعه فى آرائه النحوية ، ونضرب لذلك بعض الأمثلة من القسم الأول من كتابه ومن صحفه الأولى التى شرحها ابن يعيش ، فمن ذلك متابعته له فى أن الفعل الثانى هو العامل فى باب التنازع [١] وأن مثل «هل زيد قام» تعرب فيه زيد فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور لا مبتدأ كما ذهب الكوفيون [٢] ، وكذلك متلوّ إن الشرطية فى مثل : (وإن أحد من المشركين استجارك) [٣] . واختار رأيه فى أن متلو لولا فى مثل « لولا على لسافرت» مبتدأ خبره محذوف [٤] وفى أن خبر إن وأخواتها مرفوع بها لا بما كان مرتفعاً به قبل دخول إن كما زعم الكوفيون [٥] ، وفى أن الناصب للمنادى ما ينوب عنه حرف النداء وهو الفعل مثل أريد وأدعو [٦] . وجعله تشرُّب روحه للمذهب البصرى يعبِّر عن البصريين كما عبر عنهم أبو على الفارسى وابن جنى باسم أصحابه ، فهو فى أغلب أحواله إما أن ينزع عن قوسهم جميعاً ، وإما أن ينزع عن قوس بعضهم كأخذه برأى الخليل فى أن الفاعل أصل المرفوعات والمبتدأ محمول عليه ، وكان سيبويه كما أسلفنا منذ قليل يذهب إلى العكس [٧] ، وكأخذه برأى الأخفش فى أن الكاف تأتى فى النثر كثيراً مرادفة لمثل، فتعرب إعرابها وتخرج عن حرفيتها ، وبذلك جوَّزا أن تعرب فى مثل «زيد كالأسد» خبر لزيد مضاف للأسد [٨] ، وكأخذه برأى المبرد فى أن لفظ «الآن» مبنى لأنه استعمل من أول وضعه بالألف واللام ، ولم يستعمل نكرة [٩] ، وكأخذه

(١) انظر ابن يعيش على المفصل ١/٧٧ .
(٢) ابن يعيش على المفصل ١/٨١ .
(٣) ابن يعيش على المفصل ١/٨٢ .
(٤) ابن يعيش على المفصل ١/٩٥ .
(٥) ابن يعيش على المفصل ١/١٠١ .
(٦) ابن يعيش على المفصل ١/١٢٧ .
(٧) ابن يعيش على المفصل ١/٧١ وقابل بالهمع ١/٩٣ .
(٨) ابن يعيش على المفصل ٨/٤٢ .
(٩) ابن يعيش ٤/١٠٣ .

يرأى الزجاج فى أن مثل « أكرمْ بزيد » أمر على حقيقته لكل أحد أن يصف زيداً بالكرم والباء زائدة ، وكان سيبويه يذهب إلى أن الفعل فى مثل هذه الصيغة ماض أخْرج بلفظ الأمر والباء زائده مثلها فى كفى بالله[1] . وعلى شاكلة أضرابه من البغداد يين كان يختار رأى الكوفيين أحياناً فى بعض المسائل ،من ذلك أنه زاد معهم فى الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل فعل حدَّث كقول الحارث بن حلِّزة اليشكرى :

إن منعتم ما تُسألون فمن حُـ   ـدِّثْتموهُ له علينا العلاءُ[2]

ومما اختاره من مذهبيهم جواز أن يكون البدل والمبدل منه نكرة كما فى قوله تعالى : (أوكفارة طعام مساكين) وقوله : (من شجرة مباركة زيتونة)[3]. واختار ـ على غرارهم ـ أن تكون جملة البسملة متعلقة بفعل محذوف تقديره أقرأ لا باسم كما ذهب البصريون[4] . واختار مثلهم أن تكون أن وما بعدها فى مثل « لو أنك جئت » فاعل لفعل محذوف تقديره ثبت ، لأن لو تتطلب أن يتلوها فعل[5] . ومما وافق فيه أبا على الفارسى أن ما فى مثل « نعمًا محمد » نكرة تامة منصوبة على التمييز[6] ، وأن الجملة تنقسم إلى اسمية وفعلية وشرطية وظرفية . واعترض ابن يعيش على هذا التقسيم لأن الجملة الشرطية تُرَدُّ إلى الفعلية لأنها تتألف من فعل الشرط وفعل الجواب ، وكذلك الظرفية لأنها تقدر متعلقة بفعل[7] ومما وافق الفارسى فيه أن الباء إنما تزاد مع ما الحجازية العاملة ولا تزاد مع ما التميمية المهملة ، فمثل ما محمد بقائم يتحتم أن تكون ما فيها حجازية[8] . ووافق ابن جنى فى مجىء أنْ ظرفية على غرار ما الزمانية مثل«جئتك أن تصلى العصر»أى زمن صلاة العصر ، وخرج الزمخشري على هذا المعنى قوله جلَّ شأنه : (أن آتاه الله الملك) أى وقت أن آتاه[9] . ووافقه أيضًا فى أن الجملة تبدل من المفرد ، كما جاء فى قول بعض الشعراء :

---

(١) ابن يعيش ١٤٧/٧ .

(٢) ابن يعيش ٦٥/٧ .

(٣) ابن يعيش ٦٨/٣ والمغنى ص ٥٠٨ والهمع ١٢١/٢ .

(٤) المغنى ص ٤٢٣ وما بعدها .

(٥) ابن يعيش ٨١/١ والمغنى ص ٢٩٩ والهمع ١٣٨/١ .

(٦) ابن يعيش ١٣٤/٧ وانظر المغنى ص ٣٢٨ والهمع ٢٥٠/١ .

(٧) ابن يعيش ٨٨/١ .

(٨) المغنى ص ٦١٩ .

(٩) المغنى ص ٧٥٦ والهمع ٨٢/١ .

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً ... وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فكيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى كأنه قال أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما[١] .

وللزمخشرى بجانب اختياراته من المذاهب البغدادية والكوفية والبصرية آراء كثيرة ينفرد بها ، من ذلك ذهابه إلى أن « إذ » قد تقع مبتدأ ، وخرّج على ذلك قراءة بعضهم آية آل عمران : (لَقَدْ مَنُّ اللهِ على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا) أى وقت بعثه فيهم رسولا[٢] ، وأن أما فى مثل « أما زيد فذاهب » تعطى الكلام فضل تأكيد[٣] ، وأن واو العطف قد تفيد الإباحة فى مثل جالس محمداً وعلياً[٤] ، وأن رافع الخبر هو الابتداء فقط ، وكان ابن جنى كما أسلفنا يرى أن رافعه الابتداء والمبتدأ[٥] ، وأنه قد يلى إلا نعت لما قبلها ، مفرد مثل « ما مررت برجل إلا شجاع » وجملة مثل ما مررت بأحد إلا زيد خير منه[٦] ، وجعل الجملة بعد إلا فى مثل قوله تعالى : (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) صفة لقرية ، وقال إن الواو للصوق الصفة ، وجعلها غيره واو الحال[٧] . وفرّق بين التعدية بالهمزة والتضعيف ، فجعل التضعيف يفيد التكرار ، فمثل نزّل تفيد تكرار النزول بخلاف أنزل[٨] . وجوّز أن يكون الفاعل جملة ، وبذلك خرج آية السجدة : (أَوَلَمْ يَهْدِ لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون) فجعل جملة كم وما بعدها فاعل الفعل المجزوم « يهد » ورأى ابن هشام أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى[٩] . وذهب إلى أن « لن » تفيد تأكيد النفى ، بل تأبيده مثل لن أجبن[١٠] . وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أن همزة الاستفهام إذا جاءت فى جملة معطوفة بالواو أو الفاء أو ثم تأخرت حروف العطف بعدها لما لها من الصدارة مثل : (أفلم يسيروا) (أفنضرب عنكم الذكر صفحاً) وذهب الزمخشرى إلى أن

---

(١) الهمع ٢/١٢٨ .
(٢) المغنى ص ٨٥ .
(٣) المغنى ص ٥٩ .
(٤) المغنى ص ٦٧ ، ٣٩٦ .
(٥) ابن يعيش ١/٨٣ ، ٨٥ والرضى على الكافية ١/٨٧ .
(٦) ابن يعيش ٢/٩٣ والهمع ١/٢٣٠ .
(٧) المغنى ص ٤٨٣ .
(٨) المغنى ص ٥٧٨ والهمع ٢/٨٢ .
(٩) المغنى ص ٦٥٢ .
(١٠) ابن يعيش ٨/١١١ والمغنى ص ٣١٤ .

الهمزة فى مكانها الأصلى غير أن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف ، فيقول التقدير فى الآية الأولى أمكثوا فلم يسيروا فى الأرض ؟ وفى الآية الثانية أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحاً ؟[1] .

(١) المغنى ص ٩ .

موضوعات النحو المقررة
وفق منهج السنة الرابعة

وفق ما جاء فى كتاب
أوضح المسالك لابن هشام

بسم الله الرحمن الرحيم

ما لا ينصرف

مقدمة :

١.الصرف : التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن في باب الإسميّة

٢.ممّ اشتق؟ : قيل : من الصريف ، وهو الصوت ، لأن الصرف – وهو التنوين – صوت يحدث في آخر الكلمة ، أو من الانصراف ، وهو الرجوع ، لأن الاسم ضربان : ضرب أشبه الفعل فمنع مما يمنع منه الفعل وضرب انصرف عنه ، أو من الانصراف إلى جهات الحركات .

٣.الاسم إن أشبه الحرف بني ولم يكن متمكنا ولا أمكن وإن أشبه الفعل كان متمكنا غير أمكن .

٤.مشابهة الاسم للفعل على ثلاثة أضرب :

(أ). أن يكون بمعنى الفعل كما في أسماء الأفعال فيبنى الاسم نظرا إلى أن أصل الفعل البناء ، ويعطى عمله .

(ب). أن يوافقه من حيث تركيب الحروف الأصلية ، ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر فيعطى عمل الأفعال التي فيه معناها ، ولا يبنى حينذاك لضعف أمر الفعل بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الإعراب ، فلا يبنى منه إلاّ قويّ المشابهة للأفعال الذي معناه سواء كاسم الفعل .

(جـ). أن لا يشبهه لفظاً ولا يتضمن معناه ، ولكن يشابهه بوجه بعيد ككونه فرعاً لأصل ، كما أن الأفعال فرع عن الأسماء إفادة واشتقاقاً .

أما الإفادة ، فلاحتياج الفعل في كونه كلاماً إلى الاسم في الإسناد ، واستغناء الاسم فيها عنه وهو معنوي ، وأما الاشتقاق فيجيء في باب المصدر وهو لفظي .

وتعليل منع الاسم من الصرف كما يقول النحاة :

إن التنوين من خواصّ الأسماء لا يأتي في الأفعال ولا في الحروف ، فإذا شابه الفعل منع من الصرف ، والفعل أقل استعمالاً من الاسم وأضعف شأناً منه ، فيمتنع من ميزة التحاق التنوين به الذي يعطي الكلمة قوة في التمكن .

فإذا اقترب الاسم من الفعل في وجود علتين فرعيتين إحداهما ترجع إلى اللفظ ، والأخرى ترجع إلى المعنى ، فقد أشبه الفعل في افتقاره إلى فرعية الاشتقاق وهذه علة لفظية مفتقر فيها إلى الاسم ، وفرعية الإسناد ، وهذه علة معنوية مفتقر فيها إلى الاسم ، فإذا تفرعت بعض الأسماء عن غيرها وافتقرت إلى مثل العلتين الموجودتين في الفعل ، لفظية ومعنوية أو واحدة تقوم مقام العلتين كان هذا الافتقار مسوّغاً قويًا لميل الاسم ومشابهته للفعل في بعض خواصه فيمنع مما يمنع منه الفعل ، وذلك الممنوع هو العلامة التي يتميز بها الاسم دون الفعل ، وهي التنوين ، والعلتان الموجودتان في الاسم:

١. معنوية : وهي العلمية ، فهي فرع عن التنكير .

٢. واللفظية : هي التأنيث فإنه فرع عن التذكير ، وزيادة الألف والنون فرع عن التجرد ، ووزن الفعل فرع عن وزن الاسم ، والتركيب فرع

عن الإفراد والبساطة ، والعجمة في كلام العرب فرع عن العربية ، والعدل فرع عن الأصل الذي تحوّل عنه .

أو المعنوية كالوصفية ، ومعها اللفظية وهي :

١. زيادة الألف والنون .

٢. وزن الفعل .

٣. العدل .

ما يمتنع صرفه لعلة واحدة

يمتنع الاسم من الصرف لعلة واحدة تقوم مقام العلتين ويتمثل ذلك في شيئين :

(١) أحدهما : ألف التأنيث مقصورة ، نكرة نحو : ذكرى ، أو علماً كرضوى ، أو صفة كحبلى ، أو جمعاً كجرحى ، ومن أمثلتها قوله تعالى :" إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد " ، أو ممدودة نكرة كصحراء أو معرفة كزكرياء أو صفة كحمراء أو جمعاً كأنصباء ، ومن أمثلتها : سرت في صحراء واسعة .

علة منعها الصرف : لأن ألف التأنيث لازمة لمصحوبها لا تنفك عنه ، فاعتبرت زيادتها للتأنيث علة لفظية ، ولزومها بمنزلة علة معنوية .

(٢) ثانيهما : الجمع الموازن امفاعل ومفاعيل وشبههما : والمراد به : كل جمع تكسير كان أوله مفتوحا وثالثه حرف مد غير عوض يليه كسرة ، وبعد الجمع حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن نحو قوله تعالى : " ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه" وقوله : " يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل ......"

علة منعه من الصرف : لأن دلالته على الجمعية فرعية معنوية عن المفرد ، وخروجه عن أوزان الآحاد العربيّة فرعية لفظية .

وإذا كان مفاعل ومفاعيل أو شبههما منقوصاً :

أ) فقد تبدل كسرة ما قبل الآخر فتحة ، فتنقلب ياؤه ألفاً ، فلا ينوّن ، ومن ذلك : عذارى ومدارى [١] .

---

[١] عذارى : جمع عذراء ، ومدارى : جمع مدرى ، مثل الشوكة تحكُّ بها المرأة رأسها ، والاسم حينذاك مختوم بألف التأنيث المقصورة .

ب) فإذا خلا من ال والإضافة :

١. أجري في حالتي الرفع والجرّ مجرى (قاض) المنقوص في حذف يائه وثبوت تنوينه .

٢. نحو: هؤلاء جوارٍ ، ومررت بجوارٍ ، قال الله تعالى : " ومن فوقهم غواشٍ " وقال " والفجر وليالٍ عشر "[1]

٣. وأجري مجرى (دراهم) في حالة النصب في سلامة آخره ، وظهور الفتحة من غير تنوين ومنه قوله تعالى : " سيروا فيها ليالي " ، وسبب ذلك : أن في نحو (جوار) وما شابهه مزيد ثقل ، لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف ، فإذا خلا ما هي فيه من الألف واللام والإضافة تطرق إليه التغيير ، وأمكن فيه التخفيف بالحذف والتعويض ، فيخفف بحذف الياء ويعوّض عنها التنوين ، لئلا يكون في اللفظ إخلال بصيغة الجمع ويقدر إعرابه رفعا وجرا ، استثقالا للضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها ، ولم تخفف في النصب لعدم الثقل ، ولا مع الألف واللام ، لعدم التمكن من التعويض ، لأن التنوين لا يجامع الألف واللام ، ولا الإضافة .

٤. (سراويل) : لم منع من الصرف مع أنه مفرد ؟

(أ) قيل : إنه أعجمي حمل على موازنه العربي (دنانير) .

(ب) وقيل : إنه منقول عن جمع (سروالة) سمي به المفرد الجنسي .

---

[1] استثقلت الحركة على الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان الياء والتنوين حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، ونقل التنوين إلى ما قبل الياء للتعويض عن حذف الياء .

(جـ) نقل " ابن الحاجب " أن من العرب من يصرفه ، وردّ ابـن مـالك هـذا القول وأنكره .

٥. إن سميَّ بهذا الجمع صيغة مفاعل أو مفاعيل وشبههما من :

(أ) لفظ أعجمي مثل (سراويل) و(شراحيل) .

(ب) أو لفظ ارتجل للعلمية مثل (كشاجم) منع من الصرف .

والعلة في منع هذا الاسم : ما فيه من صيغة الجمع ، وقيل قيـام العلميـة مقـام الجمعية .

النوع الثاني ممّا لا ينصرف

ما يمتنع صرفه بعلتين : إحداهما لفظية والثانية معنوية .

(١) ما يمتنع صرفه نكرة ومعرفة

" ما وضع صفة "

الوصفية : **علة معنوية** ، فهي متفرعة عن أصل ، وهو الجمود ، لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه والجامد لا يحتاج إليه ، فإذا اجتمع مع هذه الفرعية المعنوية فرعية لفظية منع الوصف من الصرف ، والعلة اللفظية واحدة من ثلاث :

الأولى : **الوصف** ذو الزيادتين :

١. **وشرطه** : أن لا يقبل التاء الدالة على تأنيثه إما :

(أ) لأن مؤنثه على (فَعْلى) نحو : سكران ، وغضبان ، وعطشان ، وريّان .

(ب) أو لكونه لا مؤنث له ، لأنه من أوصاف الذكور نحو "لحيان" وهو الكبير اللحية .

وعلة الزيادة : فرعية المزيد عن المجرد .

ويشترط أن تكون الصفة أصلية ، فيجب الصرف في نحو هذا قلب صفوانٌ بمعنى (قاس) لأن الصفة عارضة .

٢. ما كان مؤنثه بالتاء (فعلانة) فلا يمنع من الصرف ومن ذلك :

(مصّان) للئيم و(سيفان) للطويل و(أليان) لكبير الإلية و(ندمان) من (المنادمة)

وهو مشاركة الآخرين في مجلس الطرب والشراب ، فإن مؤنثاتها (فعلانة) لا (فعلان) ، أما (ندمان) من (الندم) فممنوعة .

الثانية : ذو الوزن : الوصف الذي على وزن الفعل : أفعل وشرطه : ألا يقبل التاء ، ويشمل ذلك ثلاثة أنواع :

١. النوع الأول : ما كان مؤنثه على (فعلاء) نحو : أحمر فإنه يقال في مؤنثه : حمراء .

النوع الثاني : ما كان مؤنثه على (فُعْلى) كأفضل ، فإن مؤنثه على (فُضلى)، وذلك في اسم التفضيل .

النوع الثالث : ما لا مؤنث له أصلا وذلك إذا كان وصفا للمذكر فقط نحو : أكمر وآدر[1]. فإن لحقته التاء صرف نحو قولك : أرمل وأرملة .

٢. ويشترط في الوصف أن يكون أصليا وليس عارضا .

(أ) فإذا كانت الكلمة اسما في الأصل ثم عرضت لها الوصفية صرفت نحو هذا رجل أرنب، بمعنى (ضعيف) ، ومررت بنسوة أربع ، فهذه صفات عارضة ، و (أربع) وضع اسما للعدد في الأصل ، وكذلك يقبل التاء ، تقول : مررت برجال أربعة ، فابتعد عن شبه الفعل .

(ب) ما كان صفة في أصل الوضع ثم طرأت عليها الاسمية منعت من الصرف ، فلا يلتفت إلى ما طرأ ليا من الاسمية ، لأنها وضعت صفات ومن ذلك باب (أبطح) اسم لمكان اتصف بالبطحاء في الوادي ، و(أجرع) لمكان

---

[1] الأكمر : عظيم الكمرة وهي الحشفة ، والآدر : عظيم الأنثيين .

استوى منه و(أبرق) للمكان الذي فيه لونان[١] .

وكذلك باب (أدهم) للقيد و (أسود) للحية السوداء و (أرقم) للحية التي فيها نقط سود وبيض كالرقم [٢]

وبعض النحويين يعتد بما آلت إليه ، وما هي عليه الآن وهو الاسمية فيصرفها .

(جـ) وأما ما جاء اسما في الأصل ، وفي الحال ، فإنه يصرف ومنه : (أجدل) للصقر ، و(أخيل) لطائر ذي خيلان جمع (خال) وهو النقط المخالفة لبقية البدن ، يقال له : الشقراق، لأنه يتخيل في لون الخضرة ، وهذه النقط على جناحيه فقط دون باقي الجسم و(أفعى) للحيّة مشتق من (يافع) وأصله (أيفع) وقيل : من (فوّعة السّم) وهو حرارته ، فأصله :أفوع ؛ فنقلت فاؤه على الأول وعينه على الثاني إلى موطن لامه ، وقيل : من الأفعوان فلا نقل فيها لقولهم : أرض مفعاة ، أي كثيرة الأفاعي .

١. فهذه أسماء في الأصل وفي الحال ، فلهذا صرفت في لغة الأكثر .

٢. والبعض يمنع صرفها لما يلمح في (أجدل): وهو الشدة والقوة ، وفي (أخيل) : التلون ، وفي (أفعى):الإيذاء ، قال الشاعر :

فراخ القطا لا قين أجدل بازيا

وقال آخر : فما طائري عليك بأخيلا

فلقد منع (أجدل) و (أخيل) من الصرف في البيتين .

---

[١] الأبرق : مكان لأرض خشنة فيها حجارة ورمل وطين مختلطة ، والأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى .

[٢] المراد بباب أدهم : الصفات العامّة .

الثالثة : العدل : الوصف المعدول يشمل نوعين :

النوع الأول : ما جاء موازناً لـ (فُعال) و (مَفْعل) من العدد نحو " مثنى وثلاث ورباع " فلقد اجتمع فيه : العلة المعنوية وهي الوصفيّة ، والعلة اللفظية وهي العدل .

أما الوصفية : فلأنه لا يستعمل إلاّ نكرة مراعى فيها معنى الوصف نعتاً نحو قوله تعالى : "أولي أجنحةٍ مثنى وثلاث ورباع " أو حالاً نحو : " فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع " أو خبراً نحو قول الرسول صلى الله عليه وسلم : "صلاة الليل مثنى مثنى"

والعدل في العدد متمثل في : كونها مأخوذة من أصولها حال كونها مكررة ، فمعنى (مثنى) أنهم جاءوا متمثلين في طوائف كل طائفة اثنين اثنين و (ثلاث) كل منهم في مجموعة ثلاثة ثلاثة ، وهكذا .

النوع الثاني من الوصف المعدول : لفظ (أُخر) ومن ذلك قوله تعالى : " فعدة من أيّام أُخر " و(أُخر) جمع لـ (أخرى) أنثى (آخر) بفتح الخاء .

وقياس (آخر) اسم التفضيل الذي مؤنثه (أخرى) حال تجرده من (ال) والإضافة أن يكون مفردا مذكراً دائما ولو كان جارياً على مثنى أو مجموع أو مؤنث .

فكان القياس أن يقال : مررت بامرأة آخر ، وبامرأتين آخر ، وبرجلين آخر ، وبرجال آخر ، وبنساء آخر ، ولكنهم قالوا في المؤنثة " أخرى .. وفي المثنى قالوا : آخران وأخريان وفي الجمع قالوا : آخرون ، و(أُخَر) ، وبذلك جاء التنزيل ، قال الله تعالى : " فتذكر إحداهما الأخرى " ، وقال : " فآخران يقومان مقامهما " ، وقال : " وآخرون اعترفوا بذنوبهم " ، وقال : " فعدةٌ من أيام أُخر " .

لِمَ خصّ (أُخَر) دون باقي الصفات من (آخَر) ؟ لأن :

١. في (أخرى) ألف التأنيث ، وهي أوضح من العدل في منع الصرف .

٢. وأما (آخران وآخرون) فلا دخل لهما في هذا الباب ، لأن إعرابهما بالحروف ، فلم يبق إلاّ (أُخَر) فحكم بعدلهِ عما يستحقه وهو لزوم الإفراد والتذكير ، ومنع الصرف للوصفية والعدل

وأما (أُخَر) المقابل لآخرين بكسر الخاء فمصروف ، لأن المذكر (آخِر) بالكسر والمؤنث (أُخرى) بمعنى آخرة ، لأنه لا عدل فيه فقد جاء على القياس .

والفرق : أن أنثى المفتوح لا يدل على الانتهاء ، وكذلك جمعها (أُخَر) بمعنى (مغايرات) ، ولذلك يجوز العطف عليها من جنسها ، فتقول : زارني رجل آخر وآخر وامرأة أخرى وأخرى .

بخلاف (أُخَر) جمع (أخرى) مؤنث (آخِر) بالكسر ففيها معنى التأخر ، فإنها تدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها ، لأن الانتهاء الحقيقي لا يتعدد

حكم الوصف الممنوع من الصرف إذا سمي به

إذا سمي بشيء من هذه الأنواع الثلاثة السابقة الوصف ذي الزيادتين ، والذي على وزن (أفعل) ، والوصف المعدول بقي على منعه من الصرف عند الجمهور ، لأن الصفة لما زالت بالتسمية خلفتها العلميّة ، فبقيت العلة المعنوية مع العلة الأخرى اللفظية .

ما يمتنع صرفه لعلتين إحداهما العلميّة

ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة

الذي لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير ستة : وهو ما إحدى علتيه العلميّة مع علة أخرى لفظيّة وهي :

١. العلم المركب تركيب مزج والمراد به : كل كلمتين امتزجتا وصارت كلمة واحدة ، لا بإضافة ولا بإسناد ، بل تنزيل ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها في جريان حركات الإعراب عليها ، ولزوم الأول حالة واحدة .

وشرطه : ألا يكون مختوما بويه [١]، ولا عدديا ، ويشمل نوعين :

الأول : ما كان جزؤه الأول صحيحا ، وهذا :

(١) يعرب إعراب ما لا ينصرف ، ويكون جزؤه الأول مفتوحا دائما ، والإعراب على الجزء الأخير (الثاني) ، وهناك وجهان من الإعراب فيه :

(٢) إعرابه إعراب المركب الإضافي ، فيكون الإعراب على الجزء الأول والجزء الثاني مجرور بالإضافة .

(٣) ويجوز بناء الوجهين على الفتح تشبيها لهما بالعدد المركب[٢].

والثاني : ما كان جزؤه الأول ياء يفترق عن الصحيح في أن الأول يكون ساكنا ، وتكون الحركات مقدرة عليه .فإن كان جزؤه الثاني مختوما بالألف كانت حركات الإعراب أو البناء مقدرة على آخره ، مثال ما كان

---

[١] ما ختم بويه من الأعلام يكون مبنيا على الكسر ، لأنه مركب من اسم وصوت أعجمي فانحط درجة عن اسماعيل وإبراهيم فبني على الكسر .

[٢] المركب العددي مع عشرة مبني على الفتح .

صحيحا بجزءيه : بعلبكّ وحضرموت ، ومثال ما كان معتل الأول بالياء : معديكرب ، ومثال ما كان آخره ألفاً : قالى قلا .

٢. **العلم ذو الزيادتين :** علماً كان نحو : مروان ، أو قبيلة نحو : غطفان ، أو اسماً لمدينة كأسوان ونجزان وجيزان .

٣. **العلم المؤنث :**

(أ) يتحتم منع الأنواع التالية :

١. ما كان تأنيثه حقيقيا مختوما بالتاء نحو : فاطمة .

٢. ما كان تأنيثه لفظيا نحو : طلحة ، وحمزة .

٣. ما كان مؤنثا حقيقيا زائدا على ثلاثة أحرف نحو : سعاد وزينب .

٤. ما كان ثلاثيا محرك الوسط نحو : سقر .

٥. ما كان ثلاثيا أعجميا نحو : ماه وجور .

٦. ما كان ثلاثيا منقولاً من المذكر للمؤنث نحو : زيد .

(ب) ما يجوز صرفه ومنعه من الصرف :

الثلاثي ساكن الوسط نحو : هند ، ودعد ، والمنع أولى ، والزّجاج : يوجب المنع .

(جـ) أجاز بعضهم جعل العلم المنقول من المذكر إلى المؤنث كالثلاثي ساكن الوسط في جواز الوجهين .

٤ـ العلم الأعجمي : الجمهور يشترطون فيه أن يكون أعجمي الوضع والتعريف ، بأن يكون علماً في اللسان الأعجمي .

أ ـ ويشترط أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف نحو : إبراهيم وإسماعيل .

ب ـ أما الثلاثي فقيل يصرف ، ومن ذلك نحو : نوح ولوط وشـتر [١] . وقيل : الساكن الوسط يجوز صرفه ومنعه ومحرك الوسط محتم المنع .

جـ إذا سمى بنحو لجام وفرند[٢] وهو اسم جنس صرف لحدوث علميته .

٥ـ العلم الموازن لفعل : والمعتبر في مع الصرف ثلاثة أنواع :

النوع الأول : الوزن الذي يخص الفعل ، وهو مالا يوجد في غير الفعل إلا في لفظ نادر أو علم أو أعجمي ومن ذلك : الماضي الموازن لـ(فعّل) نحو : شمّر لفرس وخضمّ علم لرجل أو مكان أو أعجمي نحو بقّم (صبغ معروف) ، والماضي المبنى للمجهول نحو : دُئل اسم دويبّة شبيهة بابن عرس والماضي المبدوء بهمزة وصل نحو :(انطلق) و(استخرج) والماضي المبدوء بتاء زائدة نحو (تقاتل) أعلاما .

النوع الثاني : الوزن الغالب في الفعل ، لكثرة استعماله فيه عن الاسم ، وذلك نحو:(إثمد، إصبع، أُبْلُمْ) فإنها مماثلة لزنة الأمر من :(ضرب ، ذهب ، كتب) ، (اضرب ، اذهب ، اكتب) .

النوع الثالث : الوزن الغالب في الفعل وهو به أولى وذلك لكونه مبدوءا بزيادة لها معنى في الفعل دون الاسم وذلك نحو (أفعل) و(أطلب) ، فإن الهمزة فيهما لا دلالة لها ، وهي الفعل في موازنهما (اذهب واكتب) دالة على المتكلم .

أ ـ ويشترط كون الوزن الذي جاء عليه الاسم : لازما باقيا غير مخالف لطريقة الفعل :

---

[١] شتر : اسم مدينة بولاية أذربيجان .

[٢] الفرند : السيف وجوهره وهو فارسي معرب .

١- فخرج باللزوم نحو : امرؤ ، فإنه في النصب نظير (اذهبْ) وفى الجر نظير (اضربْ)

٢- وبالبقاء نحو :(رُدّ) و(قيل) فأصلها (فُعِلَ) ثم صارا بمنزلة (فُعْل) و(ديك)

٣- وبمخالفة طريقة الفعل نحو (أُلْبُب) بضم الباء جمع لبّ ، علما لأنه قد باين الفعل بالفك فإن الفعل المضعف الموازن له يكون مدغما نحو(أشُدّ) .

ففي هذه الأنواع الثلاثة تصرف لعدم تحقق الشرط .

ب - (١) ولو سمينا بـ(ضَرْب) مخففا من(ضَرِب) انصرف اتفاقا وذلك لزوال صيغة الفعل بالسكون .

(٢) ولو سميت بـ(ضَرِب) ثم خففته انصرف عند سيبويه وخالفه المبرد ، لأنه تغيير عارض .

جـ - ولا يؤثر وزن هو في الاسم أولى كـ(فاعل) علما و(حازم) و(خالد) فإنه وإن وجد في الفعل نحو: (ضارب) أمر من (ضاربَ) إلا أنه في الاسم أولى لكونه فيه الأكثر فينصرف الاسم لذلك .

د - أما الوزن الذي في الفعل والاسم على السواء لا كثرة لأحدهما على الآخر فرأى الجمهور أن الاسم ينصرف كوزن (فعل) يرد فى الفعل تقول (ضرب) ويأتى فى الاسم فتقول (شجر) ووزن (فعّلل) يأتي في الفعل تقول (دحْرج) وفى الاسم فتقول :(جعْفر) .

هـ - ويرى عيسى بن عمر الثقفي في الوزنين الآخرين :

الوزن الذي هو بالاسم أولى ، والوزن الذي يستوي فيه الفعل والاسم أنهما إذا كانا في الاسم منقولين من الفعل ؛ بمعنى أن الكلمة بصورتها المسماة بها موجودة في الفعل لا الوزن فقط مثال ذلك من الوزن الذي هو بالاسم أولى إذا

سميت واحدا بـ(ضاربْ) فإنه أساسا فعل أمر من (ضاربْ) ، وفي الوزن الذي يستوي فيه الاسم والفعل مثاله : كما لو سميت بـ(ضرب) و(دحرج) أعلاما لأنهما في الأصل فعلان ماضيان ، فإن ذلك يجعل الاسم ممنوعا من الصرف ، لأن حروف الفعل قد سمى بها فتشابههما ليس وزنا فقط ، وإنما في تركيبة الحروف ، والأصل للفعل .

وحجة عيسى : يستدل على ما ذهب إليه بقول سحيم بن وثيل اليربوعي :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا   متى أضع العمامة تعرفوني

وجه الاستدلال : أن (جلا) في البيت ، لو كان فعلا لخلا من الفاعل ، فدل ذلك على أنه علم منقول من الفعل لشخص سمي بهذا الاسم ومع ذلك لم ينوّن لشبهه بالفعل وزنا وحروفا .

إبطال حجة عيسى : رُدّ عليه بـ :

١ ـ أن يكون علما منقولا من الجملة الفعلية (علما اسناديا) ففيه ضمير مستتر ، فهو وفاعله جملة محكية ، ونظير ذلك قول الشاعر :

نبّئت أخوالي بني يزيدُ

فـ(يزيد) في البيت الثاني مسمّى به من قولك :المال يزيد مثلاً ففي (يزيد) ضمير مستتر

والدليل على ذلك : رفعه على الحكاية ، ولو كان اسماً مفرداً لا جملة لجُر بالفتحة ، لكونه مضافا إليه ، وهو غير منصرف .

٢ـ ويحتمل أن يكون (جلا) ليس علما ، بل هو فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر والجملة في محل جر صفة لموصوف محذوف والتقدير : أنا ابن رجل جلا الأمور ، أي كشفها ووضحها .

٦- **العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة** نحو: علقى وأرطى علمين ، وسر المنع من الصرف لما بينها وبين ألف التأنيث من شبه ، إذ كل منهما حرف زائد وليس مبدلا من حرف آخر ، ثم إن ما فيه ألف الإلحاق ينون وتلحقه التاء بخلاف ما فيه ألف التأنيث ، فإذا صار علما قوى شبهه بالمختوم بألف التأنيث فمنع من الصرف للعلمية وألف الإلحاق الشبيهة بألف التأنيث .

٧- **المعرفة المعدولة** وتشمل ذلك خمسة أنواع :

أحدها : (فعل) في التوكيد نحو (جُمع ، وكُتع ، بُصع ، وبُتع) فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد فشابهت العلم ، لكونه معرفة بغير قرينة لفظية واجتمع مع التعريف العدل عن (فعلاوات) فإنه لما كان مفردها على (فعلاء) كان القياس أن تجمع على (فعلاوات) كصحراء وصحراوات فجمعت على (فُعل) .

ثانيها : (سحر) وشرط منعه من الصرف ما يأتي :

١- أن يراد به سحر يوم بعينه .

٢- أن يستعمل ظرفا .

٣- أن يكون مجردا من أل والإضافة .

علة المنع : أنه أجتمع فيه العلمية والعدل :

أما العلمية : فلأنه جعل علماً على الوقت المعيَّن فصار شبيهاً بالعلم من حيث كونه معرفة ، ولا يوجد فيه أداة تعريف .

وأما العدل : فإن صيغته معدولة عن (السحر) المقرون بال العهديّة ، لأنه اسم جنس واسم الجنس عندما يُعرّف حقه أن يكون بال أو بالإضافة ، فعدل عن التعريف بأداته المعهودة وكان كالعلم الشخصي المفرد ، فتعريفه هنا بغير جهته الأصلية مثال ما تحققت فيه الشروط : جئتك يوم الجمعة سحر .

رأى لصدر الدين الأفاضل :

قال صدر الدين الأفاضل : إنه حين ذاك يكون مبنياً لتضمنه معنى اللام .فلو فقد شرطاً من الشروط الثلاثة السابقة اختلف الحكم :

١- فلو أريد به سحر من الأسحار فإنه فقد التعريف وصار مبهماً ففقد بذلك سبب المنع فينصرف ومن ذلك قول الله تعالى :"ونجيناهم بسحر" .

٢- ولو استعمل غير ظرف :وجب تعريفه بأل أو بالإضافة للدلالة على التعيين ، فحينذاك فقد شرط كونه علما على الوقت المعين ، وكذلك العدل ، ومع ذلك فقد امتنع تنوينه لعلة أخرى ، وهو دخول (أل) أو الإضافة ويعرب إعراب الاسم العادي يجر بالكسرة نحو : طاب السحر سحر ليلتنا .

٣- كما انه لو أستعمل بأل أو أضيف فإنه ينصرف ، وكما سبق أن قلنا :إن المعرف بأل والإضافة لا ينون لسبب آخر غير علل المنع من الصرف [١] نحو :جئتك يوم الجمعة السحر أو سحره .

ثالثها : (فعل) علما لمذكر ، إذ سمع ممنوع الصرف ، وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية ، مما ليس بصفة في الأصل ، فإن الأعلام آلتي جاءت على (فعل) قدرت معدولة عن (فاعل) غالبا لأن العلمية لا تستقل بمنع الصرف ، وأمكن تحقق العدول دون غيره من العلل ،

١- فإن (عامرا) مثلا ثابت وزنه في الآحاد النكرات بخلاف (عمر) مثلا .

---

[١] أثير الخلاف بين العلماء فى الاسم الممنوع من الصرف ، لو لحقته (ال) أو أضيف فإنه حينذاك سيجر بالكسرة ، فهل يطلق عليه أيضا ممنوع من الصرف ، أم خروجه من الجر بالفتحة إلى الجر بالكسرة نفى عنه صفة المنع من الصرف ، فهل المنع من الصرف يطلق عليه حين ينفي عنه التنوين فقط ، أم تستمر التسمية حتى لو جر بالكسرة .

٢- كما أن (فُعل) قد كثر في صيغتها العدل التحقيقي ، ومن ذلك :
أ - (غُدر و فُسق) علم سب الأنثى فإنه معدول عن (غادر وفاسق) .
ب - (جُمع وكُتع) في التوكيد معدول عن (فعلاوات) في الجمع .
جـ - (أخر) معدولة عن (آخر) .
٣- أما (طُوى) فإن منعه من الصرف لعلة التأنيث باعتبار دلالته على البقعة ومن اعتبر تقدير المكان فإنــه ينصـرف ، ولا حاجـة فـي منـع الصـرف أن نقدر فيه العلمية والعدل ، إذ لوحظ فيه علة أخرى أبرز من العدل .

رابعها : ما كان على (فعال) علماً لمؤنث كحذام وقطام .

(١) ١- فإن كان مختوما بغير الراء فقد اتفقت بنو تميم على منعه من الصرف

٢- أما إن ختم بالراء كسفار اسما لماء ، و(وبار) اسما لقبيلة فقد افترقت بنو تميم فرقتين :

أ - جمهور بنى تميم يبنونه على الكسر .

ب - بعض بنو تميم يمنعونه الصرف كالمختوم بغير الراء وقد اجتمعت اللغتان فيما آخره راء في قول الشاعر :

ألم تروا إرما وعادا ... أودى بها الليـــل والنهارُ
ومرّ دهر على وبارِ ... فهلكت جهرةً وبـــــــارُ [1]

علة المنع من الصرف : ١- سيبويه للعلمية والعدل عن (فاعلة) .

---

(١) فقدوردت (وبار) فى الشرط الأول من البيت الثانى مكسورة فدل ذلك على بنائها على الكسر فلو كانت معربة غير منصرفة لجرت بالفتحة وذلك فى لغة الأكثرين ، ووردت فى الشطر الثانى مرفوعة بالضمة غير منصرفةً لكونها فاعلا فدل ذلك على إعرابها فى لغة الأقلية من بنى تميم .

٢ـ المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي .

(٢) وأما أهل الحجاز فيبنون كل ما كان علماً على (فعال) لمؤنث على الكسر مطلقاً .

سواء ختم بالراء أو بغيرها ومنه قول الشاعر :

إذا قالت حذام فصدقوها ... فإن القول ما قالت حذام[١]

خامسها : (أمس) وذلك عند بنى تميم بشروط معينة وهي :

١ـ أن يراد به اليوم الذي يلي يومك أي يسبقه مباشرة .

٢ـ ولم يضف .

٣ـ ولم يقرن بال . ... ٤ـ ولم يقع ظرفا .

وافترقت بنو تميم فرقتين :

الفرقة الأولى : جمهور بنى تميم يخص ذلك المنع بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في حالتي النصب والجر قال الشاعر :

اعتصم بالرجاء إن عنّ بأسْ ... وتناس الذي تضمن أمسْ [٢]

أما **الفرقة الثانية** : وهي بعض بنى تميم ، فإنهم يعربونه إعراب مالا ينصرف رفعا ونصبا وجرا كقول الشاعر :

- ... لقد رأيت عجبا مذ أمسا [٣]

علة المنع من الصرف عند بنى تميم :العلمية والعدل [٤]

---

[١] وقعت (حذام) فاعلا ومع ذلك بنيت على الكسر ، ولم ترفع بالضمة .

[٢] فقد رفع (أمس) بالضم لكونه فاعلا .

[٣] فقد جرّ (أمس) وهو مضاف إليه بالفتحة نيابة عن الكسرة ، والألف للإطلاق .

[٤] العلمية كما أن ذكرنا فى (سحر) لكونه علما على وقت معين والعدل لتعريفه بغير أل .

المذهب الثاني : مذهب أهل الحجاز : البناء على الكسر مطلقا رفعا ونصبا وجرا نحو قول الشاعر :

منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها من حيث لا تمسي

وطلوعها حمراء صافية وغروبها صفراء كالورس

اليوم أعلم ما يجئ به ومضى بفصل قضائه أمس[1]

وعلة البناء بتقديره مضمناً معنى اللام المعرفة .

(١) أ - فإن أريد بـ(أمس) يوماً مبهماً من الأيام الماضية لا السابق ليومك .

ب - أو عرف بال أو أضيف فهو معرب عند الجميع .

(٢) وإن استعمل المجرد من (ال) والإضافة حال إرادة الظرفية فهو مبني عند الجميع ، لتضمنه معنى (في) الظرفية .

صرف غير المنصرف

يعرض الصرف للاسم الذي لا ينصرف لأحد أسباب أربعة :

الأول : أن تكون إحدى علتيه العلمية ثم يعرض له التنكير كقولك : (رُبَّ فاطمة وعمران ويزيد وإبراهيم ومعديكرب) فهنا لم تقصد الأعلام بمسمياتها وإنما قصدت أن من الاسماء مثل فلان وفلانة ، ولم تقصد هذه المسميات بعينها ، ولذا دخلت عليها (رُبَّ) لإفادة التنكير فإن كان الاسم منقولاً من صفة إلى العلمية ثم نُكِّر بقي على منعه من الصرف ، لأنه لما زالت العلمية رجع الاسم إلى أصله قبل التسمية به وهو : الوصف ، وهذا هو ما ذهب إليه

---

[1] (أمس) وقعت فاعلا ومع ذلك كسرت ، والقوافي كلها مكسورة تدل ذلك على بنائها على الكسر .

سيبويه والأخفش وافق سيبويه على المنع من الصرف في كتابه (الأوسط) وخالفه حيث قال بانصرافه في كتابه (الحواشي) تعليقات على كتاب سيبويه .

الثاني : التصغير: المزيل لأحد السببين : كأحمد ، وعمر ، فقد منع كل منهما من الصرف الأول لوزن الفعل ، والثاني للعدل ، فلمّا صغّر ذهب عن الأول وزن الفعل وعن الثاني وزن (فُعَل) المعدول عن فاعل ، فتقول في تصغيرهما (حُميْد) ، و(عُميْر) .

وقد يكون الاسم حالة كونه علماً مكبراً منصرفاً ، فإذا صغّر صادف الوزن الذي جاء به التصغير وزن الفعل ، وذلك نحو : (تحلئ) علماً ، فإن وزنه غير مشابه لوزن الفعل ، وذلك لكسر التاء ، فإذا صغّرته قلت (تُحيْلِئ) على وزن (فُعيْعِل) تصغيراً وعلى وزن (تُفعلل) تصريفياً ، وهي مشابهة لـ(تُدحْرِج) فعل مضارع من (دحرج) (يدحرج) : أنت تُدحْرِج الكرة ، فقد صار علماً مصغراً موازناً للفعل فاجتمع فيه علتا منع الصرف .

الثالث : إرادة التناسب لكلمات منصرفة كقراءة نافع والكسائي وهشام وأبو بكر بالتنوين في (سلاسلا) فقيل في أحد التوجيهات للقراءة : إنه ليناسب (سلاسلا) ما قبله وما بعده منوّن منصوب ، وكذلك (قواريرا) ، ومن ذلك قراءة الأعمش : "ولا يغوثا ويعوقا" فقبلهما اسمان منصرفان وبعدهما اسم منصرف[1] .

---

[1] في صرف (سلاسل) و (يغوث) و (يعوق) توجيهات أخرى حفلت بها كتب التفاسير وإعراب القرآن ومنها الدُّر المصون للحلبي ١٠/٤٧٤ ، ٥٩٦ ، ٦٠٨ .

الرابع : الضرورة الشعرية كقول الشاعر :

ويوم دخلت الخِدر خدر عنيزة [١]

١. ومن الضرورة الشعرية عكس ذلك ، أي منع صرف المنصرف ، أجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي من البصريين ورفضه جمهور البصريين ، وللمجيزين دليل هو قول الشاعر :[٢]

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيبَ غائلة النفوس غدور .

٢. وأجاز ثعلب منع صرف المنصرف في الكلام المنثور .

---

[١] فقد صرف (عنيزة) مع كونها علماً لمؤنث .

[٢] حيث منع (شبيب) من الصرف مع أنه ليس مما يمنع صرفه .

حكم آخر الاسم المنقوص المستحق لمنع الصرف

المنقوص المستحق لمنع الصرف :

١- إن كان غير - علم صيغة مفاعل أو شبهه - كجوار ، أو كان وصفاً موازناً للفعل كأعيم[١] بزنه (أدحرج) حذفت ياؤه رفعاً وجراً ونوّن باتفاق .

٢- وإن كان علماً فجمهور النحويين ينونونه أيضاً رفعاً وجراً وتحذف ياؤه فيهما ، وذلك كما لو سميت بـ(قاض) علماً وكـ(يرمى) علماً .

وخالفهم يونس وعيسى والكسائي في العلم حيث ذهبوا إلى أن ياءه تثبت في الأحوال الثلاثة بدون تنوين ، وتقدر الضمة رفعاً وتظهر الفتحة نصباً وجراً واحتجوا بقول[٢]:

قد عجبت منى ومن يعليا لما رأتني خلقا مقلوليا

وأجاب الجمهور على ذلك بجملة على الضرورة كقول الفرزدق[٣]:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبدالله مولى مواليا

---

[١] الجمهور ذهب إلى أن الاسم المنقوص غير المنصرف كالمنقوص المنصرف إذا جرد من ال والإضافة : حذفت ياؤه رفعا وجرا مع التنوين ، وثبتت نصبا من غير تنوين ، إلاّ أن تنوينه تنوين عوض على الراجح ، وجرّه بالفتحة المقدرة ، لأنها لنيابتها عن الكسرة صارت ثقيلة ، لا فرق في ذلك بين الجمع والوصف نحو (أُعيْم) - تصغير أعمى - والعلم نحو (يُعيْل) تصغير (يَعْلى) علما . انظر دراسات في النحو لفضيلة العلاّمة المرحوم الشيخ عبد السميع شبانه ٦٣ .

[٢] الشاهد (يعليا) علم موازن للفعل منقوص عومل معاملة الصحيح ومذهب الجمهور ضرورة شعرية .

[٣] الشاهد (مواليا) عامل المنقوص الممنوع من الصرف غير العلم في حالة الجر معاملة الصحيح ، فأثبت الياء وجرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وهذا شاذ عند جميع النحاة .

فقد ثبتت الياء في حالة الجر للضرورة في غير العلم والقياس أن يقول : مولى موال .

إعراب الفعل المُضارع

لمَ أُعرِبَ الفعل المضارع ؟

إنما أعرب الفعل المضارع لمشابهته لمطلق الاسم في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء ، ولاسم الفاعل بموافقته له في حركاته وسكناته وحروفه الزائدة والأصلية ، وصلاحيته للحال والاستقبال[١] .

لماذا بني مع النونين ؟

بنِي مع نوني التوكيد والإناث لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال ، لأن نوني التوكيد والإناث لا تلحقان الأسماء ، فلما لحقا الفعل ضعف شبهه بالفعل فرجع إلى أصله من البناء .

وبنى على الفتح مع نون التوكيد لتركبه معها تركيب خمسة عشر ، وعلى السكون مع نون الإناث حملا على الماضي المتصل بها .

وأنواع الإعراب التي تدخل على الفعل المضارع ثلاثة : الرفع والنصب والجزم .

---

(١) دراسات في النحو لفضيلة الشيخ عبد السميع شبانه ص٦٨ ويراجع شرح الكافية للرضى ٢ \ ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، وشرح المفصل لأبن يعيش ٢/ ٦ .

رفع المضارع

في رافع المضارع أقوال هي :

١- تجرده من الناصب والجازم نحو : يقوم زيدٌ ، ويقعد عمرو ، لأن الرفع يدور مع التجرد وجودا وعدما ، والدوران من مسالك العليّة و أدلتها وهو قول الفراء[1] .

٢- حلوله محل الاسم ، ووقوعه موقعه حيث وقع خبرا وصفة وحالا فلما وقع موقعه صار مثله فأعطى أسبق أنواع الإعراب وأشرفها وهو الرفع وهو مذهب البصريين .

وانتصر ابن هشام للرأي الأول القائل به ابن مالك مضعفا الرأي الثاني بانتقاضه بنحو : هلاّ تفعل ، فإن التحضيض وما شابهه خاص بالأفعال ، وقد أجاب على هذا الشيخ خالد الأزهري في التصريح بقوله "إن الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس فلم يغيّراه إذ أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر .

٣- يرى ثعلب بأنه مرفوع بمضارعة الاسم ، وردّ هذا بأن المضارعة اقتضت إعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه ذكر هذا الرد الأزهري في التصريح .

---

[1] ضعفه ابن يعيش ١٢/٢ من وجهين ، ولم يسانده الرضى فى شرح الكافيه ٢٣١/٢، ورفعه بالتجرد اختيار ابن مالك فى الألفية ويبدو مساندة ابن هشام له في التوضيح بمعارضته للرأى الثانى .

٤. ويرى الكسائي أن رافعه حروف المضارعة ، لأنها دخلت في أول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها ، إذ أصل المضارع إما الماضي وإما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع ، بل حدث مع حدوث الحروف .

وردّه ابن يعيش بقوله : "وهو قول واه ، لأن حرف المضارع إذا دخل الفعل صار من نفس الفعل كحرف من حروفه ، وجزء الشيء لا يعمل في باقيه ، ووجه ثان أن الناصب يدخل عليه فينصبه والجازم يدخل عليه فيجزمه ، وحروف المضارعة موجودة فيه ، فلو كانت هي العاملة الرفع لم يجز أن يدخل عليها عامل آخر كما لم يدخل ناصب على جازم ولا جازم على ناصب[1] .

ولقد انتصر الزمخشري وابن يعيش للرأي الثاني ودافع الرضي عن الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين ويضيق المكان عن ذكر هذه الآراء ، حتى لا تشكل عبئاً على الطالب فلننظر هناك[2] .

ورجح شيخنا العلاّمة الشيخ عبدالسميع شبانه رأي الفرّاء وهو التجرد موافقا بذلك ابن مالك وابن هشام[3] .

---

[1] شرح المفصل : ١٢/٢ .

[2] شرح المفصل : ١٢/٢، وشرح الكافية : ٢٣١/٢ .

[3] انظر دراسات في النحو ص ٦٩ .

نصب المضارع

ينصب المضارع بأحد حروف أربعة وهي : لن ، وكي ، وأن المصدرية ، وإذن .

- **لن والكلام عنها في** (١) معناها وإفادتها . (٢) أحرف مركب أم بسيط ؟ (٣) هل يجزم بلن ؟ .

- **معنى (لن)** : تخلص المضارع للاستقبال وتنزع عنه زمن الحال وتنفي هذا الاستقبال ، فقد قيل إنها لنفي (سيفعل) ، قال الله تعالى : " لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى ".

- **رأي الزمخشري في إفادتها والرد عليه :**

ذهب الزمخشري إلى أنها تقتضي التأبيد والتأكيد ، فإنك إذا قلت : لا أبرح البلدة ، تريد مطلق النفي ، فإذا قصدت تقويته وتأكيده قلت : لن أبرح البلدة ، وأما إفادتها التأبيد في قوله تعالى : " لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له " فإن التأبيد مستفاد من أمر خارجي لا من مقتضيات (لن) .

اعترض على إفادته بقوله تعالى : " ولن يتمنوه أبداً " ، إذ لو كانت كذلك لما احتيج إلى التقيد بالأبدية وأيضا : لو كانت للتأبيد للزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى : " فلن أكلم اليوم إنسيًا " .

- **رأى ابن السراج** : - أنها تفيد الدعاء ووافقه ابن عصفور وآخرون .

١- **مستدلين بقوله تعالى** : " ربِّ بما أنعمت عليَّ فلن أكون ظهيرا للمجرمين" ، مدعين أن معناه : فاجعلني لا أكون .

ورد عليهم بأنه لا حجة لهم فيها لإمكان حملها على النفي المحض ، ويكون

ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظاهر مجرما جـزاء لتلك النعمـة التـى أنعم الله بها عليه[١]

٢- **ومن أدلة المجيزين** - أيضا - قول الشاعر :

لن تزالوا كذلكم ثم لازلـ ـتُ لكم خالداً خلود الجبال

فإن عطف الدعاء عليه فى قوله : "ثم لازلت" مقوٍ لهذا المعنى ، إذ لا يعطـف الإنشاء على الخبر ، فهو يدعو لقومه بأن يستمروا على ما هم عليه من العزّ والمنعة والرفاهية ، ويدعو لنفسه بأن يظل خالداً وباقياً معهم بقاء الجبال .

وضعف هذا المعنى فى البيت بأنه قد يقال : لا يقوم بهذا البيت حجة لإحتمـال أن يكون : (لن تزالوا كذلكم) خبرا لادعاء ، ولا يعنيه كـونَ المعطـوف عليـه بثم دعاء بناء على جواز عطف الإنشاء على الخبر .

لن : حرف بسيط لا مركب ، ونونه أصليه وليست بدلا من ألف .

أ - ويرى الفراء أن نونها أبدلت من الألف ، وأن أصلها (لا) .

ورد عليه بأن : المعهود إبدال النون ألفا لا العكس .

ب - ويـرى الخليـل والكسـائي : بأنهـا مركبـة فـى الأصـل مـن (لا + أن) فحذفت الهمـزة تخفيفا ، فـالتقى سـاكنان - الألـف والنـون - فحذفـت الألـف لالتقاء الساكنين .

وحجتهم : قرب لفظها منهما ، وأن معناهما من : النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها .

---

[١] أنظر شرح القطر ٥٨ والتصريح ٢/ ٢٢٩ .

ورد عليهما بأربعة أمور ، أقواها : إنما يصح التركيب إذا كان ظاهرين كـ(لولا) وقد لا يظهر أحدهما كما قال الشلوبين [١] .

الجزم بلن :

جزم بلن فى قول الشاعر :

أيادي سباياعز ما كنت بعدكم   فلن يحل للعينين بعدك منظر

وقوله :

لن يخب الآن من رجائك مَنْ   حرك من دون بابك الحلقة

(٢) الناصب الثانى للمضارع : (كي) بشرط أن تكون مصدرية لا تعليلية

١- وتتعين المصدرية : فى موضع واحد وهو : أن تقع بعد اللام وليس بعدها (أنْ) نحو قوله تعالى : " لكيلا تأسوا على ما فاتكم " فكي هنا مصدرية بمنزلة (أنْ) لا تعليلية ، لأن الجار لا يدخل على الجار .

٢- وتتعين أن تكون (كي) تعليلية جارّة وذلك فى موضعين :

أ- إذا تأخرت عنها (اللام) نحو قول الشاعر :

كي لتقضيني رقية ما   وعدتنى غير مختلس [٢]

ب- إذا تأخرت عنها (أنْ) نحو قول الشاعر :

فقالت : أكل الناس أصبحت مانحا   لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا [٣]

٣- وتصلح (كي) لأن تكون جارة وأن تكون ناصبة فى موضعين .

---

[١] انظر مغني اللبيب ٢ / ٢٨٤ .

[٢] الشاهد : ورود (كي) وبعدها اللام فهي جارة مؤكده باللام والفعل منصوب بأن مضمرة .

[٣] الشاهد ورود (كي) تعليلية والفعل منصوب بأن .

الأول : أن تنفرد عن اللام وأن وذلك نحو قوله تعالى " كي لا يكون دولة " فكي هنا لم تسبق باللام ولم تتأخر عنها (أن) فيجوز أن تجعلها مصدرية ناصبة ، وتقدر قبلها (اللام) ويجوز أن تجعلها تعليلية جارة وتقدر (أن) بعدها فيكون النصب بأن مضمرة ، والمصدر المؤول مجرور بـ (كي) وجعلها مصدرية أرجح .

الثانى : أن تقع بين اللام وأن نحو : **جئت لكي أن أفهم** ، وكقول الشاعر :

أردت لكيما أن **تطير بقربتي** [١]

فيجوز أن تكون (كي) مصدرية وحينذاك تكون (أنْ) مؤكدة لها بسبب تقدم اللام .

ويحتمل أن تكون (كي) تعليلية مؤكدة للاّم ، وتكون (أنْ) مصدرية والمصدر المؤول في محل جر ، ولولا وجود (أنْ) لوجب أن تكون مصدرية ، ولولا وجود (اللام) لوجب أن تكون تعليلية .

(٣) الناصب الثالث : (أنْ) المصدرية

أوجه استعمال (أن)

تقع (أن) مصدرية ناصبة ، ومخففة من الثقيل ، ومفسّرة ، وزائدة .

١- **ضابط (أن) الناصبة :** -

هي التى لم تسبق بما يدل على اليقين ، وذلك بأن :

١- لا تسبق بشيء أصلا كأن تقع أول الكلام نحو قوله تعالى : " وأن تصوموا خير لكم ".

---

[١] الشاهد جواز كون (كي) مصدرية مؤكدة بأن أو تعليلية مؤكدة للام والفعل منصوب بأن مضمرة .

٢- أو تسبق بلفظ غير دال على اليقين نحو قوله تعالى : " ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم" ، "والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي"، "فأردت أن أعيبها " .

جواز رفع المضارع بعد(أن) المصدرية

بعض النحويين يجيز إهمال (أن) المصدرية حملاً على (ما) المصدرية كقراءة ابن محيصن : " لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة " [١] وكقول الشاعر :

أن تقرءان على أسماء ويحكما[٢] .

٢- (أن) المخففة من الثقيلة :

هي التى تسبق بما يفيد العلم واليقين نحو : " علم أن سيكونُ منكم مرضى " ، ومنه " رأى وتحقق وتيقن ، وظنّ - إن استعمل بمعنى علم - أى نزل منزلة العلم ، ومن المخففة قوله تعالى : "أفلا يرون أن لا يرجع" ، وقوله " وحسبوا ألا تكونُ " إجراء لـ"حسب" مجرى العلم .

١- وأن المخففه من الثقيلة يرتفع الفعل بعدها ، ويكون اسمها ضمير الشأن محذوفا والجملة بعدها فى محل رفع خبر (أن) .

٢- فأن أجرى الظن على أصله ، وعدم تنزله منزلة العلم نصب الفعل بعدها ومن ذلك قراءة من قرأ (وحسبوا ألا تكون فتنة) - بالنصب ، لعدم تحقق المظنون فناسبه الترجي بأن المصدرية ، وهو الأرجح .

---

[١] هناك توجيه آخر لهذه القراءة بأن يكون الفعل منصوباً بحذف النون والفعل مسند لواو الجماعة مراعاة لمعنى (مَنْ) والأصل (أن يتمون) فحذفت النون للنصب لواو الجماعة لالتقاء الساكنين .

[٢] الشاهد : (أن تقرءان) بثبوت النون وإهمال (أن) حملا على (ما) .

١- والأرجح عند عدم الفصل بـ(لا) : النصب ، لأن الناصبة للمضارع أكثر وقوعا من المخففة ، ولذا أجمع القراء عليه فى قوله تعالى : " أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا".

٢- أما عند الفصل بـ(لا) فالأرجح الرفع ؛ لأن فصل المخففة بها أكثر من فصل المصدرية ، ولقد قرئ بالرفع عند أبي عمرو وحمزة والكسائي ، وغيرهم بالنصب .

أن المفسّرة

هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، وهي تفسر مفعولا دالا على معنى القول ، أي تدل على أن الذي بعدها تفسير لمفعول الذي قبلها لفظا نحو : " إذ أوحينا إلى أمّك ما يوحى أن اقذفيه " و(ما يوحى) هو عين (اقذفيه) أو مقدرا ، نحو : " وناديناه أن يا إبراهيم " و(يا إبراهيم) تفسير لمفعول (نادينا) المقدر أى ناديناه بشيء وبلفظ هو : يا إبراهيم ونحو كتبت عليه أن قم ؛ أى كتبت إليه شيئا هو : (قم) ، فـ(قم) تفسير لـ(شيئا) المقدر ومنه قوله تعالى : "وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا " ، لأنه ليس المراد بالانطلاق هو المشي المتعارف ، بل انطلاق ألسنتهم بلفظ وقول هو (امشوا) كما أنه ليس المراد بالمشي : المشي المتعارف ، بل الاستمرار على الشيء .

وتكون (أن) مفسّرة – كما هو واضح فى الامثلة – بثلاثة شروط أحدها : أن يتقدم عليها جملة . والثاني : أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه والثالث : أن لا يدخل عليها حرف جر لا لفظاً ولا تقديراً ، وليس من

المفسّرة قوله تعالى : " وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين " فإن المتقدم عليها ليس جملة ، ولا قوله تعالى : " ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله "، لأن (أن) فـي الآية مفسّرة لأمرتنـي ، لا (لقلت) ولا فـي قولك : كتبت إليه بأنْ قم ، لدخول حرف الجر عليها .

أن الزائدة

أن الزائدة : لا تفيد شيئا سوى التوكيد كسائر الحروف الزائدة .

مواضع زيادتها : تزاد (أن) فى ثلاثة مواضع :

١- أن تكون تالية لـ (لمّا) نحو قوله تعالى : " فلما أن جاء البشير " .

٢- أن تقع بين الكاف ومجرورها نحو قول الشاعر :

كأنْ ظبية تعطو إلى وارق السلم .

٣- أن تقع بين القسم ولو كقول الشاعر : فأقسم أن التقينا وأنتم .... .

(٤) الناصب الرابع للمضارع : (إذَنْ) وهي حرف جواب وجزاء .

وللنصب بها ثلاثة شروط هي :

أحدها : أن تكون مصدرة فى جملتها بحيث لا يسبقها شيء له تعلـق وارتبـاط بما قبلها .

ثانيها : أن يكون الفعل بعدها مستقبلا ، أى زمن حدوثـه لـم يقـع بعـد ؛ لأن نواصب الفعل جميعها تقتضي الاستقبال .

ثالثها : أن يكون الفعل بعدها متصلا ، أو منفصلاً بالقسم أو بـ(لا) .

أمثلة لما تحقق فيه الشروط : (إذنْ أكرمـك) جوابـاً لمـن قـال لـك سأزورك ، ونحو : (إذن والله أكرمك) ومنه قول الشاعر :

إذنْ والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب

أو قولك : سأعاقبك إذا تخلفت ، فتقول : إذنْ لا أفعل .

(١) وأمثلة لفاقد الشروط : – ويكون الفعل مرفوعاً بعدها نحو :

١- أنا إذن أكرمك جواباً لمن قال سأزورك : لعدم التصدر فقد وقفت معترضة بين المبتدأ والخبر وليست صدراً وكقول الشاعر :

لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها … وأمكننى منها إذن لا أقيلها

فالرفع لعدم التصدر ، لا للفصل بـ(لا) ، لأن فصلها بـ(لا) مغتفر .

(٢) وأما قوله : لا تتركنى فيهم شطيرا … إنى أذن أهلك أو أطيرا

بنصب (أهلك) مع وقوعها حشوا ، فقد وجّه بأحد وجهين :

الأول : أن ذلك التوسط وعدم تقدم (إذن) للضرورة الشعرية .

الثانى : أنه لا ضرورة ، و (إذن) جاءت فى غير جملة (إن) فاسميا (ياء) المتكلم وخبرها محذوف وتقديره : إنى لا استطيع ذلك ، ثم استأنف جملة جديدة وقعت (إذن) فيها متصدرة

(٣) إذا وقعت (إذن) بعد عاطف ، وكان المعطوف عليه لامحل له من الأعراب والعاطف واوا أو فاء فلك فيما بعدها وجهان :

أ – جاز إعمالها والنصب بها ، لأنها تكون مقدرة متصدرة فى جملة مستقلة .

ب- وإهمالها بأعتبار أن العاطف يجعل المعطوف داخلاً فى حكم المعطوف عليه وكأنهما شىء واحد . وقد قرىء بالوجهين قول الله تعالى : " وإذن لا يلبثوا " ، " فإذن لا يؤتوا " **والغالب الرفع وبه قرأ السبعة .**

٢- إذن تصدقُ : بالرفع لمن حدثك بحديث ، لأنك تريد الحال والنواصب تقتضى الاستقبال .

٣- إذن يا زيد أكرمُك بالرفع للفصل من الفعل بغير القسم أو (لا) .

نصب المضارع بأن مضمرة

الأصل فى نواصب المضارع (أنْ) وهي أم الباب ، ولذا اختصت وانفردت عن باقى أخواتها بالعمل فيما بعدها ظاهرة ومقدرة وسبق الحديث عن الظاهرة .

النصب بأن المضمرة وجوباً

ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا فى خمسة مواضع :

١ **الموضع الأول** : بعد اللام المسبوقة بكون ناقص ماض لفظا ومعنى منفى نحو قوله تعالى : " وما كان الله ليظلمهم ...." ، وقوله : " لم يكن الله ليغفر لهم" ماض لفظا ومعنى كالآية الأولى أو كون ماض معني كالمضارع المنفى بلم ، **وتسمى هذه اللام لام الجحود**[1] والمراد به : إنكار الحق لا مطلق النفي ، والنحويون أطلقوه وأرادوا به الثاني من تسمية العام بالخاص .

أقسام اللام السابقة للمضارع وحكم إضمار أن بعدها :

للام أربعة أقسام[2]

١- القسم الأول لام الجحود - السابق ذكرها آنفا - وحكم المضارع بعدها النصب بإضمار (أن) وجوبا .

٢- اللام التعليلية نحو : " وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس " ومنه قوله تعالى : " إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر " .

---

(١) الجحود هو : إنكار ما علم ، فلا يكون إلاّ مع علم الجاحد ، فهم أخصّ من النفي .

(٢) أنظر شرح شذوذ الذهب صـــ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

٣- لام العاقبة ، وتسمى - أيضا - لام الصيرورة ولام المآل نحو قوله تعالى : " فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا " .

٤-اللام الزائدة وهي الآتية بعد فعل متعد نحو : " يريد الله ليبين لكم "، "إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس " ، " وأمرنا لنُسلم لرب العالمين " .

فهذه الأقسام الثلاثة الأخيرة يجوز لك إظهار (أن) بعدها . قال الله تعالى : " وأمرت لأن أكون " .

٢- **الموضع الثاني** : لإضمار (أن) وجوبا : بعد (أو) العاطفة التي بمعنى (إلى) نحو : "لألزمنك أو تقضيني حقي " فقد صح في موضع الواو (إلى) فكانت بمعناها ومنه قول الشاعر :

لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى   فما انقادت الآمال إلاّ لصابر

أو إذا صح في موضعها (إلاّ) نحو : لأقتلن الكافر أو يسلم ، أي إلاّ أن يسلم ، ومنه قول الشاعر :

وكنت إذا غمزت قناة قوم   كسرت كعوبها أو تستقيما .

أي : إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ، ولا يجوز أن يكون التقدير : كسرت كعوبها إلى أن تستقيم ، لأن الكسر لا استقامة معه .

٣- **الموضع الثالث** : بعد (حتى) الجارة للمصدر المنسبك من (أن والفعل) نحو قوله تعالى " فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله " ، وقوله : " لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى " ، وليس النصب بحتى نفسها خلافا للكوفيين ولا يجوز إظهار (أن) بعدها في شعر ولا نثر إلا شذوذا .

ويشترط لإضمار أن بعدها : -

أن يكون الفعل مستقبلا بالنظر إلى ما قبلها سواء كان :

أ - مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلم نحو قوله تعالى : " حتى يرجع إلينا موسى " ، وقوله : " فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء " وكقولك - وأنت في الطريق إلى البيت - لأسيرنّ حتى أدخل البيت .

ب - أو مستقبلاً باعتبار ما قبلها من غير اعتبار من التكلم ، ومنه قوله تعالى : " وزلزلوا حتى يقول الرسولُ والذين آمنوا معه متى نصر الله " في قراءة من نصب (يقول) ، فإن قول الرسول " اليسع " والمؤمنين معه " متى نصر الله " مستقبل بالنسبة بالنظر إلى ما قبل (حتى) وهو(الزلزال) ، لا بالنظر إلى زمن الإخبار ، فإن الله قص علينا ذلك بعدما وقع عن طريق الأمين جبريل بالوحي على رسولنا محمد عليه الصلاة والسلام .

رفع المضارع بعد حتى : -

يرفع المضارع بعد (حتى) بثلاثة شروط :-

الأول : أن يكون زمن الفعل الحال لا الاستقبال .

الثاني : أن يكون مسببا عما قبلها .

الثالث : أن يكون فضلة لا عمدة في الكلام - أي مستغن عنه - وذلك بأن يكون الكلام تم قبلها وليس محتاجا لما بعدها ومن ذلك : سرت حتى أدخل البلدة - إذا قلت ذلك وأنت في حال الدخول - وكذلك (شربت الإبلُ حتى يجيء البعيرُ يجرُ بطنه) ، أي حتى حالة البعير أنه يجيء يجر بطنه ، وكذلك " مرض زيد حتى لا يرجونه " أي حتى حالة أنهم لا يرجونه الآن .

ومن ذلك قوله تعالى : " وزلزلوا حتى يقولُ الرسولُ " على قراءة نافع ، فإنه على تقدير اتّصاف الرسول والمؤمنين معه بالقول وقت نزول جبريل بالآية

فهو حال تأويلا فيرفع الفعل وجوبا لتأويله بالحال ، ومن ذلك : سرتُ حتى أدخلُ البلدة ـ إذا قلت ذلك بعد الدخول وقصدت حكاية الحال الماضية واستحضار الصورة ـ .

ويظهر مما سبق : أن في الآية : " وزلزلوا حتى يقول الرسول " وجهين :[١]

الأول : النصب على التأويل بالمستقبل بأن يقدر اتصاف الرسول ومن معه من المؤمنين وقت نزول جبريل بالآية بالعزم على القول في المستقبل .

الثاني : الرفع على التأويل بالحال بأن يقدر اتصافهم وقت نزول جبريل بالآية بالقول ، أي حتى حالهم الآن أنهم يقولون : متى نصر الله .

ويمتنع الرفع ويجب نصب ما بعد حتى في :

١. لأسيرنّ حتى تطلع الشمس ، لفقد السببيّة الشرط الثاني لأن طلوع الشمس ليس مسببا عن السير ولا متوقفا عليه .
٢. ما سرت حتى أدخل البلدة ، لانعدام السببية ، فإن دخول البلدة متوقف على السير ، والسير منتف هنا .
٣. أسرت حتى تدخلها ؟ فإن السير المسئول عنه مشكوك في وقوعه ومنتف فإذا انتفى السبب انتفى المسبب عنه .

ويجوز الرفع والنصب في :

١. أيهم سار حتى يدخلها ؟ فإن السير واقع ، وإنما المشكوك فيه والمسئول عنه هو عين الفاعل فالدخول متحقق ، فالسببيّة موجودة فيجوز الرفع ، والدخول مستقبل بعد السير فيجوز النصب .

---

[١] انظر دراسات في النحو لشبانه ١٠٩- ١١١ .

٢. وكذلك في قولك : متى سرت حتى تدخل البلدة ؟ فالسير حاصل ومتسبب في الدخول ، ولكن الشك في زمن السير .

ويجب النصب ويمتنع الرفع في :

١. سيْري حتى أدخلها ، لأن في الرفع جعل ما بعد حتى مستأنفا ومقطوعا عما قبله ، والمبتدأ هنا (سيري) مفتقر إلى خبر ، ولن يتأتى ذلك إلا بتقدير (حتى) جارة للمصدر المؤول من (أن) والفعل ، والجار والمجرور حينذاك هو الخبر .

٢. كان سيري أمس حتى أدخلها :

أ . إن أعربت (أمس) ظرفا كانت الجملة مفتقرة إلى خبر (كان) ، وكان ما بعد (حتى) عمدة لا فضلة ، فيجب نصب ما بعد (حتى) لتكون شبه الجملة هي الخبر هذا إن قدرت كان ناقصة .

ب. أما إن قدرت كان تامة أو قدر الظرف (أمس) خبرا جاز الرفع ، لكون ما بعد (حتى) فضلة .

الموضع الرابع والخامس لنصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية وواو المعيّة وجمعا هنا ، لأن شرط النصب بعدهما واحد وهو :

- ١. أن يكونا مسبوقين بنفي محض أو طلب محض بغير اسم الفعل .
- ٢. أن تكون الفاء للسببية والواو للمعيّة .

أما الطلب فيشمل الأمر والنهي والدعاء والعرْض والتحضيض والتمني والاستفهام ويأخذ حكم الطلب "النفي" : فإنه يشبهه :

١. فمثالهما بعد النفي المحض : " لا يُقضى عليهم فيموتوا " وقوله : " ولمّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين " .

٢. وبعد التمني : " ياليتني كنت معهم فـأفوز " " يـا ليتنـا نـردّ ولا نكذب " ، وبعد النهي : " ولا تطغوا فيه فيحلّ عليكم غضبي " وقول الشاعر :

لا تنـه عن خلق وتأتي مثله ... عار عليك إذا فعلت عظيم

وبعد الأمر قول الشاعر :

يا ناقُ سيري عنقا فسيحا ... إلى سليمان فنستريحا

وقوله : فقلت ادعي وادعُو إنّ أندى ... لصوت أنْ يُنادى داعيان

٣. وقد اجتمع الطلب والنفي في قوله تعالى : " ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشيّ يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء، وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين " فقد تقدم الطلب (لاتطرد) وجاء بعده النفي (ما عليك) وكل منهما يريد جوابا ، وجاء جواب النفي أولا وهو (فتطردهم) ، وجاء جواب النهي ثانيا وهو (فتكون) ونصب الجواب في كل منهما بعد فاء السببيّة .

واشترطنا للنصب محضية النفي والطلب :

(أ) فلو لم يكن النفي محضا كالنفي التالي استفهاما يراد به التقرير كما في قولك : ألم تأتني فأحسنُ إليك ، وجب الرفع .

(ب) وكما في النفي المتلوّ بنفي ، فدخول النفي على النفي يرفعه ، فإن نفي النفي إيجاب ويتمثل هذا في : ماتزال تأتينا فتحدثنا ، وجب الرفع أيضا .

(جـ) وكالنفي المنتقض بإلاّ في نحو : ما تأتينا إلاّ فتحدثنا .

وشرط الطلب : أن يكون بصيغة الفعل ، فلا يكون باسم الفعل ، ولا بما لفظه الخبر .

وشرط الفاء : دلالتها على السببيّة والواو على المعيّة .

١ ـ أما العاطفة نحو قوله تعالى : " ولا يؤذن لهم فيعتذرون "

٢ - والاستفهامية نحو قول الشاعر : ألم تسأل الربع القواء فينطقُ .
فيرتفع الفعل بعدهما ، فالفاء في الآية لعطف الفعل بعدها على لفظ ما قبلها ، والمعطوف شريك للمعطوف عليه فوجب الرفع ، والفعل داخل في سلك النفي السابق ، فكأنه قال : ولا يؤذن لهم فلا يعتذرون ، فإن الاعتذار مترتب على قبول الإذن لا نفيه فلا سببيّة هنا بين الثاني والأول ، أما البيت فإن الفاء لاستئناف جملة جديدة ، فالاستفهام غير حقيقي ، وإنما للتقرير لدخوله على النفي ، ولو فرضنا الفاء عاطفة لوجب الجزم ، لأن الفعل قبلها مجزوم بلم فلابد من الاشتراك في الحكم الإعرابي ، ولو جعلناها للسببيّة لكان النطق مترتبا على عدم السؤال ، والمعنى غير ذلك ، وإنما المراد استئناف جملة جديدة بعد انقضاء الجملة السابقة والمعنى : فهو ينطق .

٣ وأما قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فإنه يجوز فيه ثلاثة معان :
(أ) فإن أردت مشاركة الثاني (وتشرب) للأول في النهي جزمته ، وكانت الواو عاطفة والنهي عن كل واحد منهما فكأنك قلت لا تفعل هذا ولا هذا .
(ب) وإن أردت النهي عن الجمع بينهما في وقت واحد كانت الواو للمعيّة وانتصب الفعل بأن مضمرة بعد واو المعيّة المسبوقة بالنهي ، وكأنك قلت : لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن في وقت واحد .
(جـ) وإن أردت النهي عن الأول فقط ، وهو عدم أكل السمك وأبحت الثاني ، فلا علاقة للثاني بالأول في مفهوم النهي كانت الواو استئنافية لحكم جديد ويرتفع الفعل بعدها وكان المعنى : أنهاك عن أكل السمك ولك شربُ اللبن .

إلحاق الكسائي في جواز النصب بالأمر ما دلّ على معناه

لم يشترط الكسائي في الأمر أن يكون محضا بصيغة الفعل :

١. فأجاز النصب بعد الفاء المسبوقة باسم فعل نحو : نزال فنكرمك .

٢. وكذلك بعد الخبر إذا كان معناه الطلب نحو : حسبك حديث فينام الناس والمعنى : اكتف .

إلحاق الفرّاء للترجي بالتمني في نصب المضارع بعد الفاء

ألحق الفرّاء الترجّي بالتمني في نصب المضارع المقرون بالفاء بأن مضمرة وجوبا ، مستدلا بقراءة حفص " لعليّ أبلغ الأسباب أسباب السموات والأرض فأطّلع .. " .

ومذهب البصريين : أن الترجّي ليس له جواب منصوب .

وتأوّلوا قراءة النصب بأن :(لعلّ) أشربت معنى (ليت) لكثرة استعمالها في توقع المرجوّ ، وتوقع المرجوّ ملازم للتمنّي .

حكم الفعل المضارع بعد الطلب
وسقوط الفاء

(١) إذا سقطت الفاء بعد الطلب فإذا قصد بالفعل الجزاء جزم الفعل :

أ ـ جوابا لشرط مقدر .

ب ـ أو في جواب الطلب لتضمنه معنى الشرط .

واستحسن ابن هشام الرأي الأول وضعف الثاني بقوله[1] : " جزم الفعل جوابا لشرط مقدر لا للطلب لتضمنه معنى الشرط خلافا لزاعمي ذلك ، مثال ذلك قوله تعالى : " قُلْ تعالوْا أتْلُ " تقدم الطلب ، وهو (تعالوْا) وتأخر المضارع المجرد من الفاء ، وهو (أتْلُ) ، وقصد به الجزاء ، إذ المعنى : تعالوْا فإن تأتوا أتْلُ عليكم ، والتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم ، فلذلك جزم ، وعلامة جزمه حذفُ آخره ، وهو الواو ، ومثله قول الشاعر :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل　　بسقط اللوى بين الدخول فحومل

و(نبك) جزم في جواب شرط مقدر ، وقد تقدمه الطلب وهو (قفا) والتقدير : قفا فإن تقفا نبك .

(٢) فلو لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه .

أ) كقوله تعالى : " خُذْ من أموالهم صدقة تطهّرهم وتزكيهم بها " فـ(تطهّرهم) باتفاق القراء ، وإن كان مسبوقا بالطلب وهو (خذ) ليس مقصودا به معنى : إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم ، وإنما أريد : خذ من أموالهم صدقة مطهرة ، فجملة (تطهرهم) صفة لصدقة ، يقول ابن هشام [2] : " ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس " .

ب) أما قوله تعالى : " فهبْ لي من لدنك وليًا يرثني " فإنه قرئ بالرفع [3] وقرأ أبو عمرو والكسائي بالجزم .

---

[1] في أوضح المسالك ١٧٩/٣ .

[2] شرح قطر الندى وبل الصدى ٨٢ .

[3] غير أبي عمرو والكسائي من القراء السبعة .

– وحجة من رفع أنه جعل " يرثني " صفة لـ(وليًا) ، لأنه إنما سأل زكريا وليًا وارثًا علمه ونبوته ، وإنما اختاروا الرفع لأن (وليًا) نكرة ، فجعلوا " يرثني " صفة كما تقول : أعرني دابة أركبها ، ولو كان الاسم معرفة لكان الاختيار الجزم كما قال : " فذروها تأكلْ " فالياء معرفة ، فلا يجوز أن تجعل النكرة صفة للمعرفة [١] .

وحجة من جزم جعله للأمر ، وإنما صار جواب الأمر مجزوما ، لأن الأمر مع جوابه بمنزلة الشرط والجزاء ، والمعنى : هب لي وليا فإنك إن وهبته لي ورثني .

ويستحسن ابن هشام قراءة الرفع بكون الجملة (صفة) ولا يستحسن الجزم بجعله جوابا لفعل الأمر (هبْ) ، ويمكن أن نقدره مجزوما في جواب شرط مقدر في رواية الجزم ، ولا اعتراض حينذاك لابن هشام على تلك الرواية .

متى يصح الجزم في جواب النهي ؟
ومتى يجب الرفع ؟

١. لا يجوز الجزم في جواب النهي إلا بشرط أن يصح تقدير شرط إن في موضعه مقرون بـ (لا) النافية ، مع صحة المعنى .

أ) وذلك نحو قولك : لا تكفرْ تدخلْ الجنة ، ولا تدنُ من الأسد تسلمْ بالجزم .

ب) ووجب الرفع في قولك : لا تكفرْ تدخلُ النار ، ولا تدنُ من الأسد يأكلك

---

[١] انظر حجة القراءات لأبي زرعة ٤٣٨ .

وامتنع الجزم ، لأنه لا يصح أن يقال : إن لا تكفر تدخل النار ، وإن لا تدن من الأسد يأكلك .

جـ) أما جزم الفعل (يؤذ) في قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " فلا يقربْ مسجدنا يؤذنا " ، فإنما جزم على إبدال (يؤذ) من (يقربْ) بإبداله منه بدل اشتمال لا على الجواب .

د) لماذا أجمع القراء السبعة على الرفع في قوله تعالى : " ولا تمنن تستكثرُ " وماذا تفعل بقراءة الحسن البصري (تستكثرْ) بالجزمُ ؟ [١]

(١) أجمع على الرفع : لأنه لا يصح أن يقال : " إن لا تمنن تستكثر " وليس هذا بجواب ، وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في (تمنن) فكأنه قيل : ولا تمنن مستكثرا .

(٢) أما قراءة الجزم فتحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون بدلا من (تمنن) كأنه قيل : لا تستكثر ، أي لا تر ما تعطيه كثيرا .

الثاني : أن يكون قدّر الوقف عليه ، لكونه رأس آية فسكّنه لأجل الوقف ، ثم وصله بنية الوقف .

الثالث : أن يكون سكّنه لتناسب رءوس الآي ، وهي : فأنذر ، فكبر ، فطهرْ ، فاهجر .

ولم يشترط الكسائي لصحة الجزم تقدير (إن لا) .

---

[١] يراجع شرح قطر الندى لابن هشام ٨٢،٨٣ .

لا يشترط لجزم المضارع في جواب الطلب أن يكون محضاً

١. إنما اشترطت المحضيّة لنصب المضارع بعد الطلب بأن مضمرة بعد فاء السببيّة وواو المعيّة .

٢. فإذا سقطت الفاء جزم المضارع في جواب الطلب ، ولا يشترط حينذاك أن يكون الطلب بصيغة فعل الأمر ، بل يجوز أن يكون بصيغة اسم الفعل ، فتقول : (صهْ نكرمْك ، ونزال نحدثْك ، ومكانك تحمدي) وأيضا يجوز الجزم إذا كان المتقدم خبرا ولكن يراد به الطلب ، ومن ذلك قول العرب : اتّقى الله امرؤ فعل خيرا يثبْ عليه ، بجزم (يثبْ) ، لأن (اتقى) و (فعل) وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن معناهما الأمر (الطلب) ، والمعنى : ليتق الله امرؤ وليفعل خيرا .

وكذلك قول الله تعالى : " هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم ، تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون * يغفرْ لكم "، فجزم (يغفرْ) ، لأنه جواب لقوله تعالى : "تؤمنون ..... " و " تجاهدون ... " ، لكونه في معنى : (آمنوا) و(جاهدوا) ، وليس جوابا للاستفهام ، لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة ، بل على الإيمان والجهاد [1] .

---

[1] انظر شرح قطر الندى وبل الصدى ٨١ .

نصب المضارع بأن مضمرة جوازاً

ينصب بأن مضمرة جوازا في خمسة مواضع بعد خمسة أحرف :

الموضع الأول : أن يقع الفعل المضارع بعد لام الجر - وذلك :

(أ) إذا لم يسبقها كون ناقص منفي ، ولم يقترن الفعل بـ(لا) نحو قوله تعـالى : "وأمرت لأن أكون أول المسلمين" [١] ، فقد أتـى الفعـل منصوبـا بـأن مضمـرة مرة ، وظاهرة مرة أخرى ، فدل ذلك على أن الإضمار جائز لا واجب .

(ب) أما إن كانت اللام للجحود فالإضمار واجب ، وقد سبق الحديث عنها .

(جـ) وإن كان الفعل مقرونا بـ(لا) النافية نحو قوله تعالى : " لئلا يكون للنـاس على الله حجة " أو زائدة كقول الله تعالى : " لئلا يعلم أهل الكتـاب " ، كـان إظهارها واجبا وإضمارها ممتنعا .

والحاصل : أنّ لـ(أنْ) بعد اللام ثلاث حالات :

١. وجوب الإضمار بعد لام الجحود .

٢. وجوب الإظهار إذا اقترن الفعل بـ(لا) .

٣. جواز الأمرين ، وذلك إذا لم تكن اللام للجحود ، ولم يقترن الفعل بـ(لا) .

المواضع الأربعة الباقية الحـروف الأربعـة التـي ينتصـب الفعـل بعدهـا بـأن مضمرة جوازا هـي: أو ، والفـاء ، والـواو ، وثـم ، وذلـك إذا كـان : العطـف على اسم خالص من التقدير بالفعل : مثـال النصب بعد (أو) قولـه تعـالى : " وما كان لبشر أن يكلمه الله إلاّ وحيا أو من وراء حجـاب أو يرسـل رسـولا "

---

[١] سبق أن ذكرنا أنواعا وأمثلة لهذه اللام عند الحديث عن لام الجحود التي تضمر (أن) بعدها وجوبا ، وقلنا أن هذه اللام الجارة قد تكون للتعليل أو للعاقبة أو زائدة ، ومثلنا لكل نوع فلتنظر هناك .

فنصب (يرسل) في قراءة غير نافع ، وذلك بإضمار (أنْ) والتقدير : أو أن يرسل ، وأن والفعل معطوفاً على (وحياً) ، و(وحياً) ليس في تقدير الفعل ولو أظهرت لجاز .

ومثال ذلك بعد (الواو): قول ميسون زوج معاوية :

ولبس عباءة وتقرّ عيني أحبُّ إليّ من لبس الشفوف

والتقدير : ولبس عباءة وأن تقر عيني ، فالمصدر المؤول من (أن) والفعل معطوف على المصدر الصريح (لبس) فكأنها قالت : للبس عباءة وقرة عيني

ومثال ذلك بعد (الفاء) قول الشاعر :

لولا توقع معترّ فأرضيه ما كنت أوثر أترابا على ترب [١]

و(نصب) المضارع (أرضيـ..) بأن المضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة ، وقد سبق ذلك باسم خالص من التقدير وهو (توقع) المصدر ، فعطف المصدر المؤول من (أن والفعل) على المصدر الصريح ، فكأنه قال : لولا توقع معتر فارضاؤه .

ومثال ذلك بعد (ثم) قول الشاعر :

اني وقتلي سليكا ثم أعقله كالثور يضربُ لما عافت البقر [٢]

---

[١] المعترّ :الفقير المتعرض للسؤال ، أوثر : أقدم ، الأتراب : جمع ترب وهو المساوي في العمر .

[٢] كانت العرب إذا رأت البقر قد عافت ورود الماء تعمد إلى الثور فتضربه ، فترد البقر حينئذ الماء ، ولا تمتنع منه ، فرارا من أن يلحقها الضرب ، وإنما عدلوا عن ضرب البقر إلى ضرب الثور لضعفها بخلاف الثور ، و(سليك) اسم لشخص ، (أعقله) أدفع ديته للعاقلة ؛ أي مستحقي الدية .

فنصب المضارع (أعقل) بأن مضمرة جوازا بعد (ثم) لسبقه باسم خالص من التقدير بالفعل وهو المصدر الصريح (قتلي) وعطف عليه المصدر المؤول من (أن) والفعل فكأنه قال : إني وقتلي سليكا ثم إعقالي له ، فإن كان المعطوف عليه اسما في تأويل الفعل وجب رفع المضارع بعد العاطف كما في الوصف الواقع صلة للألف واللام ، فيرفع الفعل بعده مثل قولهم : الطائر فيغضب زيد الذباب ، فإن المعطوف عليه (الطائر) في تأويل الفعل و(ال)اسم موصول مرفوع بالابتداء نقل إعرابها إلى ما بعدها ، لكونها في صورة الحرف و(يغضب زيد) جملة معطوفة على صلة (ال) ،ولعطفها بالفاء لم تحتج إلى رابط ، وصح عطف الفعل على الاسم ، لأن الاسم هنا في تأويل الفعل ، لكونه صلة الموصول (الذي يطير فيغضب زيد الذباب) .

والنصب بأن مضمرة في غير هذه المواضع العشرة السابقة :

– مواضع الإضمار وجوبا ، ومواضع الإضمار جوازا يكون شاذا ومن ذلك قول بعضهم : " تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه[1] وقولهم : خذ اللّصّ قبل يأخذك ، وقراءة بعضهم : " بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه " بفتح الغين

---

[1] هذا مثل عربي : يروى هكذا ، ويروى : (لأنْ تسمع بالمعيدي خير) ، ويروى : (تسمع بالمعيدي لا أن تراه) ، يروى لمن خبره خير من رؤيته ، قاله النعمان بن المنذر للصقعب بن عمرو النهدي ، كان يسمع بذكره فيستعظمه ، فلما رآه اقتحمته عينه . وله وجهان في الرفع : أحدهما : أن تنزل الفعل مع (أن) المطروحة منزلة المقدر ، كأنه قيل : سماعك ، الثاني : أن تجعل الفعل نفسه كأنه المصدر ، وفي قصة المثل روايات كثيرة متعددة ، انظر المستقصى للزمخشري ٣٧٠/١ ، ومجمع الأمثال للميداني ١٢٩/١ ، وقيل في حذف (أن) هنا : أن الذي حسّن حذفها وجودها في رواية أخرى (أن تسمع) . . .

فلا يقاس عليه ، وقراءة الحسن : " أفغير الله تأمروني أعبد " بفتح الدال فهذه كلها مسموعة ولا يجوز القياس عند البصريين .

وخلاصة حكم إضمار (أن) بعد (الفاء والواو) أن لها حالتان :

(١) الحالة الأولى : وجوب الإضمار بعدهما ، وذلك إذا كانت الفاء للسببيّة ، والواو للمعيّة ، بشرط أن يسبقهما نفي أو طلب محضين .

(٢) الحالة الثانية : جواز إضمار (أن) وجواز إظهارها بعدهما ، وذلك إذا عطف المصدر المؤول من (أن) والفعل على مصدر صريح وهو المقصود بقولهم : اسم خالص من التأويل بالفعل ، **ويشاركهما** في الإضمار جوازا : (أو) و (ثم) ، فالحروف الأربعة تشترك في الإضمار جوازا في هذا الموضع

جوازم المضارع

ما يجزم المضارع نوعان :

أولهما : ما يجزم فعلاً واحداً ، وهو أربعة :

أحدها : لا : الطلبية ، وهي : الدالة على النهي ، كقوله تعالى : " لا تشرك بالله " ، أو الدعاء نحو : ربنا لا تؤاخذنا

١ـ وجزمها فعلي المتكلم مبنيين للفاعل أي الفعل المبدوء بهمزة التكلم للمفرد أو نون التكلم لغير المفرد نادر كقول الشاعر :

" لا أعرفنْ ربربا حورا مدامعيا "

لأن أمر الشخص ونهيه لنفسه خلاف الظاهر (لا أعرفنْ) ، وقول الشاعر :

" إذا خرجنا من دمشق فلا نعُدْ "

و(نعُدْ) للمتكلم ومعه غيره .

٢ـ ويكثر عندما يكون الفعل للمتكلم ولكن بالبناء للمجهول نحو : لا أُخْرَجْ ولا نُخْرَجْ ، لأن المنهي غير المتكلم .

ثانيها : اللام الطلبية : وهي الدالة على الأمر نحو : " لِيُنْفِقْ ذو سَعَةٍ من سَعَته " أو على الدعاء نحو : " ليَقْضِ علينا ربُّك " .

١ـ وجزمها فعلي المتكلم مبنيين للفاعل قليل نحو : " قوموا فلأُصلِّ لكم " ، "ولنحمل خطاياكم "

٢ـ وأقل منه جزمها فعل المخاطب نحو قوله تعالى : " فبذلك فلتفرحوا " في قراءة ، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " لتأخذوا مصافكم " والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر

الثالث والرابع : (لم) و (لمّا) نحو قوله تعالى : " لم يلدْ ولم يولدْ ، ولم يكن له كفوا أحد "، ونحو : " بل لمّا يذوقوا عذاب " .

أ ـ ويشتركان في أربعة أمور :(١) الحرفية ، (٢) النفي ، (٣) الجزم ، (٤) وقلب زمانه إلى المضيّ .

ب ـ (١) وتنفرد (لم) بمصاحبة الشرط نحو:" وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ".

(٢) وبجواز انقطاع نفي منفيّها، ولذلك يجوز لك أن تقول : " لم يكن ثم كان وامتنع في (لمّا) ".

جـ ـ وتنفرد (لمّا) :(١) بجواز حذف مجزومها نحو : قاربت المدينة ولمّا ، أي ولما أدخلها، أما ورود ذلك في (لم) في قول الشاعر :

" يوم الأعازب إن وُصلتَ .. وإن لم "

أي إن لم تصل فضرورة .

(٢) وبتوقع ثبوت منفيها نحو قوله تعالى :" ولمّا يدخل الإيمـان فـي قلوبكـم "، ولذا لم يجز لك أن تقول : لمّا يجتمع الضدّان، لأن الضدّان لا يجتمعان أبداً ، ولما فيها توقع حدوث ما كان منفياً .

ما يجزم فعلين

أدوات الشرط الجازمة

ما يجزم فعلين يطلق عليه تسمية "أدوات الشـرط" ، وسميت بذلك لأن الفعل الأول وهو الشرط ، وسمي بذلك لأن وجوده علامة لوجود جوابـه ، ومعنـى الشرط العلامة والأمارة ، ومنه أشراط الساعة ، أي علاماتها ، قال الله تعالى : " فقد جاء أشـراطها " ، والفعل الثاني يسمى جـزاء ، لأنـه مسبّب ونتيجة للأول .

وتنقسم أدوات الشرط إلى ستة أقسام بحسب معانيها [١] :

الأول : ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط ، وهو : (إن) و (إذ ما) ، قال الله تعالى : " وإن تعودوا نعُدْ " وتقول : " إذ ما تقُمْ أقُم " .

الثاني : ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمّن معنى الشـرط وهـو : (مـن) نحو قوله تعالى : " من يعمل سوءاً يُجْزَ به " .

الثالث : ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ، ثـم ضمـن معنـى الشـرط وهـو : (ما) و(مهما) نحو قوله تعالى : " وما تفعلوا من خير يعلمه الله " ، "مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين " .

---

[١] انظر شرح شذور الذهب ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

الرابع : ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط ، وهو : (متى) و (أيان) كقول الشاعر :[١]

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

وقوله : أيان نؤمنك تأمن غدرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا [٢]

الخامس : ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط ، وهو ثلاثة : أين ، وأنى ، وحيثما ، كقوله تعالى : " أينما تكونوا يدرككم الموت " ، وقول الشاعر :

خليليّ أنى تأتياني تأتيا أخا غير ما يرضيكما لا يحاول[٣]

وقوله : حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان[٤]

السادس : ما هو متردد بين الأقسام الأربعة وهو (أي) ، فإنها بحسب ما تضاف إليه ، فهي في قولك : "أيهم يقم أقم معه" ، من باب (منْ) ، وفي قولك "أيّ الدوابّ تركبْ أركبْ معك" من باب (ما) وفي قولك : "أيّ يوم تصمْ أصمْ من باب (متى) ، وفي قولك : "أيّ مكان تجلسْ أجلسْ " من باب (أين) .

أما أقسامها باعتبار نوعها فتنقسم إلى أربعة أقسام :

١. حرف بالإجماع واتفاق النحويين وهو : (إن) .

---

(١) الشاهد : متى أضع العمامة تعرفوني ، متى : جازمة ، وجعل شرطها (أضع) وجزاؤها (تعرفوني) وهو مجزوم بحذف النون أما النون الموجودة فهي نون الوقاية .

(٢) أيان نؤمنك تأمن : أداة الشرط وفعله وجزاؤه ، وهذا محل الشاهد .

(٣) الأداة : أنى وفعل الشرط (تأتيا) وجوابه (تأتيا) أيضا .

(٤) الأداة : حيثما وفعل الشرط (تستقم) وجوابه (يقدر) .

٢. حرف عند سيبويه والجمهور ، وهو : إذ ما ، وذهب المبرد وابن السرّاج والفارسي إلى أنها اسم ، ولكل حجته[1] .

٣. اسم باتفاق ، وهو : من ، ما ، أيّ ، أين ، أيّان ، وحيثما .

٤. اسم على الأصح وهو(مهما) والدليل على ذلك قوله تعالى : "مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين" ، فعاد الضمير المجرور عليها ، ولا يعود الضمير إلا على اسم .

حكم اتصال (ما) بها

تنقسم هذه الأدوات من حيث اتصالها بـ(ما) وعدمه إلى ثلاثة أقسام :

١. قسم لا يجزم إلا مقترنا بها وهو : (حيث) و (إذ) .

٢. قسم لا يجوز اقترانه بها وهو : (من) و (ما) و(مهما) و(أنّى) .

٣. قسم يجوز فيه الأمران وهو : (إن) و(أيّ) و(متى) و(أين) و(أيّان) .

---

[1] ذكرت حجة كل من الفريقين في كتب كثيرة ، والحجة مبسّطة وميسّرة بلا تطويل في كتاب شرح القطر لابن هشام صـ ٣٧ .

إعراب أسماء الشرط

أسماء الشرط من المبنيات لتضمنها معنى حرف الشرط (إن) إلا (أيًا) فإنها معربة ، وذلك لملازمتها للإضافة فخرجت بذلك عن شبه الحرف ، ولذا أعربت ،

وإعرابها على النحو التالي :

(١) إن دلت على زمان أو مكان كانت في محل نصب بفعل الشرط التام دل على حدث وزمن نحو : متى تقمْ أقم ، وأما إن كان فعل الشرط ناقصا ـ دل على زمن ـ كان الناصب لمحل اسم الشرط هو الخبر نحو قوله تعالى :"أينما تكونوا يدرككم الموت " .

(٢) إن دلت الأداة على حدث محض مجرد من الزمان فهي مفعول مطلق نحو : أيّ إخلاص تقدمه لبلدك تحمد عليه .

(٣) إن لم تكن دالة على الزمان والمكان ولا على الحدث ، بأن كانت دالة على ذات فإن :

١ـ كان فعل الشرط لازما لا يحتاج لمفعول ، أعربت في محل رفع مبتدأ نحو "من يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة ".

٢ـ وإن كان فعل الشرط متعديا فإن كان :

أ ـ مستوفيا مفعوله أعربت الأداة مبتدأ أيضا نحو قوله تعالى :"من يعمل سوءًا يجز به ".

ب ـ وإن كان فعل الشرط متعديا ، ولم يستوف مفعوله كانت الأداة مفعولا به مقدما لفعل الشرط نحو قوله تعالى :"وما تفعلوا من خير يوفَّ إليكم ".

جـ - وإن كان فعل الشرط متعديا ، وسلط على ضميرها ، أو ملابسه جاز في الأداة أن تكون :

١- مفعولا لفعل محذوف يفسره فعل الشرط .

٢- أو مبتدأ خبره ما بعده .

(٤) إن كان اسم الشرط واقعا بعد حرف جر أو مضاف ، كان في محل جر بذلك الحرف أو بالإضافة نحو: عمّا تسألْ أسألْ ، كتاب من تقرأ أقرأ .

وخلاصة ما تقدم :

١- أن ما دل على الظرف من أدوات الشرط لا يقع مبتدأ .

٢- والذي يقع مبتدأ ومفعولا به إنما هو (من، ما، مهما) إذا لم يرد بها الحدث و(أي) إذا أضيفت لغير ظرف أو مصدر .

٣- والذي يقع مفعولا مطلقا هو :١- (أي) إذا أضيفت إلى مصدر .

٢- (ما) ، (مهما) إذا أريد بهما الحدث .

أقسام الشرط والجزاء
من حيث نوع كل منهما

يأتي فعلا الشرط والجزاء بحسب نوع الفعل لكل منهما على أربعة أقسام :

القسم الأول : أن يكونا مضارعين ومنه قول الله تعالى : "وإن تعودوا نعُدْ ".

القسم الثاني : أن يكونا ماضيين نحو قوله تعالى: "وإنْ عُدتُم عُدْنا ".

القسم الثالث : أن يكونا ماضيا فمضارعا نحو قوله تعالى " مَن كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ، ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها".

القسم الرابع : أن يكون مضارعا فماضيا وهو قليل الإستعلام نحو قول الرسول صلى الله عليه وسلم " من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما

تقدم من ذنبه " ، ومنه قولــه تعــالى : "وإن نشـا نـنزل عليهـم مـن السـماء آيـة فظلت أعناقهم لها خاضعين ".

- وهذا القسم الأخير أجازه الفرّاء فى الاختيار وتبعه ابن مــالك وخصــه سـيبويه والجمهور بالضرورة كقول الشاعر :

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملأتم أنفس الأعداء إرهابا

حكم المضارع المسبوق بفعل شرط
ماض لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط

١- رفع الجواب المسبوق بماض ، او بفعل منفى بـ(لم) قويّ نحو قول الشاعر

وإن أتاه خليل يوم مسألة   يقولُ :لاغائبٌ مالي ولاحرمُ[١]

واستحسنه ابن مالك حيث يقول :

وبعد ماض رفعك الجزا حسن

أ - والذى حسن ذلك أن الأداة لما لم تعمل فى لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل فى الجواب مع بعده .

ب - وهذا الرفع عند سيبويه على تقدير حذف الجواب ، والمرفوع المذكور دليل .

جـ - وعند المبرد أن الرفع على تقدير الفاء ، ومعنى ذلك أن الفعل المرفوع فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف مقرون بالفاء ؛ أى فهو يقول .

٢- ورفع الجواب فى غير ذلك ضعيف كقوله :

فقلت تحمّلْ فوق طوقك إنها   مطبّعة من يأتها لايضيرها[٢]

وعليه قراءة طلحة بن سليمان : " أينما تكونوا يدرككم الموت " .

---

[١] الشاهد : رفع جواب الشرط (يقول) لكون الشرط ماضيا (أتاه) .

[٢] الشاهد : رفع جواب الشرط (لايضيرها) ، وهو جواب لشرط غير ماض ولامضارع منفى بـ(لم) . وهو ضعيف .

اقتران جواب الشرط بالفاء

أ - يشترط فى الشرط أن يكون فعلاً غير طلب ولاجامد ، ولامقرون بتنفيس ولابقد ولا بنفي غير (لا) و(لم) مع المضارع .

ب - وأما الجواب فشرطه الإفادة ، فلايجوز : إن يغبْ محمد يغبْ ، والأصل فيه : أن يكون فعلا صالحا للشرط .

جـ - فإن لم يكن صالحا للشرط وجب اقترانه بالفاء ، وينحصر ذلك فى سبعة مواضع :

مواضع اقتران جواب الشرط بالفاء :

الموضع الأول : أن يكون الجواب جملة اسمية نحو قوله تعالى :"وإن يمسسك الله بخير فهوعلى كل شئ قدير " .

الموضع الثانى : أوجملة طلبيّة ؛ أى فعليّة فعلها طلبي ومنه قول الله تعالى :" قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله " .

الموضع الثالث : أو جملة فعلية فعلها جامد نحو قوله تعالى : " إن ترن أنا أقلَّ منك مالاً وولدا فعسى ربى ....." .

الموضع الرابع : أوجملة فعلية فعلها مقترن بقد نحو قوله تعالى :" قالوا : إن يسرقْ فقد سرق أخٌ له من قبل " .

الموضع الخامس : أو جملة فعلية فعلها مقرون بحرف تنفيس وهو السين أو سوف ومنة قول الله تعالى : "وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله " .

الموضع السادس : أوجملة فعلية فعلها منفى بـ(لن) نحو قوله تعالى " وما تفعلوا من خير فلن تكفروه " .

الموضع السابع : أو منفي بـ(ما) نحو قوله تعالى : " وإن لم تفعل فما بلغت رسالته " .

حذف فاء الجواب فى الضرورة

قد تحذف الفاء فى الضرورة الشعرية ومن ذلك قول الشاعر :

من يفعل الحسنات الله يشكرها   والشرّ بالشر عند الله مثلان[١]

نيابة إذا الفجائية عن الفاء

يجوز أن تغنى " إذا " الفجائية عن الفاء :

١- إن كانت الأداة (إن) .

٢- وكان الجواب جملة اسمية غير طلبية نحو قوله تعالى : " وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون " .

حكم المضارع المقرون بالفاء أوالواو المسبوق بجملتى الشرط والجواب

إذا جاء فعل مضارع مقرون بالواو أوالفاء وقد استوفى الشرط جوابه جاز فى ذلك الفعل المقرون بالواو أوالفاء ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : الجزم عطفاعلى الجواب .

الوجه الثانى : الرفع على الاستئناف .

---

[١] وقع جواب الشرط جملة اسمية ، وكان اقترانه بالفاء هو القياس ، ولكن ترك الشاعر الفاء حين اضطر للمحافظة على سلامة الوزن العروضي للبيت

الوجه الثالث : النصب بأن مضمرة بعد الفاء أو الواو وجوباً ، ومن ذلك قوله تعالى " وإن تبدوا ما فى أنفسكم أوتخفوه يحاسبكم به الله فيغفر " ، وقوله تعالى "ومن يضلل الله فلا هادى له ويذرهم فى طغيانهم يعمهون " برفع ونصب وجزم (يذر) ، وقوله تعالى " إن تبدوا الصدقات فنعما هى وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر ...." برفع ونصب وجزم (نكفر) وروى بالأوجه الثلاثة قول الشاعر :

فإن يهلك أبُوقابوس يهلك	ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش	أجب الظهر ليس له سنام

حكم المضارع المقرون بالفاء أو الواو
إذا توسط الشرط والجزاء

إذا توسط المضارع المقرون بالواو أو الفاء بين الشرط والجواب جاز فيه وجهان :

الأول : الجزم بالعطف على الشرط المجزوم .

الثانى : النصب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو أو الفاء .

والأول أحسن ، ولذلك قال ابن هشام : " الوجه الجزم " ثم قال عن الثانى : "ويجوز الجزم" ويمتنع الرفع ، إذ لا يصح الاستئناف قبل الجواب ، قال سيبويه [١] : " سألت الخليل عن قولك : إن تأتنى فتحدثنى أو وتحدثنى بالنصب قال : هذا يجوز والوجه الجزم " ومما جاء بالنصب قول الشاعر :

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه   ولايخش ظلما ما أقام ولا هضما[٢]

متى يجوز حذف الشرط أو الجواب ؟

(١) يجوز حذف الشرط إن :

١- علم الشرط .

---

[١] انظر الكتاب لسيبويه ج٣ ص٤٨ تحقيق عبد السلام هارون وفيه كلام كثير وتعليل لكل وجه فلينظر هناك .

[٢] الشاهد قوله " ويخضع " حيث أتى المضارع مقرونا بالواو متوسطا جملتي الشرط والجواب منصوبا ، والوجه الجزم .

٢- وكانت الأداة (إن) مقرونة بـ(لا) ومن ذلك قول الشاعر :

فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام[١]

؛ أى : وإلاّ تطلقها يعلُ

(٢) **ويجوز حذف الجواب** : إن علم ، ومنه قول الله تعالى : " فإن استطعت أن تبتغى نفقاً فى الأرض أو سلماً فى السماء " ، فـ(استطعت) فعل الشرط وحذف جوابه لدلالة الكلام عليه ، والتقدير : فافعل ، والمعنى : إن استطعت منفذا تحت الأرض تنفذ فيه فتطلع لهم بآية أو سُلما تصعد به إلى السماء فتنزل منها بآية فافعل .

(٣) **ويجوز حذفهما معاً وإبقاء الأداة** كقول النمر بن تولب :

فإن المنيّة من يخشها فسوف تصادفه أينما

؛ أى : أينما يذهب تصادفه .

متى يجب حذف جواب الشرط ؟

١- إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى نحو: أنت ظالم إن فعلت ؛ أى : فأنت ظالم .

٢- إن كان الدال على جواب الشرط ما تأخر من جواب قسم سابق عليه نحو قوله تعالى : "لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا "، فجملة (لايأتون) جواب القسم السابق على الشرط والدال على القسم اللام فى (لئن)لأنها موطئة لقسم قبلها ، وجواب الشرط محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب القسم .

---

[١] الشاهد حذف الشرط بعد (إن) المقرونة بـ(لا) وعلم الشرط من سياق الشطر الأول .

متى يجب إغناء جواب الشرط عن جواب القسم ؟ ومتى يجوز ذلك ؟

١. يجب إغناء جواب الشرط عن جواب القسم إن اجتمعا وتقدم الشرط على القسم نحو : إن تقم والله أقم .

٢. يجوز جعل الجواب للشرط مع تأخره إن تقدمهما ذو خبر نحو : زيد والله إن يقم أقم ، وجاز زيد و الله إن يقم لأقومنّ .

متى يمتنع جعل الجواب للشرط ؟

لايجوز جعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم إن لم يتقدمهما ذو خبر فلا يجوز : والله إن قام زيد أقم ، وأجاز ابن مالك والفراء ذلك وما استدل به من قول الشاعر :

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا أصم في نهار القيظ للشمس باديا[1]

فهو عند البصريين ضرورة ، أو اللام في (لئن) زائدة لاموطئة للقسم .

---

[1] الشاهد : به استدل ابن مالك والفرّاء على جواز جعل الجواب للشرط مع تأخره ولم يسبقه ذو خبر (أصم) والجمهور حملوه على الضرورة أو زيادة (اللام) .

شرط مضى الشرط إن حذف الجواب
جوازاً أو وجوباً

إن حذف جواب الشرط جوازا أو وجوبا اشترط فى غير الضرورة مضى الشرط لفظا أومعنى ، فلا يجوز : أنت ظالم إن تفعل ، ولا : والله إن تقم لأقومن . وأما قول الشاعر :

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربى أن بيتى واسع

فحذف الجواب مع كون الشرط مضارعا غير منفى بلم للضرورة الشعرية .

باب العدد

(١) أحكام العدد (تذكيرا وتأنيثا وتمييزا)

١) العددان : واحد واثنان

١- **التذكير والتأنيث** : يوافقان المعدود تذكيرا وتأنيثا فيُذكران مع المذكر و يُؤنثان مع المؤنث مخالفين الثلاثة والعشرة وما بينهما ، فإنها [١] مخالفة للمعدود تذكيرا وتأنيثا .

٢- **معدودهما** : وهو التمييز اللاحق للأعداد الأخرى :

أ - قد يجمع بينه وبين المعدود ، وحينذاك يكون سابقا ، والعدد لاحقا ، ويعرب العدد حينئذ صفة تأكيدية للمعدود ، قال الله تعالى : "وإلهكم إله واحد" ، وقال :" الذى خلقكم من نفس واحدة " ، وقال :" فاسلك فيها من كل زوجين اثنين " .

ب - وقد يستغنى عن المعدود بذكر العدد وحده ، قال الله تعالى :" ولأبويه لكل واحد منهما الثلث " ، وقال : " ربنا أمتّنا اثنتين وأحييتنا اثنتين " .

جـ - وقد يستغنى بالمعدود عن العدد نحو قوله تعالى :" فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان" ، وهو كثير فى الكلام .

أما قول ابن هشام فى التوضيح انهما لايجمع بينهما وبين المعدود ، فلقد ظهر مراده من ذلك بالمثالين اللذين ذكرهما وهما : واحد رجل ، واثنا رجلين ، يقصد : أنهما يفيدان الجنسيّة بلفظهما ، وليسا فى حاجة لإفادة ذلك من المعدود بإضافتهما إليه كما يحدث فى الأعداد التالية لهما من ٣ ـ ١٠

---

[١] أي الأعداد من ٣ ـ ١٠ .

فقولك (رجل) يفيد الجنسية والوحدة ، و(رجلان) يفيد الجنسية وشفع الواحد ، أما الثلاثة والعشرة وما بينهما فإن العدد (ثلاثة) مثلا مفيد له فقط، والمعدود (رجال) مثلا يفيد الجنسية فقط ، فإن أردت إفادة العدد والجنس أضفت العدد إلى المعدود .

٢) الأعداد من ٣-١٠ :

١ - التذكير والتأنيث : تخالف المعدود تذكيرا وتأنيثا ؛ فتذكر مع المؤنث ، وتؤنث مع المذكر ، قال الله تعالى :" سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما" ، وقال:" أيتك ألاّ تكلم الناس ثلاثة أيام " ، وقال :" أيتك ألاّ تكلم الناس ثلاث ليال" بحذف التاء من العدد إن كان معدوده مؤنثا ، وبذكر التاء إن كان معدوده مذكرا ، والعبرة في التذكير والتأنيث هو المفرد .

٢ - المعدود (التمييز) :

يكون جمعا مجرورا بإضافة العدد إليه كما هو واضح في الآيات السابقة .

وإن كان مميز العدد من (٣-١٠) :

أ ـ اسم جنس نحو (شجر) و (تمر) .

ب ـ أو اسم جمع نحو (رهط) و(قوم) .

١ـ فالأكثر أن يجر بـ(من) ، تقول : ثلاثة من التمر ، وعشرة من القوم ، قال الله تعالى : " فخذ أربعة من الطير " .

٢ـ وقد يجر بالإضافة نحو قوله تعالى : " وكان في المدينة تسعة رهط " وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :" ليس فيما دون خمس ذود صدقة "

والذود : يطلق على عدد من الإبل ما بين الثلاثة إلى العشرة ، وقال الشاعر[1]: ـ ثلاثة أنفس وثلاث زود

٣- العدد المركب : من (١١- ١٩) ينقسم قسمين :

القسم الأول : يشمل العددين (١١ ، ١٢) :

أ- حكمهما من حيث التذكير والتأنيث : يوافق الجزء الأول من العددين ـ (العدد (١) ، والعدد (٢)) ـ وكذلك الجزء الثاني ــ لفظ العشرة ـ معدودهما تذكيرا وتأنيثا ، تقول :عندى إحدى عشرة بنتا وأحد عشر ولدا ، ومن ذلك قول الله تعالى :".إنى رأيت أحد عشر كوكبا "، " فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا "، " إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا " .

ب ـ تمييزهما : مفرد منصوب كما هو واضح من الآيات السابقة :

١ـ وكما ورد فى الآيات وفى الشواهد العربية نجد أن العدد (أحد) فى المذكر و(إحدى) فى المؤنث قد حل محل العدد (واحد) و(واحدة) فى العدد المفرد .

٢ـ وبسبب تركب العدد من جزءين ، فإن الجزء الثانى يكون مبنيا على الفتح وكذلك الجزء الأول فى العدد (١١) [2] .

---

[1] الشاهد فى البيت : إضافة العدد إلى معدوده (ثلاث) ذود والمعدود هنا اسم جمع ، أما ثلاثة أنفس ، فإن (أنفس) جمعا ومجال الإستشهاد هو الأول و(ثلاثة) مبتدأ .... خبره محذوف ، أى متساوون ، أو ما أشبه ذلك ويجوز أن يقدر (ثلاثة أنفس) خبرا لمبتدأ محذوف ؛ أى : نحن ثلاثة أنفس .

[2] العدد المركب : ما تكون من جزءين : الأول من واحد إلى تسعة ، والثاني لفظ العشرة وبسبب هذا التركيب بني ، لأن الجزءين ضمًا وصارا عددا واحدا بعد أن كان كل منهما عددا منفصلا عن زميله ؛ فأصبح بتركيبه واحتياجه لجزئه الآخر كجزء الكلمة التي لا تكتمل بدونه ، وجزء الكلمة مبني ، واختير الفتح في الجزءين لخفة الفتحة .

أما العدد (١٢) فإن جزءه الأول يرفض البناء وذلك لأن :

١- (اثنين) و(اثنتين) ملحقان بالمثنى فيإعرابهما بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرًا ، فلا يقبل الحركة عليه .

٢- البناء في العدد المركب على حركة متساوية فيالجزءين وهو الفتحة ، ولا تتغير بتغير الجزء الأول .

٣- فبقي الجزء الأول معربا ، لعدم قبوله للفتح ، لأنه معرب بالحروف لا الحركات ، فالحركة لاتدخله إعرابا فكيف تدخله بناء ، فالتزم الإعراب رفعا بالألف ونصبا وجرًا بالياء ، قال الله تعالى : " فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا" ، فـ(اثنتا عشرة) يقال في إعرابها : (اثنتا) مرفوع بالألف و(عشرة) مبنى على الفتح في محل رفع فاعل و(عينا) تمييز منصوب بالفتحة .

القسم الثاني : من العدد المركب ، الأعداد من ١٣-١٩ :

١- تذكيره وتأنيثه : الجزء الأول : (من ٣-٩) يخالف المعدود والجزء الثاني :(١٠) يوافق المعدود تذكيرا وتأنيثا : تقول : ثلاث عشرة امرأة ، وقال الله تعالى : "عليها تسعة عشر " ؛ أي ملكا أو خازنا .

٢- تمييزه : مفرد منصوب كما مثّل له .

٣- العدد مبنى للتركيب على فتح الجزءين رفعا ونصبا وجرا فـ(تسعة عشر) في الآية السابقة يقال في إعرابه : مبنى على فتح الجزءين في محل رفع مبتدأ مؤخر والجار والمجرور خبر مقدم .

٤- (أ) أما قوله تعالى : " وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا " فليس أسباطا تمييز بل بدل من (اثنتى عشرة) والتمييز محذوف والتقدير : اثنتىْ عشرة فرقة ، ولو كان (أسباطا) تمييز لذكر العددان ؛ لأن (السبط) مذكر .

(ب) ويرى بدر الدين بن مالك أنه : تمييز ، وأن ذكر (أمما) رجّح ذكر التأنيث فى (اثنتىعشرة)، وكأنه قال: اثنتى عشرة أمة كما رجح ذكر (كاعبان ومعصر) فإنه قال (ثلاث شخوص) ومفرده شخص (مذكر) فكان ينبغى أن يقول : ثلاثة شخوص ، كما يقال ثلاثة كواكب ، إلا أنه راعى المعنى المقصود الذى رشحه وقوّاه ذكر (كاعبان ومعصر) ، وهذا ضرورة عند جمهور النحاة وزعم ابن مالك أنه يجوز القياس عليه .

الأوجه الجائزة فى العدد (٨)

(١) المركب مع (١٠) = ١٨

فى (ثماني) إذا ركب أربع لغات :

١- فتح الياء : ثماني عشرة ، لأنها مفتوحة مع التاء .

٢- سكون الياء : ثمانيْ عشرة ، كما فى معديكرب .

٣- حذف الياء مع كسر النون : ثمانِ عشرة : حذفت وبقيت الكسرة دليلا عليها .

٤- حذف الياء مع فتح النون : ثمانَ عشرة : فتحت النون ، لأنها لما كانت تضم فى آخر الكلمة إذا كانت نونا جعلت الفتحة دليلا على التركيب .

ولقد شربت ثمانياً وثمانياً   وثمانَ عشرةَ واثنتين وأربعا

(٢) مفردة عن التركيب والإضافة .

١- قد تحذف ياؤها أيضا فى الإفراد ويجعل إعرابها على النون[1]، ومن ذلك قول الشاعر :   لها ثنايا أربعٌ حسانٌ   وأربعٌ فثغرها ثمانٌ

---

[1] شرح الأشموني ٤/٧٢ .

وهو مثل قراءة بعض القراء :" وله الجوارُ المنشئات " بضم الراء .

٢- والأكثر أن يجرى مجرى المنقوص المصروف ، فتقول :[١]

(أ) جاء ثمان ومررت بثمان ، ورأيت ثمانياً .

(ب) وقد يقال رأيت ثماني بلا تنوين لمشابهته (جوارى) لفظا - وهو ظاهر- ومعنى ؛ لأنه وإن لم يكن جمعا لفظا، فإنه جمع معنى كما أجرى (سراويلُ) مجرى (سرابيل) .

ضبط شين عشرة

١- إذا كان العدد (عشرة) مفردا – ليس مركبا مع عدد آخر – فإذا كان العدد بالتاء ؛ أى وكان المعدود مذكرا فتحت شين العشرة ومن ذلك قوله تعالى : "فكفارته إطعام عشرة مساكين " وإن كان العدد بدون التاء ؛ أي وكان المعدود مؤنثا سكنت شينها نحو قوله : " على أن تأجرنى ثمانى حجج فإن أتممت عشْرا فمن عندك " .

٢- إذا كان العدد مركبا مع عدد آخر من ١-٩ :

(أ) إذا كان العدد (أحد عشر) أو (اثنى عشر) :

فمعلوم أن الجزءان يوافقان المعدود تذكيرا وتأنيثا كما سبق فنقول أحد عشر واثناعشر فى التذكير بفتح الشين ونقول : إحدى عشْرة ، واثنتا عشْرة فى التأنيث بسكون الشين

(ب) وإذا كان العدد من (١٣-١٩) فمعلوم أن الجزء الأول من العدد يخالف والثانى يوافق المعدود تذكيرا وتأنيثا ، فتقول : ثلاث عشْرة فى التأنيث

---

[١] الصبان على الأشموني ٤/٧٢ .

باسكان الشين وخمسة عشر فى التذكير ، بفتح الشين .

أ) وإسكان شين العشرة فى التأنيث هى لغة الحجازيين ؛ فإنهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة .

ب) ولغة أكثر بنى تميم كسر الشين تشبيها بثاء (كتف) .

ج) وبعض بنى تميم يفتحها ابقاء لها على أصلها من الفتح ، وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع "فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا " .

د) وبعضهم يسكن عين (عشر) فى المذكر ، فيقال أحد عشْر ، وكذلك أخواته ، لتوالى الحركات وبها قرأ أبو جعفر، وقرأ هبيرة صاحب حفص "اثنا عشْر شهرا ":

إضافة العدد المركب

متى تجوز إضافته ؟ ومتى تمتنع ؟

١- يجوز إضافة العدد من ١١- ١٩ ماعدا (١٢)

مايضاف إليه : يضاف إلى مستحق المعدود ، فيستغنى عن التمييز نحو : هذه أحد عشر زيد .

٢- حكمه : (أ) البصريون يبقون البناء على الجزءين كما كان مع التمييز .

(ب) سيبويه : حكى الإعراب فى آخر الجزء الثانى بحسب العوامل وأبقى فتحة البناء على الجزء الأول ، فتقول هذه أحدَ عشرُ زيدٍ ، ولم يرتض سيبويه هذه اللغة ، وقال هى لغة رديئة .

(ج) حكى الكوفيون وجهاً ثالثاً ، وهو أن يضاف الجزء الأول إلى الجزء الثاني فيعرب الأول بحسب العوامل ويجر الثاني بالإضافة : هذه أحدُ عشرك

(د) وأجاز الكوفيون - أيضا - إعراب المتضايفين دون إضافته إلى مستحق المعدود بجر(عشر) فى الأحوال الثلاثة دون إضافته وإعراب (أحد) بحسب العوامل : واستدلوا بقول الشاعر:

كلف من عنائه وشقوته　　　بنت ثمانى عشرة من حجته [١]

متى تمتنع إضافة العدد المركب ؟

يمتنع إضافة العدد المركب إلى مستحق المعدود : إن كان (اثنا عشر) فى التذكير و(اثنتا عشرة) فى التأنيث ، فلا يجوز (اثنا عشر زيد) ولا (اثنتا عشرة عمرو) .

(٤) **ألفاظ العقود** : { من ٢٠ إلى ٩٠}

(أ) إذا جاءت وحدها ليست معطوفة على عدد آخر فحكمها كالآتي :-

١- التذكير والتأنيث : بلفظ واحد لا تتغير ، تقول : جاء عشرون رجلا ، زرت عشرين بلدة .

إعرابها : وألفاظ العقود : ملحقة بجمع المذكر السالم ترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء .

تمييزها : مفرد منصوب

(ب) إذا اجتمعت مع عدد آخر {من ١-٩} جاء العدد المفرد من ١-٩ أولا؛

---

[١] **الشاهد** : ثمانى عشرة : حيث أضاف (ثمانى) إلى (عشرة) من غير أن يضيف العدد بجزئيه الى مستحق المعدود ، و(بنت) مفعول ثان بـ(كلف) ومفعوله الأول مستتر فيه قائم مقام الفاعل و(ثمانى) مضاف إليها و(عشرة) بالتنوين مجرورة بإضافة (ثمانى) ، ولم يضف إلى مستحق المعدود كما ذكرنا .

وعطف العقد عليه ويعرب المعطوف عليه حسب موقعه في الجملة وحكم تذكير وتأنيث العدد الأول المعطوف عليه هو نفس حكمه السابق الثابت له بدون العقد ، فيقال :

١- (واحد وعشرون) في المذكر ، و(إحدى وعشرون) في المؤنث ، لأن العددين (١ ، ٢) يوافقان المعدود تذكيراً وتأنيثاً ؛ ولكن يقال : واحدٌ ، وليس (أحد) كما في العدد المركب في حال التذكير .

٢- (اثنان وعشرون) في المذكر ، (واثنتان وعشرون) في المؤنث - وهو أيضا - موافق للمعدود .

٣- (ثلاث وعشرون) امرأة ، و(ثلاثة وعشرون) رجلا بمخالفة الجزء الأول من (٣-٩) للمعدود مثل باقي أحواله ، قال تعالى : " إن هذا أخي له تسعٌ وتسعون نعجة " .

(٥) المائة والألف :

١- تذكيرهما وتأنيثهما : بلفظ واحد لا يختلف ؛

٢- تمييزهما : أ - مفرد مجرور بإضافة المائة والألف إليه ، قال الله تعالى : " فاجلدوهما مائة جلدة " ، وقال : " ليلة القدر خير من ألف شهر " ، وقال : "لو يعمّر ألف سنة " .

ب - وقد تضاف (المائة) إلى جمع كقراءة الأخوين : " ثلاث مائة سنين " .

ج - وقد تميز بمفرد منصوب كقول الشاعر [١] : إذا عاش الفتى مائتين عاما

---

[١] الشاهد قوله (مائتين عاما) حيث نصب التمييز ، وحقه الجر بالإضافة ونصبه شاذ عند المحققين ، وذهب جماعة منهم ابن كيسان إلى جوازه .

أقسام العدد المضاف
باعتبار نوع المضاف إليه

الأعداد التي تأتي مضافة لمعدودها عشرة وتنقسم قسمين :

القسم الأول : من ٣-١٠ (ثمانية أعداد)

القسم الثاني : المائة والألف (عدادان)

(١) أما النوع الأول وهو : الثلاثة والعشرة وما بينهما ففيه التفصيل الآتي :

الأصل فيه : أن يكون المضاف إليه : ١) جمعا ، ٢) مكسرا ، ٣) من أبنية القلة ، نحو : ثلاثة أفلس وأربعة أعبد ، قال الله تعالى : " والبحر يمده من بعده سبعة أبحر " ، وقد يختلف واحد من هذه الأصول الثلاثة بأن يضاف :

(أ) للمفرد ، وذلك إذا كان المضاف إليه لفظ (مائة) ، فيقال : ثلاث مائة ، وتسع مائة ، وشذ في ضرورة الشعر قول الشاعر :[١]

"ثلاث مئين للملوك وفي بها "

(ب) ولجمع التصحيح في مسألتين :

إحداهما : أن يهمل تكسير الكلمة نحو : سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات ، فإن (سماء) و(صلاة) و (بقرة) لم يسمع لها جمع تكسير أصلا فضلا عن أن يكون للقلة ، ولذلك أضيفت إلى جمع التصحيح ؛ لأنه مفيد ، ولذلك أضيفت إلى جمع التصحيح ؛ لأنه مفيد للقلة عند سيبويه وأتباعه

---

[١] الشاهد (ثلاث مئين) وهو شاذ ، لأن الجمع يدل على عدة من المفرد أقلها ثلاثة ، والمائة إذا جمعت كان أقل مفهوماتها ثلثمائة ، وهو ما يفيد الكثرة ، فكان غير مناسب .

ثانيهما : أن يجاور ما أهمل تكسيره ؛ وأن كان هو قد سمع تكسيره نحو "سبع سنبلات : فإنه سمع تكسيره على (سنابل) ولكنه في التنزيل مجاور (سبع بقرات) المهمل تكسيره ؛ فلذلك حسن تصحيحه وقد ورد (سنابل) في القرآن في آية أخرى نحو (سبع سنابل) .

(ج) لبناء الكثرة في مسألتين – أيضا :-

إحداهما : أن يهمل بناء القلة : نحو " ثلاث جوار ، وأربعة رجال وخمسة دراهم ، فإن (جارية) و(رجلا) و (درهم) لم يستعمل لها جمع قلة أصلا ، فعدل عنه إلى الكثرة .

الثانية : أن يكون له بناء قلة ، ولكنه شاذ : ١ـ قياسا ، أو ٢ـ سماعا ، فينزل ذلك البناء منزلة المعدوم لمخالفته ، ويعدل عنه إلى جمع الكثرة .

فمن الشاذ قياسا : نحو " ثلاثة قروء " ؛ فإن جمع (قرء) – بالفتح – على (أقراء) شاذ قياسا كما سيأتي في جمع التكسير .

ومن الشاذ سماعا نحو : (ثلاثة شسوع) : فإن (أشساعا) وإن كان قياسا ؛ لأن مفرده (شسع) أحد سيور النعل ، وأفعال قياس فيه كحمل وأحمال ، ولكنه قليل الاستعمال .

النوع الثاني : المائة والألف :

وحقهما أن يضافا للمفرد وقد سبق الحديث عنهما في (أحكام العدد) ، فلا داعي لإعادة ذكرهما .

بم يقاسُ التذكير والتأنيث في العدد ؟
أو ما المعتبر في التذكير والتأنيث ؟

يعتبر التذكير والتأنيث مع :

(١) أ - اسم الجمع وهو : مالا واحد له من لفظه : كقوم ورهط .

ب - واسمُ الجنس وهو : ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء كشجر، وتمر، أو بالياء كروم ورومي بحسب حالهما ؛ باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا وتأنيثا ، فيعطى العدد عكس ما يستحقه المعدود .

فإن كان ضميرهما مذكرا أنث العدد ، وإن كان مؤنثا ذكر ، فتقول في اسم الجنس : ثلاثة من الغنم عندي – بذكر التاء – في ثلاثة ؛ لأنك تقول : غنم كثير – بالتذكير – ؛ للضمير المستتر في (كثير) ، وثلاث من البط – بترك التاء – من ثلاث ؛ لأنك تقول : بط كثيرة – بالتأنيث ؛ للضمير المستتر في (كثيرة) ، وتقول : ثلاثة من البقر – بالتاء– ، أو ثلاث من البط – بترك التاء ؛ لأن ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتأنيث باعتبارين ، وذلك أن في البقر : لغتين : التذكير والتأنيث ، قال الله تعالى : " إن البقر تشابه علينا " – بتذكير الضمير – وقرئ (تشابهت) بتأنيثه .

وتقول في اسم الجمع ثلاثة من القوم ، قال الله تعالى : " وكان في المدينة تسعة رهط " ؛ لأنك تقول قوم كثيرون ورهط كثيرون فأعطى أيضا عكس ما يستحقه ضمير المعدود .

وفصل ابن عصفور ، فقال : إن كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر [١] كالقوم والرهط والنفر ، وإن كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر .

(٢) ويعتبر التذكير والتأنيث مع الجمع :

أ - **بحال المفرد** ، فإن كان مفرده مذكرا أنث عدده ، وإن كان مؤنثا ذكر عدده ؛ فلذلك يقال : ثلاثة اصطبلات ، وثلاثة حمّامات - بالتاء فيهما - لأن المفرد : اصطبل وحمّام بالتذكير ، ولا عبرة بوجود التاء في الجمع ، لأنه من المعلوم ، أن غير العاقل يجمع بالألف والتاء كالمفرد المؤنث ، خلافا للبغداديين الكسائي .

ب - ولا ينظر من حال الواحد حال لفظه في التأنيث والتذكير ؛ فلا يقال ثلاث طلحات بترك التاء مراعاة للتأنيث اللفظي في واحدة ؛ وهو (طلحة) .

- ولا ينظر - أيضا - إلى حال معناه - تذكيرا وتأنيثا - فلا يقال : ثلاث أشخص - بترك التاء - نظرا إلى تأنيث واحده ، وهو شخص ، تريد نسوة ، لأن الشخص يصدق على المذكر والمؤنث .

---

[١] اعترضه الدنوشرى ؛ بأن نسوة اسم جمع لمن يعقل وحكمه حكم المؤنث ، فيقال ، ثلاث نسوة بتذكير العدد ، وذكر الصبان ٤/٦٤ بحثا في اسم الجمع مفاده أنه : " ثلاثة أقسام واجب التذكير كقوم ورهط ، وواجب التأنيث كإبل وخيل وجائزهما كركب وتال : " ومثل الدماميني لاسم الجمع المؤنث بالنسوة والإبل والزود ، وفي الفارضي في باب التأنيث : أن الإبل تذكر وتؤنث " وذكر ما قاله ابن عصفور ثم قال : وأقره شيخنا والبعض وهو مشكل ، لأن نحو النساء والنسوة والجماعة اسماء جموع لمن يعقل وليس حكمها حكم المذكر ، ولأن الجامل مذكر في قول الشاعر : ربما الجامل المؤبل فيهم . وفي الفارضي نقلا عن الصحاح أن قوما ورهطا ونفرا مما هو للآدميين يذكر ويؤنث فتأمل" أ .هـ . صبان

جـ- بل ينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره ، فيعكس حكمه في العدد فكما تقول : طلحة حضر ، وهند شخص جميل بالتذكير فيهما ، تقول : ثلاثة طلحات وثلاثة أشخص- بالتاء فيهما - ، فأما قول عمر بن أبي ربيعة :

فكان مجني دون من كنت أتقي ، ثلاث شخوص كاعبان ومعصرُ

فضرورة شعريّة ، وكان القياس : ثلاثة شخوص - بالتاء - ولكنه كنّى بالشخوص عن النساء ، والذي سهّل ذلك قوله : كاعبان ومعصر ، أي هن كاعبان ومعصر؛ فاتصل باللفظ ما يعضد هذا المعنى المراد وهو التأنيث ، ومع ذلك فليس بقياس خلافاً لابن مالك الذي يرى أنه إن اتصل باللفظ ما يرجح جانب المعنى ترجح .

(٣) وإذا كان المعدود صفة ، فالمعتبر في التذكير والتأنيث : حال الموصوف المنويّ فإن كان المعدود مذكراً أنث العدد ، وإن كان مؤنثاً ذكر العدد ، قال الله تعالى : "من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها" - بترك التاء - ؛ لأن الموصوف مؤنث ، أي عشر حسنات أمثالها ؛ ولولا ذلك الاعتبار لقيل : (عشرة) بالتاء ؛ لأن (المثل) الذي هو واحد الأمثال مذكر .

وقال أبو علي الفارسي : "اجتمع ههنا أمران كل منهما يوجب التأنيث ، فلما اجتمعا قوى التأنيث :

أحدهما : أن الأمثال في المعنى (حَسنات) فجاز التأنيث كقوله : " ثلاث شخوص كاعبان ومعصر" أراد بالشخوص النساء .

والآخر : أن المضاف إلى المؤنث ، قد يؤنث وإن كان مذكراً كقول من قال : قطعت بعض أصابعه " تلتقطه بعض السيارة "[1] وتقول : عندي ثلاثة

---

[1] قراءة مجاهد والحسن انظر البحر ٢٨٤/٥ ، الدر المصون للسمين الحلبي ٢٣٦/٥ .

ربعات – بالتاء – في ثلاثة إن قدرت الموصوف رجالا ، وبتركها إن قدرت الموصوف نساء ؛ لأن (ربعات) – بفتح الباء– في الأصل اسم ، ثم استعملت في الصفة ، وهى جمع (ربعة) – بسكونها – يوصف بها المذكر والمؤنث ، يقال : رجل ربعة وامرأة ربعة ، وهى المربوع ، لا طويل ولا قصير واعتبار توهم الموصوف كاعتبار نيته ؛ ولهذا ترى العرب يقولون : ثلاثة دواب – بالتاء – إذا قصدوا ذكورا ؛ لأن الدابة – وهى لغة : كل ما يدب على الأرض – صفة في الأصل غلبت عليها الاسمية ، فكأنهم قالوا : ثلاثة أحمرة جمع حمار دواب ، وسمع من كلامهم ثلاث دواب ذكورا – بترك التاء– ؛ لأنهم اعتبروا تأنيث اللفظ وأجروا الدابة مجرى الاسم الجامد ، نظرا إلى الحال ، فلا يجرونها على موصوف ، قال ابن عصفور : وأما ثلاث دواب فعلى جعل الدابة اسما[1] .

صوغ العدد على وزن (فاعِل)

١- يصاغ من العدد على وزن (فاعل) من (٢ – ١٠) صوغك من (فعل) المفتوح العين ، فتقول : ثان ، ثالث ، رابع ، خامس ، وهكذا إلى العاشر ، كما تقول من (ضرب) : ضارب ، ومن (قعد) : قاعد .

٢- هذا العدد يذكر مع المذكر ، ويؤنث مع المؤنث ، فتقول في التذكير : ثان –بدون التاء– وفي التأنيث : ثانية – بالتاء – ويستعمل العدد المشتق على

---

[1] انظر المقرب ٣٠٧/١ .

وزن (فاعل) بحسب المعنى الذي تريده على سبعة أوجه :

أحدها : أن يكون مفردا – عن الإضافة والتركيب – ليفيد الاتصاف بكونه موصوفا بهذه الصفة ، فتقول : ثالث ورابع ؛ أي وجد واتصف بهذا الترتيب المذكور ، وهو كونه : ثالثا أو رابعا . . . ومن ذلك قول الشاعر [١] :

توهّمتُ آياتٍ لها فعرفتها ∴ لستة أعوامٍ وذا العام سابعُ

ثانيها : أن يستعمل مع أصله الذي اشتق منه ، ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير ، فتقول : خامس خمسةٍ ، أي بعض جماعة منحصرة في خمسة ، أي واحد من خمسة وحكمه حينذاك : (١) واجب الإضافة إلى الأصل الذي اشتق منه بما يضاف البعض إلى الكل فتقول : رابع أربعة وهذا نظير : يدُ زيد ، ومن هذا الوجه قول الله تعالى : " لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالثُ ثلاثة " ، فـ(ثالث) وقع خبرا لإنّ ، وهو مضاف و(ثلاثة) مضاف إليه والتزمت إضافته إلى ما بعده ، ولم يجز له أن ينصبه ، لأنه ليس في معنى لفظ يعمل (كمصير) و(جاعل) كما سيأتي في أحد الأوجه ولا مفرّعا عن فعل ؛ لأنه مشتق من جامد ، فلا ينصب .

(٢) ذهب الأخفش وقطرب الكسائي إلى أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني ، فتقول : ثالثُ ثلاثة ، كما يجوز له أن ينصب ما بعده ، فتقول ثالثٌ ثلاثةً ، كما يجوز في ضاربُ زيدٍ ، وضاربٌ زيداً .

---

[١] الشاهد فيه : قوله " سابع . . " ؛ فإنه اسم فاعل من العدد (سبعة) ليفيد الاتصاف بهذه العدة .

(٣) ذهب بعضهم إلى جواز نصبه لما بعده إذا كان لفظ (ثان) فقط ، لأن له فعلا ، يقال : ثنيت الرجلين ، إذا كنت الثاني منهما أما باقي الأعداد ، فلا فعل لها ، ذكر ذلك "ابن مالك" في "التسهيل" .

ثالثها : أن تستعمل العدد على (فاعل) مع مأذون أصله ؛ أي مع لفظ العدد الذي يقل مباشرة عن العدد الذي اشتق منه العدد على (فاعل) ليفيد معنى جعل ما هو تحت ما اشتق منه مساويا له ؛ فتقول : هذا رابعٌ ثلاثةً - بتنوين رابع ونصب ثلاثة -؛ أي جاعل الثلاثة بنفسه أربعة ، قال الله تعالى : "ما يكون من نجوى ثلاثة إلاّ هو رابعهم ، ولا خمسة إلاّ هو سادسهم" ؛ أي : إلاّ هو مصيّرهم أربعة ، ومصيّرهم ستة .

١- ويجوز حينئذ إضافته إلى ما دونه .

٢- وإعماله ، بشرط كونه بمعنى الحال ، أو الاستقبال واعتماده على نفي أو استفهام أو ذي خبر أو حال أو موصوف ، وهذان الوجهان - الإضافة والإعمال - هما الجائزان في (جاعل) و(مُصيّر) ونحوهما من أفعال التحويل والانتقال ، لأن فاعل هنا بمعنى (جاعل) وجار مجراه لمساواته له في المعنى والتفرع على فعل .

ولا يستعمل بهذا الاستعمال (ثان) ، فلا يقال : ثاني واحد ، ولا ثان واحدا وأجازه الكسائي وحكاه عن العرب .

رابعها : التركيب مع العشرة ، ليفيد الاتصاف بمعناه حال كونه مقيدا بمصاحبة العشرة ؛ أي أنه واحد موصوف بهذه الصفة ، فتقول حادي عشر

وحادية عشرة [1] بحالته - تذكيرا وتأنيثا- وتقول : الجزء الخامس عشر ، والقصة الخامسة عشرة بتذكير الجزءين أو تأنيثهما .

خامسها : أن يستعمل مع العشرة - أيضا - مركبا ، ولكن ليفيد معنى "ثاني اثنين" ، وهو انحصار العدة فيما ذكر ، ولك في هذه الحالة ثلاثة أوجه :

الأول - وهو الأصل - : أن تأتي بأربعة ألفاظ : أولها : الوصف - وهو اسم الفاعل - والثاني : العشرة ، والثالث : ما اشتق منه الوصف ، والرابع : العشرة ، وتضيف جملة التركيب الأول إلى جملة التركيب الثاني ، فتقول : ثالث عشر ثلاثة عشر ، فالوصف - ثالث + العشرة ، ثم ما اشتق منه - ثلاثة + العشرة هذه الألفاظ الأربعة مبنية على الفتح ، وجملة التركيب الأول مضافة ، وجملة التركيب الثاني مضاف إليها .

الوجه الثاني : من هذه الحالة : أن تحذف (عشرة) من التركيب الأول ، استغناء به في التركيب الثاني ، ويعرب الجزء الأول من أول التركيبين ، لزوال التركيب منه ، وتضيفه إلى جملة التركيب الثاني ، فتقول : هذا ثالث ثلاثة عشر ، برفع (ثالث) بلا تنوين؛ لإضافته وبناء (ثلاثة عشر) للتركيب .

الوجه الثالث : من هذه الحالة : أن تحذف العقد - العشرة - من التركيب الأول ، وتحذف النيف - وهو الثلاثة هنا - من التركيب الثاني ، ولك حينذاك وجهان :

١- أولهما : أن تعربهما لزوال التركيب من كل وجه من التركيبين ، وتعرب الوصف بحسب العوامل وتجر الثاني بالإضافة دائما ، فتقول : جاءني ثالث

---

[1] في استعمال الواحد مع العشرة أو ما فوقها كالعشرين تقلب فاؤهما - الواو - إلى موطن اللام - الدال - فتقول : حادي ، وحادية .

عشر ، ورأيتُ ثالث عشر ، ومررتُ بثالث عشر .

٢- ثاني الوجهين : أن تعرب الجزء الأول - الوصف - بحسب العوامل ، وتبنى الجزء الثاني - العقد - على الفتح ، حكاه الكسائي وابن السكيت وابن كيسان . ووجه ما ذهبوا إليه : إعراب الأول ؛ لزوال التركيب ، وبقاء البناء في الثاني ، لنيّة المحذوف المقدر ، وهذا نظير قولهم : (لا حول ولا قوة إلاّ بالله) فيمن فتح (قوة) ؛ فإنه بنى مع كلمة أخرى ثم حذفها وبقى البناء . قال ابن هشام : "ولا يقاس على هذا الوجه لقلّته".

٣- وهناك وجه ثالث ذهب إليه بعضهم ؛ وهو أنه يجوز بناؤهما ؛ لحلول كل محل المحذوف من صاحبه ، وضعف هذا الوجه بأنه لا دليل حين البناء على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين ، بخلاف إعراب الجزء الأول فإن فيه الدليل .

وتلخص في هذه المسألة خمسة أوجه [1] :

١- الإتيان بأربعة ألفاظ ، وإليه يشير قول الناظم : " فجئ بتركيبين " ، وهو قليل الاستعمال ، حتى أن بعضهم منعه .

٢- أن تحذف عقد الأول ، وإليه يشير قول الناظم

" أو فاعلا بحالتيه أضف ∴ إلى مركب ....."

٣- حذف هذا - العقد - ونيّف الثاني ، وبناء ما بقى .

٤- حذفهما وإعراب ما بقى .

٥- إعراب (الوصف) مع حذف عقده وبناء (عشر) مع حذف نيّفه .

---

[1] انظر شرح التصريح على التوضيح ٢٧٨/٢ .

سادسها : أن تستعمل (فاعل) مع (العشرة) ، لإفادة معنى (رابع ثلاثة) ، بمعنى(جاعل) – قال الشيخ خالد الأزهري : "وليس بمسموع " ؛ فتأتي – أيضا – بأربعة ألفاظ ، ولكن يكون لفظ الثالث منها – النيّف – دون ما اشتق منه الوصف ، فتقول : رابع عشر ثلاثة عشر :

١– أجاز ذلك : "سيبويه" وجماعة من المتقدمين قياساً .

٢– ومنعه بعضهم ؛ وهم الكوفيون وأكثر البصريين وقوفا مع السماع ، وعلى الرأي المجيز – وهو الأول – فيعّين بالإجماع أن يكون التركيب الثاني من التركيبين في موضع خفض بإضافة التركيب الأول إليه ويمتنع النصب ، وإن كان الوصف فيه بمعنى (جاعل) ؛ لأن عمل الوصف إنما يتأتى مع :

أ - تنوينه ، ب - أو اقترانه بأل ، وهما منتفيان مع التركيب .

١ - ولك إذا أتيت بتركيبين أن : تحذف (العشرة) من التركيب الأول ، فتقول : رابع ثلاثة عشر .

٢ - وليس لك مع ذلك الحذف للعشرة من الأول ، أن تحذف (النيف) من التركيب الثاني ، وتقول : رابع عشر – بفتحهما – للإلباس بما ليس أصله تركيبين .

٣ - ومقتضى البناء في الجزءين الباقيين : حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه ، ويزول الإلباس بإعراب الأول كما ذكره في الوجه الخامس . يقول الأزهري : "ولم أره مسطورا " .

سابعها : أن تستعمل (فاعل) مع (العشرين) وأخواتها إلى التسعين ، فتقدمه في اللفظ ، وتعطف عليه العقد بالواو خاصة ، فتقول : حادٍ وعشرون ، وحادية وعشرون وهكذا في البواقي ، وهذا لا يختص باسم الفاعل بل

للعشرين وأخواتها مع النيف ثلاثة أحكام :

الأول : وجوب تأخيرها عنه ؛ لأن الأقل سابق للأكثر .

الثاني : ووجوب عطفها عليه ، ليرتبطا .

الثالث : ووجوب كون العاطف الواو ؛ لأنه عدد واحد ، والواو للجمع .

كم وكأيّ وكذا

(١) كم : اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار ، وهى على قسمين :

١- استفهامية بمعنى : أي عدد ، فيسأل بها عن كمية الشيء .

٢- خبرية بمعنى : عدد كثير ، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير . وكل منهما يفتقر إلى تمييز .

(٢) ويشتركان في خمسة أمور :

الأول : كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والمقدار والكمية .

الثاني : كونهما مبنيين .

الثالث : كون البناء على السكون .

الرابع : لزوم التصدير فكل منهما له صدر الكلام .

الخامس : الاحتياج إلى التمييز ؛ لأن كلا منهما عدد مجهول .

(٣) ويفترقان في خمسة أمور - أيضا - :

أحدها : أن كم الاستفهامية تميز بمنصوب مفرد ، يقول ابن مالك :

ميّز في الاستفهام كم بمثل ما ∴ ميّزت عشرين ككم شخصا سما

ونحو : كم عبدا ملكت ؟ :

أ ـ أما الإفراد فلازم مطلقا ، خلافا للكوفيين ؛ فانهم يجيزون جمعه نحو : كم شهودا لك ؟ والصحيح مذهب جمهور البصريين ، وما أوهم الجمع يحمل على الحال ، ويجعل التمييز محذوفا .

٣ـ وذهب الأخفش إلى جواز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات نحو : كم غلمانا لك ؛ إذا أردت أصنافا من الغلمان .

ب- وأما نصبه ففيه - أيضا - ثلاثة مذاهب :

١- أنه لازم مطلقا ولا يجوز جره مطلقا وهو مذهب بعض النحويين .

٢- أنه ليس بلازم ، بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية ، وإليه ذهب الفراء والزجاج والفارسي ، وعليه حمل أكثرهم :

" كم عمةٍ لك يا جرير وخالة ".

٣- أنه يجوز جرّه :

أ- بـ(منْ) مضمرة جوازا إن جُرّت (كم) بحرف وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

وأجز إن تجرّه من مضمرا ∴ إن وليت (كم) حرف جر مظهرا

نحو : بكم درهم اشتريت ثوبك ؟ هذا هو المشهور .

ب- وذهب الزجاج إلى أن الجر للتمييز إنما هو بإضافة (كم) وهو مردود بأن (كم) بمنزلة عدد مركب ، والعدد المركب لا يعمل الجر في مميّزه ، فكذلك ما كان بمنزلته . قاله ابن خروف وتميّز الخبرية بـ مجرور بإضافتها إليه حملا لـ(كم) على ما هي مشابهة له من العدد ، وقال الفراء على إضمار (من) ؛ لأن (من) كثر دخولها على تمييز كم الخبرية فجاز إضمارها لدلالة الحال عليه ، وهذا المجرور : أ مفرد ، ب أو مجموع ، لأن (كم) بمنزلة عدد مفرد يضاف إلى مميزه تارة إلى الجمع كالعشرة فما دونها ، وتارة إلى المفرد كالمائة فما فوقها فاستعمل بالوجهين إجراء له مجرى الضربين نحو : كم رجال جاءوك ، كما يقال عشرة رجال جاءوك ، وكم امرأة جاءتك ، كما تقول : مائة امرأة جاءتك ، والإفراد أكثر في الاستعمال وأبلغ في المعنى من الجمع يقول ابن مالك :

واستعملنها مخبرا كعشرة ∴ أو مائة ككم رجال أو مرة

ومن ورود التمييز جمعا قول الشاعر[١]

كم ملوك باد ملكهم ∴ ونعيم سوقة بادوا

ومن ورود التمييز مفردا قول الشاعر[٢] :

وكم ليلة قد بتّها غير آثم ∴ بناحية الحجلين منْعمة القلب

ثانيها : مما يفترقان فيه :

١- أن الخبرية تختص بالزمن الماضي كرُبّ بجامع التكثير فيهما ؛ فلهذا لا يجوز : كم غلمان سأملكهم ، كما لا يجوز : رُبّ غلمان سأملكهم ؛ لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف جدّه والمستقبل مجهول .

٢- ويجوز في الاستفهامية : كم عبدًا أشتريه ؟ ؛ لأن الاستفهام لتعيين المجهول .

ثالثها : مما تختص به الخبرية : أن المتكلم بها لا يستدعى جوابا من مخاطبه ؛ لأنه مُخبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية فإنه مستخبر .

رابعها : أن المتكلم بها يتوجه إليه التصديق والتكذيب ؛ لأنه يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية؛ لأنه منشئ والإنشاء لا يحتمل ذلك .

خامسها : أن المبدل من الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام ، لأنه خبر والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام ، تقول : كم رجال في الدار : عشرون بل ثلاثون بخلاف المبدل من الاستفهامية فإنه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمنها

---

[١] كم خبرية ، و(ملوك) بالجر مميزه وفيه الشاهد حيث جاء فيه المميز مجرورا (وباد ملكهم) الجملة خبر (كم)

[٢] كم خبرية (وليلة) مميزه ، وفيه الشاهد حيث جاء مفردا مجرورا و(الحجلين) موضع ، ومنعمة القلب حال .

معنى الاستفهام ؛ وبهذا يقال : كم مالك : أعشرون أم ثلاثون؟ (فكم) في موضع رفع بالابتداء و(مالك) خبره عند سيبويه وعند الأخفش بالعكس و(أعشرون) بدل من كم و(أم) عاطفة ، وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة و(ثلاثون) معطوف على (عشرون) ؛ ومن الأبيات التي وردت فيها (كم) يجوز أن تكون خبرية وأن تكون استفهامية ؛ وذلك لورود الاسم الذي بعدها بروايات متعددة : رفعا ونصبا وجرا ، وهو بيت الفرزدق :

كم عمة لك يا جرير وخالة   فدعاء قد حلبت عليّ عشارى

(١) فيروى بنصب عمة فتكون :

أ - (كم) خبرية بمعنى (كثير) وتعرب مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع و(عمّة) تمييز ، و(خالة) معطوف ، وذلك على لغة تميم التي تجيز نصب تمييز (كم) الخبرية إذا كان مفردا .

ب - وعلى رأى الجمهور تكون (كم) استفهامية تهكّميّة مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع و(عمة) تمييز منصوب وفقا لقاعدة (كم) الاستفهامية : أن يكون مفردا منصوبا .

والمعنى : أخبرني بعدد عمّاتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته والخبر على المذهبين جملة (قد حلبت) .

(٢) ويروى بجر (عمة) فكم خبرية مبتدأ مبنى على السكون و(عمة) مجرورة بإضافة (كم) إليها ، وعلى رأى (الفرّاء) مجرورة بـ(منْ) مضمرة و(خالة) معطوفة على (عمة) وخبر (كم) جملة (قد حلبت) وأفرد الضمير في (حلبت) حملاً على لفظ (كم) . أو (التاء) في (حلبت) للجماعة ؛ لأنهما في معنى (عمات) و(خالات) .

(٣) ويروى برفع (عمة) فتكون (كم) :

أ ـ مصدريّة مبنية على السكون بتقدير (كم) حلبةٍ .

ب ـ أو ظرفية مبنية على السكون بتقدير (كم) وقتًا .

١- و(كم) استفهامية وتمييزها محذوف على هذين الوجهين كما قدرناه و(عمّة) في تلك الحالة مبتدأ .

٢- وإن قدرت (كم) خبرية يكون ما بعدها -المحذوف- مضافا إليه والتقدير :

أ ـ كم حلبة ـ إن اعتبرتها مصدرية .

ب ـ كم وقت ـ إن اعتبرتها ظرفية .

و(لك) جار ومجرور متعلق محذوف صفة لـ(عمة) و(قد حلبت) خبر للعَمّة أو الخالة وخبر الأخرى محذوف وإلا لقيل : (قد حلبتا) ؛ لأن المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ، والتاء في (حلبت) على هذا للوحدة ؛ لأنهما عمة واحدة وخالة واحدة .

و(الفدْعاء) من (الفدع) اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم إلى إنسيّها وهو الجانب الأيسر على رأى والأيمن على رأى آخر ، و(العشار) جمع (عشراء) ، وهى الناقة التي أتى عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر .

كأيّ

بمنزلة (كم) الخبرية وتوافقها في خمسة أمور :

١- في إفادة التكثير .　　　　٢- في الإبهام .

٣- في لزوم التصدير .　　　　٤- في البناء .

٥- في انجرار تمييزها .

وتخالف (كم) في :

١- أن تمييزها يجر بـ(منْ) ظاهرة لا بالإضافة كـرأي الجمهور ولا بـ(مـن) مقدّرة كرأي الفرّاء .

٢- وقد يأتي تمييزها منصوبا كقول الشاعر [١] :

اطرد اليأس بالرجا فكأيّ　∴　ألما حمّ يسره بعد عسر

٣- (كأي) مركبة من (كاف التشبيه + أيّ المنونة) و(كم) بسيطة على الأصحّ

٤- لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور ، فإنهما أجازا : بكأي تبيع هذا الثوب؟

٥- أن خبرها لا يقع مفردا .

---

[١] الشاهد قوله : ألما ؛ فإنه تمييز لقوله (كأى) وقد ورد في هذا البيت منصوبا فدلّ على أن تمييز "كأى" كما يأتى مجرورا بمن في قوله : "وكأين من نبى قاتل معه ربيون كثير" يكون منصوبا كما في هذا البيت، وهذا بخلاف تمييز (كم) الخبرية الذى لا يكون منصوبا.

كذا

(١) يكنى بها عن العدد القليل والكثير .

(٢) وتوافق (كذا) (كم) في أربعة أمور :

١- البناء .　　　　٢- الإبهام .

٣- الافتقار إلى التمييز .　　　٤- إفادة التكثير .

وتخالف (كم) في ثلاثة أمور :

١- أنها مركبة من (كاف التشبيه + ذا الإشارية) .

٢- أنها لا تلزم التصدير فتقول : قبضت كذا وكذا درهما .

٣- أنها لا تستعمل غالبا إلاّ معطوفا عليها كقول الشاعر[١] :

عد النفس نُعْمى بعد بؤساك ذاكرا　∴　كذا وكذا لطفا به نُسي الجُهْدُ

(٣) وتوافق (كذا) (كأي) في أربعة أمور :

١- التركيب .　　　　٢- البناء .

٣- الإبهام .　　　　٤- الإفتقار إلى التمييز بمفرد .

وتخالف (كذا) (كأي) في ثلاثة أمور :

الأول : يجب في تمييزها النصب ، فلا يجوز جره بـ(من) اتفاقا ، ولا بالإضافة لأن عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الإضافة فأبقى على ما كان عليه :

---

[١] (عد) فعل أمر من (وعد) (النفس) مفعول أول و(نعمى) مفعول ثان و(ذاكرا) حال والشاهد في (كذا وكذا) حيث استعمل مكررا بالعطف ؛ لكونه كناية عن العدد و(لطفا) تمييز وما بعده صفة له (والجُهد) الطاقة .

أ - خلافا للكوفيين أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال : كذا ثوب ، وكذا أثواب بالجر قياسا على العدد الصريح .

ب - وقال الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكاية .

ج - وقال الحوفي : على البدل من (ذا) .

الثاني : أنها ليس لها الصدر ، فلذلك تقول : قبضت كذا وكذا درهما .

الثالث : أنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كالبيت السابق .

المسائل النحوية

حكم الظرف الواقع خبرا

الإخبار بالمكان

يخبر بالمكان عن أسماء الذوات "أسماء الأعيان" وأسماء المعاني فتقول : زيد خلفك والخير أمامك .

الإخبار بالزمان(١)

(أ) عن اسم العين

١- المشهور أن ظرف الزمان لا يجوز الإخبار به عن اسم العين ، فلا يقال : زيد اليوم ؛ لعدم الفائدة ، سواء جئت به منصوباً أو مجرورًا بـ(في) .

٢- وأن ما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف كقولهم : اليوم خمر وغدا أمرٌ ، أي شرب خمر ، والليلة الهلال ، أي طلوعه .

٣- وأجاز ذلك قوم إذا كان فيه معنى الشرط نحو : الرطب إذا جاء الحر .

٤- وأجاز بعض المتأخرين بشرط الفائدة وعليه ابن مالك وضبطه :

أ ــ بأن يشابه اسم العين اسم المعنى في حدوثه وقتا دون وقت نحو : الليلة الهلال ، والرطب شهري ربيع ، والبلح شهرين .

ب ــ أو مضاف إليه اسم معنى عام نحو : أكل يوم ثوب تلبسه .

جـ ــ أو يعم والزمان خاص نحو : نحن في شهر كذا .

د ــ أو مسئول به عن خاص نحو : في أي الفصول نحن؟

---

(١) انظر الهمع ١/٩٩-١٠٠ ، شرح الكافية للرضى ١/٩٤ .

(ب) الإخبار بالزمان عن اسم المعنى(١)

يخبر بالزمان عن اسم المعنى إذا كان الحدث غير مستمر نحو : الصوم اليوم ، والسفر غدا .

فإن كان الحدث مستمرا امتنع الإخبار عنه ، فلا يقال : طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة .

– ثم إن كان المعنى واقعاً في جميعه وهو :

أ– معرفة جاز رفعه ونصبه بإجماع نحو : صيامك يوم الخميس بالوجهين ، والنصب هو الأصل والغالب .

ب– أو نكرة فأوجب الكوفيّون رفعه نحو : ميعادك يومٌ ويومان ، " غدوّها شهر ، ورواحها شهر" ، " وحمله وفصاله ثلاثون شهرا "وكذا إن كان واقعا في أكثره نحو : الحج أشهر .

وإن وقع في بعضه فحكى ابن مالك الإجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة والنصب أجود وروى بهما قوله : زعم البوارح أن رحلتنا غدا .

حكم الزمان الواقع خبرا عن أسماء الأيام(١)

١– إن تضمن اسم اليوم عملا كالجمعة والسبت والعيد والإفطار جاز الرفع والنصب ، والرفع أرجح نحو : "الجمعةُ اليوم واليومَ ..." فجواز النصب نظرًا لما تتضمنه من معنى ، فإن في الجمعة معنى الاجتماع ، وفي السبت معنى القطع ، وفي العيد معنى العدد ، والرفع نظرًا لغلبة إطلاقها على معنى

---

(١) انظر الهمع ١/٩٩–١٠٠ ، شرح الكافية للرضى ١/٩٤ .
(١) ، (٢) الهمع ١/١٠٠ .

اليوم بدون نظر إلى ما تشير إليه من معنى ، لذا كان الرفع أرجح .

٢- وإذا لم يتضمن اسم اليوم عملا كالأحد والإثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس يتعين رفعه نحو : الأحد اليومُ ، ولا يجوز النصب ؛ لأن الأحد بمعنى اليوم ، واليوم لا يكون في اليوم ، أو بعبارة أخرى : الظرف لا ظرف له .

وأجاز الفراء وهشام : النصب ؛ لتأويلهما اليوم بالآن ؛ كما يقال : أنا اليوم أفعل كذا ، أي أنا الآن أفعل كذا ، فمعنى اليوم الأحد : الآن الأحد ، والآن أعم من الأحد ، فيصح أن يكون ظرفا له كما نقول : في هذا الوقت هذا اليوم

الإخبار عن أسماء الشهور بالزمان(٢)

يتعين رفع الزمان إذا وقع خبرا عن أسماء الشهور مثل : الزمن المبارك رمضان ، قال أبو حيان : " مقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الأيام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو : أولُ السنة المحرمُ ، والوقتُ الطيبُ المحرمُ .

حكم الإخبار بظرف المكان عن اسم العين

١- إذا وقع ظرف المكان خبرا عن اسم عين (١) :

أ فإن كان غير متصرّف نحو : زيدٌ عندك امتنع رفعه إجماعا .

ب- وإن كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو : أنت مني مكانٌ قريبٌ وإدراك مني يمين أو شمالٌ ، وهو باقٍ علي الظرفيّة عند البصريين

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى ٩٥/١ .

والمضاف محذوف ، إما من المبتدأ ؛ أي مكانك منّي قريب ، أو من الخبر؛ أي أنت مني ذو مكان قريب ، ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل ، فيجب رفعه ، وليس بظرف كما يجئ .

وإن كان معرفة فالرفع مرجوح نحو : زيدٌ خلفَك ؛ وداري أمامَك ؛ وذلك لأن أصل الخبر التنكير ، ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله :

شهدنا فما تلقى لنا من كتيبة ∴ مدى الدهر إلا جبرئيل أمامها

خلافا للجرميّ والكوفيين ، وإن لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه إجماعا وإذا كان المكان في موضع الخبر عن عين ؛ والمراد : تعين المنزلة من قرب أو بعد ، قال سيبويه : " لا يُستَعمل منه إلاّ ما استعملته العرب ، فلا تقل : هو مني مجلسك ، و متكاء زيد ، ومربط الفرس ، قال : ولو أظهرت المكان في هذه الأشياء جاز نحو : هو مني مكان مجلسك ، ومكان متكاء زيد ؛ وذلك أن المكان يستعمل قياساً في تعيين القرب أو البعد " .

وقال بعضهم : ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو : معقد الإزار فجعله ظرفًا أولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه أولى ؛ لأن الظرف حاوٍ للمظروف فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء ، وبعده عنه يبعِّده عن الاحتواء .

ويجب رفع كل من ظرفي الزمان والمكان إذا كان متصرفا وموقتا محدودا وأخبرت به عن اسم عين ؛ لإرادة تقدير المسافة القريبة أو البعيدة نحو : دارك مني فرسخٌ وأنت مني بريدٌ ، ومنزلك مني ليلةٌ ؛ أي ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف ؛ وكذا ذو مسافة سرى ليلة ، و(مني) متعلق بمدلول الخبر؛ أي : بعيدة مني هذا القدر .

الأساليب العربية

أساليب عربية

١- أجدّك لا تفعل

في لسان العرب : " الجدّ : نقيض الهزل ، يقال : جدّ في الأمر يجدّ ويجُدّ بالكسر والضم جدًا.. . والجدّ : الاجتهاد في الأمور ، وفي الحديث :" كان رسول الله صلى الله عليه وسلّم إذا جدّ في السير جمع بين الصلاتين " ؛ أي اهتم به وأسرع فيه . . . . وجدّ به الأمر : اشتدّ ...الأصمعي : أجدّ فلان أمره بذلك ؛ أي : أحكمه . . . . أبو عمرو : أجدّك وأجدّك معناهما : مالك أجد منك ونصبهما على المصدر ، قال الجوهري : معناهما واحد ، ولا يتكلم به إلا مضافا ، الأصمعي : أجدّك معناه : أبجدّ هذا معك ؟ ونصبهما بطرح الباء ، الليث : من قال : أجدّك بكسر الجيم فإنه يستحلفه بجدّه وحقيقته ، وإذا فتح الجيم : استحلفه بجدّه ؛ وهو بخت ، يقول سيبويه في : " باب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله ".[١] :

" . . . ومثل ذلك في الاستفهام : أجدّك لا تفعل كذا وكذا ؟ كأنه قال : أحقا لا تفعل كذا وكذا ، وأصله : من الجدّ ، كأنه قال : أجدًا ، ولكنه لا يتصرف ، ولا يفارقه الإضافة كما كان ذلك في : لبيك و سعديك ".

ويرى ابن الحاجب أن قولهم : " أجدّك لا تفعل كذا من قبيل المصدر المؤكد لغيره يقول في الإيضاح[٢] :" أصله لا تفعل كذا جدًا ؛ لأن الذي ينفي الفعل عنه يجوز أن يكون بجدّ منه ، ويجوز أن يكون من غير جدّ ، فإذا قال : جدًا

---

[١] انظر الكتاب ٣٧٩/١ .

[٢] انظر الايضاح ٢٣٢/١.

فقد ذكر أحد المحتملين ؛ ثم أدخلوا همزة الاستفهام إيذانا بأن الأمر ينبغي أن يكون كذلك على سبيل التقرير ؛ فقدم المصدر من أجل همزة الاستفهام فصار : أجدك لا تفعل ، ثم لما كان معناه تقرير أن يكون الأمر وفق ما أخبر صار في معنى تأكيد كلام المتكلم فيتكلم به من يقصد إلى التأكيد ، وإن كان ما تقدم هو الأصل الجاري على قياس لغتهم ، ويجوز أن يكون معنى (أجدك) في مثله : أتفعله جدًا منك على سبيل الإنكار لفعله جدًا ، ثم نهاه عنه أو أخبر عنه بأنه لا يفعل فيكون أجدك توكيدا لجملة مقدرة دلّ سياق الكلام عليها ، ومما يدل على انهم يقولون : افعله جدًا قول أبى طالب :[1]

إذن لاتبعناه على كل حالة — من الدهر جدًا غير قول التهازل

ويرى الرضي أن (أجدك) في قولك : أجدك لا تفعل كذا ، ليس من قبيل

---

[1] انظر الخزانة لهارون ٥٦/٢ ، يقول البغدادى : استشهد على أن المصدر المؤكد لغيره يكون في الحقيقة مؤكدا لنفسه ؛ لأنه إما مع صريح القول كقوله تعالى : " ذلك عيسى بن مريم قول الحق " أو ما هو في معنى القول كما في هذا البيت ؛ فإن قوله (جدًا) مصدر مؤكد لما يحتمله غيره ، فإن قوله (اتبعناه) يحتمل أن يكون قاله على سبيل الجد وهو المفهوم من اللفظ ، وأن يكون قاله على طريق الهزل وهو احتمال عقليّ ، فأكدالمعنى الأول بما هو في معنى القول ؛ لأنه أراد به قولا جدا ، والقرينة عليه ما بعده، فإن قول التهازل يقابل قول الجدّ ، فكان الأولى أن يقول : قول جدٍّ ، بالإضافة ليناسب مابعده ، فيكون لما حذف المضاف أعرب المضاف إليه بإعرابه .

المصدر المؤكد لغيره ويستدل على ذلك بالبيت :

خليليّ هُبّا طالما قدْ رقدتُما   أجدّكما لا تقضيان كراكُما[١]

يقول في شرح الكافية [٢] : " وأما قولهم : أجدّك لا تفعل كذا ، قال : أجدّكما لا تقضيان كراكما ، ولا يستعمل إلا مع النفي ، فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم [٣] ؛ إذ لو أكد قوله (أجدكما) قوله (لا تقضيان كراكما) لكان مؤكدا لمضمون المفرد ؛ أعني الفعل بلا فاعل ، فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرهما ، فإن قلت :(جدكما) مضمون عدم قضاء المخاطبين ؛ لأن ذلك قد يكون جدّا ، وقد يكون هزلا ، فيكون مؤكدا للجملة لا المفرد ، قلت : عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء أسندته للمخاطبين أو غيرهما ، ويعارض بنحو : زيد رجع القهقرى ، فإن القهقرى في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق ، فثبت أن (جدّكما) مبين لمضمون المفرد ، ونحن إنما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره إذا أكد معنى القول الذي هو مضمون الجملة ؛ لكونها مقولة ولا يجوز أن يقدر : أجدكما أقول لا

---

[١] من قصيدة لقس بن ساعدة ، انظر ابن يعيش ١١٦/١ الأغاني ٤٠/١٤ ، ٤١ ، الحماسة بشرح المرزوقي ٨٧٥ شرح الشريسي للمقامات ١٨٧/٢ سيرة ابن سيد الناس ٧٢/١ فتوح البلدان للبلاذري ٤٥٤ ، خزانة الأدب ٧٧/٢ .

[٢] شرح الكافية ١٢٤/١.

[٣] كالزمخشري في المفصل حيث يقول ١١٦/١ : " ومنه ما يكون توكيدا إما لغيره كقولك : هذا عبد الله حقا ، والحق لا الباطل وهذا القول قولك ، وأجدّك لاتفعل كذا ، وكذا ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل ٢٣٢/١ وسبق ذكر ماقاله ابن الحاجب في هذا الشأن.

تقضيان ، كما قدرنا في بيت أبى طالب (أقول) اتبعناه على حالـة جدّ ؛ لفسـاد المعنـى فنصب (أجدك) إذن بطـرح البـاء ، والمعنـى : أبجدّ منـك كمـا قـال الأصمعي ومثله قوله :

أحقا أبناء بنى سلمى بن جندل ؞ تهدوكم اياي وسط المجالس

ومعنى (حقا) و(جدّك) متقاربان ، أو تقول : انتصابه على الحال كما في فعلته جهدك [1]

([1]) يفصّل البغدادى في خزانة الأدب٢/٧٧ : في بيان استشهاد الرضى بـالبيت السـابق : " أجدّكمـا لا تقضيـان كراكمـا " فيقـول : " علـىأن (جدكمـا) ليـس مصـدرا مؤكـدا لقولـه : (لاتقضيان) بل هو : ١ـ إما منصوب بنزع الخافض ، ٢- وإمـا حـال ، ٣- وإمـا مصـدر حذف عامله وجوبا .

أما كونه ليس مؤكدا لمضمون الجملة بعده ، فلشيئين : الأول : أن قوله (أجدّكما) لو جعـل مؤكدا مابعده لكان مؤكدا لمضمون المفرد وهو الفعل فقط ، لا لمضمون الجملـة كمـا بينـه الشارح ، والثانى : أنه إنما يكـون المصـدر مؤكـدا لغيره إذا أكـد معنـى القـول الـذى هـو مضمـون الجملـة ، ولا يجـوز أن يقدر : أجدّكمـا أقـول ؛ لفسـاد المعنـى ؛ لأن القـول مـن المتكلم ، وعدم القضاء من المخاطب .

وأما كونه منصوبا بنزع الخـافض ، فلأنـه فـي معنـى "حقـا " ، وهـو علـى تقديـر (فـي) ، وجدّك وحقا متقاربان معنى فالأنسب تقاربهما في الإعراب أيضا .

وأما كونه حـالا فمعنـاه : لاتقضيـان كراكمـا جـادين ، فعـامل الحـال الفعل الـذى بعدهـا ، وصاحبها ضمير التثنية .

وأما الثالث فهو مؤكد لنفسه ؛ لأنه أكد مضمون المفرد لامضمون الجملة ؛ لأنه أكد الفعـل بدون الفاعل ؛ والفعل يدل وحده على الحدث والزمان . وهذا محصل كلامه

٢- عذيرك من فلان

العُذر : الحجة التي يُعتذرُ بها والجمع أعذار ، يقال : اعتذر فلان اعتذارا وعذرة ومعذرة . . . وأعذر إعذارا وعُذْرا : أبدى عُذْرا ؛ عن اللحياني . والعرب تقول : أعذر فلان ؛ أي كان منه ما يعْذرُ به ، والصحيح : أن العذر : الاسم ، والإعذار : المصدر ، وفي المثل : أعذر من أنذر ؛ ويكون أعذر بمعنى : اعتذر اعتذارا يُعذر به ، وصار ذا عُذر منه .

والمعتذر يكون مُحقًا ، ويكون غير مُحقّ ، قال الفراء : اعتذر الرجل إذا أتى بعذر ، واعتذر إذا لم يأت بعذر وحقيقة (عذرت) محوْتُ الإساءة وطمستها وفيه لغتان ؛ يقال : أعذر إعذارا : إذا كثرت عيوبه وذنوبه وصار ذا عيب وفساد ، قال الأزهري :" وكان بعضهم يقول :عذر يعذر بمعناه ، ولم يعرفه الأصمعي . . . . .

= والحالية لا تطرد في كل موضع ، ولهذا ذهب الإمام المرزوقي في شرح فصيح ثعلب إلى أن انتصاب (أجدكما) إما بنزع الخافض وإما بفعله المحذوف .

والمفهوم من كلام ابن جنى على هذا البيت في اعراب الحماسة : أن (أجدكما) منصوب بفعله المحذوف ، لكن جعله جملة (لا تقضيان) حالا غير جيد ؛ لأنها مقيدة و(جدكما) قيد لها ، والمقيد هو أصل الكلام على جعله الجملة حالا أنها مصدّرة بعلم الاستقبال بأن الشاعر أراد امتداد الحال ، فلما لاحظ حال الاستمرار والاستقبال أتى بلا غير صحيح ؛ فإن (لا) ليست للاستقبال على الصحيح ، والمضارع المنفي بها يقع حالاً نحو :" مالكم لاترجون لله وقارا " ، وقد نعسّف أيضا في نحو : " أجدك لاتفعل " ، بأنه على إرادة استمرار الحال الممتدة فيما مضى .

قال أبو حيان في الارتشاف : " (ولا تفعل) عند أبى علىّ حال ، أوعلى إضمار (أن) فحذف (أن) وارتفع الفعل .

ويروى : أعذرتنا ، أي جعلت لنا عذرا فيما صنعناه ، ومنه قول الناس : من يعذرني من فلان ؛ أي من يقوم بعذري إن أنا جازيته لسوء صنيعه ، ولا يلزمني لوما على ما يكون مني إليه ، قال ذو الإصبع العدواني :

عذير الحيّ من عدْوا ... نَ كانوا حيّة الأرض

بغى بعضٌ على بعض ... فلم يرْعوْا على بعض

فقد أضْحوْا أحاديث ... برفع القول والخفض

يقول : هات عذرا فيما فعل بعضهم ببعض من التباعد والتباغض والقتل ، ولم يرْع بعضهم على بعض ، بعدما كانوا حيّة الأرض التي يحذرها كل أحد فقد صاروا أحاديث للناس يرفعوها ويخفضوها ، ومعنى (يخفضوها) يسردنها وقيل : معناه : هات من يعذرني ، ومنه قول على بن أبى طالب وهو ينظر إلى ابن مُلْجم : "عذيرك من خليلك من مُراد " ، يقال : عذيرك من فلان بالنصب ؛ أي : هات من يعذرك فعيل بمعنى فاعل ، يقال : عذيري من فلان ؛ أي : من يعذرني ونصبه على إضمار هلمّ معذرتك إياي . والعذير : النصير ؛ يقال : من عذيري من فلان ؛ أي من نصيري ، وعذير الرجل : ما يروم وما يحاول مما يعذر عليه إذا فعله .

يقول ابن الشجري في أماليه [١] : العذير : الأمر الذي يحاوله الإنسان فيعذر فيه ، أي لا تستنكري ما أحاوله معذورا فيه ، وقد فسره بالبيت الثاني ، ويقولون : (من عذيري من فلان) ، أي من ينتحي باللائمة عليه ويعذرني في أمره .

---

[١] انظر جزء ٢/٨٨ .

ويقول الرضي في شرح الكافية [١] في حذف ناصب المفعول به : " ومن الواجب إضمار فعلها سماعًا قولهم : هذا لك ولازعماتك . . . . ، ومنها قولهم : من أنت زيدا . . . ومنها قولهم : عذيرك من فلان ، والعذير : إما بمعنى العاذر كالسميع ، أو المعذر كالأليم بمعنى المؤلم ، واعذر ، وعذر بمعنى ، ويتجوز أن يكون (العذير) بمعنى العُذر ، إلا أن الفعيل في مصدر غير الأصوات قليل كالنكير ، وأما في الأصوات كالصهيل والنئيم فكثير ، والعذير أيضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها ،

قال : جاري لا تستنكري عذيري سيرى وإشفاقي على بعيري[٢]

الحال التي ينبغي أن يعذر فيها ، ولا يلام عليها ، يقال هذا إذا أساء شخص الصنيع إلى المخاطب ، أي ؛ أحضر عاذرك أو عذرك ، أو الحال التي تعذر فيها ولا تلام ، وهى فعل المكروه إلى ذلك الشخص ، أي لك العذر فيما تجاز به لسوء صنيعه إليك ، ومعنى : من فلان ؛ أي من أجل الإساءة إليه وإيذائه ؛ أي أنت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ، ومنه ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأبى بكر " اعذرني من عائشة " ؛ أي من جهة تأديبها وتعريكها ، وفي الخبر :" لن يهلك الناس حتى يعذروا من أنفسهم " ؛ أي يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم ، فمعنى من أنفسهم ؛ أي من جهة أنفسهم وإهلاكها .

---

[١] انظر جزء ١٣٠/١ .

[٢] رجز للعجاج انظر الرضى على الكافية ١٣٠/١ ، الإيضاح لابن الحاجب ٢٨٨/١ . لهارون ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٢ ، المقتضب ٢٧٧/٤ ، الكتاب لسيبويه ٣٢٥/١ الخزانة ١٢٥/٢ ، شرح الأشمونى ١٧٢/٣ ، المقرب لابن عصفور ١٩٥/١ ، الصحاح للجوهرى واللسان : عذر وشقر .

٣- بله الأكفَ

يقول الجوهري في الصحاح مادة (بله) : " وبلْه كلمة مبنية على الفتح مثل (كيف) ومعناها : دعْ ، قال كعب بن مالك يصف السيوف :

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها   بله الأكفَ كأنها لم تخلق

قال الأخفش : "بله" هاهنا بمنزلة المصدر ، كما تقول : ضرب زيد . ويجوز نصب "الأكف" على معنى : دع الأكفَ ، وقال ابن برهة :

تمشي القطوف إذا غنّى الحداة بها   مشي النجيبة بلْه الجلّة النجبا

ويقال معناها : سوى ، وفي الحديث : " أعددت لعبادي مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر بله ما اطلعتم عليه " ، ويقول أبو على الفارسي[1] : " فإذا كان : (بله زيد) ، هنا ليس يخلو من أن يكون : ١ـ اسم فعل ، ٢ـ أو مصدرا ، ٣ـ أو حرفا ... ، " .

وقال سيبويه :" أما (بله زيدا) فتقول : دعْ زيدا ، و(بلْه) هاهنا بمنزلة المصدر كما تقول : ضرب زيد "[2] ، قال أبو علي :

"١ـ فمن قال (بله زيدا) جعله بمنزلة (دع) ، وسمّى به الفعل .

٢ـ ومن قال (بله زيد) فأضاف جعله مصدرا ، ولا يجوز أن تضيف ويكون مع الإضافة اسم الفعل ، لأن هذه الأسماء التي تسمّي بها الأفعال لا تضاف ، ألا ترى أنه قال[3] : جعلوها بمنزلة : النّجاءك ، أي لم يضيفوها إلى المفعول

---

[1] انظر كتاب الشعر لأبي علي ٢٦/١ .

[2] انظر الكتاب ٢٣٢/٤ .

[3] يقصد سيبويه .

به ، كما أضافوا أسماء الفاعلين والمصادر إليه ، فهي في قوله على ضربين : (أ) مرة تجرى مجرى الأسماء التي تسمّى بها الأفعال ، (ب) ومرّة تكون مصدرا وقال أبو زيد : إن فلانا لا يطيق أن يحمل الفهر ، فمن بله أن يأتي بالصخرة يقول : لا يطيق أن يحمل الفهر ، فكيف يطيق حمل الصخرة ؟ قال : وبعض العرب يقول : من بهل أن يحمل الصخرة ، فقلت وأنشد لكعب بن مالك[1] :

تذر الجماجم ضاحيا هاماتُها ... بله الأكفّ كأنها لم تُخلَق

فما حكاه أبو زيد ؛ من دخول " منْ " عليه والإضافة والقلب يدل أنه مصدر ، وليس باسم فعل ؛ لأن أسماء الفعل لا تضاف ولا يدخل عليها عوامل الأسماء ألا ترى أن أبا الحسن يقول : أن "دونك : ليس ينتصب على حدّ انتصابه قبل" ويقوي كونه مصدرا أن أبا عمرو الشيباني حكى : ما بلهك لا تفعل كذا ، أي مالك ؟ ، ومن الناس من ينشده : " بله الأكفّ " ، فهذا على هذا الإنشاد اسم فعل ، كأنه قال : دع الأكفّ ، فجعلها اسما لـ(دعْ) والدلالة على جواز كونها اسما للفعل كما أجاز فيه سيبويه قول الشاعر : [2]

تمشي القطوف إذا غنّى الحداة بها ... مشى الجواد فبلْهَ الجلّة النجبا

فأمّا قول الشاعر : " بلْه ما أسغ "[3] ، فيجوز على قياس قول سيبويه : أن

---

[1] انظر كتاب الشعر ٢٦/١ ، شرح المفصل ٤٨/٤ ، ٤٩ ، الخزانة ٢٣٢/٦ ، شرح الكافية للرضي ٧٠/١ .

[2] لإبراهيم بن هرمة ، انظر كتاب الشعر بتحقيق الطناحي ص٢٦ ، وفي هامشه شرح المفصل ٤٩/٤ ، واللسان (بله) ، والخزانة ٢٣١/٦ ، ومعجم الشواهد ٣٠ .

[3] الشاعر هو : أبو زبيد الطائي والبيت هو :

حمّال أثقال أهل الود آونة ... أعطيهم الجهد مني بلْه ما أسَعُ

يكون موضع (ما) نصبا ، ويكون في (بلْه) ضمير ، ويدل على ذلك : " بلْه الجلّة النجبا " ، ويجوز أن يكون جرًا على من أنشد : " بلْه الأكفّ " ، وعلى إجازته أنه مصدر ، وكذلك قول أبي دؤاد[١] :

فدت نفسي وراحلتي ورحلي ... نجادك بلْه ما تحت النّجاد

وليست الفتحة التي في (بلْه) في قول من نصب بها ، الفتحة التي فيها في قول من أضافها؛ لأنها في الإضافة نصبةٌ كالتي في "ضرب الرقاب"، وفي القول الآخر فتحة كفتحة "رويد"[٢] .

ويقول الرضي [٣] : " ومنها أي من أسماء الأفعال بله زيد بالإضافة إلى المفعول كترك زيد ، وبله زيدا كدعْ زيدا .

وحكى أبو علي عن الأخفش أنه يجيء بمعنى " كيف " فيرفع ما بعده ، وينشد قوله : تذر الجماجم ضاحيا هاماتها ... بله الأكفّ كأنها لم تُخْلَق

حكى أبو زيد أن فلانا لا يطيق أن يحمل النهر فمن بلْه ما اطلعتم عليه ، وفي الحديث القدسي : "أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر بله ما اطلعتم عليه " ؛ أي سوى "، ويقول البغدادي في تعليقه على هذا الشاهد من كتاب شرح الكافية [٤] :

١. فمعنى (بله الأكف) على رواية نصب (الأكفّ) : أنك ترى رءوس الرجال أي بعض الرءوس بارزة عن محلّها بضرب السيوف ، كأنها لم تخلق على

---

[١] انظر كتاب الشعر ٢٨ ، ديوانه ٣١٠ .
[٢] انتهى ما نقل عن كتاب الشعر .
[٣] انظر شرح الكافية ٢/٧٠ طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، نشر دار الباز بمكة .
[٤] انظر الخزانة ٦/٢١٣ .

الأبدان ، فدع ذكر الأكفّ ؛ فإن قطعها من الأيدي أهون بالنسبة إلى الرءوس فـ(بلْه) على هذا اسم فعل .

٢. وعلى الجر : إنك ترى تطاير الرءوس عن الأبدان ، فتركا لذكر الأكفّ ، أي فاترك ذكرها تركا، فإنها بالنسبة إلى الرءوس سهلة ، فـ(بلْه) على هذا مصدر مضاف .

٣. وعلى الرفع : إنك ترى الهامات ضاحية عن الأبدان ، فكيف الأكفّ لا تكون ضاحية عن الأيدي ؛ يعني : إذا جعلت السيوف الأبدان بلا رءوس فلا عجب أن تترك الأيدي بلا أكف ، فـ(بله) بمعنى : كيف للاستفهام التعجبي .

(أ) فـ(بله الأكف) على الأول والثالث : اسم فعل ، وفتحة بله بنائية .

(ب) وعلى الثاني جملة فعليّة حذف صدرها ، والفتحة إعرابية ، وهي بالمعنى الأول والثاني مأخوذة من لفظ (البله) و(التباله) ، وهو من الغفلة ، لأن من غفل عن شيء تركه ، ولم يسأل عنه ، وكذلك هنا ؛ أي : لا تسأل عن الأكفّ إذا كانت الجماجم ضاحية مقطعة ، كذا في الروض الأنف للسهيلي[1] قال السهيلي : " وقوله : بلْه الأكفّ بخفض الأكف هو الوجه ، وقد روي بالنصب ، لأنه مفعول ؛ أي : دعِ الأكفّ، فهذا كما تقول : رويد زيد ، ورويد زيد ، بلا تنوين مع النصب ، و(بلْه) كلمة بمعنى (دعْ) ، وهي من المصادر المضافة إلى ما بعدها " ، وقال الدماميني في شرحه "المزج على المغني" [2] : " ذهب الكوفيون والبغداديون إلى أن (بلْه) ترد للاستثناء

---

[1] الروض الأنف بتحقيق الوكيل ٦/٣٧٦ .

[2] نقلا عن الخزانة ٦/٢٣٢ .

كـ(غير) ، وجمهور البصريين على أنها لا يستثنى بها واستدل "ابن عصفور" بأمرين :

أحدهما : أن ما بعد (بلْه) لا يكون من جنس ما قبلها ، ألا ترى أن (الأكف) في البيت ليست من الجماجم .

الثاني : أن الاستثناء عبارة عن إخراج الثاني مما دخل في الأول ، والمعنى في (بلْه) ليس كذلك ؛ ألا ترى أن (الأكف) مقطوعة بالسيوف كالجماجم ، وفيه نظر ، أما الأول : فلأنا لا نسلم أن كل استثناء يكون ما بعد الأداة فيه من جنس ما قبلها ، بدليل المنقطع ، وأما الثاني : فلتحقق الإخراج باعتبار الأولويّة " انتهى .

وفي (مختصر العين) [1] : بلْه بمعنى (كيف) وبمعني (دعْ)

١ - فأما الجر بعدها ، وهو المجمع على سماعه ، فذهب بعض الكوفيين إلى أنها بمعنى (غير) ؛ فمعنى : بلْه الأكف : غير الأكف ، فيكون هذا استثناء منقطعا ، وذهب الفارسي إلى أنها مصدر لم ينطق لها بفعل ، وهو مضاف ، وهي إضافة من نصب ، وذهب الأخفش إلى أنها حرف جر .

٢- وأما النصب فيكون على أنه مفعول و(بلْه) مصدر موضوع موضع الفعل. أو : اسم الفعل ليس من لفظ الفعل ، فإذا قلت : قام القوم بله زيدا ، فكأنك قلت : تركا زيدا ، أو دع زيدا .

٣- وأما الرفع فعلى الابتداء ، و(بلْه) بمعنى (كيف) في موضع الخبر ، وقال ابن عصفور : " إذا قلت قام القوم بلْه زيدا ، إنما معناه : دعْ زيدا ، وليس

---

[1] نقلا عن الخزانة ٢٣٢/٦ من كلام طويل أورده لأبي حيان في شرح التسهيل .

المعنى : إلا زيدا ، ألا ترى أن معنى : بلْهَ الأكفّ : دع الأكف ، فهذه صفتها ولم يرد استثناء الأكفّ من الجماجم "اً هـ .

٤- " كما تكونوا يُوَلَّى عليكم "

ذكر صاحب المغني في القاعدة الحادية عشرة (في ذكر أمور كلّية يتخرج عليها من الصور الجزئية) وهي التي تحوي أمورا من تقارض اللفظين للأحكام ، ومثل لذلك بأمثلة منها :

إعطاء (أن) المصدرية حكم (ما) المصدرية في الإهمال كقوله :

أن تقرأن على أسماء ويحكما ... مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

الشاهد في (أن) الأولى وليست مخففة من الثقيلة بدليل (أن) المعطوفة عليها ، ثم يعطى أيضا (ما) في الإعمال حكم (أن) المصدرية على سبيل التقارض ، فيقول : " وإعمال (ما) حملا على (أن) كما روي من قوله عليه الصلاة والسلام : " كما تكونوا يولّى عليكم " ذكره ابن الحاجب ، مع أن ابن الحاجب استبعده [١] .

وأيضا يستبعد ذلك الأمير في حاشيته على المغني بقوله [٢] : "وفيه : أن هذا إثبات لحكم بما لا دليل عليه ، إذ لم يوجد في غير هذا المحل ، ثم يقول : " فالأولى :أن النون حذفت للتخفيف ، وقد جاء ذلك نظما ونثرا ، فأما الأول

---

[١] يقول ابن الحاجب في شرح المفصل (الإيضاح ٢/٢٣٤) : فأما تشبيه (ما) بأن في العمل فأبعد ، وعليه حمل ما يروى : " كما تكونوا يولّى عليكم " فجاء (تكونوا) محذوفا نونه ، والوجه إثباته .

[٢] المغني بحاشية الأمير ٢/٢٠١ .

ففي قوله : " أبيت أسري وتبيتي تدلكي "، فلم يقل : تبيتين ، وتدلكين ؛ لأجل الخفة ، وأما نثرا فكما في قراءة : " وقالوا إن هذان لساحران تظاهرا " بتشديد الظاء ؛ فإن النون حذفت للخفة " أ هـ تقرير دريد ، فالأصل : أنتما ساحران تتظاهران ، حذفت النون تخفيفا ، وأدغمت التاء في الظاء ، وفي الحديث : " لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابّوا " ، الشاهد فيما بعد (لا) " أ هـ ، وقال الدماميني [1] : " لا حاجة إلى جعل (ما) ناصبة حملا على أختها (أن) ، فإن فيه إثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل ، بل الفعل مرفوع ، ونون الرفع محذوفة ، وقد سمع ذلك نظما ونثرا ، قال الشاعر : " أبيت أسري وتبيتي تدلكي " ؛ أي وتبيتين تدلكين ، وخرّج على ذلك ما روي عن أبي عمرو ، " قالوا ساحران تظّاهرا " بتشديد الظاء ؛ أي : أنتما ساحران تتظاهران ، فحذف المبتدأ ، وأدغمت التاء في الظاء ، وحذفت نون الرفع، وفي الحديث : " لا تدخلوا الجنّة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابّوا " ، فحذف النون من الفعلين المنفيين ، فعليه يخرّج : " كما تكونوا " إن ثبت ، ولا حاجة إلى ارتكاب أمر لم يثبت " أ هـ دماميني .

فنجد أن الأمير والدماميني اتفقا في استبعاد حمل (ما) على أن الناصبة في العمل ، وأوجدا لحذف النون وجها آخرا غير حذفها بإعمال (ما) المصدرية النصب فيها ، ودعّما ذلك بالشواهد .

---

[1] الخزانة ٨/٤٢٥ .

ما يمتنع وقوعه اسماً لكان وأخواتها وإن وأخواتها

يقول ابن عقيل في المساعد شرح التسهيل [1] : " وكلها تدخل على المبتدأ إن لم يخبر عنه بجملة طلبية ، ولم يلزم : (١) التصدير كأسماء الشرط والاستفهام ، وما أضيف إليها ، نحو : أيّهم عندك ، وأيّهم يأتيني فله درهم ، أو غلام أيهم ، (٢) أو الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو : الحمد لله أهل الحمد ، (٣) أو عدم التصرف نحو : طوبى للمؤمن ، وسلام عليك ، وويل للكافر ، (٤) أو الابتدائية لنفسه نحو : أقلّ رجل يقول ذلك ؛ أي ما يقول ، فلا تصحبه النواسخ ، (٥) أو مصحوب لفظي نحو : لولا زيد لأتيتك ، وخرجت فإذا زيد قائم ، أو مصحوب معنوي نحو : ما أحسن زيدا ، ولله درّه ، والكلاب على البقر ، وتختص دام ، والمنفي بـ(ما) بعدم الدخول على ذي خبر مفرد طلبي ، فلا يقال : لا أكلمك كيف ما دام زيد ، ولا أين ما يكون زيد " أ هـ .

ويقول السيوطي [2] : " شرط المبتدأ الذي تدخل عليه أفعال هذا الباب :

١. ألا يكون مما لزم الصدر كأسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء .
٢. ولا مما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع .
٣. ولا مما لزم الابتداء كقولهم : أقل رجل يقول ذلك إلا زيدا .

---

[1] المساعد ٢٥٠/١ .

[2] همع الهوامع ١١٣/١ .

٤. والكلاب على البقر لجريانه كذلك مثلا ، وكذا ما بعد لولا الامتناعية ، وإذا الفجائية .

٥. ولا مما لزم عدم التصرف كأيمن في القسم ، وطوبى للمؤمن ، وويل للكافر ، وسلام عليك .

٦. ولا خبره جملة فعلية .

وشرط ما تدخل عليه (دام) و(ليس) والمنفي بـ(ما) من جميع هذه لأفعال هذا الباب زيادة على ما سبق : أن لا يكون خبره مفرداً طلبيا ، لأن له الصدارة ، وهذه لا يتقدم خبرها ، فلا يقال : لا أكلمك كيف ما دام زيد ، ولا أين ما يكون زيد ، ولا أين ليس زيد ، وشرط ما تدخل عليه (صار) وما بمعناها و(دام) و (زال) وأخواتها زيادة على ما سبق : أن لا يكون خبره فعلا ماضيا فلا يقال : صار زيد علم ، وكذا البواقي ، لأنها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار ، والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا ؛ وهذا متفق عليه ".

الأسئلة والأجوبة

س١ متى يبنى الاسم وبماذا يسمى ، ومتى يمنع الاسم من الصرف ومتى يُصرف ، وبماذا يسمى كل منهما ؟

جـ١ الاسم إن أشبه الحرف بنى كما مرّ ، وسُمّيَ غير متمكن ، وإلا أعرب والمعرب إن أشبه الفعل منع الصرف كما سيأتي ، وسُمّي غير أمكن ، وإلاّ صرف وسُمّيَ أمكن .

س٢ ما المراد بصرف أو انصراف الاسم ؟ ولماذا اعتبر نحو "مسلمات" منصرفا مع فقده لمعنى الصرف ؟

جـ٢ المراد بالصرف أو الانصراف : التنوين الدّال على معنى يكون الاسم به أمكن ؛ وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف وللفعل كزيد وفرس .

واعتبر نحو : "مسلمات" منصرفا مع فقده لمعنى التنوين السابق ، لأن تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم .

س٣ من الأسماء ما يمتنع صرفها لعلة واحدة فما هي مع التمثيل ؟

جـ٣ ما يمنع صرفه لعلة واحدة نوعان :

أ- ما ختم بألف التأنيث مقصورة أو ممدودة فمن المقصورة : ذكرى مصدرا منكرا ، ورضوى علم على جبل وجمع تكسير كجرحى .

ومن الممدودة نكرة كصحراء وعلما كزكريّاء وجمعا كأنصباء .

ب- الجمع الموازن لمفاعل ومفاعيل كدراهم ودنانير .

س٤ اذكر ما يجوز في (مفاعل) المنقوص ، وما حكم تنوينه ، وما الغالب فيه مع التمثيل ؟

جـ٤ ١- إذا كان مفاعل أو شبهه منقوصا فيجوز إبدال كسرته فتحة فتنقلب ياؤه ألفا فلا ينوّن .

٢- والغالب : أن تبقى كسرته وياؤه على حالهما .

٣- فإذا خلا من ال والإضافة :

أ- أجرى في حالتي الرفع والجر مجرى (قاض) المنقوص المنصرف في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو : هؤلاء جوار ، ومررت بجوار ، قال الله تعالى : "ومن فوقهم غواش " ، "والفجر وليال عشر " .

ب- وأجرى في النصب مجرى (دراهم) في سلامة آخره وظهور الفتحة من غير تنوين نحو : رأيت جواري ، قال الله تعالى : "سيروا فيها ليالي "

س٥ علل لمنع "سراويل" من الصرف مع أنه مفرد ؟

جـ٥ ١-قيل : إنه أعجمي حمل على موازنه العربي .

٢-قيل : إنه منقول عن جمع " سروالة " سُمّي به المفرد الجنسيّ .

س٦ أ- ما حكم ما سمى بصيغة منتهى الجموع ، أو بما وازنه من لفظ أعجمي ؟

ب - أو لفظ ارتجل للعلمية مع التمثيل ؟

جـ٦ إذا سُمّي بهذا الجمع ، أو بما وازنه من لفظ أعجمي مثل :" سراويل أو شراحيل" وكذلك إذا جاء لفظ على هذا الوزن ، ولكنه علم مفرد مرتجل مثل :" كشاجم" منع الصرف .

س٧ متى يمتنع صرف الاسم نكرة ومعرفة مع التمثيل ؟
أو ما هي الأنواع التي يمتنع صرفها نكرة ومعرفة مع التمثيل؟

جـ٧ يمتنع صرف الاسم نكرة ومعرفة إذا وضع صفة واجتمع مع الصفة علة أخرى من العلل الآتية :

١-ما كان مختوما بألف ونون زائدتين (ذو الزيادتين) بشروطه التي ستأتي كسكران وغضبان .

٢- ذو الوزن (ما كان على وزن أفعل) بشروطه التي ستأتي (أحمر وأفضل) .

٣-العدل : وهو ما كان على (فُعال أو مفْعل) من العدد كأحاد ومثْنى أو لفظ (أخر) .

س٨ ما شرط منع ذي الزيادتين الصرف مع التمثيل ؟

جـ٨ شرط منع ذي الزيادتين الصرف أن لا يقبل تاء التأنيث :

أ- لأن مؤنثة على (فعْلى) كسكران سكرى وغضبان غضبى وعطشان عطشى .

ب- أو لكونه لا مؤنث له كلحيان ، فإنه من صفات المذكرين .

س٩ علّل لعدم صرف الصفات الآتية مع كونها بزنة (فعلان) : مصّان : للّئيم – وسيفان : للطويل - وأليان وندمان من المنادمة ؟

جـ٩ منعت الصرف لأن مؤنثاتها (فعلانة) لا (فعْلى) .

س١٠ ما شرط منع ذي الوزن (أفعل) وصفا الصرف مع التمثيل ؟

جـ١٠ شرطه ألا يقبل التاء :

أ- إمّا لأن مؤنثه على (فعلاء) كأحمر حمراء .

ب- أو لأن مؤنثه على (فُعْلى) كأفضل فُضْلى .

جـ- أو لكونه لا مؤنث له أصلا ؛ وذلك لكونه من صفات المذكرين كأكمر وآدر .

س١١ بين المنصرف والممنوع الصرف مما يأتي مع بيان السبب ؟

أربع – أكمر – آدر – أجدل – أخيل – أفعى – أبطح – أدهم – أسود – أرقم .

جـ١١ :الكلمة مصروفة	 ممنوعة	السبب
أربع	ـــــ	وضع اسماً للعدد فلم يلتفت لطروء الوصفية وأيضا لقبوله للتاء ، فابتعد عن شبه الفعل
ـــــ ـــــ	أكمر وآدر	وصف على وزن الفعل لا مؤنث له ، فاجتمع فيه سبب المنع .
أجدل وأخيل وأفعى	ـــــ ـــــ ـــــ	١. الأكثر يصرفها ؛ لأنها أسماء في الأصل والحال . ٢. وبعضهم يمنع صرفها للمح معنى الصفة فيها ؛ وهي : القوة والتلون والإيذاء ، ومن المنع قول الشاعر :" نراخ القطا لاقين أجدل بازيا "، وقال :" فما طائري يوما عليك بأخيلا "
ـــــ ـــــ ـــــ	أبطح وأدهم وأسود وأرقم	١. منع بعضهم صرفها – مع أنها أسماء – لأنها وضعت صفات ، فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الوصفية . ٢. وربما اعتدّ بعضهم باسميتها فصرفها .

س١٢ اعرب ما تحته خط فيما يأتي :

١- " أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع " .

٢- " فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ".

٣- " صلاة الليل مثنى مثنى "

جـ ١٢ ١- "مثنى" : صفة لأجنحة مجرورة بالكسرة المقدرة .

٢- "مثنى" : منصوب على الحاليّة بفتحة مقدرة على الألف .

٣- "مثنى" : خبر المبتدأ (صلاة) مرفوع بالضمة المقدرة .

س١٣ ما الأنواع التي يشملها الوصف ذو العدل مع التمثيل ؟

جـ١٣ الوصف ذو العدل يشمل نوعين :

١- ما جاء موازنا (فُعال) و(مَفْعل) من العدد من الواحد إلى العشرة على الأصح

٢- لفظ (أُخر) جمعا (لأُخْرى) أنثى (آخر) بالفتح بمعنى(مغاير) نحو :" مررت بنسوة أخر

س١٤ لماذا مُنع (أُخر) الصرف ؟

جـ١٤ لفظ(أُخر) جمعا لأخرى ، و(أخرى) أنثى (آخَر) بالفتح بمعنى (مغاير) و(آخر) اسم تفضيل ، وقياس اسم التفضيل المجرد من ال والإضافة أن يكون مفردا مذكرا ، ولو كان جاريا على مثنى أومجموع أو مؤنث فكان القياس في المثنى والمجموع والمؤنث أن يظل مفردا مذكرا دائما ، ولكنه لم يلتزم ذلك الإفراد والتذكير فعدل عنه إلى جمع التكسير ، فلما عدل عن الإفراد والتذكير إلى الجمعية واجتمعت تلك العلة مع الوصفية منع الصرف لذلك .

س١٥ لماذا خصَّ النحويون (أُخر) في المنع من الصرف دون باقي تصريفات (آخر) ؟

جـ١٥ خصَّ النحويون (أُخر) بالذكر دون ماعداه ، لأن في :

١- (أُخرى) ألف التأنيث ، وهى أوضح من العدل في منع الصرف

٢- وأما (آخران) و (آخرون) فمعربان بالحروف ، فلا مدخل لهما في هذا الباب ؛ لأن إعرابهما بالحروف .

٣- وأما (آخر) بفتح الهمزة فلا عدل فيه .

س١٦ لماذا امتنع (آخر) من الصرف ؟

ج١٦ امتنع (آخر) من الصرف للوصفية ووزن الفعل .

س١٧ متى تمنع(أخر) من الصرف ومتى تصرف مع التمثيل ؟

س١٨ يأتي (أخر) مقابلا لآخرين - بفتح الخاء - ومقابلا لآخرين - بكسر الخاء ، قارن بين كل منهما مبينا معنى كل وحكمه من حيث الصرف وعدمه معللا وموضحا ؟

ج١٧،١٨: ١- أ - (أخر) المقابل (لآخرين) بالفتح جمعا لآخر بمعنى (مغاير) مؤنثه (أخرى) بمعنى (مغايرة) وجمعها تصحيح (أخريات) وتكسيرها (أخر) بمعنى مغايرات ، قال الله تعالى : " فعدة من أيام أخر " .

ب- (أخر) المقابل (لآخرين) بالكسر جمعا لآخر بمعنى متأخر ومؤنثه (أخرى) بمعنى (آخرة) ، وهى المقابلة للأولى نحو :" قالت أولاهم لأخراهم " وأخرى هذه مذكرها (آخر) بالكسر ، قال تعالى :" وأن عليه النشأة الأخرى " ؛ أي (الأخرة) بدليل قوله في آية أخرى : " ثم الله ينشئ النشأة الآخرة " فوصفها هنا بآخرة يدل على أنها هناك بمعنى آخرة أيضا .

٢-أ- (أخر) بمعنى (مغايرات) لا تدل على الانتهاء ، ويعطف عليها مثلها من جنسها ، وكذلك (أخرى) و(آخر) ؛ لأن المغايرة

تتعدد فتقول : زارني محمد ورجل آخر ، وآخر ، وسعاد وفتاة أخرى وأخرى .

ب- أما (أُخر) بمعنى (آخرات) فتدل على الانتهاء ، وكذلك مفردها (أخرى) ، فلا يعطف عليها مثلها ؛ لأن الانتهاء لا يتعدد .

٣- أ - (أخر) المقابل (لآخرين) - بالفتح - ممنوع من الصرف لأنه جمع لأفعل التفضيل ، وقياسه كما علمت الإفراد والتذكير ، فعدل عن ذلك إلى الجمعية للوصفية والعدل .

ب- وأما (أخر) المقابل لآخرين - بالكسر - فمصروف لأن مفرده (آخرة) ومذكرها (آخر) ،وليس في المؤنث عدل عن شيء ، لأن مذكره ليس ممنوعا الصرف ، لعدم شبهه بالفعل .

٤- (أخرى) سواء كانت مؤنث (آخر) بالفتح أو (آخر) بالكسر ممنوعة الصرف ، وذلك لوجود ألف التأنيث المقصورة في آخرها .

س١٩ ما العدل المتحقق في (فُعال) و(مفعل) من العدد ؟

جـ١٩ الأعداد الموازنة لفعال ومفعل من ١-١٠ معدولة عن الأعداد الأصول حال كونها مكررة ، فأصل جاء القوم أحاد مثلا : جاءوا واحدا واحدا ، فعدل عن ذلك إلى (أحاد) تخفيفا للفظ .

س٢٠ ما الحكم إذا سُمّى باسم ممّا منع الصرف للوصفيّة مع علة من العلل الثلاث مع التوجيه ؟

جـ٢٠ إذا سُمّى بالوصف ذي الزيادتين ، أو الوصف الموازن للفعل ، أو الوصف المعدول بقى على منع الصرف عند الجمهور؛ لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية ، وبقيت العلة الأخرى (الزيادتان - وزن الفعل - العدل) على حاله .

س٢١ ما هي الأسماء التي لا تتصرف معرفة وتتصرف نكرة مع التمثيل؟
أو متى يمتنع الاسم من الصرف لعلتين إحداهما العلميّة مع التمثيل؟

جـ ٢١ مالا ينصرف معرفة وينصرف نكرة سبعة :

١- العلم المركب تركيب المزج " بعلبك " و" حضرموت " .

٢- العلم ذو الزيادتين كمروان وعمران وعفان وأصبهان .

٣- العلم المؤنث كفاطمة وزينب وسعاد و سقر ولظى .

٤- العلم الأعجمي كإبراهيم وإسماعيل .

٥- العلم الموازن للفعل كخضّم ودئل وانطلق، وإثمد وإصبع وأبلم وأكلب .

٦- العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة كعلقى وأرطى .

٧- المعرفة المعدولة كجمع وسحر وغمر وحذام وقطام عند تميم وأمس بشروطه .

س٢٢ ما هي الأوجه الجائزة في إعراب : " بعلبك " و " حضرموت " و"معد يكرب " و" قالى قلا " ؟

جـ٢٢ العلم المركب تركيبا مزجيا :

أ- إن كان جزءاه الأول والثاني صحيحين كبعلبكّ وحضرموت لك فيه ثلاثة إعرابات :

الأول : إعراب آخره إعراب مالا ينصرف مع فتح صدره ، كقول: هذه بعلّبكُّ - رأيت بعلبكَّ - مررت ببعلبكَّ - هذه حضرموتُ - زرت حضْرَموتَ - مررت بحضْرَموتَ .

الثاني : إعراب جزئه الأول حسب موقعه في الجملة إعراب الاسم المنصرف وجرّ الجزء الأخير منه بإضافة الأول إليه تقول : هذه

بعلبكُ ، ورأيت بعلبكَ ، ومررت ببعلبكَ ،وهذه حضرَموتِ ، ورأيت حضرموت ، ومررت بحضرموتِ

الثالث : بناء الجزأين على الفتح بعد تركيبهما تركيب (أحد عشر) تشبيها لهما بالعدد المركب تقول : هذه بعلبكَ ، ورأيت بعلبكَ ومررت ببعلبكَ ، هذه حضرموت ، ورأيت حضرموت ، ومررت بحضرموت .

ب- ما كان جزؤه الأول ياء وجزؤه الثاني صحيحا كمعد يكرب يفترق عن الصحيح بأن ياءه تسكن (تبقي على سكونها) ففيه الحالات الثلاث السابقة :

١- تسكن في حالة إعرابه إعراب ما لا ينصرف ؛ لأن الإعراب على الجزء الأخير فيبقى كل حرف على حالته لأنه جزء من المركب .

٢- وفى إعراب المتضايفين تقدر الفتحة في حالة النصب - أيضا- كما تقدر في حالة الضمة والكسرة استصحابا للأصل وتشبيها لها بياء (مرمريس) .

٣- وما جاز تسكين ياء المنقوص حال الإفراد التزم حال التركيب - أيضا - لزيادة الثقل بالتركيب فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف ، إذ السكون أخف من الحركة .

جـ- أما ما كان جزؤه الأول ناقصا وجزؤه الثاني مقصورا كقالي قلا : فيفترق عن سابقيه بأن : يعامل جزؤه الأول معاملة ياء (معد يكرب) ، (قالي) ويعامل جزؤه الثاني معاملة المقصور؛ فتقدر فيه الحركات على الألف (قلا) .

س٢٣ متى يمنع العلم المؤنث الصرف وجوبا ، ومتى يجوز فيه الصرف مع التمثيل ؟

جـ٢٣ ١- يتحتم منع صرف العلم المؤنث في الأنواع التالية :

أ - ما كان تأنيثه حقيقيا مختوما بالتاء نحو : فاطمة .

ب- ما كان تأنيثه لفظيّا مختوما بالتاء نحو : طلحة .

جـ- ما كان تأنيثه حقيقيا زائدا على ثلاثة أحرف نحو : زينب وسعاد .

د - ما كان ثلاثيا محرك الوسط نحو : سقر ولظى ؛ علمين مؤنثين على جهنم .

هـ- ما كان ثلاثيا أعجميا علما على بلد نحو : جور ، ونحو: ماه ، علم على بلد أيضا .

و- ما كان ثلاثيا منقولا من المذكر إلى المؤنث نحو : " زيد " علما على امرأة .

٢- ويجوز في العلم المؤنث إذا كان ثلاثيا ساكن الوسط الصرف وتركه نحو : هنْد ورعْد ، وما شابههما ومنعه من الصرف أولي .

س٢٤ بين ما ينصرف ومالا ينصرف من الأسماء الآتية مع التوجيه : فاطمة - هند - زينب - رعد - سقر- ماء - جور - زيد (اسم امرأة) .

الكلمة	ممنوعة الصرف	مصروفة جوازا	السبب
فاطمة	√	×	علم مؤنث حقيقي مختوم بالتاء
هند	×	√	ثلاثي ساكن الوسط

الكلمة	ممنوعة الصرف	مصروفة جوازا	السبب
زينب	√	×	مؤنث حقيقي زائد على ثلاثة
رعْد	×	√	ثلاثي ساكن الوسط
سقَر	√	×	ثلاثي محرك الوسط
ماء	√	×	ثلاثي أعجمي
جور	√	×	ثلاثي أعجمي
زيد	√	×	علم منقول من المذكر للمؤنث

س٢٥ متى يمنع العلم الأعجمي الصرف ، ومتى يصرف مع التمثيل ؟

جـ٢٥ ١- يمنع العلم الأعجمي الصرف إن كان :علميته موضوعة في اللسان العجمي وكان زائدا على ثلاثة نحو: إبراهيم وإسماعيل .

٢- فإن لم يكن علما في لغتهم ، بأن كان اسم جنس ثم نقل إلى العلميّة نحو: لجام وفرنْد جوهر السيف صرف لحدوث علميّته .

٣- أمّا الثلاثي نحو: نوح ولوط وشتر :

أ- فقيل : مصروفة ، ب - وقيل :

١-الساكن الوسط ذو وجهين . ٢-والمحركة الوسط : يتحتم المنع .

س٢٦ بين فما يأتي الأسماء الممنوعة من الصرف والتي يجوز فيها الصرف وعدمه من الأعلام الأعجمية الآتية :

قال تعالى : " ووهبنا له إسحاق ويعقوب كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل ومن ذريته داود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهارون وكذلك نجزي المحسنين * وزكريا ويحيى وعيسى وإلياس كل من

الصالحين * وإسماعيل واليسع ويونس ولوطا وكلا فضلنا على العالمين ".

جـ٢٦ ما في الآيات من أعلام أعجمية :

١- نوح ولوط : يجوز صرفها ومنعها من الصرف وصرفها أولى ؛ (ثلاثي ساكن الوسط) .

٢- ماعدا ذلك ممنوع الصرف ، وإن كان : " زكريا " مختوم بـألف التأنيث فهو مؤنث مجازيّ وهذا فوق كونه علما أعجمياً .

س٢٧ قد يمنع العلم الموازن للفعل الصرف ، فما هي الأنواع المعتبرة فـي ذلك مع التمثيل ؟

جـ ٢٧ الأنواع المعتبرة في منع العلم الموازن للفعل الصرف ثلاثة أنواع وهى :

أحدها : الوزن الذي يخص الفعل كـ "خضّم" : لمكان ، و" شمّر" : لفرس ، و" دُئل": لقبيلة وكـ" انطلق " ، و"استخرج" ، و" تقاتل" أعلاما .

ثانيها : الوزن الذي به الفعل أولى ؛ لكونه غالبا فيه كـ" إثمد" ، و"إصبع" ، و" أُبلُم" ..أعلاما .

ثالثها : الوزن الذي به الفعل أولى ؛ لكونه مبدوءا بزيادة تدل في الفعل ، ولا تدلّ في الاسم نحو : أفكل وأكلب ، فإن الهمزة فيهما لا تدلّ ، وهى في موازنهما من الفعل نحو : أذهب ، وأكتب دالة على المتكلم .

س٢٨ ما شروط كون الاسم على وزن الفعل ممنوع من الصرف ؟

جـ ٢٨ شروط منع الاسم الموازن للفعل هي :

أن يكون الوزن : لازما - باقيا - غير مخالف لطريقة الفعل .

س٢٩ بين السبب في صرف الأسماء الآتية مع كونها على وزن الفعل ووقعت أعلاما :

امرؤ - رُدّ - ضُرْب (مخففا من ضُرِب) و(مُسمّى به ، ثم خُفّف)

جـ٢٩

الكلمة	سبب صرفها
امرؤ	صرفت ؛ لأن وزن الفعل (أُفعُل) ليس لازما فإن هذا الوزن ليس لازما ؛ لأنه في النصب يصير نظير (اذهب) وفى الجر يصير نظير (اضرب)
رُدّ	لو سمى به علما ، فإنه صرف ؛وذلك لعدم بقاء الوزن ؛ فإن أصله (فُعل) ثم صار بمنزلة (فُعّل) .
ضُرْب	١- لو سمينا به مخففا من (ضُرِب) انصرف اتفاقا ٢- ولو سممينا به ثم خفف انصرف -أيضا- عند سيبويه ، وخالفه في ذلك المبرد لأنه تغيير عارض
ألبب (جمع لب)	صرف لأنه قد باين الفعل بالفكّ : ١- وهذا رأى الأخفش ، لان الفعل مدغم ٢- أما غيره فقال بمنع الصرف ؛ لأنه لم يخرج بالفك عن وزن الفعل ؛ إذ هو بزنة (اكتب)

س٣٠ علل لما يأتي مع التوجيه والتفصيل لكل ما تقول :

أ- عدم انصراف ما يأتي :

شمّر : (اسم لفرس) - أُبلم -أحمد - انطلق .

ب- انصراف :

١- قيل وبيع (علمين) مع كونهما على وزن ولفظ الفعل .

٢- كاهل علما مع كونه على وزن (فاعِلْ) أمرا من (فاعل) .

٣-شجر وقلم مع كونهما على وزن (فعل) نحو : ضرب .

٤-وجعفر وحنظل مع كونهما على (فعّل) فهما مشابهان لـ (دحرج) و (زلزل) .

الكلمة	سبب انصرافها
قيل وبيع	انصرفا لخروجهما بالتغيير إلى مثال الاسم لفظا ، فإن كلا منهما صارا بالإعلال كلفظ (ديك) و(فيل) فلم يبق وزن الفعل كما هو .
كاهل	انصرفت ، فإنه وإن وجد في الفعل وزن (فاعِلْ) نحو(ضارِبْ) أمرا من (ضارب) إلا أن هذا الوزن في الاسم أولى ، لكثرته في الاسم عن الفعل فلم يؤثر وجود الوزن في الفعل أيضا .
شجر وقلم	انصرفا ، لأن وزن (فعل) في الاسم والفعل على السواء ، فلم يؤثر وجود الاسم على وزن الفعل .
جعفر وحنظل	انصرفا ، لأن وزن (فعّل) في الاسم والفعل على السواء ، فلم يؤثر وجود الاسم على وزن هو في الفعل أيضا

س٣١ قارن بين العلم الموازن للفعل في الصرف وعدمه في :

١- المجموعة الأولى : خالد وجعفر

٢- المجموعة الثانية : ضارب ودحرج .

جـ ٣١ (خالد) : مصروف فإنه وإن كان على وزن يشبه الفعل كالأمر من (فاعل) فإنك تقول فيه (فاعل) إلا أن هذا الوزن هو بالاسم أولى

لكثرته فيه ، أما (ضارب) علما فإنه : منقول من فعل الأمر ، فزاد شبهه بالفعل لشبهه به في الوزن واللفظ معا فمنع الصرف ، (جعفر) : مصروف ؛ لأنه وإن كان على وزن يشبه الفعل ، إلا أن وزن (فعلل) موجود في الاسم والفعل بدرجة متساوية ، أما (دحرج) علما فإنه : يمنع الصرف ، وذلك لنقله من الفعل ، فصار مشابها له في الوزن واللفظ معا ، وهذا على رأي عيسى بن عمر الثقفي .

س٣٢ احتج عيسى بن عمر بالبيت الآتي على أن العلم الموازن للفعل المنقول إلى العلمية عن لفظ الفعل يمنع الصرف فما دليله ؟ وبماذا رد عليه ؟

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا   متى أضع العمامة تعرفوني

جـ ٣٢ :١- استدل عيسى بلفظ (جلا) فإنه علم منقول من الفعل ، فإن الوزن الذي جاء عليه ، وهو (فعل) مشترك بين الاسم والفعل على السواء ، ومع ذلك منع الصرف بدليل عدم تنوينه .

٢- أجيب على عيسى بأنه :

أ- يحتمل أن يكون علما منقولا من جملة (فعل وفاعل) والعلم المنقول من جملة يبقى كما هو على الحكاية فعدم التنوين للحكاية لا لمنع الصرف فهو مشابه لقول الشاعر : نبئت أخوالي بنى يزيدُ

فيزيد هنا علم منقول عن جملة ولذلك بقى كما هو ولو كان مفردا لتأثر بالإضافة وجُرّ .

ب- ويحتمل أن يكون (جلا) ليس علما ، بل مازال فعلا مع فاعله صفة لموصوف محذوف تقديره : أنا ابن رجل جلا الأمور .

س٣٣ ما هي الأنواع المعتبرة في المعرفة المعدولة مع التمثيل ؟

جـ ٣٣ الأنواع المعتبرة في المعرفة المعدولة خمسة أنواع هي :

١- (فُعَل) في التوكيد ، فإنها معارف بنيّة الإضافة إلى ضمير المؤكد ، ومعدولة عن (فعلاوات) وهى : جُمَع ، وكُتَع ، وبُصَع ، وبُتَع ، فإن مفرداتها : جمعاء وكتعاء وبضعاء وبتعاء وإنما قياس (فعلاء) إذا كان اسما أن يجمع على (فعلاوات) كصحراء وصحراوات .

٢- (سحر) إذا أريد به : (١) سحر يوم بعينه .(٢) واستعمل ظرفا (٣) مجردا من ال والإضافة نحو : جئت يوم الجمعة سحر؛ فإنها معرفة معدولة عن السحر .

٣- (فُعَل) علما لمذكر ، إذ سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غيز العلميّة نحو :(عمر وزُحل وزُفر وجُمَح) فإنهم قدروه معدولا ؛ لأن العلميـة لا تستقل بمنع الصرف .

٤- فعال علما لمؤنث كحذام وقطام غير مختوم بالراء في لغة تميم يمنعونه الصرف .

أما إن ختم بالراء كسفار اسما للماء وكوبار اسما لقبيلة بنوه على الكسر إلا قليلا منهم ، وأهل الحجاز يبنونه مطلقا على الكسرة تشبيها له بنزال نحو:

إذا قالت حذام فصدقوها ... فإن القول ما قالت حذام

٥- (أمس) مراداً به : (١) اليوم الذي يليه يومك ، (٢) ولم يضف ، (٣) ولم يقرن بالألف واللام ، (٤) ولم يقع ظرفا .

أ- فإن بعض بنى تميم يمنع صرفه مطلقا ، لأنه معدول عن الأمس نحو : " لقد رأيت عجبا مذ أمسا "

ب- أما جمهور بنى تميم فإنهم يخصون ذلك بحالة الرفع نحو:

اعتصم بالرجاء إن عن بأس وتناسَ الذي تضمن أمسُ

جـ- والحجازيون بنوه على الكسر مطلقا لتضمنه معنى اللام نحو :

ومضى بفصل قضائه أمس

س٣٤ ما شروط منع (سحر) الصرف مع التمثيل والتوضيح لما تذكر ؟

جـ٣٤ شروط منع (سحر) الصرف هي :

١- أن يراد به سحر يوم بعينه .

٢- واستعمل ظرفا .

٣- وأن يكون مجردا من ال والإضافة .

مثال ما اجتمعت فيه الشروط : جئتك يوم الجمعة سحر ، و"سحر" هنا معدولة عن "السحر" واجتمع مع العدل كونه علما على سحر يوم بعينه ، فلما اجتمع فيه التعريف والعدل منع الصرف .

س٣٥ يرى صدر الأفاضل بناء "سحر" فما علة بنائه عنده ؟

جـ٣٥ علة بنائه تضمنه لمعني اللام ؛ لأنه معرف بدون 'ال' ولكنه ضمن معناه ، لما عرّف بدونه ، والاسم إذا ضمن معنى حرف بني لتضمن معنى الحرف .

س٣٦ بين المصروف والممنوع الصرف من الأمثلة الآتية المشتملة على لفظ "سحر" مع التعليل والتوجيه لما تذكر ؟

١- " ونجيناهم بسحر " . ٢-جئتك يوم الجمعة سحر .

٣- جئتك يوم الجمعة السحر . ٤- طاب يوم الجمعة سحره

٥- طاب السحر سحر ليلتنا . .

جـ٣٦ ١- في المثال الأول " ونجيناهم بسحر " جاء لفظ (سحر) مبهما ففقد الشرط الأول وهو التعيين فصرف لذلك .

٢- جئتك يوم الجمعة سحر هنا تحققت فيه الشروط الثلاثة فمنع الصرف لذلك .

٣- في المثال الثالث : جئتك يوم الجمعة السحر عرف بال ففقد الشرط الثالث ، من شروط منع الصرف - ومعلوم أن المعرف بال لا ينون - فهو في حكم المنصرف .

٤- في المثال الرابع أضيف "سحر" إلى الضمير ففقد الشرط الثالث من شروط منع الصرف - ومعلوم أن المضاف لا ينون - فهو في حكم المنصرف . .

٥- في المثال الخامس : " طاب السحر سحر ليلتنا " اجتمع في المثال الخامس ما جاء في المثالين الثالث والرابع ، فلم يحتج إلى إعادة الحكم ولا بيان السبب .

س٣٧ ما حكم سحر إذا دل على ما يأتي :

١- أريد به سحر من الأسحار مبهما .

٢- استعمل غير ظرف .

٣- استعمل بال أو مضافا .

جـ٣٧ حكم سحر فيما يأتي :

١- سحر مبهم انصرف .

٢- لو استعمل غير ظرف وجب تعريفه بال أو بالإضافة للدلالة على التعيين .

٣- لو استعمل بال أو مضافا كان في حكم المنصرف .

س٣٨ علل لمنع صرف الكلمات الآتية :

أ - عُمَر - زُحَل - زُفَر

ب - جُمَع - كُتَع - بُضَع

جـ٣٨ أ- العلة في منع (عُمر - زُحل - زُفر) : العلمية والعدل ؛ فإن الأعلام التي جاءت على (فُعَل) قدرت معدولة عن (فاعل) غالبا ؛ لأن العلمية لا تستقل بمنع الصرف وأمكن العدول دون غيره ؛ فإن الغالب في الأعلام النقل ، فعمر مثلا معدول عن (عامر) ؛ فإن (عامرا) مثبوت في الآحاد النكرات بخلاف (عُمر) ، مع أن (فُعَل) قد كثر في صيغتها العدل التحقيقي ، ومن ذلك :

١-(غدر ، فسق) فإنهما معدولان عن (غادر وفاسق) .

٢- (أُخر) معدولة عن آخر .

٣- (جُمع وكُتع) معدولان عن (جمعاوات وكتعاوات) .

ب- جُمع ، كُتع ، بُتع ، بُضع في التوكيد ، اجتمع فيها التعريف ، فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد فشابهت العلم ؛ لكونه معرفة بغير قرينة لفظية ومع التعريف العدل عن (فعلاوات) لماكان مفردها على(فعلاء) فكان القياس أن يجمع على (فعلاوات) كصحراء .

س٣٩ (طُوى) اسم على (فُعل) وهناك من صرفه ، فما علة كل فريق ؟

جـ٣٩ من منع (طوى) الصرف ؛ اعتبر فيه التأنيث باعتبار البقعة والعلمية لا العدل عن (طاو) ، لأنه أمكن بلا تكلفة أمّا من صرفه فاعتبر فيه المكان وهو مذكر علم على المكان .

س٤٠ ماحكم (فعال) علما لمؤنث عند تميم مع التمثيل ؟

ج٤٠ حكم (فعال) علما لمؤنث عند تميم مختلف فيه :

أ- ماكان مختوما بغير الراء يمنع الصرف كحذام وقطام .

ب- وإن ختم بالراء كسفار ووبار بنوه على الكسر إلا قليلا منهم فإنهم يعربونه إعراب ما لا ينصرف واجتمعت اللغتان في قول الشاعر:

ألم تروا إرما وعادا .... أودى بها الليل والنهار

ومرّ دهر على وبار .... فهلكت جهرة وبارُ

فقد تكرر (وبار) فبنى فى الأول علىالكسر كما هو الحال عند أكثر بنى تميم ورفع فى الثانى بالضمة لما اضطر إلى ذلك وهو فاعل (هلك) .

س٤١ ماعلة منع (فعال) الصرف عند سيبويه والمبرد ؟

جـ٤١ قال سيبويه : للعلمية والعدل عن (فاعلة)

وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوى كزينب .

س٤٢ اذكر مذهب أهل الحجاز فى (فعال) علما ؟

ومتى يتفق بنو تميم مع الحجازيين ، ومتى يفترق المذهبان ؟

جـ٤٢ أهل الحجاز يبنون كل ماكان على (فعال) علما على مؤنث على الكسر لافرق بين المختوم بالراء أو بغير الراء وعلى مذهبهم جاء قول الشاعر :

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

فإن (حذام) وقعت فاعلا ، ومع ذلك بنى على الكسر ولم يرفع بالضمة ، وعلة بنائه عندهم تشبيها له بـ(نزال) ويتفق بنو تميم

(أكثرهم) مع الحجازيين في البناء إن ختم بالراء ، ويفترقان في المختوم بغير الراء ، كحذام وقطام فقد قال بنو تميم بمنعه الصرف.

س٤٣ ما شروط منع (أمس) الصرف ؟

جـ٤٣ شروط منع أمس الصرف هي :

١- أن يراد به اليوم الذى يليه اليوم الحالى .

٢- أن لا يضاف .

٣- أن لا يقترن بال .

٤- وأن لا يقع ظرفا .

س٤٤ مامذهب جمهور بنى تميم ، ومامذهب بعضهم ، وما علة منعه الصرف مع التمثيل ؟

جـ٤٤ مذهب جمهور بنى تميم يمنع صرفه فى حالة الرفع فقط ، نحو :

اعتصم بالرجاء إنْ عن بَأسٌ وتناس الذى تضمن أمسُ

أما بعض بنى تميم فيمنع صرفه رفعا ونصبا وجرا كقول الشاعر :

لقد رأيت عجبا مذ أمسا

وعلة منع (أمس) الصرف : التعريف ؛ لأنه علم على اليوم المحدد والمعلوم ، والعدل ؛ وذلك لتعريفه بغير التعريف المعلوم وهو (الألف واللام) فهذا يعتبر عدلا عن التعريف المعهود فى الأسماء .

ومما هو جدير بالذكر أن جمهور بنى تميم يعرب (أمس) إعراب ما لا ينصرف أما فى حالتى النصب والجر فإنهم يبنون (أمس) على الكسر موافقين في ذلك الحجازيين فى (أمس) كما سيأتى فى بيان المذهب .

س٤٥ مامذهب اهل الحجاز فى :(أمس) ، وما علة ذلك ؟ مع التمثيل ؟

جـ٤٥ مذهب اهل الحجاز فى (أمس) بناؤه علىالكسر مطلقا (رفعا ونصبا وجرا) وعلة ذلك عندهم أنه لما كان (أمس) معرفا لإطلاقه على اليوم المحدد والمعيّن بغير الطريق المعهود فى تعريف الأسماء ، وهو (ال) فكان ذلك عدولا وتحوّلا عن هذا الطريق ومثال ماجاء على مذهبهم قول الشاعر :

منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها من حيث لاتمسى

اليوم أعلم مايجيئ بـه ومضى بفصل قضائه أمس

فقد وقع (أمس) فاعلا ومع ذلك بنىعلى الكسر .

س٤٦ أذكرحكم (أمس) إذا :

أ- أريد به يوم مبهم من الأيّام الماضية .

ب- عرّف بالإضافة أو بالأداة .

جـ-استعمل ظرفا .

جـ٤٦ أ- (أمس) مبهما معرب إجماعا .

ب- (أمس) المعرف بالإضافة أو بال معرب إجماعا .

جـ- (أمس) المجرد من ال والإضافة المراد به ظرفا معينا فهو مبنى إجماعا .

س٤٧ ما الأسباب التى تجعل غير المنصرف منصرفا معَ التمثيل ؟

جـ٤٧ يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد أسباب أربعة :

الأول : أن يكون أحد سببيه العلمية ثم ينكر ، تقول :

رُبّ فاطمةٍ وعمرانٍ ويزيدٍ وابراهيمٍ ومعد يكربٍ

الثانى : التصغير المزيل لأحد السببين كـ "حميدٍ" و "عميْرٍ" فى أحمد وعمر .

الثالث : إرادة التناسب كقراءة نافع والكسائى (سلاسلا) و (قواريرا) وقراءة الأعمش "ولا يغوثا ويعوقا "

الرابع : الضرورة كقول الشاعر :

ويوم دخلت الخدر خدر عُنيزة

س٤٨ أجاز الكوفيون والأخفش والفارسى للمضطر أن يمنع صرف المنصرف ومنع ذلك البصريون ، رجّح ما تختار بالدليل ؟

جـ٤٨ أجاز الكوفيون والأخفش والفارسى للمضطر أن يمنع صرف المنصرف وأباه البصريون ، وموقف المجيزين قوى لقول الشاعر :

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت ... بشبيب غائلة النفوس غدور

فمنع صرف (شبيب) مع أنه لايوجد فيه إحدى علل منع الصرف وذلك لضرورة الشعر .

س٤٩ متى تحذف ياء المنقوص المستحق لمنع الصرف مع التمثيل ؟

جـ٤٩ تحذف ياؤه :

١- إن كانت غير علم حذفت ياؤه رفعا وجرًا ، ونوّن باتفاق كـ(جوار) و(أعيْم) .

٢- وكذا إن كان علما كـ(قاض) علم امرأة وكـ(يرمى) علما .

س٥٠ أجاز يونس وعيسى والكسائي إثبات ياء المنقوص ساكنة رفعا ومفتوحة جرا كما فى النصب فما دليلهم على ذلك ؟ وما موقف الجمهور من هذا الدليل ؟

جـ ٥٠ ١- دليلهم : احتجوا بقول الشاعر : " قد عجبت منى ومن يُعيليا " فإنهم مصغر " يعلى" وهو علم موازن للفعل ، ولم يزل بتصغيره سبب المنع كما ذهب الجمهور ، فمع كونه منقوصا عومل معاملة الصحيح .

٢- ردّ الجمهور على ذلك الدليل بأنه ضرورة شعريّة وهذا مثل قول الشاعر فى غير العلم : " ولكن عبد الله مولى المواليا " فعامل " المواليا " حيث عامل المنقوص الممنوع من الصرف وهو غير علم فى حالة الجر معاملة الصحيح ، فأثبت الياء وجرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وهذا شاذ عند جميع النحاه .

س٥١ علام استشهد ابن هشام بالأبيات الآتية ؟ وما موضع الإستشهاد ؟

١- كأن العقيلين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقيْن أجدل بازيا

٢- ذرينى وعلمى بالأمور وشيمتى فما طائرى عليك بأخيلا

٣- أنا ابن جلا وطلاّع الثنايا متى أضع العمامة تعرفونى

٤- نبئت أخوالى بنى يزيدُ ظلما علينا لهم فديدُ

٥- ألم تروا إرما وعادا أودى بها الليل والنهار

ومرّ دهر على وبار فهلكت جيرة وبار

٦- اذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

٧- اعتصم بالرجاء إن عن بأسْ وتناس الذى تضمن أمسْ

٩- اليوم أعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه أمس

١٠-ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات إنك مرجلى

١١- قد عجبت منى ومن يُعيليا لما رأتنى خلقا مُقلوليا

١٢- فلوكان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى المواليا

جـ٥١ الشاهد فى الأبيات هو :

١- الشاهد فى البيت الأول قوله (أجدل) ؛ حيث منعه من الصرف مع أنه اسم فى الأصل وفى الحال ، وذلك لتضمنه معنى الوصفية ، وهى القوة فاجتمع فيه علتان : الوصفية ووزن الفعل .

٢- الشاهد فى البيت الثانى : قوله (بأخيلا) ؛ حيث منعه من الصرف وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة مع أنه اسم فى الأصل والحال ، ولكنه ضمّنه معنى الوصف ؛ وهو الشؤم ، فالعرب تتشائم بهذا الطائرفيقولون : فلان أشأم من أخيل فلما لحظ فيه هذا المعنى وانضم إلى وزن الفعل منع الصرف لعلتين الوصفية ووزن الفعل .

٣- الشاهد فى البيت الثالث فى قوله : (جلا)

أ- حيث زعم عيسى بن عمر منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ وقال : إن العلم المنقول من فعل يمنع من الصرف مطلقا .

ب- وقد أول الجمهور عدم تنوين (جلا) بوجهين :

أحدهما : أنه يحتمل أن تكون - مع تسليم علميتها - منقولة من جملة ؛ فهى فى الأصل فعل وضمير الغائب (الفاعل) مستتر فيه ؛ فعدم التنوين محافظة على حركة الحكاية لا لمنع الصرف .

ثانيها : أنه ليس بعلم ، وإنما فعل ماض باق على فعليته مع فاعله جملة وقعت صفة لموصوف محذوف وتقدير الكلام : أنا ابن رجل جلا...

٤- الشاهد فى البيت فى قوله (بنى يزيد) ؛ حيث أن (يزيد) علم منقول عن فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر ، ولذلك حكى على

ماكان عليه قبل العلمية برفع (يزيد) مع أنه مضاف إليه ، ولو أنه كان منقولا عن الفعل وحده إلى العلمية لتأثر بالإضافة فجر ، ولكان جرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه حينئذ يكون ممنوعا صرفه للعلمية ووزن الفعل .

٥- الشاهد فيالبيت الخامس في قوله (على وبار - جهرة وبارُ) ؛ حيث بنى الأول على الكسر ، وجاء الثاني مرفوعا بالضمة فجمع بين لغة جمهور بني تميم وهي الكسر وبين لغة بعض بني تميم فإنهم يعربونه إعراب ما لا ينصرف فرفع بالضمة .

٦- الشاهد في البيت السادس في قوله : (حذام)، فإنه ورد مبنيًا على الكسر عند الحجازيين تشبيها له بنزال مع كونه فاعلا .

٧- الشاهد في البيت السابع في قوله : (أمسا) ؛ حيث ورد مجرورا بإضافة " مُذْ" وجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة ، فدل على أن قوما من العرب يعاملون هذا اللفظ معاملة الاسم الذى لاينصرف في أحواله كلها .

٨- الشاهد في البيت الثامن في قوله : (تضمن أمس) ؛ حيث ورد مرفوعا بالضمة الظاهرة ؛ فدلّ ذلك على أن قوما من العرب يعربون هذه الكلمة ، وهذا موافق لمذهب جمهور بني تميم حيث يخصّون ذلك بحالة الرفع .

٩- الشاهد في البيت التاسع في قوله : (أمسِ) ؛ حيث ورد في البيت مكسورا مع أنه في موقع الفاعل فالمفروض فيه الرفع ، فدلّ ذلك على أنه مبني على الكسر موافقا لمذهب الحجازيين .

١٠- الشاهد فى البيت العاشر فى قوله : (عنيزة) ؛ حيث صرف (عنيزة) اضطر إلى ذلك مع كونه علما لمؤنث .

١١- الشاهد فى البيت الحادى عشر فى قوله : (يعيليا) ؛ فإنه مصغر يعلى ، وهو علم موازن للفعل ، ولم يزل بتصغيره سبب المنع ، وهو مع ذلك منقوص ، وقد عومل معاملة الصحيح وهذا موافق لمذهب يونس وعيسى والكسائى .

١٢- الشاهد فى البيت الثانى عشر فى قوله : (مواليا) ؛ حيث عامل المنقوص الممنوع من الصرف غير العلم فى حالة الجر معاملة الصحيح ؛ فأثبت الياء وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وهذا شاذ عند جميع النحاة .

س٥٢ مثل لما يأتى فى جمل مفيدة :

١- ممنوع من الصرف للعلمية والعدل .

٢- مؤنث على فعال ممنوع من الصرف .

٣- علم مؤنث ممنوع من الصرف وآخر مصروف .

٤- ممنوع من الصرف لعلة واحدة تقوم مقام العلتين .

٥- أمس مبنى إجماعا .

٦- سحر مصروف .

٧- اسم منصرف عرض له المنع من الصرف .

جـ٥٢ ١- جاء عمرُ .

٢- مرّ دهر على وبار فهلكت جهرة وبارُ

٣- سافرت زينبُ - جاءت هندُ .

٤- سرت فى صحراء .

٥- مضى أمس .

٦- ونجيناهم بسحر .

٧- طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت ؛ بشبيب غائلة النفوس غدور

س٥٣ قال الشاعر :

جلبنا الخيل من بغداد شعثا عوابس تحمل الأسد الغضابا

بكل فتى أغرّ مهلبيّ تخال بضوء صورته شهابا

ومن قحطان كل أخي حفاظ إذا يُدعى لغائبه أجابا

فما بلغت قرى كرمان حتى تخدد لحمها عنها مذابا

أ- استخرج من الأبيات السابقة الأسماء الممنوعة من الصرف واذكر سبب منعها ؟

ب- ما إعرابها ؟

ج- مامفرد (شعثا) ؟ ولم يمنع من الصرف ؟

جـ٥٣ بغداد : ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث

عوابس: صيغة منتهى الجموع

أغرّ : وصف على وزن الفعل

قحطان : علم مختوم بالألف والنون المزيدتين

كرمان : علم لمؤنث على مدينة

إعرابها : (بغداد) : مجرور بالفتحة ، (عوابس) : حال منصوب بالفتحة ، (أغرّ): مضاف إليه مجرور بالفتحة ، (قحطان) : مجرور بالفتحة .

مفرد (شعث) : أشعث ، وممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل .

س٥٤ : متى يرفع المضارع وما رافعه ؟ مرجحا ما تختار .

ج٥٤ : يرفع المضارع لتجرده من الناصب والجازم وخلا من التنوين واختلفوا في رافعه ، فالكوفيون يقولون : انه مرفوع بالتجرد لأن الرافع يدور مع التجرد وجودا وعدما ، والدوران من مسالك العلمية وأدلتها .

وذهب البصريون إلى أن رافعه وقوعه موقع الاسم حيث وقع خبرا وصفه وحالا ، فلما وقع موقعه صار مثله فأعطى أسبق أنواع الإعراب وأشرفها وهو الرفع .

وضعف هذا الرأى بأن الفعل قد جاء مرفوعا في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم نحو : هلا تجتهد ، ستجتهد ، حضر الذى يراقب ربه ، وكاد على يفوز .

س٥٥ : ما معنى " لن " وما أثرها في المضارع ؟

ج٥٥ :" لن " تخلص المضارع للاستقبال وتنفيه ، فهي لنفي " سيفعل " وتنصب المضارع نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى .

س٥٦ :للزمخشرى وابن السراج رأى في إفادة " لن " فما رأى كل منهما؟

ج٥٦ : يرى الزمخشرى أن " لن " تفيد تأبيد النفي ، كما تفيد تأكيده ويرى ابن السراج أنها تفيد الدعاء .

س٥٧ : يرى البعض بساطة " لن " والبعض يراها مركبة ، اذكر الآراء التى قيلت في ذلك ؟

ج٥٧ : يرى البعض أن " لن " أصلها " لا " فأبدلت الألف نونا وهذا رأى الفراء .

ويرى البعض أن أصلها " لا أن " فحذفت الهمزة تخفيفا والألف لالتقاء الساكنين وهذا رأى الخليل والكسائى ، ورأى جمهور النحويين - وأيد رأيهم ابن هشام - أن ألفها ليست مبدلة ، وليست مركبة إنما هي بسيطة ونونها أصلية .

س٥٨ : متى تكون " كى " تعليلية ، ومتى تكون مصدرية ، ومتى يجوز الأمران مع التمثيل والتوجيه ؟

ج٥٨ : ١ - تقع كى حرف جر وتعليل بمنزلة اللام معنى وعملا في موضعين :

١ - أن يتأخر عنها اللام نحو : جئت كى لأفهم ، وقول الشاعر :

كى لتقضينى رقية ما　　　وعدتنى غير مختلس

" كى " حرف تعليل وجر ، واللام مؤكدة لها ، والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها ، ولا يجوز أن تكون " كى " ناصبة لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه ، ويغتفر اجتماع حرفي جر ، لأنه ورد شذوذا فهو أخف من الفصل بين الناصب والمنصوب .

٢ - أن يتأخر عنها " أن " نحو جئتك كى أن تكرمنى ، إذ لا يدخل الحرف المصدرى على مثله ، ومثل هذا الاستعمال إنما يجوز للشاعر كقوله :

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ لسانك كيما أن تغر وتخدعا

ولا يجوز في النثر خلافا للكوفيين .

٢ – وتتعين أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع في موضع واحد وهو أن تقع بعد اللام وليس بعدها " أن " نحو قوله تعالى : " لكيلا تأسوا " ، وقوله تعالى : " لكى لا يكون على المؤمنين حرج " ، فاللام جارة دالة على التعليل ، " وكي" مصدرية بمنزلة " أن " لا تعليلية ، لأن الجار لا يدخل على الجار في القياس .

٣ – ويجوز الأمران ، فتصلح " كى" لأن تكون جارة ، وأن تكون ناصبة في موضعين :

الأول : نحو : جئت لكى أن أفهم وقول الشاعر :

أردت لكيما أن تطير بقربتى

فيجوز أن تكون " كى " مصدرية مؤكدة بأن ، وأن تكون تعليلية مؤكدة للام ،

وهذا وإن كان فيه اجتماع حرفي جر ، واجتماعهما شاذ ، إلا أنه أرجح من أن تكون " كى " ناصبة ، لأن عمل " كى " فرع من عمل " أن " ، فيكون بمثابة تقديم الفرع في العمل على الأصل ، كما أن ما كان أصلا في بابه وهو " أن " لا يمكن أن يكون مؤكدا لغيره وهو " كى" ، كما أن الأقرب للفعل هو الأجدر بالعمل فيه .

الثاني : أن تنفرد عن اللام وأن ، فلا تسبق اللام ، ولا تتأخر عنها " أن" نحو: جئت كى أفهم ، وقوله تعالى : " كيلا يكون دولة " ،

فيجوز أن تكون جارّة تعليلية وتقدر " أن " بعدها ، فيكون النصب بأن مضمرة والمصدر المؤول مجرور بـ " كى ".

ويجوز أن تجعلها مصدرية ناصبةٍ وتقدر اللام قبلها وجعلها مصدرية أرجح .

س٥٩ : متى تكون " كى " ناصبة بنفسها المضارع ، ومتى ينصب المضارع بعدها بأن مع التمثيل ؟

س٦٠ : لكى مع اللام وأن ثلاث حالات :

أ – فقد تسبقها اللام .

ب – وقد تتأخر عنها اللام وأن .

ج – وقد تخلو من اللام وأن .

فما نوع " كى " في الحالات الثلاث ، وما ناصب المضارع فيها مع التمثيل ؟

ج٥٩، ٦٠: انظر الإجابة تفصيلا في إجابة السؤال الثامن والخمسين .

س٦١ : تأتى " أن " ناصبة للمضارع فما شرط النصب بها ؟

ج٦١ : شرط النصب بأن أمران :

أحدهما : أن تكون مصدرية ، لا زائدة ، ولا مفسرة .

ثانيهما : أن لا تكون مخففة من الثقيلة ، وهي التابعة علما أو ظنا نزل منزلته : مثال ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى " والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي " ، " والله يريد أن يتوب عليكم " " وأن تصوموا خير لكم " .

س٦٢ : تقع أن مصدرية ناصبة للمضارع ، ومخففة من الثقيلة ، ومفسرة وزائدة ، فبم تعرف كل منها مع التمثيل ؟

ج٦٢ : ١ – أن الناصبة للمضارع هي أصل النواصب ، ولذا لا يضمر غيرها ، وتكون مصدرية مؤولة ،

وضابطها : ألا تسبق بما يدل على اليقين .

أ – بأن لم تسبق بشيء أصلا كأن تقع أول الكلام نحو قول الله تعالى : "وأن تصوموا خير لكم " ، " وأن تعفوا أقرب للتقوى " .

ب – أو تسبق بلفظ يدل على غير اليقين نحو : قول الله تعالى : " ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله " ، " فأردت أن أعيبها " ، " من قبل أن يأتي يوم " ، " والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين " .

٢ – والمخففة من الثقيلة : هي المسبوقة بما يفيد العلم واليقين ، سواء أكان من مادة العلم نحو : " علم أن سيكون منكم مرضى " ، أم من غير مادة العلم كرأى وتحقق وتيقن وظن – مستعملا في العلم – وإنما وجب وقوع المخففة بعد العلم ، لأن العلم إنما يتعلق بالمحقق ، فلا يناسبه إلا التوكيد .

وأن المخففة تفيد التوكيد كالمشددة ، بخلاف أن المصدرية الناصبة للمضارع ، فإنها للرجاء والطمع ، فلا يناسب وقوعها بعد ما يفيد اليقين والعلم .

٣ – أما المفسرة فضابطها : اجتماع ثلاثة شروط فيها :

أحدها : أن تسبق بجملة .

ثانيها : أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه .

ثالثها : أن لا يدخل عليها جار لا لفظا ولا تقديرا ،

مثال ما اجتمعت فيه الشروط الثلاثة قول الله تعالى " فأوحينا إليه أن اصنع الفلك " " وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا " ؛ أي انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام ، " وإذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بي وبرسولي " .

٤ – والزائدة هي التي : لا تفيد معنى سوى التوكيد كسائر الحروف الزائدة ، ومواضع زيادتها أربعة – ذكر منها ابن هشام ثلاثة فقط ، وهي :

الموضع الأول : بعد (لما) التوقيتية الحينية نحو قوله تعالى : " فلما أن جاء البشير " ، " ولما أن جاءت رسلنا لوطا سيئ بهم " .

الموضع الثاني : بين الكاف ومجرورها كقول الشاعر :

ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

الموضع الثالث : بين (لو) والقسم كقول الشاعر :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشرّ مظلم

س٦٣ : قرأ ابن محيصن : " لمن أرادَ أنْ يُتمُّ الرّضاعة " بضم الميم ؛ أي برفع (يتم) ، وقال الشاعر :

أنْ تقرآن على أسماء ويحكما .: منّى السلام وألا تشعرا أحدا

فما توجيه القراءة والبيت ؟

ج٦٣ : توجيه القراءة ابن محيصن إهمال (أنْ) المصدريّة حملا على (ما) المصدرية بجامع أن كلا منهما حرف مصدري ثنائي ، وبعضهم يخرج الآية على أنّ (أنْ) عاملة والفعل مسند إلى واو الجماعة بالحمل على معنى (مَنْ) بعد الحمل على لفظها في قوله لمن (أراد) وأصلها : (أن يتموا) حذفت الواو ؛ لالتقاء الساكنين نطقا ، وحذفت خطا تبعا لحذفها لفظا ، ولا يخفي ما فيه من التكلف .

وفي البيت (تقرآن) مضارع مرفوع بثبوت النون بإهمال (أنْ) حملا على (ما) .

وذهب الكوفيون إلى أنّ (أنْ) في الآية والبيت مخففة من الثقيلة وقع بعدها الفعل المنصرف بلا فاصل شذوذا أو قليلا .

س٦٤ : ما نوع (أن) الواقعة بعد الظن ؟ ولم أجمع القرّاء على النصب في قوله تعالى : " أحسب الناس أن يتركوا " واختلفوا في " وحسبوا أن لا تكون فتنة " ، فقرأه غير أبو عمرو والأخوين بالنصب ؟

ج٦٤ : أنْ الواقعة بعد الظن ونحوه : من كل ما يفيد الرجحان ، تحتمل أن تكون مصدرية ناصبة ؛ نظرا لعدم تحقق المظنون ؛ فيناسبه الترجّي بأن المصدرية ، ـ وهذا هو الأصل فيها (النصب) ـ ، ويجوز أن تكون مخففة من الثقيلة ، لقرب الظن من العلم ، لأنه إدراك الطرف الراجح فكأنه معلوم ، ولذلك يجوز بعدها نُصب المضارع ورفعه .

١ - وقد قرئ بالوجهين : " وحسبوا ألا تكون فتنة " ، تبعا للتوجيه السابق .

٢ - والأرجح عند عدم الفصل بـ(لا) النصب ، لأن الناصبة للمضارع أكثر وقوعا من المخففة ، ولذا أجمع القراء عليه في قوله تعالى : " أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا " ، أما عند الفصل بـ(لا) فالأرجح الرفع ، لأن فصل المخففة بها أكثر من فصل المصدرية .

س٦٥ : بين نوع (أن) فيما يأتي مع التوجيه :

١ - " أفلا يرون أن لا يرجع " .

٢ - " ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله "

٣ - " وآخر دعواهم أن الحمد لله ربّ العالمين " .

٤ - " أتريد أن تقتلني كما قتلت نفسا بالأمس " .

٥ - " وناديناه أن يا إبراهيم ".

٦ - كأن ظبية تعطوا إلى وارق السلم .

٧ - " وحسبوا ألا تكون " .

ج٦٥ : ١-(أن) في الآية الأولى : مخففة من الثقيلة ؛ لأن الرؤية تدل على اليقين ، وليس المراد بالعلم لفظ (علم) ؛ بل ما دل على التحقيق .

٢ - وفي الآية الثانية مفسرة على تأويل القول بالأمر ، أي : ما أمرتهم إلا بما أمرتني به ، وقيل زائدة .

٣ – وفي الآية الثالثة : أن مخففة من الثقيلة ، لأن ما قبلها مفرد ولا يتم الكلام إلا بدخولها ، فلا تحصل الفائدة بدون : الحمد لله رب العالمين .

٤ – أن في الآية الرابعة مصدرية ناصبة ، لأنها سبقت بغير علم .

٥ – وفي الآية الخامسة مفسرة لسبقها بحماة فيها معنى القول دون حروفه .

٦ – وفي البيت (أن) زائدة لوقوعها بين الكاف ومجرورها .

٧ – وفي الآية الأخيرة : (وحسبوا ألا تكون) وقعت بعد الظن ، لأن الحسبان ظن ، وقد اختلف القراء فيها :

١ـ فمنهم من قرأ بالرفع ، وذلك على إجراء الظن مجرى العلم ، فتكون مخففة من الثقيلة واسمها محذوف ، والجملة بعدها خبر والتقدير : وحسبوا أنها لا تكون فتنة .

٢ـ ومنهم من قرأ بالنصب على أصله ، وعدم تنزله منزلة العلم ، وهو الأرجح .

فلهذا أجمعوا على النصب في نحو :" أم حسبتم أن تدخلوا الجنة " ، " أم حسبتم أن تتركوا " ، " أحسب الناس أن يتركوا " " تظن أن يفعل بها فاقرة " .

ويؤيد القراءة الأولى – أيضا – قوله تعالى : " أيحسب الإنسان أنْ لن نجمع عظامه " ، " أيحسب أنْ لن يقدر عليه أحد " ، " أيحسب أن لم يره أحد " .

ألا ترى أنها فيهن مخففة من الثقيلة ؛ إذ لا يدخل الناصب عل ناصب أخر ، ولا على جازم .

س٦٦ : ينصب المضارع بعد (إذن) : فما شروط النصب بها مع التمثيل؟

ج٦٦ : ينصب المضارع بعد إذن بشروط ثلاثة هي :-

الشرط الأول : أن تكون مصدرة في جملتها بحيث لا يسبقها شيء له تعلق وارتباط بما بعدها .

الشرط الثاني : أن يكون الفعل بعدها مستقبلا ، أي زمن حدوثه مستقبلا إجراء لها مجرى سائر النواصب نحو قولك : إذن تنجح لمن قال : سأجتهد .

الشرط الثالث : أن يليها الفعل بألا يفصل بينها وبينه بفاصل غير القسم ، ويغتفر الفصل بالقسم كقول الشاعر :

إذن والله نرميهم بحرب

أما إذا فقد شرط من هذه الشروط ، بأن كانت حشوا أهملت ، فيرفع المضارع نحو قولك : أنا إذن أكرمك ؛ لأنها معترضة بين المبتدأ والخبر ، وكقول الشاعر :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها .:. وأمكنني منها إذن لا أقيلها

فوقعت هنا بين القسم وجوابه ، ولذا رفع الفعل بعدها ، وكذلك في : إذن تصدق جوابا لمن قال : أنا أحب زيدا ؛ لأن الفعل بعدها ليس مستقبلا ، وكذلك لو قلت إذن يا زيد أكرمك جوابا لمن قال : سأزورك ، وذلك للفصل بين (إذن) والفعل بغير القسم ؛ فيجب رفع المضارع هنا .

س٦٧ : قال تعالى " وإذا لا يلبسون خلافك إلا قليلا " ، " فإذا لا يؤتون الناس نقيرا "

قرئ بإثبات النون وبحذفها في كل من الآيتين ، فكيف توجه القراءتين ؟

ج٦٧ : إذا وقعت (إذن) بعد عاطف ، فإن كان العطف على ما لا محل له من الإعراب جاز إهمالها وإعمالها ، لأنها متصدرة من وجه ومتوسطة من وجه آخر .

فالإعمال نظرا إلى أنها متصدرة من جملة مستقلة ، والإهمال نظرا إلى أن العاطف يجعل المعطوف من تمام المعطوف عليه ، فكأنهما شئ واحد ، وكأن إذن وقعت حشوا وبالرفع وبالنصب قرئ في الآيتين : " وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلا " ، " فإذن لا يؤتون الناس نقيرا " ، " وقرئ : " وإذن لا يلبثوا " ، " فإذن لا يؤتوا " ، والغالب الرفع ، وبه قرأ السبعة .

س٦٨ : علل لنصب المضارع في قول الشاعر :

لا تتركني فيهم شطيرا .:. إني إذن أهلك أو أطيرا

مع أن (إذن) سبقت بـ(إن) واسمها .

ج٦٨ : أجيب عنه بأن ذلك :

١ – للضرورة الشعرية .

٢ – أو لتقدير خبر (إن) قبل (إذا) محذوف ، والتقدير : إني لا أستطيع ذلك ، ثم استأنف جملة جديدة فقال : إذن اهلك أو أطيرا .

س٦٩ : متى ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا مع التمثيل ؟

أو ما مواضع نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا مع التمثيل ؟

ج٦٩ : ينصب المضارع بأن المضمرة وجوبا في خمسة مواضع :

أحدها : بعد اللام إن سبقت بكون ناقص ماض منفي نحو قال تعالى : " وما كان الله ليعذبهم " ، " لم يكن الله ليغفر لهم " وتسمى هذه اللام لام الجحود .

ثانيها : بعد "أو" ، إذا صلح في موضعها "حتى" ، نحو: لألزمنك أوتقضيني حقي ، وكقوله : لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى ، أو "إلا" نحو : لأقتلنه أو يسلم وقول الشاعر :

وكنت إذا غمزت قناة قوم :. كسرت كعوبها أو تستقيما

ثالثها : بعد "حتى" إن كان الفعل مستقبلا باعتبار المتكلم نحو : قوله تعالى : " فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله " ،

أو باعتبار ما قبلها نحو قوله تعالى :"وزلزلوا حتى يقول الرسول" .

أما إن كان الفعل حالا مسببا عما قبلها فضلة رفع الفعل المضارع بعدها نحو : مرض زيد حتى لا يرجونه .

رابعها وخامسها : بعد فاء السببية وواو المعية مسبوقين بنفي ، أو طلب محضين نحو : " لا يقضى عليهم فيموتوا " ، " ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين " ، " يا ليتني كنت معهم فأفوز"، " يا ليتنا نرد ولا نكذب " ، " ولا تطغوا فيه فيحل " ، وقول الشاعر : " لا تنه عن خلق وتأتي مثله " ،

وقوله : ياناق سيرى عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحا

وقوله : " فقلت ادعى وادعو إن أندى "

فالنفي المحض في الآيتين الأولى والثانية والطلب (التمني والنهي في الآيات الثلاث والنهي في البيت الأول والثاني) .

س٧٠ : متى ينصب المضارع بعد " حتى " ، ومتى يرفع مع التمثيل ؟

ج٧٠ : ينصب المضارع بعد " حتى " بأن مضمرة وجوبا بشرط أن يكون الفعل مستقبلاِ بالنظر إلى ما قبلها ، سواء كان :

أ – مستقبلا بالنظر إلى زمن التكلم أو :

ب – مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها .

أ – فمثال المستقبل بالنسبة إلى زمن المتكلم نحو قوله تعالى : " لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى " ، فإن رجوع موسى مستقبل بالنسبة لزمن تكلم عبدة العجل بهذه الحقيقة ، ومثل قوله تعالى : " فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله " ، فالفيء مستقبل بالنسبة إلى أمر الله الصادر بالقتال .

ب – ومثال المستقبل بالنسبة إلى ما قبلها نحو قول الله تعالى : "وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله " ، فإن قول الرسول اليسع والمؤمنين معه : متى نصر الله مستقبل بالنسبة إلى ما قبل (حتى) وهو (زلزالهم) .

أما رفع المضارع فيشترط له بعد حتى ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون حالا حقيقية ، أو تأويلا .

الثاني : أن يكون مسببًا عما قبلها .

الثالث : أن يكون فضلة ؛ أي ليس ركنا في الإسناد ، بأن يكون الكلام تم قبل حتى .

فالحال الحقيقة نحو : سرت حتىٰ أدخل البلدة ، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ، فالدخول حال حقيقة لحصوله وقت التكلم وهو مسبب عن السير ، وفضلة ؛ لأن الكلام تم قبله بالجملة الفعلية .

والحال تأويلا نحو : "وزلزلوا حتى يقول الرسول " على قراءة نافع ؛ فإنه على تقدير اتصاف الرسول (اليسع) والمؤمنين معه بالقول وقت نزول جبريل بالآية .

س٧١ : قرئ الفعل (يقول) في الآية الآتية بالنصب في قراءة خفص والسبعة إلا نافع ، وقرئ بالرفع في قراءة نافع ، وجّه كلتا القراءتين ؟

١ - " وزلزلوا حتى يقولَ الرسول " .

٢ - " وزلزلوا حتى يقولُ الرسولُ " .

ج٧١ :١- توجيه قراءة النصب أن : قول الرسول والمؤمنين إنما هو مستقبل بالنظر إلى زمن الزلزال ، لا بالنظر إلى زمن الإخبار ، فان الله عز وجل قصّ علينا ذلك بعد ما وقع .

٢ - أما توجيه قراءة الرفع على التأويل بالحال ، بأن يقدر اتصافهم وقت نزول جبريل بالآية بالقول ؛ أي حتى حالهم الآن أنهم يقولون : متى نصر الله .

س٧٢ : بين حكم ما بعد حتى نصبا أو رفعا أو جواز الوجهين ؟ مع التوجيه لكل ما تذكر فيما يأتي :

١ - سرت حتى ادخل البلدة ، ٢ - ما سرت حتى أدخلها ،
٣- أسرت حتى تدخلها ، ٤ - أيهم سار حتى يدخلها
٥ - متى سرت حتى تدخلها ، ٦ - سيرى حتى أدخلها ،
٧ - كان سيرى حتى أدخلها ، ٨ - كان سيرى أمس حتى أدخلها
٩- شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه ، ١٠ - مرض زيد حتى لا يرجونه ، ١١- قال تعالى " لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى " .

ج٧٢ : ١ - في المثال الأول : سرت حتى أدخل البلدة ، إذا قلت ذلك قبل الدخول نصبت ؛ لأن الفعل بعد حتى مستقبل بالنسبة لزمن السير ، ويجوز الرفع ، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ، فالدخول حال حقيقة ، لحصوله وقت التكلم ، وهو مسبب عن السير فضلة ؛ لأن الكلام تم قبله بالجملة الفعلية .

٢ - في المثال الثاني : ما سرت حتى أدخلها يمتنع الرفع ويجب النصب ؛ لأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير ، فانتفى شرط السببية الذي يتأتى معه الرفع .

٣ - في المثال الثالث : أسرت حتى تدخل البلدة ؟ يمتنع الرفع أيضا لعدم تحقق السبب وهو السير .

٤ - في المثال الرابع : أيهم سار حتى يدخلها ؟ يجوز الرفع ؛ لأن السير محقق وإنما الشك في عين الفاعل .

٥ – متى سرت حتى تدخلها ؟ يجوز الرفع ؛ لأن السير محقق ، وإنما الشك في عين الزمان .

٦ – في المثال السادس : سيرى حتى أدخلها ، يمتنع الرفع ؛ لأن الفعل لو رفع لكان مستأنفا مقطوعا عما قبله ، فيبقى المبتدأ بلا خبر فانتفي تحقق شرط الرفع ، وهو كون ما بعد حتى فضلة ووجب النصب .

٧ – في المثال السابع : كان سيرى حتى أدخلها ، يمتنع الرفع ؛ لأن الفعل لو رفع لكان مستأنفا مقطوعا عما قبله فتبقى (كان) بلا خبر ، فانتفي شرط الرفع ووجب النصب .

٨ – في المثال الثامن : " كان سيرى أمس حتى أدخلها " :

١ – إذا قدرت (كان) ناقصة .

أ – فإن قدر الظرف (أمس) خبرا جاز الرفع ؛ لأن ما بعد حتى يكون فضلة .

ب – وإن لم يقدر الظرف خبرا كان الكلام ناقصا واحتاج إلى الخبر ، ولا يتحقق ذلك إلا بتقدير (حتى) جارة والفعل منصوب بأن مضمرة بعد (حتى) والمصدر المؤول في محل جر بحتى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف في محل نصب خبر كان .

٢ – فإن قدرت (كان) تامة ، فلا تحتاج إلى خبر ، بل تكتفي بمرفوعها الذي يعرب فاعلا ، فيكون ما بعدها فضلة فيجوز الرفع

٩، ١٠- في شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه ، وجب الرفع ؛ لأن المجيء حال ، فإن المعنى حتى حالة البعير أنه يجيء يجر بطنه .

ومثله : مرض زيد حتى لا يرجونه ؛ لأنه حال حقيقي ، فإن المعنى : حتى حالة المريض أنهم الآن لا يرجونه .

١١- في الآية : " لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى " . يجب النصب ؛ لأن الفعل مستقبل بالنسبة لزمن تكلم عبدة العجل بهذه العبارة ، ويمتنع الرفع ، لأنه لا يوجد حال حقيقي ولا تأويلي .

س٧٣ : علل لرفع المضارع بعد الفاء والواو فيما يأتي :

١ - " ولا يؤذن لهم فيعتذرون " ، ٢ - ألم تأتني فأحسن إليك ،
٣ - ما تأتينا إلا وتحدثنا ، ٤ - ما تزال تأتينا فتحدثنا ،
٥ - ألم تسأل الربع القواء فينطق .

ج٧٣ :١- في الآية : وجب الرفع في (يعتذرون) ، لأنه يشترط تحقق معنى السببية مع الفاء ، وهنا الفاء عاطفة ، والفعل داخل في مدلول النفي السابق ، وكل من الفعلين (المعطوف والمعطوف عليه) مقصود نفيه بدون النظر إلى السبب ، وكأنه قيل : ولا يؤذن لهم بالاعتذار فلا يعتذرون .

<u>ومثل ذلك : قراءة بعضهم : " لا يقضى عليهم فيموتون " .</u>

٢ - في المثال : ألم تأتني فأحسن إليك ، إذا دخل الاستفهام على النفي وأريد به التقرير لم يكن الاستفهام حقيقيا وانتقض النفي بالاستفهام ، فلم يكن محضا لدخول الاستفهام عليه ، فوجب الرفع .

٣ – في المثال : ما تأتينا إلا وتحدثنا ، النفي ليس محضا لدخوله على (إلا) وفيها معنى النفي ، فانتقض النفي بمثله وصار المعنى على الإثبات فوجب الرفع ٤– في المثال : ما تزال تأتينا فتحدثنا ، النفي ليس محضا لدخوله على (تزال) وفيها معنى النفي ، فانتقض النفي بمثله ، لأن القاعدة تقول : نفي النفي إثبات ، ومعنى (ما تزال) هنا : أنت مستمر في الإتيان إلينا ، فيجب الرفع ، لعدم محضية النفي .

٥ – في البيت : ألم تسأل الربع القواء فينطق ، الاستفهام تقريري والفاء للاستئناف فوجب الرفع ، والمعنى : فهو ينطق ، وليس مسببا عن السؤال فينصب الفعل ، وليس النطق داخلا في مفهوم النفي فتكون الفاء عاطفة مشاركة للفعل السابق في المعنى والجزم فيصير : ألم تسأل فلا ينطق ، وهذا غير مراد .

س٧٤ : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ؟

روى (وتشرب) بالرفع والنصب والجزم ، فكيف توجه الروايات الثلاث ؟

ج٧٤ : <u>الرفع</u> : إذا كان المقصود النهي عن الأول ، وإباحة الثاني ، فتكون الواو استئنافية ، إذ الحكم بعدها مستأنفا ولا صلة له بالنهي السابق .

<u>النصب</u> : النهي مسلط على الجمع ، لما في الواو من معنى المعية والمصاحبة ، والواو للمعية .

الجزم : النهي مسلط على المعطوف والمعطوف عليه فيكون مشاركا له في الحكم الإعرابي والمعنى والواو عاطفة .

والمعنى على الأول : أنهاك عن أكل السمك وأبيح لك شرب اللبن

والمعنى على الثاني : أنهاك عن الجمع بين أكل السمك مصاحبا لشرب اللبن في وقت واحد ؛ أي :إما أن تأكل السمك ، وإما أن تشرب اللبن .

والمعنى على الثالث : أنهاك عن كل من أكل السمك وشرب اللبن فأنت منته عنهما منفردين أو مجتمعين .

س٧٥ : متى يجزم الفعل المضارع بعد فاء السببية ؟ وما وجه الجزم ؟ فصل القول في ذلك مع التمثيل ؟

ج٧٥ : يجزم المضارع إذا سقطت الفاء ، وقصد معنى الجزم .

وجه الجزم : وقوع الفعل جوابا لشرط مقدر نحو قوله تعالى :" قل تعالوا أتل " فـ(أتل) فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة بتقدير شرط مأخوذ من معنى الأمر السابق يكون الفعل المذكور جوابا له ، والتقدير:" قل تعالوا فإن تأتوا أتل" وقال بعضهم مجزوم في جواب الطلب لتضمنه معنى الشرط وضعف ذلك ابن هشام .

س٧٦ : علل لجزم الفعل (أتل) في قوله تعالى " قل تعالوا أتل "

ج٧٦ : انظر إجابة السؤال السابق .

س٧٧ : قرأ حفص "فهبْ لي من لدنك وليـًا يرثـُني" برفـع "يـرث" فكيـف توجّه ذلك مع سبقه بالطلب ؟ وقرأ غيره (يرثـْـني) بـالجزم ، فعـلام جزم ؟

ج٧٧ قراءة حفص بالرفع لم يرتّب على معنى الجزاء ، بل على جعل جملة الفعل صفة لوليّ ، والتقدير : فهب من لدنك وليـا وارثـا لـي ، فكما هو معلـوم أن الجمـل بعـد النكـرات صفـات ، وأن الجملـة تقـع موقع المفرد .

أما قراءة من جزم فجعله جوابا للطلب(هـبْ) وهذا ضعفه ابن هشام

س٧٨ : ما شرط صحة جزم المضارع بعد النهي مع التمثيل ؟

ج٧٨ : شرط غـير الكسـائي لصحـة جـزم المضـارع بعـد الفـاء السـاقطة الواقـع جوابـا لنهـي صحـة وقـوع "إن لا" فـي موضعــه نحــو : لا تتكاسل عن الاجتهاد تنجح .

س٧٩ : لماذا جاز جزم المضــارع (تسـلم) فـي قولـك : لا تـدنُ مـن الأسـد تسلمْ ، ووجب الرفع وامتنع الجزم في قولـك : " لا تـدن مـن الأسـد يأكلك " ؟

ج٧٩ : جاز جزم (تسلم) في المثال الأول لصحة تقدير (إن لا) موضعه ، فتقول : إن لا تدن الأسد تسلم ، أما في المثال الثـاني فـلا يجـوز أن تقول : إن لا تدن من الأسد يأكلك .

س٨٠ : كيف توجه جزم (يؤذنا) في الحديث " .... فلا يقرب مسـجدنا يؤذنا " ؟

ج٨٠ : الفعل (يـؤذ) مجزوم على الإبدال من الفعل (يقرب) المجزوم بـ(لا) ؛ وبدل المجزوم مجزوم ، وليس مجزوما بالجواب

س٨١ : لماذا جاز الجزم في جواب الطلب غير المحض ، وبعد الخبر الآتيين : ؟

١ – مكانك تحمدي أو تستريحي .

٢ – قولهم " اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثبْ عليه ". ؟

ج٨١ :اختلف النحاة في نصب المضارع بعد الفاء مسبوقة بنفي أو طلب :

أ – فاشترط الجمهور كون النفي والطلب محضين .

ب– وألحق الكسائي في جواز النصب ما دل على معناه من اسم فعل أو خبر .

ج – أما إذا سقطت الفاء فلا خلاف جواز الجزم مطلقا .

لا فرق بين النفي والطلب محضين وغير محضين ، ومن ثـمّ جاز الجزم بعد اسم الفعل في البيت : " مكانك تحمدي أو تستريحي " ، وفي القول المأثور : " اتقى الله امرؤ " ، فإنه وإن كان لفظه ماض والماضى إخبار ؛ فإنه في معنى : (ليتق) .

س٨٢ : وجّه قراءة حفص بنصب(اطّلع) في قوله تعالى : " لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فاطّلع " ؟

ج٨٢ : بإلحاق الترجّي بالتمني كما ذهب إلى ذلك الفرّاء .

س٨٣ : متى ينصب المضارع بان مضمرة جوازا مع التمثيل ؟

ج٨٣ : ينصب المضارع بان مضمرة جوازا في خمسة مواضع :

أحدها : بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بـ(لا) نحو قوله تعالى : " وأمرنا لنسلم لربّ العالمين " ، "وأمرت لأن أكون أول المسلمين "

ثانيها وثالثها ورابعها وخامسها :" أو.." و "الواو" و "الفاء" و"ثم " ، بشرط أن تكون عاطفة على اسم ليس في تأويل الفعل .

فمثال " أو" : قوله تعالى : " وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أويرسل رسولا" ففي "أو يرسل" المضارع بنصبه بإضمار " أن " بعد "أو" تقديره : " أو أن يرسل " وهو مصدر مؤول منصوب عطفا على "وحيا " والتقدير: إلا وحيا أو إرسالا ، و"وحيا "مصدر صريح ليس في تأويل الفعل .

ومثال النصب بعد الواو قول الشاعر :

ولبس عباءة وتقر عينى ... أحب الى من لبس الشفوف

و" تقر" منصوب بأن مضمرة جوازا ، وهي والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على المصدر الصريح " لبس " فكأنه قال:

للبس عباءة وقرة عينى ... أحب إلى من لبس الشفوف

ومثال ذلك بعد الفاء قول الشاعر :

لولا توقع معترّ فأرضيه ... ماكنت

و"أرضيه " منصوب بأن المضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة ؛ لأنها مسبوقة باسم خالص من التقدير بالفعل وهو " توقع " الذى هو مصدر ، وهو ليس في تأويل الفعل ، والتقدير :" لولا توقع معترّ

فارضانى اياه "، والمعتر : المتعرض للمعروف ، و(ترب الرجل) : من يولد في الوقت الذى يولد فيه فيساويه في سنه ، ومثال نصب المضارع بأن مضمرة جوازا بعد " ثم " قول الشاعر:

إنى وقتلى سليكا ثم أعقله .. كالثور يُضربُ لما عافت البقر

فـ" أعقله " منصوب بعد " ثم " وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على "قتلى" و" قتل" مصدر صريح ليس في تأويل الفعل والتقدير : وقتلى سليكا ثم عقلى إياه .

س٨٤ : ماالحكم المضارع إذا كان العطف على اسم في تأويل الفعل مع التمثيل ؟

ج٨٤ : يرفع المضارع إذا كان العطف على اسم في تأويل الفعل ، نحو : الطائر فيغضب زيد الذباب ، فالتقدير : الذى يطير فيغضب زيد الذباب ؛ لأن (ال) الموصولة وصلتها في تأويل الفعل ، و" الطائر " مبتدأ خبره " الذباب" ، وجملة "فيغضب زيد" معطوفة على صلة "ال" ولم تحتج لرابط لعطفها بالفاء .

س٨٥ : ما حكم نصب الفعل فيما يأتى بأن مضمرة مع التوجيه :

١- تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ، ٢- خذ اللص قبل يأخذك

٣ - وقراءة بعضهم : " بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغهُ " .

ج٨٥ النصب في هذه المواضع الثلاثة شاذ ؛ وذلك لان إضمار" أن " لم يسمع في غيرالمواضع العشرة : خمسة وجوبا وخمسة جوازا .

س٨٦ : متى ينصب بأن مضمرة جوازا بعد اللام ومتى ينصب بأن مضمرة وجوبا بعدها ؟ ومتى يجوز الإظهار والإضمار ، مع التمثيل ؟

ج٨٦ أ – ينصب بأن مضمرة جوازًا بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ، ولم يقترن الفعل بـ"لا" نحو قوله تعالى : " وأمرنا لنسلم لرب العالمين " فأضمرت أن هنا ، ونحو قوله تعالى " وأمرت لأن أكون أول المسلمين "

ب – وينصب بأن مضمرة وجوبا إذا سبقت بكون ناقص ماض منفي نحو قوله تعالى : " وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم " .

ج – ويجب إظهار " أن " إن قرن الفعل بـ"لا " نافيه نحو قوله تعالى " لئلا يكون للناس عليكم حجة " ، أو مؤكدة نحو قوله تعالى " لئلا يعلم أهل الكتاب " .

س٨٧ : ما الشاهد ووجه الاستشهاد في الأبيات التالية :

١ –كي لتقضيني رقية ما ... وعدتني غير مختلس

٢ –فقالت أكل الناس أصبحت مانحا .. لسانك كيما أن تغر وتخدعا

٣ –أردت لكيما أن تطير بقربتي ... فتتركها شنًا ببيداء بلقع

٤ –ويوما توافينا بوجه مقسم ... كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

٥ –فأقسم أن لو التقينا وأنتم ... لكان لكم يوم من الشر مظلم

٦ –لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها ... وأمكنني منها إذن لا أقيلها

٧ –لا تتركني فيهم شطيرا ... إني إذن أهلك أو أطيرا

٨ -إذن والله نرميهم بحرب .:. تشيب الطفل من قبل المشيب

٩ -لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى .:. فما انقادت الآمال إلا لصابر

١٠ -وكنت إذا غمزت قناة قوم .:. كسرت كعوبها أو تستقيما

١١ -لاتنه عن خلق وتأتي مثله .:. عار عليك إذا فعلت عظيم

١٢ -يا ناق سيرى عنقا فسيحا .:. إلى سليمان فنستريحا

١٣ -فقلت ادعى وأدعوا إن أندى .:. لصوت أن ينادى داعيان

١٤ -ألم تسأل الربع القواء فينطق .:. وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق

١٥ -وقولى كلما جشأت وجاشت .:. مكانك تحمدى أو تستريحى

١٦ -ولبس عباءة وتقر عينى .:. أحب إلى من لبس الشفوف

١٧ -لولا توقع معتر فأرضيه .:. ماكنت أوثر أترابا على تربى

١٨ -إنى وقتلى سليكا ثم أعقله .:. كالثور يضرب لما عافت البقر

ج٨٧ : ١ – الشاهد في البيت الاول في قوله : كى لتقضينى ،

وجه الاستشهاد : وقوع اللام بعد كى دليل على أن نوع (كى) هنا تعليلية جارة لتأخر اللام عنها .

٢ – الشاهد في البيت الثانى في قوله : (كيما أن تغر) ،

وجه الاستشهاد : ظهور أن بعد (كى) دليل على أنها تعليلية جارة ، و (أن) هي الناصبة .

٣ – الشاهد في البيت الثالث في قوله : (لكيما أن) ،

وجه الاستشهاد : أن تقدم اللام يجيز كونها ناصبة ، وتأخر (أن) يجيز كونها تعليلية جارة .

٤ – الشاهد في البيت الرابع في قوله : (كأن ظبية) ،

وجه الاستشهاد : وقوع (أن) بين الكاف ومجرورها (ظبية) يدل على زيادتها .

٥ – الشاهد في البيت الخامس في قوله : (أقسم أن لو) ،

وجه الاستشهاد : وقوع (أن) الزائدة بين فعل القسم ولو .

٦ – الشاهد في البيت السادس في قوله : (إذن لا أقيلها) ،

وجه الاستشهاد : حيث أهمل (إذن) ولم تنصب المضارع ؛ لوقوعها حشوا وعدم تصدرها في الجملة .

٧ – الشاهد في البيت السابع في قوله : (إنى إذن أهلك) ،

وجه الاستشهاد : في نصب المضارع بعد (إذن) مع عدم تصدرها ؛ لكونها مسبوقة بـ(إنى) ، فأول ذلك على أنه ضرورة ؛ أو أن خبر (أن) محذوف ، فالجملة تمت قبل (إذن) ، ثم استأنفت جملة (إذن) .

٨ – الشاهد في البيت الثامن في قوله : (إذن والله نرميهم) ،

وجه الاستشهاد : نصب المضارع بعد (إذن) مع الفصل بالقسم ، وهذا مغتفر .

٩ – الشاهد في البيت التاسع في قوله : (أو أدرك) ،

وجه الاستشهاد : حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد (أو) العاطفة التى يصلح في موضعها (حتى) .

١٠ – الشاهد في البيت العاشر في قوله : (أو تستقيما) ،

وجه الاستشهاد : حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد (أو) التى بمعنى (إلا) .

١١ - الشاهد في البيت الحادى عشر في قوله : (وتأتى مثله) ،
حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية المسبوقة بالنهي .

١٢ - الشاهد في البيت الثانى عشر في قوله : (فنستريحا) ،
حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية المسبوقة بالأمر .

١٣ - الشاهد في البيت الثالث عشر في قوله : (وأدعو) ،
حيث : نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية في جواب الأمر .

١٤ - الشاهد في البيت الرابع عشر في قوله : (فينطق) ،
حيث : رفع المضارع بعد الفاء ، لأنها للاستئناف ، لا للسببية .

١٥ - الشاهد في البيت الخامس عشر في قوله : (تحمدى) ،
حيث : جزم الفعل بعد الطلب غير المحض لسقوط فاء السببية .

١٦ - الشاهد في البيت السادس عشر في قوله : (وتقر عينى) ،
حيث : نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد (أو) العاطفة على اسم ليس في تأويل الفعل ، وهو (لبس) .

١٧ - الشاهد في البيت السابع عشر في قوله : (فأرضيه) ،
حيث : نصب المضارع بعد الفاء العاطفة للفعل على اسم صريح ليس في تأويل الفعل وهو منصوب بأن مضمرة جوازا ، وهو (توقع) .

١٨ - الشاهد في البيت الثامن عشر في قوله : (ثم أعقله) ،

وجه الاستشهاد : حيث نصب المضارع بأن مضمرة جوازا بعد (ثم) العاطفة للمصدر المؤول على اسم صريح ليس في تأويل الفعل وهو (قتلى) .

س٨٨ : اذكر حكم (أنْ) بعد اللام من حيث : وجوب الإضمار ، أو وجوب الإظهار ، أو جواز الأمرين مع التمثيل فيما يأتي :

١ – إن سبقت بكون ماض منفي ناقص .

٢ – إن قرن الفعل بـ(لا) النافية أو المؤكدة .

٣ – إن لم تسبق اللام بكون ناقص ماضى منفي ولم يقترن الفعل بـ(لا) .

ج٨٨ : ١ – إن سبق الفعل الواقع بعد اللام بكون : ناقص ماض منفي ، وجب إضمار أن نحو قول الله تعالى : " وما كان الله ليعذبهم " ، " لم يكن الله ليغفر لهم " .

٢ – إن قرن الفعل بـ" لا " نافية أو مؤكدة وجب إظهار أنْ نحو قول الله تعالى : " لئلا يكون للناس عليكم حجة " ، " لئلا يعلم أهل الكتاب"

٣ – إن لم تسبق اللام بكون ناقص ماض منفي ، ولم يقترن الفعل بـ" لا " جاز الأمران :الإضمار والإظهار ، قال الله تعالى :١ – " وأمرنا لنسلم لرب العالمين " وقال : ٢ – " وأمرت لأن أكون أول المسلمين"

س٨٩ ماهي الحروف الجازمة لفعل واحد مع التمثيل ؟

ج٨٩ مايجزم فعلا واحدا من الجوازم أربعة أحرف :

١ – " لا " الطلبية " نهيا نحـو: " لا تشـركْ باللـه " ، أو دعـاء نحـو : "ربنا لا تؤخذنا "

٢ – "اللام الطلبية" أمرا نحو : "لينفقْ ذو سعة" أو دعاء نحو : "ليقض علينا ربك"

٣ – " لم " النافية نحو : " لم يلد ولم يولد ولم يكن له "

٤ – " لما " النافية نحو: " بل لما يذوقوا عذاب ".

س٩٠ متى يكثر جزم " لا " للمضارع ومتى يندر مع التمثيل ؟

ج٩٠ من المعلوم أن "لا" لطلب الترك نهيا أو دعـاء ، والطلب من الأمور التى تقتضى أمرين : طالب ، وهو الشخص المتكلم سواء كان الطلب أمرا أو نهيا ومطلوب منه تنفيذ ما وجه اليه الطلب ، والمفروض أن يكون الطالب غير المطلوب منه لذا كان الأصل فيه أن يوجه للمخاطب ؛ أى المسند لضمير المخاطب نحو قوله تعالى : "لاتتخذوا عدوى وعدوكم أولياء " فالطالب هو المتكلم والمطلوب منه هو المخاطب ، وقد تدخل على فعل المتكلم :

١ – ويكثر ذلك في فعلى المتكلم (المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون) المبنيين للمفعول نحو : " لا أخرجْ، ولا نخرجْ ، لأن المنهي غير المتكلم ؛ وهو : الفاعل المحذوف الذى ناب عنه ضمير المتكلم ، والأصل " لا يُخرجْننى أحد ، ولا يُخرجْنا أحد ، فحذف الفاعل ، وأنيب عنه ضمير المتكلم ، وغيرت صيغة الفعل المبدوء بالياء إلى مبدوء بالهمزة أو النون ليصح الإسناد إلى ضمير المتكلم .

٢ – ويندر جزمها لفعلى المتكلم مبنيين للفاعل ؛ لأن الأصل : ألا ينهي المرء نفسه ، ومن ذلك قول الشاعر : " لا أعرفنْ ربربا حورا مدامعها " ؛ وقوله : " إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعُدْ لها "

س٩١ لام الطلب من جوازم المضارع فمتى يكثر دخولها عليه ، ومتى يكون قليلا ، ومتى يكون أقل مع التمثيل ؟

ج٩١ ١ – لام الطلب الأصل فيها والكثير دخولها على الفعل المضارع للغائب نحو : "لينفق ذو سعه " ـ " ليقض علينا ربك " .

٢ – ويقل دخولها على فعلى المتكلم مبنيين للفاعل نحو قوله صلى الله عليه وسلم : " قوموا فلأصلّ لكم " ؛ وذلك لقلة أمر المخاطب نفسه وقول الله تعالى " ولنحملْ خطاياكم " .

٣ – ويكون دخولها أقل على فعل الفاعل المسند لضمير المخاطب نحو قوله تعالى : " فبذلك فلتفرحوا " وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " لتأخذوا مصافكم " والإكثر في هذا الاستغناء بفعل الأمر عن لام الطلب تقول : قم ، افرح ، خذ .

س٩٢ " فبذلك فلتفرحوا " قرىء بالتاء الفوقية ، وبالياء التحتية ، أي القراءتين أرجح من جهة الصناعة ولماذا ؟

ج٩٢ قرأ عثمان وأبىّ وأنس : " فبذلك فلتفرحوا " وقرأ غيرهم " فبذلك فليفرحوا " ؛ وجزم لام الطلب لفعل المخاطب أقل في الاستعمال ، والطلب من المخاطب له صيغة تخصه ، وهي فعل الأمر فالأكثر الاستغناء بها عن جزم الطلب باللام ؛ أما لام الطلب فكثر دخولها

على فعل الغائب وذلك ترجحت صناعة قراءة " الياء " على قراءة "التاء" .

س٩٣ : تشترك " لم " و " لما " في أمور ، وتنفرد كل منهما بأمور .

فما هي الأمور التى تتفقان فيها وما هي الأمور التى تنفرد بها كل منهما مع التمثيل ؟

ج٩٣ : ١ - تتفق (لم) و (لما) في أمور مشتركة بينهما وهي :

الحرفية ، والنفي ، والجزم ، والقلب للمضيّ .

٢ - وتنفرد (لم) :

أ - بجواز مصاحبة الشرط نحو قوله تعالى : " وإن لم تفعل فما بلغت رسالته " بخلاف (لما) ، فلا يجوز مصاحبتها اقترانها بأداة الشرط ، فلا يقال : إن لمّا تقم .

ب - وبجواز انقطاع نفي منفيها ، ولذلك جاز : " لم يكن ثم كان ، ولم يجز : لما يكن ثم كان " .

٣ - وتنفرد (لمّا) بـ :

أ - جواز حذف محذوفها نحو : قاربت المدينة ولما ؛ أي : ولما أدخلها ، وورودها في قول الشاعر :

احفظ وديعتك التى استودعتها :. يوم الاعازب إن وصلت وإن لم فضرورة .

ب - أن المنفي بـ(لمّا) يتوقع وينتظر ثبوته ، قال الله تعالى : " بل لمّا يذوقوا عذاب " فمعنى ذلك أنهم إلى الآن لم يذوقوا العذاب ،

وسيذوقونه ، فذوقهم له متوقع بخلاف : لمّا يجتمع الضدان ، لأنه لا يتوقع اجتماعهما .

س٩٤ : ما الجوازم التى تجزم فعلين ، وما أنواعها من حيث الاسمية والحرفية ؟

ج٩٤ : الجوازم التى تجزم فعلين : إن ، وإذ ما ، ومَنْ ، وما ، ومتى ، وأي ، وأين ، وأيان ، وأنى ، وحيثما ، ومهما . وتنقسم من حيث نوعها إلى أربعة أنواع :

١ – حرف باتفاق وهو : (إنْ) .

٢ – حرف على الأصح وهو : (إذ ما) .

٣ – اسم باتفاق ، وهو : (منْ) و(ما) و(متى) و(أىّ) و(أين) و(أيان) و(أنى) و(حيثما) .

٤ – اسم على الأصح وهو : (مهما) .

س٩٥ : ما الأنواع التى يأتى عليها الشرط والجزاء مع التمثيل ؟

ج٩٥ : ١ – يكونان مضارعين نحو قوله تعالى : " وإن تعودوا نعُدْ " .

٢ – وماضيين نحو قوله تعالى : " وإنْ عدتم عُدْنا " .

٣ – ومختلفين : ماضيا فمضارعا نحو قوله تعالى : " من كان يريد حرث الآخرة نزدْ له في حرثه " .

٤ – ومختلفين مضارعا فماضيا نحو قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له "، وهذا قليل .

س٩٦ : ما حكم رفع الجواب المسبوق بماض ، أو بمضارع منفي بـ(لم) ، والمسبوق بمضارع منفي بغير (لم) مع التمثيل ؟

ج٩٦ : ١ - رفع الجواب المسبوق بـ :

أ - ماض   ب - مضارع منفي بـ(لم) قوى

قال الشاعر :

وإن أتاه خليل يوم مسغبة ∴ يقول لا غائب مالى ولا حرم

ونحو : إن لم تقم أقوم .

٢ - ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف ومنه المنفي بـ(لا)

كقول الشاعر : " من يأتها لا يضيرُها "

س٩٧ : قال الله تعالى : " أينما تكونوا يدرككم الموت " قرئ " يدرككم الموت " في قراءة حفص بالجزم في جواب الشرط ، وقرأ طلحة " يدركُكم " بالرفع ، فما حكم تلك القراءة ؟

ج٩٧ : قراءة الرفع ضعيفة ، وحملها الزمخشرى على جعل " أينما تكونوا " في معنى "أينما كنتم " .

س٩٨ : متى يقترن جواب الشرط بالفاء ، أو ما موضع اقتران جواب الشرط بالفاء مع التمثيل ؟

ج٩٨ : كل جواب يمتنع جعله شرطا ، فإن الفاء واجبة فيه ، وذلك في سبعة مواضع هي :

١ - الجملة الاسمية نحو قوله تعالى:"وإن يمسسك بخير فهو علي كل شيء قدير".

٢ - الجملة الفعلية التى فعلها طلبى نحو : " قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني " .

٣ - والجملة الفعلية التى فعلها جامد نحو قوله تعالى :" إن ترن أنا أقلّ منك مالا وولدا فعسي ربى " .

٤ - أو فعلها مقرون بقد نحو :" إن يسرق فقد سرق أخٌ له "

٥ - أو مقرون بحرف تنفيس نحو : " وإنْ خفتم عيلة فسوف يغنيكم "

٦ - أو مقرون بلن النافية نحو : " وما تفعلوا من خير فلن يكفروه "

٧ - أو مقرون بما نحو : " فإن توليتم فما سألتكم من أجر " .

س٩٩ : متى تغنى إذا الفجائية عن الفاء في جواب الشرط مع التمثيل ؟

ج٩٩ : يجوز أن تغنى " إذا " الفجائية عن الفاء إن :

١ - كانت أداة الشرط " إن " .

٢ - والجواب جملة اسمية غير طلبيه نحو : "وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذاهم يقنطون " .

س١٠٠: ماحكم المضارع المقرون بالفاء أو الواو مع التمثيل فيما يأتى :

١ - بعد انقضاء جملتي الشرط والجواب .

٢ - إذا توسط بين جملتي الشرط والجواب .

ج١٠٠ :١ - لك في المضارع المقرون بالفاء أو الواو وبعد جملتي الشرط والجواب :

(١) جزمه بالعطف على الجواب المجزوم . (٢) ورفعه على الاستئناف .

(٣) ونصبه بأن مضمرة وجوبا مثاله نحو : " إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر " .

٢ - وإذا توسط بين الجملتين : (١) فالوجه الجزم ، (٢) ويجوز النصب ، وقريء بالوجهين قول الشاعر :

" ومن يقترب منا ويخضع نؤوه " .

ويمتنع الرفع ، لانه لا استئناف مع عدم اكتمال الجواب .

س١٠١: بين الأوجه الجائزة في اعراب ماتحته خط مع التوجيه :

١ - إن تطع الله تفز وتسعد .

٢ - قال تعالى : " وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر "

٣ - قال تعالى : " ومن يضلل الله فلا هادى له ويذرهم " .

٤ - قال تعالى : " إنه من يتق ويصبر فإن الله " .

٥ - فإن يهلك أبو قابوس يهلك ... ربيع الناس والبلد الحرام

ونأخذ بعده بذناب عيش ... أجب الظهر ليس له سنام

ج١٠١ :١ - وتسعد : فيه الأوجه الثلاثة : الجزم عطفا على الجواب ، والنصب بأن مضمرة وجوبا ، والرفع على استئناف ما بعد الواو ، كأنك قلت : وأنت تسعد .

٢ – ويكفر : بالعطف على الجواب مجزوما ، والنصب بأن مضمرة والرفع على الاستئناف على الإخبار عن الله عز وجل : أنه يكفر السيئات .

٣ – ويذرهم : بالجزم عطفا، وبالنصب بإضمار "أن" ، والرفع على الاستئناف ففي الأمثلة الثلاثة السابقة جاز الجزم والنصب والرفع لانقضاء جملتي الشرط والجواب ثم جيء بالمضارع المقرون بالفاء أو الواو .

٤ – ويصّبر : يجوز فيه الجزم بالعطف على فعل الشرط ، والنصب بإضمار (أن) بعد الواو ، ويمتنع الرفع ؛ لأنه لايصح الاستئناف قبل الجزاء .

٥ – ونأخذ : جاز فيه الأوجه الثلاثة : الجزم والنصب والرفع لتمام الشرط والجزاء قبل الواو : يهلك .

س١٠٢: متى يجوز حذف الشرط ، ومتى يجوز حذف الجواب مع التمثيل ؟

ج١٠٢ :١ – يجوز حذف ما علم من شرط إن كانت الاداة (إن) مقرونه بـ(لا) نحو قول الشاعر :

فطلقها فلست لها بكفء ... وإلا يعلُ مفرقك الحسام

٢ – ويجوز حذف ما علم من جواب نحو قوله تعالى : " فإن استطعت أن تبتغى نفقا في الأرض أو سلما في السماء " .

س١٠٣: متى يجب حذف جواب الشرط مع التمثيل ؟

ج١٠٣ : يجب حذف جواب الشرط إن تقدم أداة الشرط مايدل على جواب الشرط ، بأن يتفقا في المعنى نحو : أنت ظالم إن فعلت ، فالتقدير : فأنت ظالم .

٢ – كذلك يجب حذف جواب الشرط ، إن اجتمع الشرط والقسم وكان القسم سابقا، فيحذف جواب الشرط لإغناء جواب القسم عليه نحو قوله تعالى : " **قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا** " .

س١٠٤: متى يغنى جواب الشرط عن جواب القسم ، ومتى يغنى جواب القسم عن جواب الشرط مع التمثيل ؟ ومتى يجوز الجواب لكليهما مع التمثيل ؟

ج١٠٤ :١– يجب إغناء جواب الشرط عن جواب القسم ، فيحذف جواب القسم اكتفاء بجواب الشرط : إن تأخر أسلوب القسم عن أداة الشرط نحو : إن تقم والله أقم .

٢ – ويجب إغناء جواب القسم عن جواب الشرط إن سبق القسم نحو قوله تعالى : " **لئن اجتمعت الإنس والجن** " الآية .

٣ – ويجوز جعل الجواب للشرط مع تأخره : إذا تقدمهما ذو خبر ، نحو : زيد والله إن يقم أقم ، ويجوز : أقوم .

س١٠٥: ما الحكم إذا تقدم الشرط والقسم اسم يطلب خبرا مع التمثيل ؟

ج١٠٥ : إذا اجتمع الشرط والقسم وتقدمها مبتدأ يطلب خبرا أو اسما لكان جاز جعل الجواب للمتقدم ، وجاز جعل الجواب للمتأخر إن كان

شرطا ، فيجاب بالشرط ويحذف جواب القسم ، فتقول : زيد والله إن يقم أقمْ ، ولا يجوز إن لم يتقدمهما ذو خبر ، ويجوز جعل الجواب للقسم نحو : زيد والله إن يقم لأقومن ، و الأرجح مراعاة الشرط تقدم أو تأخر .

س١٠٦: ماالذى يشترط عند حذف الجواب جوازا أو وجوبا مع التمثيل ؟

ج١٠٦ : يشترط في غير الضرورة مضي الشرط لفظا أو معنى ، فلا يجوز : أنت ظالم إن تفعل ، ولا : والله إن تقم لأقومنّ .

س١٠٧: علام استشهد ابن هشام بالأبيات الآتية ومحل الشاهد ؟

١- لا أعرفن ربربا حورا مدامعها .

٢- إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها .

٣- احفظ وديعتك التى استودعتها .. يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

٤- وإن أتاه خليل يوم مسألة ... يقول لا غائب مالى ولاحرمْ

٥- فقلت تحمل فوق طوقك إنها ... مطبّعة من يأتها لا يضيرها

٦- من يفعل الحسنات الله يشكرها ... والشرّ بالشرّ عند الله مثلان

٧- ومن لا يزلْ ينقاد للغيّ والصّبا .. سيلقى على طول السلامة نادما

٨- ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ... ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

٩- فطلقها فلست لها بكفء ... وإلا يعلُ مفرقك الحسام

١٠- لئن كان ماحدثته اليوم صادقا..أصم في نهار القنط للشمس باديا

ج١٠٧ :١- الشاهد في البيت الأول : دخول (لا) على (أعرفنْ) وهو مبنى للفاعل ، وهذا نادر .

٢- الشاهد في البيت الثانى : دخول (لا) على (نعد) وهو فعل المتكلم مبنى للفاعل، وذلك نادر وقليل .

٣- الشاهد في البيت الثالث : حذف المجزوم بـ(لم) ، (وإن لم تصل)

٤- الشاهد في البيت الرابع : رفع جواب الشرط المسبوق بماض وهو قوله (أتاه) ومحل الشاهد رفع (يقول) جواب الشرط .

٥- الشاهد في البيت الخامس قوله : (لا يضيرها) حيث رفع الفعل المضارع الواقع جوابا لشرط غير ماض وغير مضارع منفي بـ(لم) على ضعف .

٦- الشاهد : قوله الله يشكرها حيث وقع الجواب جملة اسمية وكان حقها الاقتران بالفاء ، ولكنه ترك الفاء لضرورة الوزن .

٧- الشاهد في البيت السابع قوله (سيلفى) حيث جاء جواب الشرط المقترن بحرف التنفيس غير مقترن بالفاء .

٨- الشاهد قوله : (ويخضع) حيث نصب المضارع المعطوف على فعل الشرط قبل مجىء الجواب ، وهذا جائز ، والوجه الجزم .

٩ - الشاهد قوله : (وإلا يعلُ) حيث حذف فعل الشرط ، لأن الأداة (إن) وقد اقترنت بـ(لا) ، والتقدير : (وإلا تطلقها) .

س١٠٨: ما الأنواع التى تأتى لها (لو) مع التمثيل ؟

ج١٠٨ : تأتى (لو) على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون مصدرية مرادفة لـ(أنْ) نحو : " يودُّ أحدهم لو يعمّر ألف سنة ".

الثانى : أن تكون للتعليق في المستقبل ، فترادف (إنْ) كقول الشاعر :

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا

الثالث : أن تكون للتعليق في الماضي ، وهو أغلب أقسام (لو) وتقتضى امتناع شرطها دائما نحو قوله تعالى : " ولو شئنا لرفعناه بها " .

س١٠٩ : قد تكون (لو) مرادفة (أنْ) بالفتح ، وقد تكون مرادفة (إنْ) فما نوع كل منهما مع التمثيل ؟

ج١٠٩ : المرادفة (أنْ) مصدرية نحو : " ودُّوا لو تدهنْ " .

المرادفة (إنْ) للتعليق في المستقبل نحو قول الشاعر:"ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا"

س١١٠ : متى يكثر وقوع (لو) المصدرية ، ومتى يقل مع التمثيل ؟

ج١١٠ :١- يكثر وقوعها بعد (ودّ) نحو قوله تعالى : " ودُّوا لو تُدهن " ، أو(يودّ) نحو قوله تعالى : " يودُّ أحدهم لو يعمَّرْ " .

٢- ويقل إذا لم تسبق بـ(ود) أو (يود) ومنه قول الشاعر :

ما كان ضرّك لو مننت وربما :. منّ الفتى وهو المغيظ المحنق

س١١١ : ماذا يحدث لزمن الفعل الماضى أو الفعل المضارع الواقعين بعد (لو) المصدريّة مع التمثيل ؟

ج١١١ :١- لو المصدرية إذا وليها الماضى بقى على مضيّه .

٢- وإذا وليها المضارع تخلص للاستقبال فقط كما أن (أن) المصدرية كذلك :

مثال الماضى : " ودّ محمد لو نجح " .

مثال المضارع قول الله تعالى : " ودّ الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم " .

س١١٢: ماذا تحدث (لو) التى للتعليق في المستقبل في زمن الفعل الماضى ، والمضارع التى تدخل عليهما مع التمثيل ؟

ج١١٢ :١-"لو" التى للتعليق في المستقبل إذا دخلت على الماضى أوّل المستقبل نحو قوله تعالى :"وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم فليتقوا الله " . ٢- وإذا دخلت على المضارع تخلصّ للاستقبال نحو قول الشاعر :

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبسب

لظل صدى صوتى وإن كنت رمّة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

س١١٣: ما الذى تفيده " لو " التى للتعليق في الماضي ، وماذا يحدث للمضارع الذى يليها مع التمثيل ؟

ج١١٣ :١- الذي تفيده " لو " تقتضى امتناع شرطها دائما .

٢- وإذا وليها المضارع أوّل بالماضى نحو قوله تعالى : " لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم " .

س١١٤: بم تختص " لو " بأنواعها ؟ وما حكم إيلائها اسم معمول لفعل محذوف يفسره مابعده ؟ وما حكم إيلائها "أن " وصلتها مع التمثيل ؟

ج١١٤ :١- تختص" لو " مطلقا بالفعل .

٢- ويقلّ إيلائها اسم معمول لفعل محذوف يفسّره ما بعده نحو قول الشاعر : " أخلاى لو غير الحمام أصابكم "

٣- ويكثر إيلائها : أنّ وصلتها نحو قوله تعالى :" ولو أنّهم صبروا"

س١١٥: كيف تعرب ما بعد " لو " في الآية الآتية : قال الله تعالى :" ولو أنهم صبروا " ؟

ج١١٥ :١- قال سيبويه وجمهور البصريين : مبتدأ ثم قيل :

أ - لاخبر له .   ب - وقيل له خبر محذوف .

٢- وقال الكوفيون والمبرد والزجاج و الزمخشرى : فاعل بـ(ثبت) مقدرا ، كما قال الجميع في (ما) وصلتها في : " لا أكلمه ما أنّ في السماء نجما ".

س١١٦: ما الأنواع التى يأتى لها جواب " لو " وما حكم اقترانه باللام مع التمثيل ؟

ج١١٦ : جواب " لو " يأتى على أنواع مختلفة وهي :

أ - ماض معنى نحو : لو لم يخف الله لم يعصه .

ب- ماض وضعا نحو : " لو شاء ربك ما فعلوه " .

٣- جملة اسمية نحو قوله تعالى : "ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير"

وحكم اقتران جواب " لو " باللام :

أ – إن كان مثبتا اقترانه باللام نحو : " لونشاء لجعلناه حطاما " أكثر من تركها نحو" لونشاء جعلناه أجاجا " .

ب – وإن كان منفيا فالأمر بالعكس نحو : " ولو شاء ربك ما فعلوه " وقول الشاعر : ولو نعطى الخيار لما افترقنا .

س١١٧: قال الله تعالى : " ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير " ، اختلف في نوع جملة " لمثوبة من عند الله خير " ، وفي نوع " لو " اذكر ماقيل في ذلك ؟

ج١١٧ :١– قيل : إن الجملة جواب " لو " .

٢– وقيل : الجملة مستأنفة .

٣– وقيل : جواب لقسم مقدر . أما عن نوع " لو " :

١– فإن قيل انها جواب " لو " فتكون " لو " شرطية

٢– وإن قيل إن الجملة مستأنفة ، أو جواب لقسم مقدر تكون " لو" للتمني ، وهي لا تطلب جوابا .

س١١٨: قال الله تعالى :" كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل " ما إعراب (كل) ؟ ، وما ناصبه ؟ وما نوع (ما) بعدها ؟ ومتى تكون الجملة بعدها لا محل لها من الإعراب ؟ ومتى يكون لها محل ، وما محلها حينذاك ، وأي الوجهين ترجح ، ولماذا ؟

ج١١٨ : ١ـ (كل) منصوبة على الظرفية باتفاق وجاءتها الظرفية من (ما) .

٢ـ ناصبها الفعل الذي هو جواب لها في المعنى (قالوا) .

٣- (ما) يحتمل أن تكون :

أ - مصدرية ، ب - اسما نكرة بمعنى وقت .

أ - فإن كانت مصدرية فالجملة بعدها لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها تكون صلة لـ(ما) ، وأصل الكلام : كل رزق ، ثم عبّر عن المصدر بـ(ما) والفعل ، ثم أنيبا عن الزمان ؛ أي كل وقت رزق ، ونظير ذلك في المصدر الصريح : جئتك خفوق النجم .

ب - وإن قدرت اسما نكرة بمعنى (وقت) فلا تحتاج إلى تقدير زمان (وقت) ، وتكون الجملة بعدها في موضع خفض على أن الصفة حسب القاعدة : الجمل بعد النكرات صفات ، فتحتاج الجملة إلى عائد يربطها بالموصوف والتقدير : " كل وقت رزقوا فيه " ، فـ(كل) مضاف ، (ما) مضاف إليه ، والجملة صفة لـ(ما) .

والوجه الثاني أضعف ، يقول ابن هشام في المغني : " ولهذا الوجه مبعد ، وهو ادعاء حذف عائد الصفة وجوبا ؛ حيث لم يرد مصرحا به في شيء من أمثلة هذا التركيب ".

والوجه الأول أرجح ، واستحسنه ابن هشام بقوله : " وللوجه الأول - يريد كون (ما) مصدرية لا نكرة بمعنى : وقت - مقربان : (١) كثرة مجيء الماضي بعدها نحو : " كلما نضجت جلودهم بدلناهم " ، " كلما أضاء لهم مشوا فيه " ، " وكلما مرّ عليه ملأ من قومه سخروا منه " ، وإني كلما دعوتهم لتغفر لهم جعلوا " .

(٢) وأن (ما) المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى ؛ فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتبة على الأخرى ، ولا يجوز أن تكون شرطية مثلها في : " ما تفعلْ أفعلْ " لأمرين :

الأول : أن تلك عامة فلا تدخل عليها أداة العموم .

الثاني : ولأنها لا ترد بمعنى الزمان .

س١١٩: ما المعانى التى تأتى لها " أما " مؤيدا ماتقول ، وموضحا بالمثال ؟

ج١١٩ :"أما" ١ – حرف شرط ، ٢ – وتوكيد دائما ، ٣ – وتفصيل غالبا .

١– يدل على أنها شرط مجيء الفاء بعدها في الكلام ، قال الله تعالى " فأما الذين آمنوا فيعلمونَ أنه الحق من ربهم ؛ وأما الذين كفروا فيقولون .... " ، ويدل على المعنى الثالث ، وهو التفصيل : استقراء مواقعها نحو : " فأما اليتيم فلا تقهر" ؛ "فأما الذين اسودّت وجوههم " ، " فأمّا من أعطى واتقى " الأيات الثلاث ، ومن تخلف التفصيل قولك : أما زيد فمنطلق .

٢– ويدل على التوكيد ما ذكره الزمخشرى بقوله : " أما حرف يعطى الكلام فضل توكيد ، تقول : زيد ذاهب ، فاذا قصدت أنه لا محالة ذاهب ، قلت : أما زيد فذاهب " ، وزعم أن ذلك مستخرج من كلام سيبويه .

س١٢٠: عن أى شيء تنوب " أما " ؟ وبم تؤول ؟ وما الذى يلزم بعدها ؟ ومتى يجب حذف الفاء بعدها ؟ مع التمثيل ؟

ج١٢٠ :١– تنوب (أما) عن أداة شرط وجملته .

٢- ولهذا تؤول بـ(مهما يكنْ من شيء) .

٣- ولابد لها من فاء لازمة تالية لتاليها .

٤- فإن دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول فيجب حذفها معه كقوله تعالى : " فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم " ؛ أي فيقال لهم : أكفرتم .

٥- ولا تحذف في غير ذلك إلا في ضرورة كقول الشاعر :

فأمّا القتال لاقتال لديكم

س١٢١ : للولا ولوما وجهان اذكرهما مع التمثيل ؟

ج١٢١ : الوجه الأول : أن يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما نحو : "لولا أنتم لكنا مؤمنين " .

الوجه الثاني : أن يدلا على التحضيض نحو " لولا أنزل علينا الملائكة " ، " لو ما تأتينا بالملائكة " .

س١٢٢ : متى تختص (لولا) و (لوما) بالجمل الاسمية ومتى تختصان بالجملة الفعلية مع التمثيل ؟

ج١٢٢ : ١- تختص (لولا) و(لوما) بالجمل الاسمية نحو :" لولا أنتم لكنا مؤمنين " إن دلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما .

٢- فإن دلا على التحضيض كانا مختصين بالجملة الفعلية ، نحو : " لولا أنزل علينا الملائكة "، ونحو : " لوما تأتينا بالملائكة " .

س١٢٣ : أي نوعي (لولا) و(لو ما) يتفق مع (هلا) و(ألا) و(ألا) ، وفي أي شيء يتساويان معها ؟

ج١٢٣ : النوع الثاني: إن دلا على التحضيض يتفقان مع (هلا) و(ألا) و(ألا)

وجه الاتفاق والمساواة : التحضيض والاختصاص بالافعال .

س١٢٤: قد يلي حرف التحضيض اسم ، والمعلوم أن الذي يليه فعل ، كما في قوله تعالى : " ولولا إذ سمعتموه " ، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك " ؟

ج١٢٤ : إن ولي حرف التحضيض اسم كما في الآية والحديث يكون هذا الاسم معلق (مفعول) بفعل إما مضمر ؛ أي مقدر كما في الحديث فتقدير الكلام :" فهلا تزوجت بكرا " ، أو مظهر مؤخر كما في الآية ، وتقدير الكلام : " هلا قلتم إذ سمعتموه ".

س١٢٥: علام استشهد ابن هشام بالأبيات التالية مع ذكر محل الاستشهاد ؟

١- ما كان ضرك لو مننت وربما ... منّ الفتى وهو المغيظ المحنق

٢- ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا .

٣- أخلاى لو غير الحمام أصابكم .

٤- ولو نعطى الخيار لما افترقنا .

٥- فأما القتال لاقتال لديكم .

ج١٢٥ :١- الشاهد في البيت الأول قوله :" لو مننت " ، فقد ولي (لو) المصدرية فعل غير (ود) أو(يود) ، وهذا قليل .

٢- الشاهد في البيت قوله :"لو تلتقي" حيث وردت فيه (لو) الشرطية مرادفة (إن)

٣- الشاهد في البيت الثالث قوله :"لو غير الحمام" حيث ولي (لو الشرطية) اسم مرفوع ، وهو فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده .

٤- الشاهد في البيت قوله :"لما افترقنا" حيث وقع جواب (لو) فعلا ماضيا منفيا بـ(ما) واقترن مع هذا ، وهذا قليل .

٥- الشاهد في البيت قوله :"لاقتال لديكم" حيث حذف الفاء من جواب (أما) مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف وذلك ضرورة .

س١٢٦ : فيم يخالف العددان (الواحد والاثنان) الأعداد من الثلاثة إلى العشرة مع التمثيل؟

ج١٢٦ : يخالف الواحد والاثنان الاعداد من الثلاثة إلى العشرة في حكمين :

<u>أحدهما</u>: أنهما يذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث ، فتقول : واحد واثنان في المذكر ، وواحدة واثنتان مع المؤنث ، على عكس الأعداد من الثلاثة إلى العشرة قال الله تعالى : " سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام " .

<u>الثاني</u> : لا يجمع بينهما وبين المعدود ؛ فلا تقول واحد رجل، ولا : اثنتا امرأتين ، لأن لفظ (رجل) يفيد الجنس والإفراد ، ورجلين يفيد الجنس والتثنية ، بخلاف باقي الأعداد تقول في المميز (رجل) لا تفيد العدد إلا بذكره صراحة ، فيجمع بين العدد والمعدود معا ، فـ(رجال) يفيد الجنس فقط دون العدد وقولنا مثلا (ثلاثة) يفيد العدد فقط ، فلا بد من الجمع بينهما وفي العددين (واحد واثنين) كما قلنا يكتفى بالمعدود (رجل) ، فإذا ذكرت العدد بعد المعدود ، يكون من قبيل

الصفة التأكيدية ، نحو: " وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد " .

س١٢٧: ما حكم مميز الثلاثة والعشرة وما بينهما فيما يأتى مع التمثيل ؟

أ - اسم الجنس . ب - اسم الجمع . ج - الجمع .

ج١٢٧ : مميز اسم الجنس (شجر وتمر) ، واسم الجمع كقوم ورهط :

١- يخفض بـ(من) تقول في اسم الجنس : ثلاثة من التمر ، وفي اسم الجمع: عشرة من القوم ، وفي التنزيل قال الله تعالى : " فخذ أربعة من الطير " .

٢- وقد يخفض بإضافة العدد قال الله تعالى : " وكان في المدينة تسعة رهط " وفي الحديث : " ليس فيما دون خمس ذود صدقة "، وقال الشاعر : ثلاثة أنفس وثلاث ذود

وإن كان جمعا خفض بإضافة العدد إليه نحو : ثلاثة رجال .

س١٢٨: ما المعتبر في التذكير والتأنيث فيما يأتى مع التمثيل ؟

١ - اسمى الجمع والتأنيث . ٢ - الجمع .

ج١٢٨ : يعتبر التذكير والتأنيث مع :

أ - اسمى الجمع والجنس بحسب حالهما ، فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما ، فتقول :(١) ثلاثة من الغنم **بالتاء** ،

؛ لأننا نقول : "غنم كثير " **بالتذكير**، وثلاث من البط ، **بترك التاء** ، لأنك تقول : " بط كثيرة " **بالتأنيث** .

(٢) وثلاثة من البقر ، أو ثلاث ، لأن في البقر لغتين : التذكير والتأنيث ، قال الله تعالى : " إن البقر تشابه علينا " ، وهناك قراءة بذكر التاء (تشابهت) .

ب – ويعتبران (التذكير والتأنيث) مع الجمع بحال مفرده ؛ تقول : ثلاثة اصطبلات وثلاثة حمامات ، بالتاء فيها اعتبارا بحال المفرد (اصطبل وحمام) فإنهما مذكران ولا تقول : ثلاث بتركها اعتبارا بالجمع .

س١٢٩: ما المعتبر من حال الواحد مع التمثيل ؟

ج١٢٩ : ينظر من حال الواحد ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد، فكما تقول :" طلحة حضر" و"هند شخص جميل" بالتذكير فيهما ، تقول " ثلاثة طلحات" ، و" ثلاثة أشخص " بالتاء فيها ولا اعتبار بحال اللفظ حتى تقول : ثلاث طلحات ، بترك التاء ولا حال معناه حتى يقال : ثلاث أشخص بتركها إذا كنت تريد النسوة .

س١٣٠: إذا كان المعدود صفة فما المعتبر في تذكيره وتأنيثه مع التمثيل ؟

ج١٣٠ : المعتبر حال الموصوف المنويّ لا حال الصفة ، وفي التنزيل :" فله عشر أمثالها" ؛ أى عشر حسنات أمثالها ، فذكر العدد هنا بالنظر الى أن المراد : تعداد الحسنات ، ولو أراد لفظ (الأمثال) المذكور لقال : (عشرة) ؛ لأن (المثل) مذكر ، والعدد يخالف المعدود .

س١٣١: عندي (٣) ربعات و (٥) دواب : اكتب ما بين القوسين بالحروف مراعيا التذكير والتأنيث معللا لكل ما تذكر ؟

ج١٣١ :١- في العدد الأول تقول : عندئ ثلاثة ربعات ، بالتاء إن قدرت رجالا ، ويجوز عندي ثلاث ربعات ، بتركها إن قدرت نساء .

٢ - في العدد الثاني تقول : خمسة دوابّ - بالتاء - إن قصدت الذكور ؛ لأن الدابة صفة في الأصل ، فكأنك قلت : خمس أحمرة دواب .

وسمع :" خمس دوابّ ذكور " بترك التاء ؛ لأنهم أجروا الدابة مجرى الجامد ، فلا يجرونها على موصوف .

س١٣٢: ما هي الأعداد التى تضاف إلى معدودها مع التمثيل ؟

ج١٣٢ : الأعداد التى تضاف لمعدودها عشرة وهي :

ثمانية : من (٣ - ١٠) ، وعددان آخران هما : المائة والألف ، نحو قوله تعالى : " فصيام ثلاثة أيام في الحج " ، ونحو : " سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام " .

س١٣٣: ما حق ما تضاف إليه الثلاثة والعشرة وما بينهما مع التمثيل ؟

ج١٣٣ : حق ما تضاف إليه الأعداد من الثلاثة إلى العشرة أن يكون :

١- جمعا .   ٢- مكسرا .

٣- من أبنية القلة نحو:"ثلاثة أفلس وأربعة أعبد" ، وفي التنزيل : " سبعة أبحر" .

س١٣٤: متى تضاف الأعداد من الثلاثة إلى العشرة إلى المفرد مع التمثيل ؟

ج١٣٤ : تضاف هذه الأعداد إلى المفرد : إن كان المضاف إليه لفظ (مائة) نحو: " ثلاث مائة " ، و" تسع مائة " .

س١٣٥: متى تضاف الأعداد من الثلاثة إلى العشرة إلى جمع التصحيح مع التمثيل ؟

ج١٣٥ : تضاف لجمع التصحيح في مسألتين :

المسألة الأولى : أن يهمل تكسير الكلمة نحو قوله تعالى : " سبع سموات " ، و"سبع بقرات" ، وفي الحديث :" خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة " .

المسألة الثانية : أن يجاور ما أهمل تكسيره ، نحو قوله تعالى : " سبع سنبلات " فإنه في التنزيل مجاور لـ " سبع بقرات " .

س١٣٦: متى تضاف الأعداد من الثلاثة إلى العشرة إلى جمع الكثرة مع التمثيل ؟

ج١٣٦ : تضاف الأعداد إلى جمع الكثرة في مسألتين :

المسألة الأولي : أن يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار ، وأربعة رجال وخمسة دراهم .

المسألة الثانية : أن يكون له بناء قلة ، ولكنه شاذ قياسا ، نحو قوله تعالى : " ثلاثة قروء " ، فإن جمع (قرء) بالفتح على (أقراء) شاذ .
أو شاذ سماعا نحو : " ثلاثة شسوع " فإن أشساعا قليل الاستعمال .

س١٣٧: أدخل الأعداد الآتية في جمل مفيدة مع الشرح والتوضيح لأحكامها

١- تذكيرا وتأنيثا . ٢-إعرابا أو بناء . ٣- نوع تمييزها وإعرابه .

أ - (١١) ب - (١٢) ج - (١٣)

ج١٣٧ :أ – العدد الأول (١١) تقول : جاء أحد عشر رجلا ، نحو قوله تعالى : " إني رأيت أحد عشر كوكبا " ، قرأت أحد عشر كتابا ، وتقول : جاءت إحدى عشرة طالبة ، وزرت إحدى عشرة بلدة ، وقرأت إحدى عشرة سورة من القرآن .

ب– العدد (١٢) يقول الله تعالى : " إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا " ، وتقول : حفظت اثني عشر جزءا من كتاب الله ، ومررت باثني عشر منزلا من منازل الأسرة ، وتقول : هذه اثنتا عشرة ورقة ، وتلوت اثنتي عشرة آية من كتاب الله ، ومررت باثنتي عشرة قرية .

ج– العدد (١٣) تقول : جاء ثلاثة عشر طالبا ، ورأيت ثلاثة عشر طالبا ، وسلمت على ثلاثة عشر طالبا ، وتقول : قدم إلى الكلية ثلاث عشرة طالبة ، واعطيت ثلاث عشرة طالبة درجة امتياز ، واستمعت إلى ثلاث عشرة طالبة .

التوضيح : العدد (١١) حكمه في التذكير والتأنيث :

الجزءان (أحد) و (عشر) يوافقان المعدود تذكيرا تأنيثا ،

وحكمهما إعرابا أو بناء : الجزءان : مبنيان على الفتح رفعا ونصبا وجرا بسبب التركيب ، أما تمييزه : فمفرد منصوب .

العدد (١٢) يوافق جزءاه المعدود تذكيرا وتأنيثا كالعدد السابق ، أما في الإعراب والبناء : فجزؤه الأول (اثنان) يعرب إعراب المثنى رفعا ونصبا وجرا ، ولا يبنى لأن البناء يكون في الاسم المفرد

المعرب بالحركات ، أما الجزء الثانى وهو (عشر) فيبنى على الفتح فلا مانع من بنائه ، وتمييزه : مفرد منصوب أيضا .

العدد (١٣) من حيث التذكير والتأنيث : جزؤه الأول يخالف المعدود والجزء الثانى (عشر) يوافق المعدود وأما من حيث الإعراب أو البناء فجزءاه مبنيان للتركيب على فتح الجزءين رفعا ونصبا وجرا ، وتمييزه ـ أيضا ـ مفرد منصوب .

س١٣٨: ما الأوجه الجائزة في العدد (١٨) ؟

أو ما حكم (ياء)(ثمانى عشرة) ، ومتى تسكن شين (العشرة) في لغة الحجازيين ؟ وما لغة تميم حينذاك ؟

ج١٣٨ : ثمانى عشرة لك في :

١- الجزء الأول (ثمانى)

أ - فتح الياء (ثمانىَ) . ب - إسكان الياء (ثمانىْ) .

ج- حذف الياء مع كسر النون (ثمانِ)

د- حذف الياء مع فتح النون (ثمانَ)

(ج، د) حذف الياء لغة قليلة

٢- الجزء الثانى (العشرة)

أ- قياسه كسائر الأعداد المركبة توافق المعدود تذكيرا وتأنيثا .

ب- تبنى على الفتح للتركيب .

ج- العشرة بالتاء :

١- سكنت شينها في لغة الحجازيين . ٢ - تكسر الشين عند تميم

٣- وبعض تميم يفتحها .

س١٣٩: متى يكون تمييز العدد مفردا منصوبا مع التمثيل ؟

ج١٣٩ : يكون تمييز العدد مفردا منصوبا ، في الأعداد من ١١-٩٩ ويشمل هذا المركب كما مرّ ذكره ، وكذا ألفاظ العقود من ٢٠ - ٩٩ .

س١٤٠: ما الحكم من حيث التذكير والتأنيث إذا جاوز العدد (١٩) مع التمثيل ؟

ج١٤٠ : يستوى فيه لفظ المذكر والمؤنث إذا كان العدد لفظ عقود غير معطوف عليه نحو : عشرون عبدا ، وثلاثون امرأة .

س١٤١: ما حكم ألفاظ العقود إذا عطفت على عدد آخر تذكيرا وتأنيثا وإعرابا مع التمثيل؟

ج١٤١ : ألفاظ العقود إذا عطفت على عدد آخر تجرى عليه الأحكام الآتية :

١- العدد المعطوف عليه إذا كان (١-٢) ذكر مع المذكر وأنث مع المؤنث ، وإذا كان من (٣-٩) أنث مع المذكر وذكر مع المؤنث ويعرب العدد حينذاك حسب موقعه من الجملة .

٢- أما المعطوف (العقد) فيعرب رفعا ونصبا وجرا تابعا للعدد السابق ويعرب ملحقا بجمع المذكر السالم (بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا) .

س١٤٢: حكم تمييز العدد من " ١١ ، ٩٩ " مفرد منصوب ، فكيف توجّه مجيء : "أسباطا " جمعا في قوله تعالى : "وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا أمما " ؟

ج١٤٢ : " أسباطا " في الآية وقع بدلا من " اثنتى عشرة " ، والتمييز محذوف ؛ أى اثنتى عشرة فرقه ، ولو كان (أسباطا) تمييزا لذكّر العددان ؛ لأن (السبط) مذكر .

س١٤٣: زعم الناظم أن (أسباطا) تمييز فكيف توفق هذا مع ورود العدد مؤنثا ؟

ج١٤٣ : يزعم ابن مالك أنه لاحذف ، وأن (أسباطا) تمييز وأن ذكر (أمما) رجح حكم التأنيث في (أسباطا) لكونه وصف بـ(أمما) جمع (أمة) كما رجح التانيث في (شخوص) ذكر (كاعبان ومعصر) في قول الشاعر :" ثلاث شخوص : كاعبان ومعصر" ، وكان القياس : ثلاثة شخوص ؛ لأن لفظ (شخص) مذكر ؛ ولكنه لما فسره بـ(كاعبان ومعصر) وهما مؤنثان رجح تأنيثه .

س١٤٤: إذا أضيف العدد المركب غير (١٢) إلى مستحق المعدود فما حكم تمييزه ؟ وكيف تعرب العدد ؟ اذكر ما قيل في ذلك من أوجه موضحا بالامثلة ؟

ج١٤٤ ١- إذا أضيف العدد المركب غير (١٢) إلى مستحق المعدود يستغنىعن التمييز نحو: "هذه أحد عشر زيد" .

٢-(١) يجب عند البصريين بقاء البناء في الجزئين ، فتقول : "هذه أحد عشر زيد

(٢) وحكى سيبويه الإعراب في أخر الجزء الثانى كما في : بعلبك تقول : هذه أحد عشر زيدٍ ، وقال : هي لغة رديئة .

٣-أ - حكى الكوفيون وجها ثالثا ؛ وهو : أن يضاف الأول إلى الثانى فيعرب العدد نحو : ما فعلتْ خمسةُ عشرك ، الجزء الأول : بحسب الإعراب ويجر الثانى بالاضافة .

ب - وأجازوا - أيضا - هذا الوجه - وهو إعراب المتضايفين - دون إضافته إلى مستحق المعدود ، نحو : هذه خمسة عشر ، ورأيت خمسة عشر ، ومررت بخمسة عشر ، فيعرب الجزء الأول بحسب الموقع الإعرابى ، ويجر الثانى بالإضافة استدلالا بقوله :

كلف من عنائه وشقوته ... بنت ثمانى عشرة من حجته

س١٤٥: قد يصاغ العدد على وزن "اسم الفاعل" ليدل على الترتيب فما حكم تذكره وتأنيثه مع التمثيل ؟

ج١٤٥ : يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث نحو : " والخامسة أن غضب الله عليها " .

س١٤٦: للعدد على وزن اسم الفاعل استعمالات متعددة بحسب المعنى الذى يراد ، فما هي الأوجه المستعملة مع التمثيل ؟

ج١٤٦ : للعدد على وزن الفاعل سبعة أوجه :

أحدها : أن يكون مفردا عن غيره (بدون إضافة أو تركيب) .

ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا ، نحو قول الشاعر :

"لستة أعوام ، وذا العام سابعُ "

الثاني : أن يستعمل مع أصلــه ، ليفيد أن الموصــوف بــه بعـض تلـك العدة المعينـة لاغير فتقول : خـــامس خمســة ؛ أي بعـض جماعــة منحصرة في خمسة :

١- فيضاف إلى أصله ويكون من إضافة البعض إلى الكل قال تعــالى :" إذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين " ، وقــال : " لقد كفرالذين قــالوا ثالث ثلاثة "

٢- وزعم الأخفش وقطرب والكسائي وتعلب أنـه : يجـوز إضافـة العدد المشتق إلى أصله ، ويجوز نصبه اياه كمـا فـي (ضـارب زيـدا) و(ضارب زيد) .

٣- وأجاز ابن مالك ذلك في لفظ (ثان) فقط .

الثالث :١- أن تستعمله مـع مـادون أصلـه ؛ ليفيـد معنـى التصيير ؛ فتقـول : هـذا رابـع ثلاثـة ؛ أي جـاعل الثلاثـة أربعـة ، قـال تعــالى : "مايكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولاخمسة إلا هو سادســهم " ، ويجوز حينئذ : إضافته وإعماله ، كمـا يجـوز الوجهـان فـي (جـاعل) و(مصيّر) .

٢- ولايستعمل بهذا الاستعمال (ثان) فلا يقال : ثانى واحد ، ولا ثــان واحدا وأجازه بعضهم وحكاه عن العرب .

الرابع : أن تستعمله مـع العشــرة ؛ ليفيـد الاتصـــاف بمعنــاه مقيـدا بمصاحبة العشرة ؛ فتقول : حادى عشر ، بتذكيرهما ، وحادية عشـرة بتأنيثهما ، وكـذا تصنـع فـي البواقـى بتذكـير الجزءيـن مـع المذكــر

وتأنيثها مع المؤنث ، فتقول : الجزء الخامس عشر والمقامة السادسة عشرة ويبنى الجزءان على الفتح للتركيب ، وفي العدد (واحد) تقلب القاء إلى موضع اللام ، فيقال : حادى عشر وحادية عشرة .

الخامس : أن تستعمله مع العشرة ليفيد معنى (ثانى اثنين) ؛ أي بعض العدة المنحصرة ولهذا الوجه **ثلاثة استعمالات** :

[١]- **الأول** : وهو الأصل : أن تأتى بأربعة ألفاظ :

(١) الأول على وزن فاعل مشتق من مثله الجامد كـ(ثالث) من (ثلاثة) .

(٢) الثانى لفظ (عشر) .

(٣) اللفظ الجامد (ثلاثة) .

(٤) لفظ عشر .

١- فيتركب الأول مع الثانى : فيقول " ثالث عشر " .

٢- ثم يتركب الثالث مع الرابع : فتقول : ثلاثة عشر " .

٣- ثم تضيف المركب الأول إلى المركب الثانى فتقول " ثالث عشر ثلاثة عشر ".

[٢]- **الثانى** :١ ـ تحذف (عشر) من المركب الأول استغناء به في الثانى (ثالث) .

٢ ـ وبذلك تعرب الأول ، لزوال مقتضى البناء فيه وهو التركيب .

٣- وتضيفه إلى الثانى فتقول : ثالث ثلاثة عشر ، فيبنى على فتح الجزءين .

[٣] - **الثالث** : أن تحذف العقد من الأول : (عشر) ، والنيف من الثانى : (ثلاثة) ولك فيه وجهان : **الأول** :- أن تعربهما لزوال مقتضى البناء ؛ فقد حذف الجزء الثانى من المركب الأول وحذف الأول من المركب الثانى وحينئذٍ تعرب العدد على وزن فاعل حسب طلب العامل له ، وتجر الثانى (عشر) بالإضافة . الثانى : أن تعرب العدد الأول (ثالث) وتبنى الثانى (عشر) ، حكاه الكسائى وابن السكيت وابن كيسان . ووجهه : أنه قدر ماحذف من الثانى ، ولايقاس على هذا الوجه لقلته وهناك استعمال ثالث : زعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه (فكأن التركيب باق) وهذا مردود ؛ لأنه لا دليل حينئذ على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين ، بخلاف ما إذا أعرب الأول .

السادس : أن تستعمل الفاعل مع العشرة ؛ لإفادة معنى (رابع ثلاثة) فيكون بمعنى (جاعل) فتأتى بأربعة ألفاظ : ١ - الأول : العدد على وزن فاعل (رابع) .

٢ - الثانى : لفظ (عشر)

٣ - الثالث : العدد الأدنى مما اشتق منه وزن (فاعل) (ثلاثة) .

٤ - الرابع : لفظ (عشر) . فتقول : رابع عشر ثلاثة عشر ،

أجاز ذلك سيبويه ومنعه بعضهم وعلى الجواز يكون المركب الأول : مبنيا (رابع عشر) ، ويكون المركب الثانى : في موضع خفض (ثلاثة عشر) ، ولك في هذا الوجه السادس أن تحذف (العشرة) من التركيب

الأول (رابع) ، فتقـول : " رابـع ثلاثـة عشـر" ، ولا يجـوز أن تحـذف النيف من الثانى ، وتقول (رابع عشر) بفتحهما ؛ لأنـه يلتبس الحـذف من كل من التركيبين بالتركيب الواحد الأصلى .

السابع : أن تستعمل العدد فـاعل مـع " العشـرين وأخواتـه " ، فتقدمـه معربا وتعطف عليه العقد بالواو خاصـة ، فتقـول : حـادٍ وعشـرون ، وحادية وعشرون ، وثالث وأربعون ، وخامسة وخمسون .

س١٤٧: تأتى" كم " استفهامية وخبرية ، فما معنى كل منها ؟

ج١٤٧ : كم الاستفهامية بمعنى : أيّ عدد ، وخبرية بمعنى : كثير .

س١٤٨: تتفق كم الاستفهامية والخبرية في أمور وتختلفان في أمور أخرى : اذكر كلا منها مع التمثيل ؟

ج١٤٨ : الأمور التى يتفقان فيها خمسة هي :

١- كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والمقدار .

٢- كونهما مبنيين . ٣- كون البناء على السكون .

٤- لزوم التصدير . ٥- الاحتياج إلى التمييز .

- أما الأمور التى يختلفان فيها خمسة ـ أيضا ـ هي :

١- الأول : كم الاستفهامية تميّز بـ :

أ- منصوب مفرد نحو : كم عبدًا ملكت .

ب- ويجوز جرّه بـ(من) مضمرة إن جرت (كـم) بحـرف جـر نحـو : بكم درهم اشتريت ثوبك ؟

أما (كم) الخبرية فتميز بـ :

أ – بمجرور مفرد نحو : كم امرأةٍ جاءتك ؟

ب – أو مجرور مجموع نحو : كم رجال جاءوك ؟ والإفراد أكثر وأبلغ .

٢ – الثاني : الخبرية تختص بالماضي كـ(رب) ، فلا يجوز : كم غلمان سأملكهم ، كما لايجوز : رب غلمان سأملكهم ، ويجوز في الاستفهامية : كم عبدا ستشتريه ؟

٣ – الثالث : أن المتكلم بالخبرية لاينتظرجوابا من مخاطبه .

٤ – الرابع : أنه يتوجه إلى المتكلم بالخبرية التصديق والتكذيب .

٥ – الخامس : أن المبدل من الخبرية لايقترن بهمزة الاستفهام ، تقول : كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون ، ولا تقول : كم رجال في الدار أعشرون ؟ ويقال في الاستفهامية : كم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟

س١٤٩: يروى قول الفرزدق :

كم عمة لك يا جرير وخالة ... فدعاء قد حلبت عليّ عشاري

بجر (عمة) وبنصبها وبرفعها وكذلك (خالة) فما نوع (كم) في هذه الأوجه ؟ وما إعرابها ؟ وما إعراب (عمة) ؟ وما الخبر في كل ؟ ولماذا قال:(حلبت) ولم يقل (حلبتا) مع أن الحديث عن العمة والخالة؟

ج١٤٩ :١– يروى بنصب (عمة) فتكون : أ – (كم) خبرية بمعنى (كثير) وتعرب : مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع ، و (خالة) معطوف

علـى (عمـة) وذلـك علـى رأى تميم التـى تجيز نصـب تميـيز (كـم) الخبرية مفردا .

ب - وعلى رأى الجمهور فـ(كم) استفهامية تهكمية مبتـدأ مبنـى علـى السكون و(عمّة) تمييز منصـوب علـى القـاعدة ، و(خالـة) معطـوف بالنصب ، والخبر في الحالتين : جملة (قد حلبت) .

٢- ويروى بجر (عمة) فـ(كـم) خبريـة : مبتدأ مبنـى علـى السـكون و(عمـة) مجـرورة بإضافـة (كـم) إليهـا وعلـى رأى القـرّاء مجـرورة بـ(من) مضمرة .

٣- ويروى برفع (عمة) فتكون (كم) :

١- مصدرية مبنية على السكون بتقدير : كم حلبة ؟

٢- أو ظرفية مبنية على السكون بتقدير : كم وقتا ؟

أ- وكم (استفهامية) وتمييزها على هذين الوجهيـن محـذوف و(عمـة) في تلك الحالة (مبتدأ) .

ب- وإن قدرت (كم) خبرية يكون مابعدها :- المحـذوف - مضـاف إليه والتقدير :

١- كم حلبة بجر التمييز المحذوف .

٢- كم وقت بجر التمييز المحذوف .

و(لك) جارّ ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(عمـة) ؛ (قد حلبت) : أفرد الضمير في (حلبت) وذلك :

١- حملا على لفظ (كم) .

٢- أو أن (التاء) في (حلبت) للجماعة ، لأنهما في معنى (عمات) و(خالات) .

س١٥٠: تتفق (كأيّ) مع (كم) الخبرية في أمور ، وتختلف معها في أمور أخرى ، فما الأمور التى يتفقان فيها ، وما الأمور التى تختلف فيها (كأيّ) عن (كم) مع التمثيل؟

ج١٥٠ : تأتى (كأيّ) بمنزلة (كم) الخبرية في :

١ - إفادة التكثير . ٢ - وفي لزوم التصدير .

٣ - وفي انجرار التمييز .

وتختلف (كأيّ) في أن :

١- تمييزها يجر بـ(من) ظاهرة لا بالإضافة ، قال الله تعالى : "وكأيّن من دابة لا تحمل رزقها " .

٢ - وقد ينصب تمييزها كقول الشاعر :

اطرد اليأس بالرجاء فكأيّ .:. آلما حُمّ يسره بعد عسر

س١٥١: بماذا يكنى بـ(كذا) في العدد ؟ وماذا يجب في تمييزها ؟ وما وجه اختلافها عن (كم) و (كأين) مع التمثيل ؟

ج١٥١ : يكنى بكذا عن العدد القليل والكثير ، ويجب في تمييزها النصب .

١ - وتختلف عن (كم) و (كأى) في أنها لا تأتى متصدرة .

٢ - وتمييزها منصوب أما تمييز (كم) الخبرية فيأتى مجرورا وتمييز (كأى) فيكون مجرورا غالبا وقد يأتى منصوبا مثال (كذا) : قبضت كذا وكذا درهما .

س١٥٢: قال الله تعالى :

١ - " فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا " .

٢ - " فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم " .

٣ - " لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة " .

٤ - " واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا " .

٥ - " إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين".

٦ - " إنى رأيت أحد عشر كوكبا " .

٧ - " وإن يوما عند ربك كألف سنة مما تعدون " .

بين في الآيات السابقة الأعداد موضحا :

أ - نوعها ب - اعرابها أو بناءها

ج - تذكيرها وتأنيثها . د - تمييزها .

ج١٥٢ :١- في الآية الأولى : العدد (اثنتا عشرة)

أ - نوع العدد : مركب .

ب - جزؤه الأول (اثنتا) معرب (ملحق بالمثنى) وجزؤه الثانى (عشرة) مبنى على الفتح .

ج - والجزءان (اثنتا) و(عشرة) يوافقان المعدود تذكيرا وتأنيثا .

د - وتمييزه : مفرد منصوب .

٢ - في الآية الثانية : (ثلاثة أيام)

أ - نوع العدد : مضاف . ب - وهو معرب .

ج - مخالف للمعدود تذكيرا وتأنيثا . د - تمييزه جمع مجرور بإضافة العدد إليه

٣ - في الآية الثالثة : (ثالث ثلاثة)

أ - نوع العدد : على وزن (فاعل) مستعملا مع أصله ، ليفيد أن الموصوف به بعض جماعة عدتها ثلاثة .

ب - العدد معرب مضاف إلى ما اشتق منه .

ج - موافق للمعدود تذكيرا وتأنيثا . د - لا تمييز له .

٤ - في الآية الرابعة : (سبعين رجلا)

أ - نوع العدد : من ألفاظ العقود .

ب - معرب ملحق بجمع المذكر السالم .

ج - يتساوى فيه المذكر والمؤنث (بلفظ واحد) .

د - تمييزه مفرد منصوب .

٥ - في الآية الخامسة : (ثانى اثنين)

العدد نوعه وأحكامه كالعدد (ثالث ثلاثة) ، في الآية الثالثة .

٦ - في الآية السادسة : (أحد عشر كوكبا)

أ - نوع العدد : مركب . ب - مبنى على فتح الجزءين .

ج - موافق للمعدود تذكيرا وتأنيثا . د - تمييزه مفرد منصوب .

٧ - في الآية السابعة : (كألف سنة)

أ - نوع العدد : مضاف إلى المفرد . ب - معرب .

ج- يتساوى فيه المذكر والمؤنث (بلفظ واحد) .

د - تمييزه مفرد مجرور بالاضافة .

س١٥٣ : علام استشهد ابن هشام بالأبيات الآتية :

١- ثلاثة أنفس وثلاث ذود .

٢ - ثلاث شخوص كاعبان ومصر .

٣ - ثلاث مئين للملوك وفي بها .

٤ - إذا عاش الفتى مائتين عاما .

٥ - بنت ثماني عشرة من حجته .

٦ - لستة أعوام ودا العام سابغ .

٧ - كم عمة لك ياجرير وخالة ... فدعاء قد حلبت على عشارى .

٨ - اطرد اليأس بالرجا فكأيّ ... آلما حُمّ يسره بعد عسر .

ج١٥٣ : ١- الشاهد في البيت الأول :

إضافة العدد إلى معدوده فجر المعدود (اسم الجمع) بهذه الاضافة (وثلاث ذوّد) .

٢- الشاهد في البيت الثانى :

قوله : ثلاث شخوص ، حيث ورد (شخوص) جمعا والمفروض أن يلاحظ في عدده تذكيرا وتأنيثا حال مفرده الذى هو شخص مذكر ، وإن كان المقصود به هنا مؤنثا ، فكان ينبغى أن يقول : (ثلاثة شخوص) ، كما يقال : (ثلاثة رجال) إلا أنه راعى المعنى المقصود الذى رشحه وقوّاه ذكر (الكاعبين والمعصر) ، وهذا ضرورة عند جمهور النحاة .

٣- الشاهد في البيت الثالث : (ثلاث مئين) حيث المفروض أن يضاف للمفرد (ثلاث مائة) ، ولكنه جاء مجموعا شذوذا للضرورة .

٤- الشاهد في البيت الرابع : (مائتين عاما) حيث نصب التمييز ، وكان حقه الإضافة (مائتي عام) .

٥- الشاهد في البيت الخامس : (ثماني عشرة) حيث أضاف صدر المركب العددي (ثماني) إلى عجُزه (عشرة) من غير أن يكون العدد مضافا إلى المعدود .

٦- الشاهد في البيت السادس : (سابع) حيث اشتق من (السبعة) ، ليفيد الاتصاف بهذه العدة .

٧ - الشاهد في البيت السابع : (عمة ، خالة) على ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والجر ؛ فتجر (عمة) و(خالة) على أن (كم) خبرية ، وبنصبها عند تميم أو على الاستفهام التهكمي (وكم) مبتدأ ، وقد حلبت : خبر ، وبرفعهما على الابتداء و(حلبت) : خبر للعمة أو الخالة ، وخبر الأخرى محذوف ، وتكون (كم) على هذا نصبا على المصدرية أو الظرفية .

٨- الشاهد في البيت الثامن : (كأيّ ألفا) حيث ورد تمييز (كأي) في البيت مفردا منصوبا كما يأتي أيضا مجرورا : " وكأين من دابة " .

س١٥٤: ما حكم الإخبار بالزمان والمكان عن أسماء الذوات ، وأسماء المعاني ، مع التمثيل ؟

ج١٥٤ : ١- يخبر باسم المكان عن أسماء الذوات (الأعيان) وعن أسماء المعاني ، فتقول : زيد خلفك ، والخير أمامك .

٢- أما أسماء الزمان فالمشهور أنه لا يخبر بها عن أسماء الأعيان فلا يقال : زيد اليوم ، لعدم الفائدة ، وأجاز ذلك قوم إذا كان فيه معنى

الشرط نحو : الرطب إذا جاء الحر ، وأجاز بعض المتأخرين بشرط الفائدة وعليه ابن مالك وذلك بأن :

أ ـ يشابه اسم المعنى في حدوثه وقتا دون وقت ، نحو : الرطب شهري ربيع.

ب ـ أو مضاف إليه اسم معنى عام ، نحو : أكلّ يوم ثوبٌ تلبسه .

ج ـ أو يعم والزمان خاص ، نحو : نحن في شهر كذا .

د ـ أو مسئول به عن خاص ، نحو : في أي الفصول نحن ؟

٣ـ أما حكم الإخبار بالزمان عن اسم المعنى فجائز إذا كان الحدث غير مستمر ، نحو : الصوم اليوم والسفر غدا ، فإن كان الحدث مستمرا امتنع الإخبار عنه لعدم الفائدة ، نحو : طلوع الشمس يوم الجمعة .

س١٥٥: متى يجوز في الزمان الواقع خبرا عن اسم المعنى : الرفع والنصب بإجماع ؟ ومتى يوجب الكوفيون رفعه ؟ وما موقف البصريين من هذا الحكم ؟

ج١٥٥ : إن كان المعنى المخبر عنه بالزمان واقعا في جميع الزمن وكان الزمان معرفة جاز رفعه ونصبه بإجماع ، نحو : صيامك يوم الخميس ، وإن كان نكرة فالكوفيون يوجبون رفعه ، نحو : ميعادك يوم ويومان ، ومنه قوله تعالى : "غدوّها شهر ورواحها شهر" ، وقوله : "وحمله وفصاله ثلاثون شهرا "، وجوز البصريون النصب والجر بفي أيضا .

س١٥٦: متى يجوز الإخبار بالزمان عن اسم المعنى ، ومتى يمتنع مع التمثيل ؟

ج١٥٦ : إذا كان الحدث غير مستمر جاز الإخبار ، نحو : السفر غدا ، وإذا كان مستمرا امتنع الإخبار عنه ، فلا يقال : طلوع الشمس يوم الجمعة

س١٥٧: ما حكم الإخبار بالزمان عن اسم المعنى ؟

أ - إن كان المعنى واقعا في جميع الزمن .

ب - إن كان واقعا في أكثره .

ج - إن كان واقعا في بعضه .

ج١٥٧ : أ - إن كان المعنى واقعا في جميعه فإن كان الزمان معرفة جاز رفعه ونصبه بالإجماع نحو : صيامك يوم الخميس ، والنصب هو الأرجح .

ب - وإن كان نكرة فأوجب الكوفيون رفعه ، ومنه قوله تعالى : " غدوها شهر ورواحها شهر " ، وأجاز البصريون الرفع والنصب والجر بفي .

ج - إن كان واقعا في أكثره جرى عليه الحكم السابق ، نحو قوله تعالى : " الحج أشهر معلومات " .

د - وإن وقع في بعضه فقد حكى ابن مالك الإجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة والنصب أجود ، وروي بهما قول : زعم البوارح أنّ رحلتنا غدا .

س١٥٨: متى يجوز في اسم الزمان الواقع خبرا عن أسماء الأيام الرفع والنصب وعلام اعتمد وجه النصب ؟ ولماذا كان الرفع أرجح ؟

ج١٥٨ : إن تضمن اسم اليوم عملا كالجمعة والسبت والعيد والإفطار جاز الرفع والنصب، أما وجه النصب لما تتضمنه هذه الأيام من معنى ، ففي الجمعة : الاجتماع ، وفي السبت : القطع ، وفي العيد : العدد أو العود ، وترجح الرفع لغلبة إطلاقها على معنى اليوم بدون نظر إلى ما تتضمنه من معنى .

س١٥٩: متى يتعين رفع الزمان الواقع خبرا عن أسماء الأيام ، ولماذا امتنع النصب ؟ وما وجه إجازة الفرّاء فيها النصب ؟

ج١٥٩ : يتعين الرفع إذا لم يتضمن اسم اليوم عملا كالأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء ، لأن الأحد مثلا بمعنى : اليوم ، واليوم لا يقع في اليوم ، فلا يجوز النصب ، أما إجازة الفرّاء وهشام النصب ؛ لتأويلهما اليوم بالآن كما يقال : أنا اليوم أفعل كذا ؛ أنا الآن أفعل كذا ، والآن أعم من اليوم ، فيصح أن يكون ظرفا له كما تقول : في هذا الوقت هذا اليوم .

س١٦٠: ما حكم إعراب الزمان إذا وقع خبرا عن أسماء الشهور ؟

ج١٦٠ : يتعين رفعه فقط مثل : الزمن المبارك رمضان ، وأول السنة المحرم .

س١٦١: إذا أخبر بالمكان عن اسم العين فمتى يمتنع الرفع ، ومتى يترجح الرفع ، ومتى يكون الرفع راجحا عند البصريين ، وواجبا عند الكوفيين ، ومتى يكون الرفع مرجوحا ، ومتى يلزم نصبه إجماعا ؟

ج١٦١ : يمتنع رفعه إجماعا إن كان غير متصرف ، نحو : زيد عندك ، ويترجح رفعه إن كان متصرفا وهو نكرة ، نحو : أنت مني مكان قريب ، وهو باق على الظرفية عند البصريين ، والمضاف محذوف إما من المبتدأ ؛ أي مكانك مني قريب أو من الخبر ؛ أي ذو مكان قريب ، وعند الكوفيين واجب الرفع بمعنى اسم الفاعل وليس بظرف ورفعه مرجوح إن كان معرفة ، نحو : زيدٌ خلفك ، وداري أمامك ؛ لأن أصل الخبر التنكير ، ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر ، نحو قوله :

شهدنا فما تلقى لنا من كتيبة ... مدى الدهر إلا جبرئيل خلفها

خلافا للجرمي والكوفيين .

س١٦٢: إذا كان المكان في موضع الخبر عن عين وأريد تعيين المنزلة من قرب أو بعد، فما حكم استعماله عند سيبويه وغيره ؟

ج١٦٢ : يرى "سيبويه"أن استعماله سماعي لا قياسي ، فلا يستعمل منه إلا ما سمع من العرب ، فلا تقل : هو مني مجلسك ولا متكاء زيد ، ولو أظهرت المكان في هذا الإسناد جاز ، نحو : هو مني مكان مجلسك ،

وغيره يرى أنه يستعمل قياسا ، وما كان منها بمعنى القرب فجعله ظرفا أولى من رفعه ، وما كان في معنى البعد : كمناط الثريا ، فرفعه أولى .

س١٦٣: ما حكم ظرف الزمان والمكان إذا كان متصرفا وموقتا محدودا وأخبرت به عن اسم عين لتقدير المسافة ، مع التمثيل ؟

ج١٦٣ : يجب رفعه نحو : دارك مني فرسخٌ ، ومنزلك مني ليلةٌ ، وذلك على حذف مضاف بعد مضاف ؛ أي ذات مسافة فرسخ ، وذو مسافة سري ليلة .

س١٦٤: فصّل القول في قولهم : " أجدّك لا تفعل كذا " ، مبينا معناه اللغوي ذاكرا آراء العلماء في نوع المصدر ؟

ج١٦٤ : ١- المعنى اللغوي : الجدّ : نقيض الهزل ، والجدّ : الاجتهاد ، وجدّ به الأمر : اشتدّ ، ويقول الأصمعي : أجدّ فلان أمره ؛ أي : أحكمه ، وعن أبي عمرو : أجدّك وأجدّك ، معناهما : مالك أجدًا منك ، ويقول ابن الحاجب : أصله : لا تفعل كذا جدًا ؛ لأن الذي ينبغي الفعل منه يجوز أن يكون بجدّ منه ، ويجوز أن يكون من غير جدّ ، فإذا قال : جدًا ، فقد ذكر أحد المحتملين ، ثم أدخلوا همزة الاستفهام إيذانا بأن الأمر ينبغي أن يكون كذلك على سبيل التقرير ، فقدم المصدر من أجل همزة الاستفهام ، فصار : أجدّك لا تفعل .

٢- آراء العلماء : ذكره سيبويه : في باب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله ، فقال : " ومثل ذلك في الاستفهام : أجدّك لا تفعل كذا

كأنه قال : أحقا لا تفعل كذا وكذا ، وأصله من الجدّ ، كأنه قال : أجدًا ، ولكنه لا يتصرف ولا يفارقه الإضافة كما كان ذلك في لبيك وسعديك " ، ويرى ابن الحاجب أنه من المصدر المؤكد لغيره ، ويرى الرضي : أنه من قبيل المصدر المبين لمضمون المفرد .

س١٦٥: " يقال عذيرك من فلان " ، فما معناه ؟ ومم اشتق ؟ وعلام نصب ؟

ج١٦٥ : العذر : الحجة التي يعتذر منها ، والجمع : أعذار ، والعرب تقول : أعذر فلان ؛ أي كان منه ما يعذر به ، ومعنى : عذيرك من فلان ؛ أي : هات من يعذرك ، ويقال العذير : النصير ، والعذير : الأمر الذي يحاوله الانسان فيعذر منه ، ويقولون : من عذيري من فلان ؛ أي من ينتحي باللائمة عليه ويعذرني في أمره ، و(عذير) فعيل بمعنى فاعل ، ونصبه على إضمار هلمّ ، أو هات ، أو ما يشبيهما، يقول الرضي : ومن الواجب إضمار فعلها سماعا ـ ؛ أي من المفعولات التي يحذف ناصبها ـ عذيرك من فلان ، قال الشاعر :

جاري لا تستنكري عذيري ... سيري وإشفاقي على بعيري

ويلاحظ هنا أن (عذير) تعرب مبتدأ خبره (سيري) أولى ، ويكون مفعول (تستنكري) محذوف ، فإن في جعله مفعولا لتستنكري يجعله مما يذكر فعله ، وهذا معارض بما قاله ابن الحاجب : في أن (عذير) مما يحذف عامله وجوبا ؛ أي أن جاء منصوبا .

س١٦٦: يقال : (بله الأكف) فما معناها ، وما نوعها ، وما إعرابها ، وحكم ما بعدها ؟

ج١٦٦ : (بله) يقول الجوهري : " كلمة مبنية على الفتح بمنزلة (كيف) ومعناها : (دع) قال كعب بن مالك يصف السيوف :

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها ... بله الأكف كأنها لم تخلق

قال الأخفش : (بله) ها هنا بمنزلة المصدر ، كما تقول : ضربَ زيد[1] ، ويجوز نصب (الأكفّ) على معنى (دعْ) ، ويقول سيبويه في (بله زيدا) :" أما بله زيدا ، فيقول : دع زيدا و(بله) ها هنا بمنزلة المصدر ، كما تقول : ضرب زيد " ، قال أبو علي الفارسي : " فمن قال : بله زيدا جعله بمنزلة (دعْ) وسمّى به الفعل ، ومن قال : بله زيد ؛ فأضاف جعله مصدرا ، وحكى أبو علي عن الأخفش : " أنه يجيء بمعنى (كيف) فيرفع ما بعده ، وينشد البيت : ... ... بله الأكفّ ، ويقول البغدادي :" فمعنى (بله الأكفّ) على رواية نصب (الأكفّ) : أنك ترى الرءوس ...... فدعْ ذكر الأكفّ ، فإن قطعها عن الأيدي أهون بالنسبة إلى الرءوس ، فـ(بله) على هذا اسم فعل .

وعلى الجرّ : إنك ترى تطاير الرءوس عن الأبدان فتركا لذكر الأكفّ ؛ أي فاترك ذكرها تركا ، فـ(بله) على هذا مصدر مضاف .

وعلى الرفع : إنك ترى الهامات ضاحية عن الأبدان ، فكيف الأكفُ لا تكون ضاحية عن الأيدي .... فـ(بله) بمعنى (كيف) للاستفهام

---

[1] يريد بنصب (ضرب) وجر (زيد) .

التعجبي [1] :

١- فـ(بلهَ) على الأول والثالث : اسم ، وفتحة (بله) بنائيّة .

٢- وعلى الثاني – النصب – جملة فعليّة حذف صدرها ، والفتحة إعرابية .

ويرى بعض الكوفيين أنها ترد للاستثناء كـ(غير) فتجر ما بعدها ، فمعنى (بله) الأكفَّ : غير الأكفِّ .

س١٦٧: يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " كما تكونوا يولى عليكم " ، فصّل القول في إعراب (تكونوا) مع بيان ما قيل بشأن حذف النون في (تكونوا) وأوجه تخريجها .

ج١٦٧ : ١- يرى ابن هشام أن (تكونوا) نصبت بحذف النون على إعطاء (ما) المصدرية حكم (أن المصدرية) وذلك على سبيل التقارض ، كما أعطى (أن) المصدرية في الإهمال حكم (ما) المصدرية في عدم العمل ، كما في قول الشاعر :

أن تقرآن على أسماء ويحكما ......

٢- واستبعد بعض العلماء ذلك وخرجوا الحديث برواية حذف النون على :

أ - أن النون حذفت للتخفيف ، وقد جاء ذلك نظما ونثرا ،

(١) فأما الشعر فمن ذلك قول الشاعر : " أبيت أسري وتبيتي تدلكي" فلم يقل تبيتين وتدلكين ؛ لأجل الخفة .

---

[1] فـ(كيف) في محل رفع خبر مقدم ، و(الأكف) مبتدأ مؤخر .

(٢) وأما نثرا فكما في قراءة : " إن هذان لساحران تظّاهرا " - بتشديد الظاء - فالأصل : " أنتما ساحران تتظاهران " ، حذفت النون تخفيفا ، وأدغمت التاء في الظاء ، وفي الحديث : " لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابّوا " ، الشاهد فيما بعد (لا) في (لا تدخلوا) و(لا تؤمنوا) .

س١٦٨: اذكر ما قيل في إعراب : " كأنك بالفرج آت " ، و" كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل " ، مع بيان مرجع الضمير (الكاف) والضمير المستتر ، ونوع الباء ، وإعراب كل تفصيلا ؟

ج١٦٨ : ذهب <u>الكوفيون</u> إلى أن من معاني (كأنّ) التقريب ، ومن ذلك قول الحسن البصري : " كأنك بالدنيا لم تكن ، وبالآخرة لم تزل " وقولهم : " كأنك بالفرج آت " و" كأنك بالشتاء مقبل " ، وقول الحريري : " كأني بك تنحطّ ... إلى اللحد وتنغطّ " والمحققون على أن (كأنّ) للتشبيه فيما ذكر ،

١- وخرّج الفارسي هذه المُثل على أن الكاف في (كأنك) للخطاب و(الباء) زائدة في اسم كأنّ ، و(الشتاء) و(الفرج) و(الدنيا) و(الآخرة) : اسم كأنّ ، والتقدير : كأنّ الدنيا ، وكأنّ الفرج ، وكأنّ الشتاء ، وكأنّ الآخرة .

٢- وخرّجه بعضهم على حذف مضاف ، والتقدير : كأنّ زمانك بالشتاء مقبل ، وكأنّ زمانك بالفرج آت .

ولا حذف في قول الحسن البصري ؛ بل يتأول على أنّ (الكاف) اسم (كأنّ) ، والجملة الفعلية (لم تكن) : خبرها ، و(الباء) بمعنى : (في)

و(بالدنيا) متعلق بالخبر والتقدير : كأنك لم تكن بالدنيا ، والضمير في (تكن) للمخاطب ، و(تكن) تامّة ، والضمير فاعل .

٣- وقال ابن عصفور : والكاف والباء في (كأنك) زائدة كافة لـ(كأنّ) عن العمل كما تكفّها (ما) و(الباء) زائدة في المبتدأ كما زيدت في (بحسبك) ، و(مقبل) هو الخبر .

٤- وقال ابن عمرو بن الحلبي في شرح المفصّل : (الكاف) اسم (كأنّ) و(المجرور) هو الخبر ، والجملة بعده : حال ، بدليل قولهم : (كأنك بالشمس وقد طلعت) ، ورواية بعضهم : (ولم تكن) (ولم تزل) بالواو ، وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى : " فما لهم عن التذكرة معرضون " ، وكحتى وما بعدها في قولك : " ما زلت بزيد حتى فعل " .

٥- وقال المطرزي : الأصل : كأني أبصرك تنحط ، وكأني أبصر الدنيا لم تكن ، ثم حذف الفعل وزيدت الباء .

س١٦٩: ما شرط المبتدأ الذي تدخل عليه كان وأخواتها ، وإنّ وأخواتها ؟ أو ما الذي يمتنع وقوعه اسما لكان وأخواتها وإنّ وأخواتها ؟

ج١٦٩ :يشترط في الاسم الذي يقع اسما لكان وأخواتها وإنّ وأخواتها :

١ــ ألا يلزم التصدير كأسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء ولا أن يكون مضافا إلى واحد منها ، ومن ذلك : أيهم عندك ، وأيهم يأتيني فله درهم ، أو غلام أيهم ، وكم رجال أتوك ، ولزيد قائم .

٢ـ ولا مما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ، نحو : الحمد لله أهلُ الحمد .

٣ـ ولا مما لزم الابتداء كقولهم : أقل رجل يقول ذلك إلا زيدا ، ولولا زيد لأتيتك ، وما أحسن زيدا ، ولله درّه ، وخرجت فإذا زيد بالباب ، والكلاب على البقر .

٤ـ ولا مما لزم عدم التصرف كأيمن في القسم ، وطوبى للمؤمن ، وويل للكافر ، وسلام عليك .

٥ـ ولا ما وقع خبره جملة طلبيّة .

وشرط ما تدخل عليه (دام) و(ليس) والمنفي بـ(ما) أن لا يكون خبره مفردا طلبيا ، لأن له الصدارة .

وشرط ما تدخل عليه (صار) وما بمعناها و(دام) و(زال) وأخواتها : ألا يكون خبره فعلا ماضيا ، فلا يقال : صار زيد علم ، وكذا البواقي فهي للدوام ، والماضي يفيد الانقطاع .

س١٧٠: ما الأمور التي يخالف فيها ضمير الشأن القياس بإيجاز ؟

ج١٧٠ : الأمور التي يخالف فيها ضمير الشأن القياس خمسة :

أحدها :عوده على ما بعده لزوما ؛ إذ لا يجوز في الجملة المفسّرة له أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه .

ثانيها : أن مفسّره ، لا يكون إلا جملة .

ثالثها : أنه لا يتبع بتابع ، فلا يؤكد ، ولا يعطف عليه ، ولا يبدل منه

رابعها : أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء .

خامسها: أنه ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع .

س١٧١: قال الشاعر :

سكران كان ابن المراغة إذ هجا ... تميما بجو الشام أم متساكر

١- بين الأوجه الإعرابية الجائزة فيما تحته خط مع ترجيح ما تختار بالدليل .

٢- ما نوع (كان) في البيت ؟

ج١٧١ : يروى برفع (سكران) و(ابن المراغة) وفي هذا وجهان :

ابن السيرافي : برفع (سكران) خبر مقدم و(ابن المراغة) مبتدأمؤخر و(كان) عاملة واسمها ضمير الشأن ، وضعف ما ذهب إليه بأن : الجملة المفسّرة لضمير الشأن لا يجوز أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه وهناك من يعرب كان زائدة و(سكران) و(ابن المراغة) خبر ومبتدأ ، ولا ضمير هنا ، وذلك جائز ، و(متساكر) على كلا الوجهين : مرفوع بالعطف .

ويروى بنصب (سكران) ورفع (ابنُ) بتقديم خبر كان على اسمها ، و(متساكر) : خبر مقطوع عما قبله لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أم هو متساكر ، وهذا هو الأشهر عند ابن هشام ، ويروى (برفع سكران) ونصب (ابن) فيكون اسم كان المذكورة ضمير مستتر و(ابن) خبرها و(سكرانُ) اسم لكان المحذوفة ، دل عليها (كان) الثانية وخبر كان المضمرة محذوف معها ، و(متساكر) يكون معطوفا بالرفع على (سكرانُ) .

من كتب التراث

١ – من كتاب مغنى اللبيب :

أ – كلما

ب – مخالفة ضمير الشأن للقياس

٢ – من شرح الأشمونى :

لو – أما – لولا – لوما

٣ – من كتاب الأشباه والنظائر للسيوطى :

" كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل "

كلما (2)

مؤلفة من (كلّ) و (ما)

أما (كلّ) فهى منصوبة على الظرفية باتفاق .

وناصبها الفعل الذى هو جواب فى المعنى مثل (قالوا) فى قول الله تعالى : " كلّما رزقوا منها من ثمرة رزقاً قالوا هذا الذى رزقنا من قبل " ، وجاءتها الظرفية من جهة (ما) فإنها محتملة لوجهين :

أحدهما : أن تكون حرفاً مصدرياً ، والجملة بعده صلة له ؛ فلا محل لها ، والأصل : كل رزق ثم عبر عن معنى المصدر بـ(ما) والفعل ، ثم أنيبا عن الزمان ؛ أى كل وقت ، كما أنيب عنه المصدر الصريح في : جئتك خفوق النجم .

الثاني : أن تكون اسماً نكرة بمعنى وقت ، فلا تحتاج على هذا لتقدير وقت ، والجملة بعده فى موضع خفض على الصفة فتحتاج الى تقدير عائد منها ؛ أى : كل وقت رزقوا فيه ، ولهذا الوجه مُبعد ؛ وهو : ادعاء حذف الصفة وجوباً حيث لم يرد مصرحاً به فى شىء من أمثلة هذا التركيب ومن هنا ضعف قول أبو الحسن فى نحو " أعجبنى ما قمت " : إن (ما) اسم والأصل ما قمته ، أى القيام الذى قمته ، وقوله فى ياأيها الرجل إن (أيّاً) موصولة ، والمعنى : يا من هو الرجل ، فإن هذين العائدين لم يُـلفظ بهما قط ، وهو مبعد عندى أيضا ؛ لقول سيبويه فى نحو :" سرت طويلاً ، وضربت زيداً كثيراً " إن(طويلا) و(كثيرا) حالان من ضمير المصدر محذوفا ، أى سرته وضربته ، أى السير والضرب ؛ لأن هذا العائد لم يتلفظ به قط ، فإن قلت :

(2) مأخوذ من مغني اللبيب ٢٠١/١ ، ٢٠٣ .

فقد قالوا : " ولا سيما زيدٌ " بالرفع ولم يقولوا قط : " ولا سيما هو زيد " ، قلت : هى كلمة واحدة شذُّوا فيها بالتزام الحذف ويؤنسك بذلك أن فيها شذوذين آخرين : إطلاق "ما" على الواحد ممن يعقل ، وحذف العائد المرفوع بالابتداء مع قِصر الصلة

وللوجه الاول مُقَرِّبان : (١) كثرة مجيء الماضى بعده نحو :" كلما نضجت جلودهم بدلناهم "، " كلما أضاء لهم مَشوا فيه " ، "و كلما مرّ عليه ملأ من قومه سخروا منه " ، "وإنى كلما دعوتهم لتغفر لهم جعلوا " ، (٢) وأن (ما) المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى ؛ فمِنْ هنا احتيج الى جملتين : إحداهما مرتبة علي الأخرى ٠

ولا يجوز أن تكون شرطيّة مثلها فى " ما تفعل أفعل " لأمرين :

أ ـــ أن تلك الشرطية عامة فلا تدخل عليها أداة العموم .

ب ـــ وأنها لا ترد بمعنى الزمان على الأصح .

وإذا قلت : " كلما استدعيتك فإن زرتنى فعبدى حرّ " ، فـــ(كل) منصوبة أيضاً على الظرفية ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه بـــ(حرّ) المذكور فى الجواب وليس العامل المذكور؛ لوقوعه بعد الفاء وإن ، ولما أشكل ذلك على ابن عصفور قال وقلّده الابدى : إن (كلا) في ذلك مرفوعة بالابتداء ، وإن جملتي الشرط والجواب خبرها ، وإن الفاء دخلت في الخبر كما دخلت في نحو: " كل رجل يأتينى فله درهم " ، وقدّروا فى الكلام حذف ضميرين ؛ أى كلما استدعيتك فيه فإن زرتنى فعبدى حّر بعده ، لتربط الصفة بموصوفها ، والخبر بمبتدئه ، قال أبو حيّان : وقولهما مدفوع بأنه لم يسمع " كل " في ذلك إلا منصوبة ، ثم تلا الآيات المذكورة، وأنشد :

وقولى كلما جشأت وجاشت ... مكانك تحمدى أو تستريحى

الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ ونحو ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ والكوفى يسميه ضمير المجهول .

وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه :

أحدها : عَوْدُه على ما بعده لزوما ؛ إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هى ولا شىء منها عليه ، وقد غلط يوسف ابن السيرافى ؛ إذ قال فى قوله :

٧٣٧ — أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا
تَمِيمًا بِجَوِّ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ

فيمن رفع سكران وابن المراغة : إن كان شانية ، وابنُ المراغة سكرانُ : مبتدأ وخبر ، والجملة خبر كان . والصواب أن كان زائدة ، والأشهر فى إنشاده نصب سكران ورفع ابن المراغة ؛ فارتفاع متساكر على أنه خبر لهو محذوفا ، ورُوى بالعكس ؛ فاسم كان مستتر فيها .

والثانى : أن مفسره لا يكون إلا جملة ، ولا يشاركه فى هذا ضمير ، وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفردٍ له مرفوعٌ نحو « كانَ قَائِمًا زَيْدٌ » ، وظننته قائما عمرو » وهذا إن سمع خرج على أن المرفوع مبتدأ ، واسمُ كان وضمير ظننته راجعان إليه ؛ لأنه فى نية التقديم ، ويجوز كونُ المرفوعِ بعد كان اسما لها ، وأجاز الكوفيون « إنه قام » و « إنه ضُرِبَ » على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول ، وفيه فسادانِ : التفسيرُ بالمفرد ، وحذف مرفوع الفعل .

والثالث : أنه لا يتبع بتابع ؛ فلا يؤكد ، ولا يعطف عليه ، ولا يبدل منه .

والرابع : أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه .

والخامس : أنه ملازم للإفراد ، فلا يُثَنَّى ولا يجمع ، وإن فسر بحديثين أو أحاديث .

وإذا تقرر هذا عُلِمَ أنه لا ينبغي الحملُ عليه إذا أمكن غيره ، ومن ثَمَّ ضعف قول الزمخشري في ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾ إن اسم إن ضمير الشأن ، والأولى كونه ضمير الشيطان ، ويؤيده أنه قرىء (وقبيلَه) بالنصب ، وضمير الشأن لا يعطف عليه ، وقول كثير من النحويين إن اسم أنْ المفتوحة المخففة ضمير شأن ، والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن ، ويؤيده قول سيبويه في ﴿أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ إن تقديره أنك ، وفي « كتبتُ إليه أن لا يفعل » إنه يجزم على النهي ، وينصب على معنى لئلا ، ويرفع على أنك .

الخامس[1] : أن يجر برب مُفَسَّرا بتمييز ، وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزاً وكونه هو مفرداً ، وقال :

٧٣٨ — رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا ... يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا

ولكنه يلزم أيضاً التذكير ، فيقال « رُبَّهُ امرأة » لا رُبَّهَا ، ويقال « نعمت امرأةً هند » وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع ، وليس بمسموع .

وعندي أن الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي نعم ورُبَّ ، وذلك أنه قال في تفسير ﴿فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾ الضميرُ في (فسواهن) ضمير مبهم ، وسَبْعَ سموات تفسيره ، كقولهم «ربه رجلا» وقيل : راجع إلى السماء ، والسماء في معنى الجنس ، وقيل : جمع سماءة ، والوجه العربي هو الأول ، اهـ . وتؤول على أن مراده أن سبع سموات بدل ، وظاهر تشبيهه بربه رجلا يأباه .

السادس : أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له ، كـ « ضربته زيدا » قال

(١) الخامس من المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ابن عصفور: أجازهُ الأخفشُ ومنعه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز بإجماع ، نقله عنه ابن مالك ، ومما خرجوا على ذلك قولهم « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ » وقال الكسائى : هو نعت ، والجماعة يأبون نعت الضمير ، وقوله :

أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا
فَلاَ تَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا [٦٩٥]

وقال سيبويه : هو بإضمار أذمُّ ، وقولهم « قَامَا أَخَوَاكَ ، وقَامُوا إخْوَتُكَ ، وقُمْنَ نِسْوَتُكَ » وقيل : على التقديم والتأخير ، وقيل : الألف والواو والنون أحْرُفٌ كالتاء فى « قامَتْ هند » وهو المختار .

والسابع : أن يكون متصلا بفاعل مقدم ، ومفسرهُ مفعول مؤخر كـ « ضَرَبَ غُلاَمُه زَيْداً » أجازه الأخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله الطُّوَال من الكوفيين ، ومن شواهده قولُ حسان :

٧٣٩ — وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً
مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

وقوله :

٧٤٠ — كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودَدٍ
وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

والجمهور يوجبون فى ذلك فى النثر تقديمَ المفعولِ ، نحو ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ ويمتنع بالإجماع نحو « صاحِبُهَا فى الدار » لاتصال الضمير بغير الفاعل ، ونحو « ضَرَبَ غُلاَمُهَا عَبْدَ هند » لتفسيره بغير المفعول ، والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول ولا خلاف فى جواز نحو « ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ » وقال الزمخشرى فى ﴿ لاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا ﴾ الآية فى قراءة أبى عمرو ﴿ فَلاَ يَحْسَبُنَّهُمْ ﴾

بالغيبة وضم آخر الفعل : إن الفعل مسند للذين يفرحون واقعاً على ضميرهم محذوفا، والأصل لا يحسبُنَّهم الذين يفرحون بمفازة ، أى لا يحسبُنَّ أنفسَهم الذين يفرحون فائزين ، و(فلا يحسبنهم) توكيد، وكذا قال فى قراءة هشام (وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فى سَبِيلِ اللهِ أمْوَاتاً) بالغيبة : إن التقدير ولا يحسبنهم ، والذين فاعل ، ورده أبو حيان باستلزامه عَوْدَ الضمير على المؤخر ، وهذا غريب جداً ؛ فإن هذا المؤخر مقدم فى الرتبة ؛ ووقع له نظير هذا فى قول القائل : مررت برجل ذاهبة فرسُه مكسوراً سَرْجُها ، فقال : تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع ، لأن فيه تقديم الضمير على مفسره ، ولاشك أنه لو قدم لكان كقولك « غُلاَمَهُ ضَرَبَ زيد » ووقع لابن مالك سهو فى هذا المثال من وجه غير هذا ، وهو أنه منع من التقديم لكون العامل صفة ، ولا خلاف فى جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف ، ومن الغريب أن أبا حيان صاحب هذه المقالة وقع له أنه منع عَوْدَ الضمير إلى ماتقدم لفظاً ، وأجاز عوده إلى ماتأخر لفظاً ورتبة ، أما الأول فإنه منع فى قوله تعالى : (وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ) كونَ ما شرطية، لأن (تودّ) حينئذ يكون دليل الجواب ، لا جوابا ، لكونه مرفوعا ، فيكون فى نية التقديم ، فيكون حينئذ الضمير فى (بينه) عائداً على ما تأخر لفظا ورتبة ، وهذا عجيب، لأن الضمير الآن عائد على متقدم لفظا ، ولو قدم (تود) لغير التركيب ، و يلزمه أن يمنع « ضَرَبَ زَيْداً غُلاَمُهُ » لأن زيداً فى نية التأخير ، وقد استشعر ورود ذلك، وفرق بينهما بالاتفاق عليه، وأما الثانى فإنه قال فى قوله تعالى: (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَارأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّه) إن فاعل بدا عائد على السَّجْن المفهوم من ليسجننه .

فَصْلُ لَوْ

لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ وَيَقِلّ ... إِيلاَؤُهُ مُسْتَقْبَلاً لٰكِنْ قُبِلْ

فصل لو

اعلم أن لو تأتي على خمسة أقسام: الأول أن تكون للعرض، نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيراً، ذكره في التسهيل. الثاني أن تكون للتقليل، نحو: تصدقوا ولو بظلف محرَق. ذكره ابن هشام اللخمي وغيره. الثالث أن تكون للتمني، نحو لو تأتينا فتحدثنا. قيل ومنه: ﴿لو أن لنا كرَّة﴾ [البقرة: ١٦٧] ولهذا نصب فنكون في جوابها. واختلف في لو هذه فقال ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي: هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت. وقال بعضهم: هي لو الشرطية أشربت معنى التمني بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين: جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام كقوله:

فصل لو

قوله: **(على خمسة أقسام)** بل ستة سادسها التحضيض نحو لو تأمر فتطاع كما في جمع الجوامع وشرحه. قوله: **(تصدقوا ولو بظلف محرق)** المعنى تصدقوا بما تيسر من قليل أو كثير ولو بلغ في القلة إلى الظلف مثلا فإنه خير من العدم وهو بكسر الظاء المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس والخف للجمل وقيد بالاحراق أي الشي كما هو عادة العرب لأن النيء قد لا يؤخذ وقد يرميه آخذه فلا ينتفع به بخلاف المشوي كذا في المحلى. قوله: **(ذكره ابن هشام اللخمي وغيره)** قال في المغني وفيه نظر قال الدماميني وجه النظر أن كل ما أورد شاهداً على التقليل يجوز أن تكون لو فيه بمعنى ان والتقليل مستفاد من المقام لا من نفس لو. قوله: **(لو تأتينا فتحدثنا)** قال شيخنا محل كونها في المثال للتمني إذا كان المخاطب مأيوس الإتيان إلى المتكلم أو متعسره عادة اهـ ووجهه أن التمني طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر. قوله: **(لو أن لنا كرة)** أي رجعة إلى الدنيا. قوله: **(ولهذا نصب فنكون)** لا دليل فيه لجواز أن يكون النصب في نكون مثله في.

ولبس عباءة وتقر عيني

فهو بأن مضمرة جوازاً وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على كرة ولهذا قال قيل ومنه. قوله: **(واختلف في لو هذه)** لم يتعرض لكون القسمين الأولين يحتاجان إلى جواب أو لا كما قاله ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي يظهر في لو التي لعرض ولو التي للتحضيض وانظر لو التي للتقليل على رأي ابن هشام اللخمي هل لها جواب مقدر أو لا جواب لها. قوله: **(هي قسم برأسها)** أي مغايرة للو الشرطية والمصدرية كما في زكريا. قوله: **(ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب)** أي وقد لا يؤتى لها بجواب أصلاً كما في قوله تعالى ﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة

....

١١٥٨ - فَلَوْ نُبِشَ الْمَقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ ... فَيُخْبَرَ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيرِ
بِيَوْمِ الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْناً ... وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ

وقال المصنف: هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني، وذلك أنه أورد قول الزمخشري: وقد تجيء لو في معنى التمني نحو لو تأتيني فتحدثني، فقال: إن أراد أن الأصل وددت لو تأتيني فتحدثني - فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فأشبهت ليت في الأشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها - فصحيح، أو أنها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لايجمع بينه وبين ليت.

من عند الله خير﴾ [البقرة: ١٠٣] إن الشارح سيصرح في آخر الباب بأن لو في هذه الآية للتمني ولا جواب لها أصلاً وأن قوله: ﴿لمثوبة من عند الله خير﴾ [البقرة: ١٠٣] مستأنف أو جواب قسم محذوف.

وقوله: (فلو نبش المقابر) قاله مهلهل حين أخذ بثأر أخيه كليب وقوله فيخبر بالبناء للمفعول وقوله بالذنائب أي في الموضع المسمى بالذنائب بفتح الذال المعجمة فنون وفي آخره باء موحدة وفيه قبر كليب فالباء في بالذنائب ظرفية كذا قال الدماميني والشمني والعيني وقوله أي زير نائب فاعل يخبر بعد حذف الموصوف والأصل زير أي زير والزير الأصل من يكثر زيارة النساء لقب به كليب لأنه كان يكثر زيارتهن فهو من وضع الظاهر موضع المضمر وقوله بيوم الشعثمين متعلق بيخبر أي بوقعة يوم الشعثمين قال العيني وأراد بالشعثمين شعثما وشعيبا ابني معاوية بن عمرو اهـ والذي قاله الدماميني والشمني معاوية بن عامر وأضيف اليوم لهما لظهور بطشهما فيه أو غير ذلك كما قاله الدماميني ثم بحث في الاستشهاد بالبيتين باحتمال أن نصب يخبر بأن مضمرة والمصدر المنسبك منهما معطوف على مصدر متصيد من فعل الشرط أي لو حصل نبش فاخبار كما قالوه في نحو ان تأتني فتكرمني آتك بنصب تكرم.

قوله: (في معنى التمني) أي لمعنى هو التمني وقوله فقال أي المصنف معطوف على أورد. قوله: (لدلالة لو عليه) لعل وجه دلالتها عليه أنها جعلت عند حذف فعل التمني كالعوض منه أو كثرة مصاحبتها فعل التمني بحيث صارت تشعر به عند حذفه. قوله: (أو أنها حرف وضع للتمني) قال الدماميني الظاهر ان هذا الوجه هو مراد الزمخشري وما أورده عليه من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه فإنها عند مجامعتها لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع إذ ذاك ولا إشكال لكن يحتاج هذا إلى

١١٥٨ - البيتان من الوافر، وهما للمهلهل بن ربيعة في الأصمعيات ص ١٥٤، ١٥٥؛ والأغاني ٣٢/٥، ٤٩؛ وأمالي القالي ١٣١/٢؛ وتذكرة النحاة ص ٧٢؛ وجمهرة اللغة ص ٣٠٦، ٧١٢، ١٠٦٤؛ وخزانة الأدب ٣٠٥/١١؛ والرد على النحاة ص ١٢٥؛ وسمط اللآلي ص ١١٢؛ وشرح شواهد المغني ٦٥٤/٢؛ ولسان العرب ٣٩٣/١ (ذنب)؛ والمقاصد النحوية ٤٤٦٣/٤؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣٣٨ (البيت الأول فقط)؛ والجنى الداني ص ٢٨٩؛ ومغني اللبيب ٢٦٧/١.

....
....

وقال في التسهيل بعد ذكره المصدرية: وتغني عن التمني فينصب بعدها الفعل مقروناً بالفاء. وقال في شرحه: أشرت إلى نحو قول الشاعر:

١١٥٩ـ سَرَيْنَا إِلَيْهِم فِي جُمُوعٍ كَأَنَّهَا ⁝ جِبَالُ شَرَوْرَى لَوْ تُعَانُ فَتَنْهَدَا

قال فلك في تنهداً أن تقول نصب لأنه جواب تمن إنشائي كجواب ليت لأن الأصل وددنا لو تعان، فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه، فأشبهت ليت في الإشعار بمعنى التمني دون لفظه، فكان لها جواب كجواب ليت، وهذا عندي هو المختار. ولك أن تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر، لأن لو والفعل في تأويل مصدر. هذا كلامه. ونص على أن لو في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [البقرة: ١٦٧]، مصدرية. واعتذر عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين: أحدهما أن التقدير لو ثبت أن، والآخر أن تكون من باب التوكيد. الرابع أن تكون مصدرية بمنزلة أن إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد ودّ أو يود، نحو: ﴿ودّوا لو تُدْهِنُ فيدهنون﴾ [القلم: ٩]، ﴿يَوَدُّ أحدهُم لَوْ يُعمر﴾ [البقرة: ٩٦]، ومن وقوعها بدونهما قول قُتيلة:

ثبوت أن الزمخشري يوافقه على مجيء لو مصدرية اهـ. قوله: **(لاستلزامه منع الجمع الخ)** أي والجمع ليس بممنوع بدليل يود أحدهم لو يعمر ألف سنة. قوله: **(وقال في التسهيل الخ)** لما ادعى الشارح أن المصنف قال هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني ولم يكن في عبارة المصنف السابقة التي حكاها عنه الشارح تصريح بكون لو هذه مصدرية وإن كان يستفاد منها ذلك لأن الشرطية لا تقع بعد ود أو يود على الراجح أتي بعبارة التسهيل لصراحتها في كونها مصدرية.

قوله: **(وتغني عن التمني)** أي عن فعله. قوله: **(شرورَي)** بفتح الشين المعجمة وضم الراء الأولى وفتح الثانية اسم موضوع وقوله فتنهدا من نهد إلي العد وأي نهض. قوله: **(إنشائي)** صفة لازمة: **(دون لفظه)** أي لفظ التمني أي مادته وحروفه أي كل من ليت ولو فيه معنى التمني دون حروفه وهذا أحسن من قول شيخنا والبعض مراده بقوله دون لفظه أنها ليست موضوعة للتمني. قوله: **(بل من باب العطف على المصدر)** أي مجرد العطف وإلا فالفاء الواقعة في الجواب تعطف المصدر أيضاً لكن مع كونها فاء الجواب. قوله: **(في تأويل مصدر)** وبالتقدير في البيت وددنا إعانتها فنهودها أي نهوضها. قوله: **(ونص على أن لو الخ)** هذا أيضاً تقوية لنقل الشارح عن المصنف أن لو التي للتمني مصدرية ووجه التقوية أن لو في الآية للتمني على ما ذكره سابقاً بقوله ومنه لو أن لنا كرة وقد نص المصنف على أنها مصدرية فتكون لو التي للتمني مصدرية. قوله: **(أن التقدير لو ثبت أن)** وحينئذ فلا جمع. قوله: **(والآخر)** سيأتي رده. قوله: **(بعد ود أو ود)** لو قال بعد دالّ مودة لكان أحسن كوددت وأحببت.

قوله: **(قتيلة)** تصغير قتلة بالقاف والتاء الفوقية بنت النضر بن الحرث تخاطب النبي صلى

---

١١٥ ـ البيت من الطويل؛ وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٤/٤١٣؛ ٤٦٥.

....

١١٦٠ ـ مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا ... مَنَّ الْفَتَى وَهْوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ

وقول الأعشى:

١١٦١ ـ وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْماً جُلُّ أَمْرِهِمُ ... مِنَ التَّأَنِّي وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا

وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية. وممن ذكرها الفراء وأبو علي، ومن المتأخرين التبريزي أبو البقاء وتبعهم المصنف، وعلامتها أن يصلح في موضعها أن. ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم: ﴿وَدُّوا لو تُدْهن فيدهنوا﴾ [القلم: ٩] بحذف النون، نعطف يدهنوا بالنصب

الله عليه وسلم حين قتل أباها النضر صبرا بالصفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر بسبب أنه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ويقول محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود وأنا آتيكم بأخبار الأكاسرة والقياصرة فيزيد بذلك أذى النبي صلى الله عليه وسلم فلما سمعها النبي صلى الله وسلم قال «**لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلته**» اهـ تصريح وقال العيني أن البيت قالته قتيله بنت الحرث من قصيدة ترثي بها أخاها النضر بن الحرث كان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب عنقه بالصفراء حين قفل من بدر ويقال لما سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال «**لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلته**» اهـ وهو يخالف قول التصريح حين قتل أباها الخ قال الشمني قال السهيلي والصحيح أنها بنت النضر بن الحرث لا أخته ثم قال الشمني وأسلمت قتيلة يوم الفتح. قوله: **(ما كان الخ)** قال الشمني ما نافية أو استفهامية اهـ قال في التصريح والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء المهملة أي غاظه فهو توكيد للمغيظ اهـ قال الشنواني ولو مننت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أي ما كان منك ضرك على الأصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلاً بضرك والجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن اهـ وعلى كون ما استفهامية فهي في محل نصب على المفعولية المطلقة لضرك والمعنى أي ضرر كان ضرك بقي أنه يحتمل أن تكون لو شرطية حذف جوابها لعلمه من أول الكلام وحينئذ فلا شاهد فيه فتدبر. قوله: **(من التأني)** من تعليلة لفات.

قوله: **(وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية)** ويقولون في نحو يود أحدهم لو يعمر أنها شرطية وأن مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ولا يخفي ما في ذلك من التكلف. مغني. قوله: **(فعطف يدهنوا الخ)** كذا في المغني قال

١١٦٠ ـ البيت من الكامل وهو لقتيلة بنت النضر في الأغاني ٣٠/١؛ وحماسة البحتري ص ٢٧٦؛ والجنى الداني ص ٢٨٨؛ وخزانة الأدب ٢٣٩/١١؛ والدرر ٢٥٠/١؛ وشرح التصريح ٢٥٤/٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٦٦؛ وشرح شواهد المغني ٦٤٨/٢؛ ولسان العرب ٤٥٠/٧ (غيظ)؛ ٧٠/١٠ (حنق)؛ والمقاصد النحوية ٤٧١/٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٣/٤؛ وتذكرة النحاة ص ٣٨؛ ومغني اللبيب ٢٦٥/١؛ وهمع الهوامع ٨١/١.

١١٦١ ـ البيت من البسيط، وهو للأعشى في مغني اللبيب ٢٦٥/١؛ وللتفتازاني في شرح شواهد المغني ٦٥٠/٢؛ وليس في ديواني الشاعرين.

....

على تدهن لما كان معناه أن تدهن. ويشكل عليهم دخولها على أن في نحو: ﴿وما عملت من سوءٍ تَوَدُّ لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً﴾ [آل عمران: ٣٠]، وجوابه أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها تقديره تود لو ثبت أن بينها وبينه، كما أجاب به المصنف في: ﴿لو أنَّ كَرَّةً﴾ [البقرة: ١٦٧]، على رأيه كما سبق. وأما جوابه الثاني وهو أن يكون من باب توكيد اللفظ بمرادفه على حد: ﴿فجاجاً سبلاً﴾ [الأنبياء: ٣١]، ففيه نظر، لأن توكيد المصدر قبل مجيء صلته شاذ كقراءة زيد بن علي: ﴿والذين مَن قبلهم﴾ [الانفال: ٥٢ وغيرها]، بفتح الميم. الخامس أن تكون شرطية وهي المراد بهذا الفصل، وهي على قسمين: امتناعية، وهي للتعليق في الماضي، وبمعنى إن وهي للتعليق في المستقبل، فأشار إلى القسم الأول بقوله: (لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيّ) يعني أن لو حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها، ويلزم كون شرطها محكوماً بامتناعه، إذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك. ولم تكن للتعليق في الماضي بل للإيجاب فتخرج عن معناها، وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً على

الدماميني والعلي يظهر أن يدهنوا منصوب بأن مضمرة جوازاً والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها فالتقدير ودوا ادهانك فادهانهم اهـ وناقشه الشمني فقال لا نسلم أن إضمار أن بعد الفاء هنا جائز لأن ذلك إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل نحو:

لولا توقع معتر فأرضيه

حتى لو كان العطف بها على اسم في تأويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد الذباب وجب الرفع وعلى ما قاله الدماميني يكون العطف بها على مجموع حرف وفعل صريح وذلك المجموع في تأويل اسم وهو أولى بوجوب الرفع اهـ وقيل النصب على أنه جواب ودّ لتضمنه معنى ليت فتحصل في النصب ثلاثة أوجه. قوله: (لما كان معناه الخ) أي فهو عطف على المعنى وهو عطف التوهم فهما واحد كما في المغني والشمني لكن لا يعبر في القرآن بعطف التوهم وقيل عطف المعنى يلاحظ فيه المعنى وعطف التوهم يتوهم فيه وجود ان مثلاً في اللفظ لكون الغالب وقوعها في ذلك الموضع أفاده شيخنا السيد. قوله: (دخولها على أن الخ) أي لأن الحرف المصدري لا يدخل على مثله.

قوله: (ففيه نظر) هذا النظر لصاحب المغني وقوله لأن توكيد المصدر عبارة المغني الموصول وهي أحسن وقوله قبل مجيء وصلته قال سم انظر معناه ما بعد أن انما يصلح لها لا للو فأين صلة لو التي أكدت لو قبل مجيئها إلا أن يقال التوكيد قبل الصلة صادق مع عدمها اهـ ومقتضى السؤال والجواب أنه لا صلة للو هنا على جعل ان مؤكدة للو وهو مشكل لأن الموصول الحرفي لا بدله من صلة تذكر لفظاً ولأن المعهود إعطاء المؤكد بالفتح ما يطلبه دون المؤكد بالكسر [illegible] في نحو ﴿أتاك أتاك اللاحقون﴾ وعلى مقتضى ما ذكر يكون الأمر هنا بالعكس فتفطن. قوله: (للتعليق في الماضي) أي لتعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون

....

كل تقدير لأنه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط، نعم الأكثر كونه ممتنعاً. وحاصله أنها تقتضي امتناع شرطها دائماً، ثم إن لم يكن لجوابها سبب غيره لزم امتناعه، نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وكقولك: لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً، وإلا لم يلزم نحو لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجوداً، ومنه: نعم المرء صهيب لو لم يخفف الله لم يعصه. فقد بان لك أن قولهم لو حرف امتناع لامتناع فاسد

الشرط في الماضي ففي الماضي ظرف للحصولين وأما نفس التعليق فهو في الحال وقد يشكل كونه في الحال مع كون المعلق والمعلق عليه في الماضي أي لوجوب سبق التعليق عليهما إلا أن يراد بالتعليق بيان أنه كان معلقا اهـ سم أي الاخبار بأن الجواب كان مربوطا في النفس بالشرط فالربط النفساني ماض والتعليق اللفظي هو الواقع حالا فتدبر. قوله: **(في مضى)** متعلق بحصول الذي تضمنه شرط كما عرف. قوله: **(فيما مضى)** ظرف لفعلين كما عرف. قوله: **(من تقدير حصول شرطها)** قال البعض أي من حصول شرطها المقدر إذ حصول الجواب إنما يلزم حصول الشرط لا تقديره كما لا يخفى اهـ وفيه أن الاشكال باق بحاله لأن حصول الجواب إنما يلزم حصول الشرط المحقق لا المقدر اللهم إلا أن يراد بحصول الجواب حصوله المقدر ولك أن تجيب بتقدير مضاف أي فيلزم من تقدير حصول شرطها تقدير حصول جوابها. قوله: **(ويلزم)** أي من كونها للتعليق كما يؤخذ مما بعده. قوله: **(إذ لو قدر حصوله)** قال البعض الأولى بل الصواب إذ لو حصل اهـ أي لأنه تعليل للحكم بامتناع الشرط وإنما يقابله حصول الشرط لا تقدير حصوله ولأن حصوله هو الذي يترتب عليه ما ذكره بقوله لكان الخ من حصول الجواب وكون لو ليست للتعليق في المضي بل للإيجاب وقوله لكان الجواب كذلك أي حاصلاً وقوله ولم تكن للتعليق الخ أي لأن الثابت الحاصل لا يعلق. قوله: **(على كل تقدير)** أي سواء كان له سبب غير الشرط أو لا. قوله: **(نعم الأكثر كونه ممتنعاً)** أي لأن الغالب كون المسبب الواحد له سبب واحد. قوله: **(لزم امتناعه)** لأنه يلزم من انتفاء السبب المنفرد انتفاء مسببه. قوله: **(لكان النهار)** أي في عرف الحكماء وهو من طلع الشمس إلى غروبها. قوله: **(ومنه نعم المرء صهيب الخ)** هو من كلام عمر وجعله من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهم كما في التصريح قال وإنما الوارد أي عنه صلى الله عليه وسلم ما رواه أبو نعيم في الحلية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى أبي حذيفة **وأنه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه** فلا دلالة للو في هذا الأثر على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط حتى يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ووجهه أن لانتفاء عصيان صهيب أسباباً الاجلال والحياء والمحبة والخوف فلا يلزم من انتفاء الشرط وهو عدم الخوف بثبوت الخوف انتفاء الجواب وهو عدم العصيان بثبوت العصيان لقيام سبب آخر وهو الخوف مقام السبب المنتفي بمقتضى لو وهو عدم الخوف أعني بعدم الخوف الحياء أو المحبة أو الاجلال فالكلام مسوق لاثبات الجواب وأنه محقق ولا بد لأنه على تقدير انتفاء أحد أسبابه وهو الخوف يخلفه سبب آخر فلو في مثل هذا الأثر لتقرير الجواب وجد الشرط أو فقد وقال في التصريح وإنما لم تدل لو على انتفاء الجواب هنا لأن دلالتها على ذلك إنما هو من باب

....

لاقتضائه كون الجواب ممتنعاً في كل موضع وليس كذلك، ولهذا قال في شرح الكافية: العبارة الجيدة في لو أن يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه، فقيام زيد من قولك لو قام زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزماً ثبوته لثبوت قيام عمرو؛ وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له لا يتعرض لذلك، بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين انتهى. وعبارة سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع

مفهوم المخالفة وفي هذا الأثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لأنه انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة اهـ.

قوله: (حرف امتناع لامتناع) هذه عبارة الجمهور والمشهور أن المراد بها امتناع الجزاء لامتناع الشرط أي أن الجزاء منتف في الخارج بسبب انتفاء الشرط في الخارج قال السيرامي في حاشيته على المطول في لو أربع استعمالات: أحدها لا تقتضي الامتناع أصلا بأن تستعمل لمجرد الوصل والربط كان الوصيلة نحو زيد ولو كثر ماله بخيل. ثانيها أنها للترتيب الخارجي فتكون لامتناع الأول نحو أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً. ثالثها أنها للاستدلال العقلي فتكون لامتناع الأول لا لامتناع الثاني نحو: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢] رابعها أنها لبيان استمرار شيء بربطه بأبعد النقيضين كقوله لو لم يخف الله لم يعصه اهـ بزيادة التمثيل للثاني والثالث. قوله: (فاسد) أي إذا قطع النظر عن تأويله بما يأتي وقوله لاقتضائه أي بحسب الظاهر. قوله: (العبارة الجيدة الخ) قال الدماميني هي عبارة متوسطة بين عبارة الجمهور وعبارة سيبويه فإن عبارة سيبويه تقتضي أن موضوعها ثبوت لثبوت وعبارة الجمهور تقتضي أنه امتناع لامتناع وعبارة المصنف تقتضي أن الشرط ممتنع والجواب ثابت بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان في عبارة سيبويه فرضيان والامتناعان في عبارة الجمهور حقيقيان والثبوت في عبارة المصنف فرضي والامتناع فيها حقيقي اهـ وأجود من عبارة المصنف أن يقال حرف يدل على الامتناع في الماضي لما يليه واستلزام ثبوته لثبوت تاليه لعدم إفادة العبارة الأولى كون الامتناع المدلول لها في الماضي نبه عليه في المغني. قوله: (وكونه مستلزما) أي ومحكوم بكونه الخ. قوله: (حرف لما كان سيقع) وهو الجواب لوقوع غيره وهو الشرط أيّ لما كان في الماضي متوقع الوقوع لوقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالاتيان بكان للاحتراز عن إذا وإن فإنهما لما يقع في المستقبل لوقوع غيره وبالفعل المستقبل للاحتراز عن لما فإنها لما وقع لوقوع غيره وبالسين الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يكن حينئذ أيضاً أي لم يقع في هذه الحالة كما لم يقع في الماضي لضرورة استقباله فهي مصرحة بأنه لم يكن وقع ولا هو واقع في ذلك الوقت فمعنى عبارته أن لو تدل مطابقة على أن وقوع الثاني كان يحصل على تقدير وقوع الأول وتدل التزاماً على امتناع وقوع الثاني لامتناع وقوع الأول لأن عدم اللازم يوجب عدم الملزوم كذا في الدماميني ومنه يعلم أن عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما نقله الشمني عن البدر ابن مالك وإن أوهم صنيع الشارح خلافه وفي الهمع عن أبي حيان أن سيبويه نظر إلى المنطوق وغيره إلى المفهوم ونظر الشمني في الاحتراز عن إذا ولما بأن قوله

....

غيره، وهي إنما تدل على الامتناع الناشيء عن فقد السبب لا على مطلق الامتناع، على أنه مراد العبارة الأولى: أي أن جواب لو ممتنع لامتناع سببه وقد يكون ثابتاً لثبوت سبب غيره. وأشار إلى القسم الثاني بقوله: (وَيَقِلُّ إيلاؤهُ مُسْتَقبَلاً لٰكِن قُبِلْ) أي يقل إيلاء لو فعلاً مستقبل المعنى، وما كان من حقها أن يليها، لكن ورد السماع به فوجب قبوله، وهي حينئذٍ بمعنى إن كما تقدم، إلا أنها لا تجزم. من ذلك قوله:

١١٦٢ - وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا ... وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ
لظلَّ صدى صوتي وإنْ كُنتُ رِمَّةً ... لِصوتِ صَدى لَيْلَى يَهِشُّ وَيَطْرَبُ

حرف لا يتناولهما فكيف يحترز عنهما وقوله ولما أي على القول باسميتها قال الشارح على التوضيح واللام في قوله لوقوع غيره للتوقيت أي عند وقوع غيره مثلها في قوله تعالى: ﴿لا يجليها لوقتها الا هو﴾ [الأعراف: ١٨٧] وليست لام العلة ألا ترى أنه يصح أن يقال لو أهانني زيد لأكرمته ومن المعلوم أن الاهانة ليست علة للإكرام ومثله في المغني.

قوله: (وهي انما تدل الخ) أي لقوله لوقوع غيره. قوله: (على أنه) أي الامتناع الناشيء عن فقد السبب وقوله مراد العبارة الأولى هي قولهم حرف امتناع لامتناع وحينئذ فلا تقتضي كون الجواب ممتنعاً في كل موضع فلا فساد. قوله: (وأشار إلى القسم الثاني) وهو كونها بمعنى ان بقوله ويقل ايلاؤها الخ. والحاصل أن لو ان كانت امتناعية وليها الماضي لفظا ومعنى نحو لو جاء زيد أمس لأكرمته أو معنى فقط كما سيأتي في قوله وإن مضارع تلاها الخ نحو لو يجيء زيد أمس لأكرمته وإن كانت بمعنى ان وليها المستقبل لفظا ومعنى نحو:

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا

البيت أو معنى فقط نحو: ﴿وليخش الذين لو تركوا﴾ [النساء: ٩] الآية. قوله: (ويقل ايلاؤها مستقبلا) أي يقل أن تستعمل بمعنى ان فيليها المستقبل فلا يرد أنها إذا كانت بمعنى ان كما هو فرض الكلام وكان ايلاؤها المستقبل واجباً لا قليلاً فقط فتأمل. قوله: (وما كان من حقها أن يليها) أي وما كان من حقها أن تستعمل بمعنى ان فيليها فلا يقال إذا كانت بمعنى ان فمن حقها ان يليها. قوله: (ولو تلتقي أصداؤنا الخ) الأصداء جمع صدى كفتى وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها والرمس القبر وترابه والسبسب كجعفر بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية وقوله لصوت صدى ليلى فيه قلب والأصل لصدى صوت ليلى كما قال قبل صدى صوتي ويهش بفتح الهاء وكسرها قال في المصباح هش الرجل هشاشة من بابي تعب وضرب تبسم وارتاح اهـ والطرب خفة لسرور أو حزن والمراد الأول.

١١٦٢ - البيتان من الطويل، وهما لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٩٣٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٤٣؛ وهما للمجنون في ديوانه ص ٣٩؛ وشرح التصريح ٢/٢٥٥؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٧٠؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٢٢٤؛ ومغني اللبيب ص ٢٦١.

....

وقوله:

١١٦٣ - لاَ يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلاَّ مُظْهِراً   خُلُقَ الْكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمَا

وإذا وليها حينئذٍ ماض أوّل بالمستقبل، نحو: ﴿وليخش الذين لو تركوا﴾ [النساء: ٩]، الآية. وقوله:

١١٦٤ - وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ   عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ

وإن تلاها مضارع تخلص للاستقبال، كما أن إن الشرطية كذلك. وأنكر ابن الحاج في نقده على المقرّب مجيء لو للتعليق في المستقبل، وكذلك أنكره الشارح وتأول ما احتجوا به من نحو: ﴿وليَخشَ الذين لو تركوا﴾ [النساء: ٩]، الآية. وقوله:

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ

قوله: (لو تركوا) أي شارفوا أن يتركوا وإنما أولنا الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء وإنما يتوجه اليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات اهـ معنى وأقره شيخنا والبعض وفيه أن تصحيح الخطاب حاصل بتأويل الماضي بمستقبل فلا حاجة إلى تأويل الترك بمشارفته لأجل هذا بل لأجل أن مضمون الجواب وهو الخوف انما يقع منهم قبل الترك بالفعل إذ هم بعده أموات فاعرفه ثم رأيت الدماميني والشمني نقلا توجيه هذا التأويل بما ذكرته عن حاشية الكشاف للتفتازاني مقتصرين عليه فلله الحمد. قوله: (ولو أن ليلى الأخيلية الخ) بعده:

لسلمت تسليم البشاشة أوزقي   اليها صدى من جانب القبر صائح

والجندل الحجارة والصالح الحجارة العراض التي تكون على القبور وزقي بالزاي والقاف صاح وتقدم معنى الصدى قال زكريا وأو بمعنى إلى أن عاطفة اهـ وفي الاحتمال الأول من التعسف ما لا يخفى ويحتمل أنها بمعنى الواو وقال السندوبي ومن اللطائف ما حكى عن مجنون ليلى أنه لما مات وتزوجت برجل من أقربائها مرّا على قبره فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت حاش الله انه لم يكذب فقال لها أليس هو القائل ولو أن ليلى الخ فقالت له تأذنني في أن أسلّم عليه فقال نعم فقالت السلام عليك يا قتيل الغرام وحليف الوجد والهيام فنقر الصدى من القبر فسقطت ميتة ودفنت عنده فطلع بعد موتها شجرتان يلتفّ بعضهما على بعض فسبحان من حارت

١١٦٣ - البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٥؛ وجواهر الأدب ص ٢٦٧؛ وشرح التصريح ٢٥٦/٢؛ وشرح شواهد المغني ٦٤٦/٢؛ ومغني اللبيب ٢٦١/١؛ والمقاصد النحوية ٤٦٩/٤.

١١٦٤ - البيت من الطويل، وهو لتوبة بن الحمير في الأغاني ٢٢٩/١١؛ وأمالي المرتضى ٤٥٠/١؛ والحماسة البصرية ١٠٨/٢؛ والدرر اللوامع ٩٦/٥؛ وسمط اللآلي ص ١٢٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٦١؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٤٤؛ والشعر والشعراء ٤٥٣/١؛ ومغني اللبيب ٢٦١/١؛ والمقاصد النحوية ٤٥٣/٤؛ ولرؤبة في همع الهوامع ٦٤/٢؛ وليس في ديوانه؛ وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٩٣.

وَهْيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ ... لٰكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

وقال لا حجة فيه لصحة حمله على المضي. وما قاله لا يمكن في جميع المواضع المحتج بها. فما لا يمكن ذلك فيه وصرح كثير من النحويين بأن لو فيه بمعنى إن قوله تعالى: ﴿وما أنت بمؤمنٍ لنا ولو كُنَّا صادقين﴾ [يوسف: ١٧]، ﴿ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون﴾ [التوبة: ٣٣]، ﴿قُل لا يَستوي الخبيثُ والطيّبُ ولو أعجبَك كَثرةُ الخبيثِ﴾ [المائدة: ١٠٠]، ﴿ولو أعجبتكم﴾ [البقرة: ٢٢١]، ﴿ولو أعجبَكم﴾ [البقرة: ٢٢١]، ﴿ولو أعكبَك حُسنهنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٢]. ونحو: أعطوا السائل ولو جاء على فرس. وقوله:

١١٦٥ ـ قومٌ إذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ ... دُوْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارِ

(وَهْيَ فـي الاختِصَاص بالفعلِ كإنْ) أي لو مثل إن الشرطية في أنها لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم، كقول عمر رضي الله عنه: لو

الأفكار في عجيب قدرته اهـ. قوله: (لصحة حمله على المضيّ) إذ يمكن في الآية أن يقال لو علموا فيما مضى أنهم يخلفون ذرية ضعافا لخافوا عليهم لكنهم لم يعلموا ذلك اهـ زكريا قال البعض وانظر كيف الحمل على المضي في البيت السابق وهو: ولو أن ليلى الخ اهـ وقد يقال سيذكر الشارح أن الحمل على المضي لا يمكن في مواضع كثيرة مما احتجوا بها فليكن منها هذا البيت وذكر الشارح له إنما هو لكونه مما احتجوا به لا لكون ابن الناظم صرّح فيه بخصوصه بالحمل على المضي أو يقال نزل الشاعر نفسه منزلة الميت المدفون ثم قال البيتين فتكون لو فيهما للتعليق في المضي على هذا فتأمله. قوله: (وما أنت بمؤمن لنا الخ) وإنما لم يمكن فيه ذلك لاستحالة أن يراد لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكنا لم نصدق اهـ شمني وللبدر أن يجعل الآية لتقرير الجواب على حد نعم العبد صهيب أي لو كنا غير متهمين عندك لا تصدقنا فكيف ونحن متهمون عندك. قوله: (ولو كَره المشركون) ولو يكره بدليل قوله قبله ليظهره فالاظهار مستقبل فكذا الكراهة لأنها توجد عنده. قوله: (ولو أعجبك) أي ولو يعجبك بدليل ربطه بالمستقبل أعني لا يستوى وكذا يقال في ولو أعجبتكم ولو أعجبكم ولو أعجبك حسنهن وقول شيخنا والبعض بدليل عطفه على يستوى لا يخفي ما فيه قوله (شدوا مآزرهم) المآزر جمع مئزر وهو الازار وشد المئزر هنا كناية عن ترك الجماع شمني وقوله ولو باتت بأطهار أي ولو تبيت لأنه في حيز اذا التي للاستقبال. قوله: (وهي) أي لو مطلقا امتناعية أو بمعنى ان وفي الاختصاص متعلق بما تعلق به الخبر أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه على خلاف فيها والباء في بالفعل داخلة على المقصور عليه.

قوله: (لا يليها إلا فعل أو معمول فعل) أشار به إلى أن معنى قول المصنف وهي في

١١٦٥ ـ البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ص ٨٤؛ وحماسة البحتري ص ٣٤؛ وشرح شواهد المغني ٦٤٦/٢؛ ونوادر أبي زيد ص ١٥٠؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٥؛ ورصف المباني ص ٢٩١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٨٣، ٥٨٤؛ ومغني اللبيب ٢٦٤/١؛ والمقرب ٩٠/١.

....

غيرك قالها يا أبا عبيدة. وقال ابن عصفور: لا يليها فعل مضمر إلا في ضرورة كقوله:

١١٦٦ ـ أَخلاّيَ لَوْ غيرُ الْحِمَامِ أصَابَكُمْ   عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ

أو نادر كلام كقول حاتم: لو ذات سوار لطمتني. والظاهر أنَّ ذلك لا يختص بالضرورة والنادر، بل يكون في فصيح الكلام كقوله تعالى: ﴿لَوْ أنتم تملكون خزائن رحمة رَبّي﴾ [الإسراء: ١٠٠]، حذف الفعل فانفصل الضمير. وأما قوله:

١١٦٧ ـ لَوْ بِغَيرِ الْمَاءِ حَلْقِي شرِقٌ   كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارِي

الاختصاص بالفعل أنها لا تدخل إلا على الفعل لفظاً أو تقديراً ومن الثاني «التمس ولو خاتما من حديد» أي ولو كان الملتمس خاتماً من حديد كما في المغني وقوله مضمر أي محذوف. قوله: (لو غيرك قالها) الضمير المنصوب يعود إلى كلمة أبي عبيدة وذلك أن عمر رضي الله تعالى عنه لما توجه في زمن خلافته بالجيش إلى الشام بلغه في أثناء الطريق أنه وقع بها وباء فأجمع رأيه على الرجوع بعد أن أشار به جمع من أكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة أفراراً من قدر الله تعالى فقال له عمر رضي الله تعالى عنه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله وجواب لو محذوف أي لعددتها ولا مجال للتمني هنا دماميني. قوله: (إخلاي) بياء مفتوحة فهو من قصر الممدود للضرورة قال التبريزي وأجود من ذلك في حكم العربية أن ينشد إخلاء بهمزة مكسورة والأصل أخلائي فحذفت ياء الإضافة لدلالة الكسرة عليها والحمام الموت ومعتب بمعنى عتاب. قوله: (كقول حاتم) أي حين لطمته جارية وهو مأسور في بعض أحياء العرب وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دمها فنحرها فقيل له في ذلك فقال هذا فصدي فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني وذات السوار الحرة لأن الإماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان على ذلك تصريح. قوله: (حذف الفعل الخ) قيل الأصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير وقيل الأصل لو كنتم تملكون ورد بأن المعهود في حذف كان بعد لو حذف مرفوعها معها فأجيب بأن المراد أن الأصل لو كنتم أنتم فحذفا وفيه نظر لأن الحذف والتوكيد متنافيان كذا في المغني وزيف الدماميني التنظير بأن

١١٦٦ ـ البيت من الطويل، وهو للمتلمس الضبعي في شرح التصريح ٢/٢٥٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٩٣، ١٠٣٦؛ ولسان العرب ١/٥٧؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٦٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٢٢٩؛ وتذكرة النحاة ص ٤٠؛ والجنى الداني ص ٢٧٩.

١١٦٧ ـ البيت من الرمل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٩٣؛ والأغاني ٢/٩٤؛ وجمهرة اللغة ص ٧٣١؛ والحيوان ٥/١٣٨، ٥٩٣؛ وخزانة الأدب ٨/٥٠٨، ١١/٢٠٣، ٢٠٣؛ والدرر ٥/٩٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٥٨؛ والشعر والشعراء ١/٢٣٥؛ واللامات ص ١٢٨؛ ولسان العرب ٤/٥٨٠ (عصر)؛ ٦٠/٧ (غصص)؛ ١٠/١٧٧ (شرق)؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٥٤؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٦٩؛ وتذكرة النحاة ص ٤٠؛ والجنى الداني ص ٢٨٠؛ وجواهر الأدب ص ٢٦٣؛ وشرح التصريح ٢/٢٥٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢٣؛ والكتاب ٣/١٢١؛ ومغني اللبيب ص ١/٢٦٨؛ وهمع الهوامع ٢/٦٦.

....

فقيل على ظاهره، وأن الجملة الاسمية وليتها شذوذاً. وقال ابن خروف: هو على إضمار كان الشانية: وقال الفارسي: هو من الأول، والأصل لو شرق حلقي هو شرق، فحذف الفعل أولاً والمبتدأ آخراً، ثم نبه على ما تفارق فيه لو إن الشرطية فقال: (لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ) أي تخص لو بمباشرة أن نحو: ﴿ولو أنهم آمنوا﴾ [البقرة: ١٠٣] ﴿ولو أنهم صَبروا﴾ [الحجرات: ٥]، ﴿ولو أنَّا كتبنا عليهم﴾ [النساء: ٦٦]، ﴿ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به﴾ [النساء: ٦٦]. وقوله:

وَلَـوْ أَنَّ مَـا أَسـعـى لأدنـى مَـعـيـشـةٍ

وهو كثير. وموضعها عند الجميع رفع، فقال سيبويه وجمهور البصريين بالابتداء، ولا تحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه. وقيل الخبر محذوف: فقيل يقدر مقدماً أي ولو ثابت إيمانهم، على حد: ﴿وآية لهم أنَّا حملنا﴾ [يس: ٤١]، وقال ابن عصفور: بل يقدر هنا مؤخراً، ويشهد له أنه يأتي مؤخراً بعد أما، كقوله:

عِنْدِي اصطبارٌ وأمَّا أنني جَزِعٌ يومَ النَّوى فلوجْدٍ كادَ يَبْرِيني

الخليل وسيبويه أجازا الجمع بين الحذف والتأكيد.

قوله: (وأما قوله الخ) وارد على المتن. قوله: (لو بغير الماء الخ) المعنى لو شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء فإن غصصت بالماء فبم أسيغه واعتصاري نجاتي اهـ زكريا وقوله كالغصان فعلان من الغصة وهو الذي غص أي شرق والمراد بغير الماء. قوله: (على إضمار كان الشانية) أي والجملة الاسمية الملفوظ بها خبر كان الشانية. قوله: (فحذف الفعل أولا) أي من التركيب الأول والمبتدأ آخراً أي من التركيب الآخر وليس المراد أن حذف المبتدأ بعد حذف الفعل لعدم لزوم هذه البعدية ثم جملة هو شرق مفسرة لفعل الشرط وقد يفسر الفعل بجملة اسمية كما قيل به في قوله تعالى: ﴿أدعوتموهم أم أنتم صامتون﴾ [الأعراف: ١٩٣] أي أم صمتم فيكون البيت من حذف فعل شرطها هذا هو الظاهر وأما حذف جوابها لقرينة فكثير وندر حذف شرطها وجوابها معاً في قوله:

ان يكن طبعك الدلال فلو في سالف الدهر والسنين الخوالي

التقدير عند الأخفش فلو وجد في سالف الدهر والسنين الخوالي لكان كذا. قوله: (ولو أن ما أسعى) أي ولو أن سعي فأن داخلة على مجموع ما وصلتها المؤول بالمصدر لا على ما فقط حتى يرد أن الحرف المصدري لا يدخل على مثله. قوله: (وموضعها) أي مع صلتها. قوله: (فقيل يقدر مقدما) أي على المبتدأ لا على لو. قوله: (على حد وآية لهم أنا حملنا) أي على طريقته في تقديم الخبر على المبتدأ الذي هو أن وصلتها. قوله: (وذلك) أي تقدير الخبر هنا مؤخراً ثابت لأن لعل الخ أي لأن وجوب تقديم خبر أن المفتوحة وصلتها عليها لدفع اشتباه أن المؤكدة بالتي هي لغة في لعل وهذا الاشتباه مفقود هنا لأن لعل لا تقع بعد لو كما لا تقع بعد

وذلك لأن لعل لا تقع هنا، فلا تشتبه أن المؤكدة إذا قدمت بالتي بمعنى لعل؛ فالأولى حينئذ أن يقدر الخبر مؤخراً على الأصل: أي ولو إيمانهم ثابت. وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل ثبت مقدراً كما قال الجميع في ما وصلتها في لا أكلمه ما أن في السماء نجماً، ومن ثم قال الزمخشري: يجب أن يكون خبر أن فعلاً ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف. ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى: ﴿ولو أنَّ ما في الأرض من شجرةٍ أقلام﴾ [لقمان: ٢٧]، وقالوا إنما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية. وفي قوله:

١١٦٨ - مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرٌ ... تَنْبُو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهْوَ مَلْمُومُ

وقوله:

١١٦٩ - وَلَوْ أَنَّهَا عُصْفُورَةٌ لَحَسِبْتُهَا ... مُسَوَّمَةً تَدْعُو عُبَيْداً وَأَزْنَمَا

أما هذا تقرير كلامه وفيه أنه لا اشتباه أيضاً إذا أخر الخبر وقطع النظر عن وقوع أن بعد لو أو أما لأن الاخبار عن أن وصلتها لكونهما في تأويل مصدر مبتدأ يميزها عن التي هي لغة في لعل إذ لا ينسبك منها ومن مدخولها مصدر حتى يخبر عنه اللهم إلا أن يقال المراد أن وقوع أن بعد لو أو أما يدفع الاشتباه من أول وهلة وفيه أيضاً أنه يوهم أن القائل بتقديره مقدماً يعلله بدفع اشتباه أن المؤكدة بالتي هي لغة في لعل ويرد عليه أن تقدير الخبر ولو مؤخراً يدفع هذا الاشتباه لما مر اللهم إلا أن يقال المراد أن تقديره مقدما يدفع الاشتباه من أول وهلة فتدبر.

قوله: **(فاعل ثبت مقدراً)** والدال عليه أن فإنها تعطي معنى الثبوت ورجح بأن فيه إبقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده نوع ابعاد أن الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من أدوات الشرط إلا مفسراً بفعل بعده إلا كان نحو التمس ولو خاتما من حديد أي ولو كان الملتمس والمقرون بلا بعد إن نحو ان تقم أقم وإلا فلا. قوله: **(كما قال الجميع في ما وصلتها الخ)** قد يفرق بأن الموصول الحرفي أحوج إلى الفعل من الشرط سم وقد تمنع الأحوجية فتأمل. قوله: **(ومن ثم)** أي من أجل كونه فاعل ثبت مقدراً. قوله: **(أن يكون خبر أن)** أي الواقعة بعد لو فعلاً أي جملة فعلية. قوله: **(إنما ذلك)** أي وجوب كون خبر أن فعلاً في الخبر المشتق أي إذا أريد الإتيان بخبرها مشتقاً وجب كونه فعلاً فما زعمه الزمخشري لا يسلم على إطلاقه. قوله: **(تنبو الحوادث عنه)** أي تبعد مصائب الدهر عنه.

قوله: **(ولو أنها الخ)** الضمير في أنها يرجع إلى الأسودة التي ترى من بعيد ومسومة أي

١١٦٨ - البيت من البسيط وهو لابن مقبل في ديوانه ص ٢٧٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٦١؛ ولسان العرب ٢/ ٥ (أمت)، ١٢/٥٨٠ (نعم)؛ وبلا نسبة في الحيوان ٤/ ٣١-؛ وخزانة الأدب ١٢/٣٠٤، والخصائص ١/ ٣١٨؛ وشرح المفصل ١/٨٧؛ ومغني اللبيب ١/٢٧٠.

١١٦٩ - البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص ٣٢٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٦٢؛ وله أو للبعيث في حماسة البحتري ص ٢٦١؛ وللعوام بن شوذب الشيباني في العقد الفريد ٥/١٩٥؛ ولسان العرب ١٢/٢٧٧ =

ورد المصنف قول هؤلاء بأنه قد جاء اسماً مشتقاً كقوله:

١١٧٠ - لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الْفَلَاحِ أَدْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ

وقوله:

١١٧١ - وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتِ مِنِّي مُعَلَّقٌ بِعُودِ ثُمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عُودُهَا

وقوله:

١١٧٢ - وَلَوْ أَنَّ حَيًّا فَائِتُ الْمَوْتِ فَاتَهُ أَخُو الْحَرْبِ فَوْقَ الْقَارِحِ الْعَدَوَانِ

خيلاً معملة وعبيداً بضم العين بطن من الأوس وأزنم بطن من بني يربوع اهـ عيني وقال الشمني مسومة أي فرساً مسومة وعبيداً بضم العين وأزنما بفتح الهمزة وسكون الزاي وفتح النون اسماً شخصين اهـ والتاء في لحسبتها تاء مخاطبة يهجوه الشاعر كما في شرح شواهد المغني للسيوطي وإن مشى الدماميني على خلافه. قوله: (ورد المصنف الخ) قال في المغني وقد وجدت آية في التنزيل وقع الخبر فيها اسماً مشتقاً ولم يتنبهوا لها وهي قوله تعالى: ﴿ودوا لو أنهم بادون في الأعراب﴾ [الأحزاب: ٢٠] ورده الدماميني بأن لو في هذه الآية مصدرية لا شرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمني صرح بذلك الرضي والكلام في لو الشرطية.

قوله: (ملاعب الرماح) هو أبو براء عامر بن مالك الذي يقال له ملاعب الأسنة وغيره الشاعر لبيد إلى هذا للقافية عيني. قوله: (ولو أن ما أبقيت) بكسر التاء والثمام بضم المثلثة وتخفيف الميم نبت ضعيف وتأود تعوج ولعل الضمير في قوله عودها يرجع إلى ما وتأنيثه باعتبار وقوع ما على بقية. قوله: (فائت الموت) قال البعض من إضافة الوصف لفاعله أي فائته الموت اهـ وفيه نظر أما أولاً فلأن الوصف المتعدي لا يضاف إلى فاعله على ما تقدم في باب الإضافة وأما ثانياً فلأن المناسب لقوله فإنه أخو الحرب أن يكون من إضافة الوصف لمفعوله فتنبه. وقوله

= (زنم)؛ والمعاني الكبير ص ٩٢٧؛ ومعجم الشعراء ص ٣٠٠؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٦٧؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٣؛ وجمهرة اللغة ص ٨٢٨؛ والجنى الداني ص ٢٨١؛ ومغني اللبيب ١/٢٧٠.

١١٧٠ - الرجز للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٣٣؛ وجمهرة اللغة ص ٥٥٥؛ وخزانة الأدب ١١/٣٠٤؛ والدرر ٢/١٨١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٦٣؛ ولسان العرب ١/٧٤١ (لعب)؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٦٦؛ ولبنت عامر بن مالك في الحماسة الشجرية ١/٣٢٩؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٢؛ ومغني اللبيب ١/٢٧٠؛ وهمع الهوامع ١/١٣٨.

١١٧١ - البيت من الطويل، وهو لابن الدمينة في سمط اللآلي ص ١٨١؛ وليس في ديوانه؛ وللراعي النميري في الأشباه والنظائر ٥/٢٥٩، وليس في ديوانه وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/٣٦٩؛ ورصف المباني ص ٢٩٠؛ ولسان العرب ١٢/٨١ (ثمم).

١١٧٢ - البيت من الطويل، وهو لصخر بن عمرو السلمي في المقاصد النحوية ٤/٤٥٩؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٣؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٢٧؛ ولسان العرب ١٥/٣١ (عدا).

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلاَهَا صُرِفَا ... إِلَى المُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

(وإنْ مُضارعٌ تلاهَا صُرِفَا إلى المُضيّ نحو لو يَفِي كفَى) أي لو وفي كفى. ومنه قوله:

١١٧٣ - لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ حَدِيثَهَا ... خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعاً وَسُجُودَا

وهذا في الامتناعية. وأما التي بمعنى إن فقد تقدم أنها تصرف الماضي إلى المستقبل، وإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى.

تنبيهان: الأول لغلبة دخول لو على الماضي لم تجزم ولو أريد بها معنى إن الشرطية، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة، وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري كقوله:

وَلَوْ يَشَأْ طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ

وقوله:

١١٧٤ - تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ مَا صَنَعَتْ ... إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

وخرج على أن ضمة الاعراب سكنت تخفيفاً كقراءة أبي عمرو: ﴿ينصركم﴾ [آل عمران: ١٦٠]، و﴿يشعركم﴾ [الأنعام: ١٠٩]، و﴿يأمركم﴾ [البقرة: ٦٧]، والأول على لغة من يقول شايشا بالألف، ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العألم والخأتم. الثاني جواب لو إما ماض معنى نحو: لو لم يخف الله لم يعصه. أو وضعا وهو إما مثبت فاقترانه باللام

أخو الحرب أي ملازمها فوق القارح القارس القارح الذي عمره خمس سنين والعدوان بفتحات شديد العدو. قوله: (كقوله ولو يشأ الخ) تقدم في عوامل الجزم الكلام على هذا الشاهد والذي بعده. قوله: (وخرج) أي البيت الثاني وقوله سكنت أي أبدلت بالسكون. قوله: (أما ماض معنى) هو المضارع المقرون بلم ويجب تجرده من اللام لأن اللام لا تدخل على ناف إلا ما كما في التصريح. قوله: (أو وضعا) لو قال لفظا لكان أنسب.

قوله: (فاقترانه باللام الخ) قال عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط كما أن إسقاطها يدل على التعجيل أي وقوع الجواب عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في لجعلناه حطاما لأن في تأخير جعله حطاماً تشديداً للعقوبة أي إذا استوى على سوقه وقويت به الأطماع جعلناه حطاماً كما قال تعالى:

١١٧٣ - البيت من الكامل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٤٤١؛ والخصائص ١/٢٧؛ ولسان العرب ١٢/٥٢٣ (كلم)؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٦٠؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٩٥.

١١٧٤ - البيت من البسيط، وهو للقيط بن زرارة في لسان العرب ١٢/٧٥ (تيم)؛ والعقد الفريد ٦/٨٤؛ وبلا نسبة

نحو: ﴿لَوْ نشاء لجعلناه حُطاماً﴾ [الواقعة: ٦٥] أكثر من تركها نحو: ﴿لو نشاء جعلناه أُجاجاً﴾ [الواقعة: ٧٠]، وإما منفي بما فالأمر بالعكس نحو: ﴿ولو شاء ربك ما فعلوه﴾ [الأنعام: ١١٢]، ونحو قوله:

١١٧٥ ـ وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا وَلٰكِنْ لاَ خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي

وأما قوله عليه الصَّلاة والسَّلام فيما أخرجه البخاري: «لو كان لي مثل أُحد ذهباً ما يسرني أن لا يمر عليّ ثلاث وعندي منه شيء» فهو على حذف كان: أي ما كان يسرني. قيل وقد تجاب لو بجملة اسمية نحو: ﴿ولو أنهم آمنوا واتَّقوا لمثوبةٌ من عند الله خير﴾ [البقرة: ١٠٣]، وقيل الجملة مستأنفة أو جواب لقسم مقدر، ولو في الوجهين للتمني فلا جواب لها.

﴿حتى أخذت الأرض زخرفها﴾ [يونس: ٢٤] الآية وحذفت في ﴿جعلناه أجاجاً﴾ إشارة إلى عدم تراخي الجعل أجاجا أفاده في التصريح قال السيوطي وقد يقترن جوابها بإذن وندر كونه تعجبا أو مصدرا برب أو الفاء اهـ وقال في المغني وورد جوابها الماضي مقرونا بقد وهو غريب. قوله: (**وأما قوله عليه الصلاة والسلام الخ**) وارد على قوله جواب لو اما ماض معنى أو وضعا ولأنه في هذا الحديث مستقبل لفظاً ومعنى. قوله: (**لو كان لي مثل أحد ذهبا ما يسرني الخ**) يفيد التركيب حصول انتفاء السرور بعدم مرور الثلاث عليه وعنده منه شيء على تقدير حصول الشرط وليس بمراد فلعل لا زائدة وأما تخلص البعض عن ذلك بقوله ما نافية وقد أبطل نفيها لو وموقع النفي في أن لا يمر القيد فيدل التركيب على سروره بمرور الثلاث وليس عنده شيء وهو المراد اهـ ففيه نظر لأن الاعتراض إنما هو بمفهوم التركيب على تقدير حصول الشرط قبل النظر إلى ما تفيده لو من النفي أي نفي الشرط وما ترتب عليه فتأمله فإنه متين. قوله: (**بجملة اسمية**) أي مقرونة باللام كالآية أو بالفاء كقوله:

لـو كـان قـتـل يـا سـلام فـراحـة

أي يا سلامة فهو راحة نقله شيخنا عن الشارح ثم رأيته في المغني قال الدماميني لا يتعين هذا لاحتمال أن يكون راحة عطفا على قتل وجواب لو محذوفا أي لثبت ويدل عليه بقية البيت:

لـكـن فـررت مـخـافـة أن أوسـرا

إذ مراده الاعتذار عن الفرار بأنه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الأسر لثبت في موقف الحرب لكن خاف الأسر المفضي إلى المعرة والذل ففر. قوله: (**لمثوبة من عند الله خير**) أي مما شروا به أنفسهم. قوله: (**وقيل الجملة مستأنفة**) فاللام لام الابتداء لا الواقعة في جواب

١١٧٥ ـ البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣١/٤؛ وخزانة الأدب ١٤٥/٤، ٨٦/١٠؛ والدرر ١٠١/٥؛ وشرح التصريح ٢٦٠/٢؛ وشرح شواهد المغني ٦٦٥/٢؛ ومغني اللبيب ٢٧١/١؛ وهمع الهوامع ٦٦/٢.

أمّا وَلَوْلاَ وَلَوْمَا

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ وَفَا ... لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوباً أُلِفَا

أمّا وَلَوْلاَ وَلَو مَا

(أمّا كَمهمَا يَكُ مِن شيء) أي أما - بالفتح والتشديد - حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد: أما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو: ﴿فأمّا الذين آمنوا

لو وقوله أو جواب لقسم مقدر أي والله لمثوبة. قوله:(للتمني) أي على سبيل الحكاية أي أنهم بحال يتمنى العارف بها إيمانهم واتقاءهم تلهفاً عليهم لا على سبيل الحقيقة لاستحالة التمني حقيقة عليه تعالى أفاده الدماميني هذا ويجوز أن تكون لو على الوجهين في لمثوبة من عند الله خير شرطية وجوابها محذوف لدلالة السياق عليه تقديره لأثيبوا....

أما ولولا ولو ما

قوله: (كمهما يك من شيء) مهما اسم شرط مبتدأ وفي خبره الخلاف السابق ويكن تامة فاعلها ضمير فيها يرجع على مهما أو ناقصة اسمها ذلك الضمير وخبرها محذوف أي موجوداً ومن شيء بيان لمهما. فإن قلت أي فائدة في هذا البيان مع كونه كالمبين في العموم والابهام. قلت دفع توهم إرادة نوع بعينه والبيان كما يكون للتخصيص وهو الغالب يكون للتعميم وأما ما قيل من أن من زائدة وشيء فاعل يكن أو اسمها فيلزم عليه خلو الخبر من رابطه بالمبتدأ. قوله: (حرف بسيط) في إدخال ذلك تحت حيز أي التفسيرية نظراً لأن التشبيه الذي في المتن لا يفيده وكذا قوله والتفصيل لا قوله والتوكيد أيضا وإن زعمه البعض لأن المراد بالتوكيد هنا تحقيق الجواب وإفادة أنه واقع ولا بد بتعليقه على محقق وهذا حاصل مع مهما يكن من شيء كما لا يخفى. قوله: (فيه معنى الشرط) قال أبو حيان قال بعض أصحابنا لو كانت شرطاً لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول أما علماً فعالم فهو عالم إن ذكرت العلم أو لم تذكره بخلاف إن قام زيد قام عمرو فقيام عمرو متوقف على قيام زيد. وأجيب بأنه قد يجيء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف كقوله:

من كان ذا بنت فهذا بنتي

لكن يخرج ذلك على إقامة السبب مقام المسبب ألا ترى أن المعنى من كان ذا بنت فإني لا أحزنه لأن لي بنتا وكذا قولهم أما علماً فعالم فالمعنى مهما تذكر علما فذكرك له حق لأنه عالم ولا يكون ذكره حقا حتى تذكره قاله السيوطي وقد أساء البعض التصرف فيه فقرره على غير وجهه وإنما قال فيه معنى الشرط ولم يقل للشرط لتصريح غير واحد من النحاة بأنها ليست حرف شرط وإنما إفادتها للشرط لنيابتها عن أداة الشرط وفعله أفاده الشمني وغيره ثم الشرط في أما لكون القصد منه تحقيق وقوع الجزاء لا محالة ليس على أصل الشروط من تخصيص وقوع الجزاء بحالة وقوع الشرط دون غيرها أفاده الدماميني وعلى هذا لا يرد الاعتراض السابق الذي نقله أبو حيان عن بعض الأصحاب.

وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إذَا   لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

فيعلمون أنه الحقُّ من ربهم، وأما الذين كفروا فيقولون﴾ [البقرة: ٢٦] الآية، وإلى ذلك الإشارة بقوله (وَفا لِتِلوِ تلوها وُجوباً أُلِفَا) فاء مبتدأ خبره ألف، ولتلو متعلق بألف. ومعنى تلو تال. ووجوباً حال من الضمير في ألف. وأشار بقوله: (وحَذْفُ ذي الْفَا قَلَّ في نَثْرٍ لَمْ يَكُ قَوْلٌ معها قد نُبِذَا) - أي طرح - إلى أنه لا تحذف هذه الفاء إلا إذا دخلت على

قوله: (فبدليل الخ) قال في المغني وجه الدلالة أن الفاء في نحو الآية التي ذكرناها وهي فأما الذين آمنوا فيعلمون الخ لا يصح أن تكون عاطفة إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولا زائدة لعدم الاستغناء عنها فتعين أنها فاء الجزاء اهـ بتصرف. قال الشمني وقد يقال لا يمتنع أن تكون زائدة وقد لزمت. وكم زائد يلزم كالباء في أفعل به في التعجب اهـ ولك دفعه بأن اللزوم لغير مقتض ينافي الزيادة ولزوم الباء في أفعل به مع زيادتها لمقتض وهو قبح إسناد صورة الأمر إلى الظاهر فإن قلت مهما التي أما في تقديرها لا يلزمها الفاء إلا إذا لم يصلح جوابها لمباشرتها فلم لزمت الفاء أما مطلقاً. قلت قال الرضى إنما وجبت الفاء في جواب أما ولم يجز الجزم وإن كان فعلاً مضارعاً لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط ولما لم تعمل في الجزاء وجبت الفاء اهـ وقال بعضهم لما كانت شرطية أما خفية لكونها بطريق النيابة بخلاف شرطية مهما لكونها بطريق الأصالة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها بقي في المقام بحث وهو أن الفاء إنما تدل على كون أما فيها معنى مطلق الشرط فلم قدروها بخصوص مهما وقد يجاب بأن تقديرها أولى لأن إن للشك وهو لا يناسب الشرط لأن وجود شيء ما محقق وأيا تستدعي زيادة المقدر للزومها الإضافة كأن يقال أي شيء يكن الخ وغير هذين خاص بقبيل كالزمان في متى والمكان في أين والعاقل في من وغير العاقل في ما وليس المراد الخصوص لكن هذا إنما يتم على القول بأن مهما أعم من ما لا على ما قدمه الشارح أن مهما بمعنى ما قال في التصريح وكون أما تقدر بمهما هو قول الجمهور وقال بعضهم إذا قلت أما زيد فمنطلق فالأصل إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت أما مناب ذلك اهـ فتفطن.

قوله: (وفا لتلو الخ) كالاستدراك على قوله أما كمهما يك من شيء واعلم أن هذه الفاء مؤخرة من تقديم لأن أما زيد فقائم أصله مهما يكن من شيء فزيد قائم فحذف اسم الشرط وفعل الشرط ومتعلقه ثم جيء بأما نائبة عما حذف فصار أما فزيد قائم فزحلقت الفاء لإصلاح اللفظ إذ يستكره تلو الفاء الأداة أو لأنها أشبهت العاطفة وليس في الكلام معطوف عليه فصار أما زيد فقائم بتأخير الفاء من المبتدأ إلى الخبر ويجوز تأخير المبتدأ نحو أما قائم فزيد كذا في الفارضي قال السندوبي فقد حصل من ذلك أربعة أشياء تخفيف الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم حقيقة وهو زيد لأنه ملزوم القيام مقام الملزوم ادعاء وهو الشرط فإنه ملزوم للجواب واشتغال حيز واجب الحذف بشيء آخر فإنه لا يحذف شيء من كلامهم وجوباً إلا مع قيام غيره مقامه ووقوع الفاء في غير موضعها ولذا اغتفروا هنا تقديم ما يمتنع في غير هذا الموضع اهـ وقوله تقديم ما يمتنع الخ أي نحو ﴿فأما اليتيم فلا تقهر﴾ [الضحى: ٩]. قوله: (ووجوباً حال) أي على تقدير

....

قول قد طرح استغناء عنه بالمقول فيجب حذفها معه نحو: ﴿فأمّا الذين اسْوَدَّت وُجوهُهم أكَفرتم﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أي فيقال لهم أكفرتم. ولا تحذف في غير ذلك إلا في ضرورة، كقوله:

١١٧٦ ـ فَأَمَّا القِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمُ وَلَكِنَّ سَيْراً فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

مضاف أي ذا وجوب أو على تأويله بواجباً. قوله: (فيجب حذفها معه) صريح في أنه لا يجوز إبقاء الفاء مع حذف القول وهو يمنع جواب غير واحد في مواضع كثيرة عن عدم صلاحية ما بعد الفاء لأن يكون جوابا بتقدير أقول لكني كنت أسمع الانذار عن المنع المذكور بأن منهم من لا يقول بوجوب حذف الفاء مع القول من غير سند قوي يؤيد هذا النقل حتى وقفت على هذا القول في همع الهوامع للسيوطي ونصه ويجوز حذفها أي الفاء في سعة الكلام إذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى: ﴿فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم﴾ [آل عمران: ١٠٦] الأصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء صح تبعاً ولا يصح استقلالا هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين إن الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلاً وأن الجواب في الآية فذوقوا العذاب والأصل فيقال لهم ذوقوا العذاب فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وأن ما بينهما أي أما والفاء اعتراض اهـ.

قوله: (فأما القتال الخ) قال البعض لا يصح تقدير القول هنا لأن المعنى ليس عليه ولعدم صحة الأخبار حينئذ اهـ وتعليلاً باطلان لصحة المعنى والاخبار على تقدير القول هنا أما صحة المعنى فواضحة وأما صحة الاخبار فاشتمال الخبر على إعادة لفظ المبتدأ فهي الرابط فافهم وقوله سيراً منصوب على أنه اسم لكن وخبرها محذوف أي ولكن لديكم سيراً أو على المصدرية أي تسيرون سيراً واسم لكن محذوف أي ولكنكم كذا في شرح شواهد المغني للسيوطي وقوله في عراض المواكب بالعين المهملة والضاد المعجمة أي شقها وناحيتها وقد صفحه من قال جمع عرصة الدار والمواكب جمع موكب وهم القوم الراكبون على الإبل أو الخيل للزينة قاله الشارح والعين في عراض مكسورة كما في القاموس. قوله: (أو ندور) كما في قوله صلى الله عليه وسلم «أما موسى كأني أنظر إليه إذ ينحدر في الوادي» وقول عائشة رضي الله تعالى عنها «أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً». وأما قوله صلى الله عليه وسلم «أما بعد ما بال رجال يشترطون» فيجوز أن يكون مما حذف فيه الفاء تبعاً للقول والتقدير فأقول ما بال رجال كذا في بعض النسخ وقد يقال ما جوزه في الحديث الثاني يجوز في الأول وقول عائشة وفي

١١٧٦ ـ البيت من الطويل، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٤٥؛ وخزانة الأدب ١/٤٥٢، ٤٥٢؛ والدرر ٥/١١٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٦؛ والأشباه والنظائر ٢/١٥٣؛ وأوضح المسالك ٤/٢٣٤؛ والجنى الداني ص ٥٢٤؛ وسر صناعة الإعراب ص ٢٦٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٧؛ وشرح شواهد المغني ص ١٧٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٩٧؛ وشرح المفصل ٧/١٣٤، ٩/١٢، ٤١٢؛ والمنصف ٣/١١٨؛ ومغني اللبيب ص ٥٦؛ والمقاصد النحوية ١/٥٧٧، ٤/٤٧٤؛ والمقتضب ٢/٧١؛ وهمع الهوامع ٢/٦٧.

....

أو ندور نحو ما خرّج البخاري من قوله ﷺ: «أما بعد ما بال رجال»، وقول عائشة: «أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً». وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم في آية البقرة، ومنه: ﴿أَمَّا السفينةُ فكانت لمساكينَ يعملونَ في البحرِ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿وأما الغلامُ﴾ [الكهف: ٨٠]، ﴿وأما الجدارُ﴾ [الكهف: ٨٢] الآيات. وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم: فالأول نحو: ﴿يأيّها الناسُ قد جاءكم برهانٌ مِن ربكم وَأنزلنا إليكُم نوراً مبيناً﴾ [النساء: ١٧٤]، ﴿فأما الذينَ آمنوا بالله واعتصموا به فَسَيُدْخِلهم في رحمة منه وفضلٍ﴾ [النساء: ١٧٥]، أي وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا. والثاني نحو: ﴿هُو الذي أنزلَ عليكَ الكتابَ منه آياتٌ محكماتٌ هُنَّ أمُّ الكتابِ وأُخرُ مُتشابهاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، ﴿فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله﴾ [آل عمران: ٧]، أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربهم. ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿والراسخون في العلم يقولون آمنا به كلٌّ من عند ربنا﴾ [آل عمران: ٧]، أي كل من المتشابه والمحكم من عند الله تعالى، والإيمان بهما واجب، فكأنه قيل وأما الراسخون

بعض النسخ أو ندور نحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم «**أما موسى**» إلى آخر ما تقدم وفي بعض النسخ أو ندور نحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم «أما بعد ما بال رجال» وقول عائشة «أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً» وأما التفصيل الخ وفي بعض النسخ غير ذلك.

قوله: (**كما تقدم في آية البقرة**) هي: ﴿**فأما الذين آمنوا فيعلمون**﴾ [البقرة: ٢٦] الخ ثم إما أن يقدر فيها مجمل أي فيتفرق الناس أو يراد بالتفصيل فيها ذكر أشياء مفصولاً كل منها عن الآخر وإن لم يكن ثم إجمال. قوله: (**وقد يترك تكرارها**) أي في مقام التفصيل. قوله: (**ويدل على ذلك**) أي القسم المحذوف ما ذكر في موضعه وهو والراسخون الخ. قوله: (**فكأنه قيل الخ**) يرد عليه أن هذا يقتضي أن قول والراسخون هو المقابل سقطت منه أما والفاء لا أنه محذوف للدلالة عليه بقوله والراسخون الخ كما هو مدعاه أولا فتأمل. قوله: (**وعلى هذا**) أي كون. قوله: ﴿**والراسخون في العلم**﴾ الخ في موضع القسم الثاني قائماً مقامه فالوقف على إلا الله لأن الراسخين عليه لا يؤولون فيكون قوله: ﴿**والراسخون في العلم**﴾ الخ منقطعا عما قبله ويؤيده قراءة ابن مسعود أن تأويله إلا عند الله بإن النافية وقراءة أبيّ وابن عباس في رواية طاوس عنه ويقول الراسخون ويؤيد مقابله أن الراسخ لو لم يعلم المتشابه لم يكن لتقييد الرسوخ فائدة لاشتراك أهل أصل العلم بل الاسلام مطلقاً في هذا الحكم إلا أن يقال خص الراسخون بالذكر لأنهم أثبت على هذا الحكم قال الشمني قال السعد والحق أنه إن أريد بالمتشابه ما لا سبيل اليه للمخلوق فالحق الوقف على قوله إلا الله وإن أريد به ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل والمؤول فالحق العطف اهـ.

حاشية الصبان/ج٤/٥٠

....

في العلم فيقولون وعلى هذا فالوقف على إلا الله، وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة فتأملها. وقد تأتي لغير تفصيل نحو أما زيد فمنطلق، وأما التوكيد فقلّ من ذكره. وقد أحكم الزمخشري شرحه، فإنه قال: فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: أما زيد فذاهب. ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، وهذا التفسير مدل بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط انتهى.

تنبيهات: الأول ما ذكره من قوله: أما كمهما بك لا يريد به أن معنى أما كمعنى مهما وشرطها، لأن أما حرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل، وإنما المراد أن موضعها صالح لهما وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط. الثاني يؤخذ من قوله لتلو

قوله: (وهذا المعنى) أي كون الذين في قلوبهم زيغ يتبعون ما تشابه منه وغيرهم يؤمنون بأنه من عند الله هو المشار إليه في آية البقرة يعني ﴿فأما الذين آمنوا فيعلمون﴾ [البقرة: ٢٦] الخ وعبر بالإشارة لعدم صراحة آية البقرة في المعنى المذكور لأن انقسام الناس فيها إلى قسمين في خصوص ضرب المثل بالبعوضة فما فوقها وبه يعلم ما في كلام شيخنا من المؤاخذة ثم هذا يقتضي أن المتبعين للمتشابه كفار لتصريح آية البقرة بالكفر وهو محمول على من وجد منه في اتباعه المتشابه وتأويله كفر ولهذا كله قال فتأملها. قوله: (وقد تأتي لغير تفصيل) أي لا لفظاً ولا تقديراً ومن التزم فيها التفصيل وقدر في نحو أما زيد فقائم فقد تكلف. قوله: (شرحه) أي بيانه. قوله: (فضل توكيد) أي توكيداً فاضلاً. قوله: (وأنه بصدد الذهاب الخ) هذا يوهم أن الذهاب لم يحصل بالفعل وهو خلاف ظاهر ذاهب. قوله: (عزيمة) أي لا بدّ منه. قوله: (قلت أما زيد فذاهب) وجه التوكيد أن المعنى مهما يكن من شيء فزيد ذاهب فقد علق ذهابه على وجود شيء ما وهو محقق والمعلق على المحقق محقق ولذا رجحوا في بعد التي في الخطب أن تكون من متعلقات الجزاء لأن إطلاق الشرط بالكلية أنسب بغرض التأكيد لأنه أعظم تحققاً وأيضا لا داعي لتقييد الشرط ببعدية البسملة والحمدلة بخلاف الجزاء فيدعو لتقييده امتثال الحديث.

قوله: (في تفسيره) أي تبيين حاصل معناه لما يأتي في الشرح. قوله: (مدل) أي مفصح. قوله: (وهي قائمة مقامهما) قد يقال إن أما لم تقم إلا مقام مهما وما تقدم عن سيبويه في تفسير أما زيد فذاهب لا يدل على قيامها مقام مهما وشرطها لأنه بملاحظة شرط أما المحذوف بعدها فتأمل ثم رأيت في كلام ابن الحاجب ما يؤيد هذا البحث حيث قال هي لتفصيل ما في نفس المتكلم من أقسام متعددة ثم قد تذكر الأقسام وقد يذكر قسم ويترك الباقي والتزموا حذف الفعل بعدها للجري على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف إذا وقع خبراً والتزموا أن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لغرض العوضية وكراهة تلو الفاء أما وللتنبيه على أن ما بعد أما هو النوع المقصود

....

تلوها أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد، فلو قلت أما زيد طعامه فلا تأكل لم يجز كما نص عليه غيره. الثالث لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة إلا إن كانت دعاء بشرط أن يتقدم الجملة فاصل، نحو أما اليوم رحمك الله فالأمر كذلك. الرابع يفصل بين أما وبين الفاء بواحد من أمور ستة: أحدها المبتدأ كالآيات السابقة. ثانيها الخبر نحو أما في الدار فزيد. ثالثها جملة الشرط نحو: ﴿فأما إن كان من المقربين فروْح وريحان﴾

جنسه بالتفصيل من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء وكان قياسه أن لا يقع إلا مرفوعاً على الابتداء لأن الغرض الحكم عليه بما بعد الفاء لكنهم خالفوا ذلك في مواضع ايذاناً من أول الأمر بأن التفصيل باعتبار الصفة التي ذلك النوع عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولاً به أو مصدراً أو غير ذلك نحو فأما اليتيم فلا تقهر وأما إكرام الأمير فأكرم زيداً اهـ ببعض زيادة وحذف وصدر عبارته مبني على أن التفصيل لازم لأما دائما وهو خلاف الراجح كما علمت.

قوله: (لتضمنها معنى الشرط) الإضافة للبيان إن أريد بالشرط التعليق وحقيقة إن أريد به الأداة ومعناه التعليق وقد يبحث في العلة بأنها إنما تنتج قيام أما مقام أداة الشرط دون قيامها مقام فعله فتأمل. قوله: (من اسم واحد) أي ما هو بمنزلته كجملة الشرط والجار والمجرور قال الدماميني وإذا امتنع بالفصل بأكثر من اسم واحد أشكل قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿فأما الانسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربي أكرمن﴾ [الفجر: ١٥] أن الظرف متعلق بيقول لأنه يلزم عليه الفصل بالمبتدأ ومعمول الفعل فتأمله اهـ واختار في موضع آخر تعلقه بمضاف مقدر أي شأن الانسان لأن نحو الشأن والقصة والخبر والنبأ والحديث يجوز إعمالها في الظرف خاصة لتضمن معانيها الكون والحصول. قال تعالى: ﴿وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب﴾ [ص: ٢١] ﴿وهل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه﴾ [الذاريات: ٢٤] يعني والشيء وما يتعلق به في حكم الشيء الواحد لكن يرد عليه أنه لا يصح الإخبار عن الشأن بأنه يقول إذ الذي يقول نفس الإنسان فالأولى جعل الظرف حالاً من الإنسان بناء على مجيء الحال من المبتدأ ولك دفع الاعتراض بجعل يقول على تقدير ان.

قوله: (لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة) هذا مفهوم من التنبيه الثاني وإنما أعاده لأجل استثناء الدعائية واحترز بالتامة عن جملة الشرط. قوله: (بشرط أن يتقدم الجملة الخ) بوجه بأن أما قائمة مقام الفعل فلا يليها الفعل وفيه أن الدعائية لا تنحصر في الفعلية سم وقد يجاب بأن الاسمية أجريت مجرى الفعلية لطرد الباب. قوله: (فروح الخ) هذا جواب أما وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بجوابها هذا مذهب البصريين وصححه أبو حيان وغيره قال ابن هشام وإنما ارتكب ذلك لوجهين: أحدهما أن القاعدة أنه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد كان الجواب لأسبقهما. الثاني أن شرط أما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل إجحاف بها اهـ وزعم الأخفش أن الجواب المذكور لأما وأداة الشرط معاً وأبو علي في أحد قوليه أن الفاء جواب أن وجواب أما محذوف وقوله الثاني كالأول أفاده الشمني قال الدماميني ولقائل أن يقول

....

[الواقعة: ٨٩] الآيات رابعها اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب نحو: ﴿فأما اليتيمَ فلا تقهر﴾ الآيات. خامسها اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو أما زيداً فاضربه، وقراءة بعضهم: ﴿وأما ثمود فهديناهم﴾ [فصلت: ١٧] بالنصب. ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه، لأن أما نائبة عن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يلي الفعل. سادسها ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، أو للفعل المحذوف، نحو أما اليوم فإني ذاهب، وأما في الدار فإن زيداً جالس، ولا يكون العامل ما بعد أن لأن خبر أن لا يتقدم عليها فكذلك معموله. هذا قول سيبويه والمازني والجمهور،

لا تسلم أن الكلام من باب اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد بل ما بعد الفاء جواب أن وإن جوابها جواب أما والفاء داخلة على إن تقديرا والأصل مهما يكن من شيء فإن كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح فأنيب أما مناب مهما يكن من شيء وقدم الشرط على الفاء جرياً على قاعدة الفصل بين أما والفاء فالتقى فاآن الأولى فاء جواب أما والثانية فاء جواب إن فحذفت الثانية لأنها التي أوجبت الثقل ولأن الحذف بالثواني أليق: **(اسم منصوب الخ)** قال الرضى ويتقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به والظرف والحال والمفعول المطلق والمفعول له وإنما جاز هنا عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها مع امتناعه في غير أما لأن الفاء بعد أما مزحلقة عن محلها كما تقدم ولأن التقديم لأعراض مهمة سبق ذكرها فلا يلتفت معها إلى ذلك المانع الصناعي. قوله: **(لفظا أو محلاً)** مثال الأول ﴿**فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر**﴾ [الضحى: ٩] ومثال الثاني ﴿**وأما بنعمة ربك فحدث**﴾ [الضحى: ١١] ولذلك قال الآيات. قوله: **(اسم كذلك)** أي منصوب لفظا أو محلاً ومثالاه الآتيان من الأول ومثال الثاني أما الذي يكرمك فأكرمه دماميني. قوله: **(بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه)** بأن يقال فهدينا هديناهم. قوله: **(لأن أما نائبة عن الفعل الخ)** هذا التعليل انما ينتج وجوب تقدير العامل بعد المعمول ولا ينتج وجوب تأخيره عن الفاء ولا وجوب تقديمه على مدخولها وقد علل الأول بأن العامل المقدر هو الجواب في الحقيقة وبأنه لو قدر قبل الفاء وبعد المعمول للزم الفصل بأكثر من واحد والثاني بأن حق المفسر بفتح السين التقديم على المفسر بكسرها. قوله: **(والفعل لا يلي الفعل)** وأما زيد كان يفعل ففي كان ضمير فاصل اهـ مغني ونظر الدماميني في التعليل بأن أما نائبة عن جملة الشرط لا فعله فقط فلم يجاور الفعل بتقدير كونه مقدماً فعلاً أي للفصل بالفاعل الموجود تقديراً وقد يدفع النظر بأن الفعل الذي نابت عنه أما لما لم يذكر ضعف مرفوعه عن أن يكون فاصلا بخلاف مرفوع زيد كان يفعل فتأمل. قوله: **(ظرف)** بالمعنى الشامل للمجرور كما مثل. قوله: **(لما فيها من معنى الفعل الخ)** فعلى هذا تكون نائبة عن فعل الشرط معنى عملاً وعلى الثاني معنى لا عملاً. قوله: **(أو للفعل المحذوف)** أي الذي نابت عنه وأو لتنويع الخلاف. قوله: **(نحو أما اليوم فإني ذاهب الخ)** لا يخفى أن القصد أن الذهاب اليوم والجلوس في الدار فهذا مما يؤيد مذهب المبرد ومن وافقه ولا يلتفت بعد أما لمانع التقديم وإن تعدد لكونه لأغراض مهمة كما سبق.

قوله: **(هذا قول سيبويه الخ)** قال الدماميني إذا عرفت أن مذهب الجمهور نحو أما اليوم

....

وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء والمصنف. الخامس سمع أما العبيدَ فذو عبيد بالنصب، وأما قريشاً فأنا أفضلها، وفيه دليل على أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل، إذ التقدير هنا مهما ذكرت، وعلى ذلك نيخرج أما العلم فعالم، وأما علماً فعالم، فهو أحسن مما قيل إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء، أو مفعول لأجله إن كان معرفاً، وحال إن كان منكراً. وفيه دليل أيضاً على أن أما ليست العاملة إذ لا يعمل الحرف في المفعول به. السادس ليس من أقسام أما التي في قوله تعالى: ﴿أماذا كُنتم تعملون﴾ [النمل: ٨٤]، ولا التي في قول الشاعر:

فإني ذاهب كون الظرف معمولاً لفعل الشرط أو لأما كان الفاصل بين الفاء وأما جزاءاً مما في حيز فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست مزالة من مركزها الأصلي بل هي فيه داخلة على الجواب فتخلص أن الفاصل بين أما والفاء تارة يكون جزءاً من الجواب نحو أما زيد فذاهب إذ التقدير مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وتارة يكون جزءاً من متعلقات فعل الشرط نحو أما اليوم فإني ذاهب إذ التقدير مهما يكن من شيء اليوم وأما الفاء في جميع التراكيب فإنما تدخل على الجواب كالمثال الأخير أو على شيء منه كالمثال الذي قبله هذا كله على مذهب الجمهور اهـ.

قوله: (وخالفهم المبرد الخ) أي فقالوا بعمل ما بعد إن فيما قبلها مع أما خاصة نحو أما زيداً فإني ضارب قال أبو حيان وهذا لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح قال وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه وقال الزجاج رجوعه مكتوب عندي بخطه اهـ سيوطي فعلم أن مخالفتهم ليست في الظرف فقط وإن أوهمه صنيع الشارح نعم تخصيص الظرف قول آخر حكاه السيوطي بعد ذلك قال شيخنا وهل هو أي قول هؤلاء بناء على جواز تقدمه أو التوسع في المعمول راجعه اهـ والثاني هو الظاهر أو المتعين. قوله: (سمع) أي على قلة وضعف والراجح الكثير الرفع نقله الرضي عن سيبويه. قوله: (بالنصب) أي على أنه مفعول للفعل المحذوف الذي نابت عنه أما وهو ذكرت لا بأما قياساً على نصبها الظرف كما مر آنفاً لأن الحرف لا ينصب المفعول به وإن نصب الظرف لنيابته عن فعل كما سيذكر الشارح ذلك تبعاً للمغني وغيره وقال الرضي على أنه مفعول به لما بعد الفاء لأن معنى ذو عبيد يملكهم ومعنى أفضلها أغلبها في الفضل.

قوله: (وعلى ذلك) أي جواب تقدير ما يليق بالمحل. قوله: (فهو أحسن الخ) لا لاطراده في كل موضع وأصالة الفعل في العمل. قوله: (مفعول مطلق الخ) فإنه لا يتأتى في نحو أما العلم فذو علم أو فإنه عالم أو فلا علم له لوجود المانع من عمل ما بعد تالي الفاء فيما قبله وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر دماميني. قوله: (أو مفعول لأجله) أي للفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت أحداً لأجل العلم وقوله وحال أي من مفعول الفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت شيئاً حال كونه علماً لكن تقدير المفعول على هذا معرفة أولى ليكون صاحب الحال معرفة. قوله: (ليست العاملة) أي فيما بعدها مطلقاً لأن الأصل في العامل الاطراد وأما لا

لَـوْلاَ وَلَـوْمَـا يَـلْـزَمَـانِ الابْـتِـدَا ⁂ إِذَا امْـتِـنَـاعـاً بِـوُجُـودٍ عَـقَـدَا

١١٧٧ ـ أبـا خُـراشَـةَ أمَّـا أنـتَ ذا نَـفَـرٍ

بل هي فيهما كلمتان، والتي في الآية أم المنقطعة وما الاستفهامية أدغمت الميم في الميم. والتي في البيت هي أن المصدرية وما المزيدة. وقد سبق الكلام عليها في باب كان. السابع قد تبدل ميم أما الأولى ياء استثقالاً للتضعيف كقوله:

١١٧٨ ـ رأتْ رَجُلاً أيْمَا إذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ ⁂ فَـيَـضْـحَـى وَأَيْمَا بِالْعَشِيِّ فَـيَـخْصَـرُ

(لَوْلاَ وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودٍ عَقَدَا) أي للولا ولوما استعمالان:

تعمل في المفعول به فالظاهر أن غيره كذلك. قوله: (التي) اسم ليس لا نعت أما. قوله: (أم المنقطعة) أي لمجرد الاضراب وتسميتها منقطعة على رأي الكوفيين وأما البصريون فلا يسمون أم التي لمجرد الاضراب متصلة ولا منقطعة كما سلف. قوله: (وما الاستفهامية) اي التي استفهم بها وحدها إن جعلت ذا موصولة أو مع ذا إن ركبت ذا مع ما وجعل المجموع اسم استفهام. قوله: (الأولى) نعت ميم. قوله: (عارضت) أي ارتفعت بحيث تقابل الرأس فيضحى بفتح الحاء المهملة مضارع ضحى بكسرها وفتحها أي برز ويخصر بالخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة مضارع خصر بكسر الصاد أي آلمه البرد في أطرافه اهـ شمني فضبط البعض يخصر بالحاء المهملة خطأ وكذا ما اقتضاه صنيعه من أن قول أبي العلاء المعري:

لو اختصرتم من الاحسان زرتكم ⁂ والعذب يهجر للافراط في الخصر

بالحاء المهملة خطأ وإنما هو بالخاء المعجمة.

﴿فائدة﴾ قد تحذف أما ويطرد ذلك قبل الأمر والنهي نحو وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر فبذلك فليفرحوا ولا يقال زيداً فضربت ولا زيداً فتضربه بتقدير أما انظر حاشية

١١٧٧ ـ البيت من البسيط، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨؛ والأشباه والنظائر ٢/١١٣؛ والاشتقاق ص ٣١٣؛ وخزانة الأدب ٤/١٣، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٥/٤٤٥، ٦/٥٣٢، ١١/٦٢؛ والدرر ٢/٩١؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٤٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٧٩؛ وشرح شواهد المغني ١/١١٦، ١٧٩؛ وشرح قطر الندى ص ١٤٠؛ ولجرير في ديوانه ١/٣٤٩؛ والخصائص ٢/٣٨١؛ وشرح المفصل ٢/٩٩، ٨/١٣٢؛ والشعر والشعراء ١/٣٤١؛ والكتاب ١/٢٩٣؛ ولسان العرب ٦/٢٩٤ (خرش) ٨/٢١٧ (ضبع)؛ والمقاصد النحوية ٢/٥٥، وبلا نسبة في الأزهية ص ١٤٧؛ وأمالي ابن الحاجب ١/٤١١، ٢/٤٤٢؛ والإنصاف ١/٧١؛ وأوضح المسالك ١/٢٦٥؛ وتخليص الشواهد ص ٢٦٠؛ والجنى الداني ص ٥٢٨؛ وجواهر الأدب ١٩٨، ٤١٦، ٤٢١؛ ورصف المباني ص ٩٩، ١٠١؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٩؛ ولسان العرب ١٤/٤٧ (أما)؛ ومغني اللبيب ١/٣٥؛ والمنصف ٣/١١٦؛ وهمع الهوامع ١/٢٣.

١١٧٨ ـ البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٤؛ والأزهية ص ١٤٨؛ والأغاني ١/٨١، ٨٢، ٩/٨٨؛ وخزانة الأدب ٥/٣١٥، ٣٢١، ١١/٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠؛ والدرر ٥/١٠٨؛ وشرح شواهد المغني ص ١٧٤؛ والمحتسب ١/٢٨٤؛ ومغني اللبيب ١/٥٥، ٥٦؛ والممتع في التصريف ١/٣٧٥؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٢٠؛ والجنى الداني ص ٥٢٧؛ ورصف المباني ص ٩٩؛ ولسان العرب ١٤/٤٧٧ (ضحا)؛ وهمع الهوامع ٢/٦٧.

....

أحدهما أن يدلا على امتناع شيء لوجود غيره، وهذا ما أراده بقوله:

إذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودٍ عَقَدَا

أي إذا ربطا امتناع شيء بوجود غيره ولازماً بينهما ويقتضيان حينئذٍ مبتدأ ملتزماً فيه حذف خبره غالباً، وقد مر بيان ذلك في باب المبتدإ، وجواباً كجواب لو مصدّراً بماضٍ أو مضارع مجزوم بلم، فإن كان الماضي مثبتاً قرن باللام غالباً نحو: ﴿لَوْلاَ أنتم لَكُنَّا مؤمنين﴾ [سبأ: ٣١]، ونحو قوله:

١١٧٩ - لَوْلاَ الإِصَاخَةُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِي مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِي الرِّضَاءِ رَجَاءُ

وإن كان منفياً تجرد منها غالباً نحو: ﴿ولولا فضلُ الله عليكم ورحمتُهُ ما زكى منكم من أحدٍ أبداً﴾ [النور: ٢١] وقوله:

١١٨٠ - واللَّهِ لَوْلاَ اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا

وقوله:

لَوْلاَ ابنُ أَوْسٍ نَأَى مَا ضِيمَ صَاحِبُهُ

وقد يقترن بها المنفي كقوله:

١١٨١ - لَوْلاَ رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَا أَبقَتْ نَوَاهُمْ لَنَا رُوحاً وَلاَ جَسَدَا

وقد يخلو منها المثبت كقوله كقوله:

السيوطي على المغني. قوله: (الابتداء) أي المبتدأ كما سيشير إليه الشارح والألف في عقدا للتثنية. قوله: (ولازما) عطف تفسير على ربطاً. قوله: (في باب المبتدأ) أي عند قول المصنف وبعد لولا غالباً الخ. قوله: (لولا الاصاخة) بصاد مهملة وخاء معجمة أي الاستماع وقوله في الرضا متعلق بقوله رجاء. قوله: (وإن كان منفيا) هذا مقابل قوله فإن كان الماضي مثبتا فالضمير في قوله وإن كان منفيا يرجع إلى الماضي ومن المعلوم أن لم لا تدخل على الماضي فقول البعض تبعاً لشيخنا قوله وإن كان منفيا أي بغير لم فإن كان منفياً بها امتنعت اللام لا موقع له وقيد في الهمع نفي الماضي هنا بأن يكون بما وهو ظاهر صنيع الشارح فلا يجوز لولاك لا قمت ولا تعدت. قوله: (وكم موطن الخ) تقدم الكلام عليه في حروف الجر.

قوله: (نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته الخ) لفضحكم وعاجلكم بالعقوبة. قوله:

١١٧٩ - البيت من الكامل؛ وهو بلا نسبة في شرح التصريح ١/٢٦٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٦؛ ومغني اللبيب ص ٢٧٦.

١١٨٠ - الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ١٠٨؛ ولعامر بن الأكوع في المقاصد النحوية ٤/٤٥١؛ وله أو لعبد الله في الدرر ٤/٢٣٦؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٨٧؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٧؛ وشرح المفصل ٣/١١٨؛ وهمع الهوامع ٢/٤٣.

١١٨١ - البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٩٩.

وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَهَلاَّ ... أَلاَّ أَلاَ وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلاَ
وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ ... عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

لَوْلاَ زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصِرا

وقوله:

١١٨٢ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

وإذا دل على الجواب دليل جاز حذفه نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠]. والاستعمال الثاني أن يدلا على التحضيض فيختصان بالجمل الفعلية، ويشاركهما في ذلك هلا وألا الموازنة لها، وألا بالتخفيف. وقد أشار إلى ذلك بقوله: (وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَهَلاَّ أَلاَّ أَلاَ وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلاَ) أي المضارع أو ما في تأويله، نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦]، ونحو: ﴿لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ﴾ [الفرقان: ٢١]، ونحو: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ﴾ [الحجر: ٧]، ونحو قوله: هلا تسلم، أو ألا تسلم فتدخل الجنة. ونحو: ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣]، والعرض كالتحضيض، إلا أن العرض طلب بلين ورفق، والتحضيض طلب بحث (وَقَدْ يَلِيهَا) أي قد

(التحضيض) مبالغة الحض يقال حضه على كذا أي رغبه في فعله فإذا أريد تأكيد الترغيب والمبالغة فيه قيل ح. قوله: (الموازنة لها) أي لهلا. قوله: (مز) أمر ماز بمعنى ميز. قوله: (وهلا) عطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار لجواز ذلك عند الناظم كما مر. قوله: (أولينها) أي هذه الأدوات الخمس. قوله: (الفعلا) أي الخبري إذ الطلبي لا يطلب. قوله: (أي المضارع الخ) قال الفارضي قال سيبويه إنها أي الأدوات المذكورة كلها للتحضيض سواء وليها ماض أو مضارع وأبو الحسن بن بابشاذ أن وليهن المستقبل كن تحضيضاً للفاعل على الفعل ليفعله نحو هلا تضرب اللص وإن وليهن الماضي كن توبيخاً لا تحضيضاً لامتناع طلب الماضي نحو لولا ضربت اللص أي لأي شيء ما ضربته وقال سيبويه إن فات الماضي فلا يفوت مثل فعله اهـ ولا يبعد عندي أنهن بالاشتراك إذا دخلن على الماضي كن توبيخاً على ترك الفعل في الماضي وتحضيضاً على فعل مثله في المستقبل فتدبر.

قوله: (والعرض كالتحضيض) أي في كون كل طلباً. قوله: (وقد يليها الخ) قال في المغني وقد فصلت من الفعل بإذ وبإذا معمولين له وبجملة شرطية معترضة فالأول نحو ولو لا إذا

١١٨٢ - البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم في الأزهية ص ١٧١؛ وخزانة الأدب ٥/٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٢؛ والدرر ٤/١٧٥؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٢؛ وشرح المفصل ٣/١١٨، ٩/٢٣؛ والكتاب ٢/٣٧٤؛ ولسان العرب ١٢/٩٢ (جرم)، ١٥/٣٧٠ (هوا) وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٦٩١؛ والجنى الداني ص ٦٠٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٩٧؛ وخزانة الأدب ١٠/٣٣٣؛ ورصف المباني ص ٢٩٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٣؛ ولسان العرب ١٥/٤٧٠ (إنا لا)؛ والممتع في التصريف ١/١٩١؛ والمنصف ١/٧٢.

....

يلي هذه الأدوات (اسمٌ بفعلٍ مُضمَرٍ عُلِّقَ أو بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ) فالأول نحو قولك: هلا زيداً تضربه، فزيداً علق بفعل مضمر بمعنى أنه مفعول للفعل المضمر. والثاني نحو قولك: هلا زيداً تضرب، فزيداً علق بالفعل الظاهر الذي بعده لأنه مفرغ له.

تنبيهات: الأول ترد هذه الأدوات للتوبيخ والتنديم، فتختص بالماضي أو ما في تأويله، ظاهراً أو مضمراً، نحو: ﴿لَوْلا جاؤوا عليه بأربعة شُهداء﴾ [النور: ١٣]، ﴿فلولا نَصَرَهم الذين اتَّخذوا من دُوْنِ الله قربَاناً آلهةً﴾ [الأحقاف: ٢٨]، ونحو قوله:

١١٨٣ - تَعُدُّوْنَ عَقْرَ النِّيْبِ أفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِـي ضَوْطَرَى لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْـمُقَنَّعَا

أي لولا تعدون الكمي، بمعنى لولا عددتم، لأن المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي، وإنما قال تعدون على حكاية الحال ونحو قوله:

١١٨٤ - أَتَيْتَ بِعَبْدِ اللَّهِ فِي الْقِدِّ مُوْثِقًا فَهَلاَّ سَعِيْداً ذَا الْـخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ

سمعتموه قلتم فلو لا إذا جاءهم بأسنا تضرعوا والثاني والثالث فلو لا إذا بلغت الحلقوم إلى صادقين. المعنى فهلا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مربوبين وحالتكم انكم تشاهدون ذلك ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا أو بالملائكة ولكنكم لا تشاهدون ذلك ولو لا الثانية تأكيد للأولى اهـ والقسمان الأولان يشملهما النظم. قوله: (مضمر) أي محذوف يدل عليه الكلام لفظاً نحو هلا زيدا ضربته أو معنى نحو هلا زيداً غضبت عليه أي هلا أهنت زيداً أو تركت زيداً وقوله أو بظاهر أي مذكور. قوله: (للتوبيخ) أي اللوم على ترك الفعل والتنديم أي الايقاع في الندم وجعل شيخنا والبعض المعطف من عطف الملزوم على اللازم وجعله من العكس صحيح بل أظهر. قوله: (تعدون عقر النيب) جمع ناب وهي الناقة المسنة وضوطرى بالضاد المعجمة والطاء المهملة المرأة الحمقاء والكمي الشجاع المتكمي في سلاحه والمقنع الذي على رأسه بيضة حديد. شمني. قوله: (بمعنى لولا عددتم) وإنما لم يقدر عددتم من أول وهلة لأنه لا دليل عليه إذ الفعل المذكور المشعر بالمحذوف مضارع.

قوله:(لأن المراد الخ) قال الدماميني يصح أن يراد تحضيضهم على عده في المستقبل وهو متضمن لتوبيخهم على تركه في الماضي. قوله: (في القد) بكسر القاف سير من جلد غير

١١٨٣ - البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص ٩٠٧؛ وتخليص الشواهد ص ٤٣١؛ وجواهر الأدب ص ٣٩٤؛ وخزانة الأدب ٥٥/٣، ٥٧، ٦٠؛ والخصائص ٤٥/٢؛ والدرر ٢٤٠/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٢؛ وشرح شواهد المغني ٦٦٩/٢؛ وشرح المفصل ٣٨/٢، ١٤٤/٨؛ والمقاصد النحوية ٤٧٥/٤؛ ولسان العرب ٤٧٠/١٥ (إما لا)؛ وللفرزدق في الأزهية ص ١٦٨، ولسان العرب ٤٩٨/٤ (ضطر)؛ ولجرير أو للأشهب بن رميلة في شرح المفصل ١٤٥/٨؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٧٠؛ والأشباه والنظائر ٢٤٠/١. والجنى الداني ص ٦٠٦؛ وخزانة الأدب ٢٤٥/١١؛ ورصف المباني ص ٢٩٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٦٠٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢١، وشرح المفصل ١٠٢/٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٦٤؛ ١٨٢؛ ومغني اللبيب ٢٧٤/١؛ وهمع الهوامع ١٤٨/١.

١١٨٤ - البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ٧٤/١؛ والمقاصد النحوية ٤٧٥/٤.

أي فهلا أسرت سعيداً. الثاني قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر فيقدر المضمر كان الشانية كقوله:

١١٨٥ - وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

أي فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها. الثالث المشهور أن حروف التحضيض أربعة وهي: لولا ولوما وهلا وألاّ بالتشديد، ولهذا لم يذكر في التسهيل والكافية سواهن. وأما ألا بالتخفيف فهي حرف عرض، فذكره لها مع حروف التحضيض يحتمل أن يريد أنها قد تأتي للتحضيض، ويحتمل أن يكون ذكرها معهن لمشاركتها لهن في الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معناهنّ؛ ويؤيده قوله في شرح الكافية: وألحق بحروف التحضيض في الاختصاص بالفعل ألا المقصود بها العرض نحو ألا تزورنا.

خاتمة: أصل لولا ولو ما: لو ركبت مع لا وما، وهلا مركبة من: هل ولا، وألا يجوز

مدبوغ سم. قوله: (فيقدر المضمر) أي الفعل المضمر. قوله: (أرسلت) في محل نصب مفعول ثالث لنبئت وقوله بشفاعة أي بذي شفاعة يشفع لها. قوله: (أي فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها) أي ليحصل اللقاء ولأنه لا أكرم عليه منها حتى يشفع لها عنده بدليل قوله بعد هذا البيت:

أأكرم من ليلى عليّ فتبتغي به الجاه أم كنت امرأ لا أطيعها

فنفس مبتدأ وشفيعها خبر أو بالعكس والجملة خبر كان الثانية المحذوفة وكان هنا بمعنى يكون لوقوعها بعد حرف التحضيض وإنما لم يقدر يكون من أوّل وهلة لأن المعهود في غير هذا الموضع تقدير كان فحمل عليه هذا الموضع وقيل التقدير فهلا تشفع نفس ليلى لأن الاضمار من جنس المذكور أقيس قال في المغني وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أي هي شفيعها. قوله: (ويحتمل أن يكون الخ) استشكل بتسلط من التحضيض عليها. وأجيب بأن المراد مزه بمجموع الأدوات الخمس. قوله: (وقرب معناها من معناهنّ) لاجتماع المعنيين في مطلق الطلب. قوله: (أصل لولا ولوما الخ) عبارة الفارضي والأجود أن أدوات التحضيض كلها مفردة وقيل مركبة فهلا من هل ولا النافية ولولا ولوما من لو وحرف النفي وألا بالتشديد من أن ولا فقلبت

١١٨٥ - البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٥٤؛ ولإبراهيم الصولي في ديوانه ص ١٨٥؛ ولابن الدمينة في ملحق ديوانه ص ٢٠٦؛ وللمجنون أو لابن الدمينة أو للصمة بن عبد الله القشيري في شرح شواهد المغني ١/٢٢١؛ والمقاصد النحوية ٣/٤١٦؛ ولأحد هؤلاء أو لإبراهيم الصولي في خزانة الأدب ٣/ ٦٠؛ وللمجنون أو للصمة القشيري في الدرر ٥/١٠٦؛ وللمجنون أو لغيره في المقاصد النحوية ٤/٥٧؛ وبلا نسبة في الأغاني ١١/٣١٤؛ وأوضح المسالك ٣/١٢٩؛ وتخليص الشواهد ص ٣٢٠، وجواهر الأدب ص ٣٩٤؛ والجنى الداني ص ٥٠٩، ٦١٣؛ وخزانة الأدب ٨/٥١٣، ١٠/٢٢٩، ١١/٢٤٥، ٣١٣؛ ورصف المباني ص ٤٠٨؛ والزهرة ص ١٩٣؛ وشرح التصريح ٢/٤١؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٢٢؛ ومغني اللبيب ١/٧٤؛ وهمع الهوامع ٢/٦٧.

الكلام فى قول القائل : كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل :

ومن كلامه أيضاً على قول القائل كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل :

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله حمداً يوافى نعمه ويكافىء مزيده ، اختلف فى « كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل » فى مواضع .

أحدها : فى تعيين قائله .

الثانى : فى معنى كأن .

والثالث فى توجيه الإعراب .

فأما قائله فاختلف فيه على قولين .

أحدهما : انه النبى صلى الله عليه وسلم .

والثانى : أنه الحسن البصرى رحمه الله ، وقد جزم بهذا جماعة فلم يذكروا غيره ، منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبى فى (شرح المفصل) وأبو حيان فى (شرح التسهيل) .

فأما معنى كأن فاختلف فيه أيضاً على قولين .

أحدهما للكوفيين : زعموا انها حرف تقريب وليس فيها معنى التشبيه ، إذ المعنى على تقريب زوال الدنيا وتقريب وجود الآخرة ، وجعلوا من ذلك قولهم ، كأنك بالشتاء مقبل ، كأنك بالفرج آت ، هـذا تستعمله الناس فى محاوراتهم ويقصدونه كثيراً ، يقولون كأنك بفلان قد جاء .

والثانى للبصريين : زعموا أنها حرف تشبيه مثلها فى قولك كأنك زيداً أسد ، ولم يثبتوا مجيئها للتقريب أصلا ، والمعنى كأن حالتك فى الدنيا حال من لم يكن فيها ، وكأن حالك فى الآخرة حال من لم يزل بها ، فالمشبه والمشبه به حالتان ، لا الشخص والنمل الذى هو الجنس .

وإيضاح هذا : أن الدنيا لما كانت إلى اضمحلال وزوال كأن وجود الشخص بها كلا وجود وأن الآخرة لما كانت إلى بقاء ودوام كان الشخص كأنه لم يزل فيها ، ولاشك أن المعنى المشهور لكأن هو التشبيه ، فمهما امكن الحمل عليه لا ينبغى العدول عنه ، وقد أمكن عليه وجه ظاهر فا تنفى المصير إلى غيره [1] .

---

(١) فى الأصول : المصير اليه

وأما توجيه الإعراب وهو الذى يسأل عنه فاضطربت أقوال النحويين فيه اضطرابا كثيرا ، والذى يحضرنى الآن من ذلك أقوال .

أحدها — للإمام أبى على الفارسى — رحمه الله ، زعم أن الأصل كأن الدنيا لم تكن والآخرة لم تزل ، ثم جىء بالكاف حرفا لمجرد الخطاب لاموضع لها من الإعراب كما أنها مع اسم الإشارة كذلك ، وكذلك هى فى قولهم أبصرك زيدا أى أبصر زيدا والكاف حرف لامفعول ، لأن أبصر لايتعدى إلا إلى واحد وجىء بالباء زائدة فى اسم كأن كما زيدت فى أصل المبتدأ فى قولهم ، بحسبك درهم ، وقولهم خرجت فإذا بزيد ، وهذا القول اشتمل على أمرين مخالفين للظاهر ، وهما إخراج الكاف عن الاسمية إلى الحرفية وإخراج الباء عن التعدية إلى الزيادة .

والقول الثانى : لأبى الحسن بن عصفور ، وهو قول أنقه من قول الفارسى ، زعم أن الكاف حرف خطاب اتصلت بكأن فأبطلت إعمالها وأزالت اختصاصها ، ولهذا دخلت على الجملة الفعلية ، والباء بالدنيا وبالآخرة زائدة كما زيدت فى المبتدأ الذى لم تدخل عليه كأن وقد مثلناه .

والذى حمله على زعمه زوال إعمالها أنه لم يثبت زيادة الباء فى اسم كأن وثبتت زيادتها فى المبتدأ وقد اشتمل قوله على أربعة أمور :

منها : الأمران اللذان استلزمها قول الفارسى وقد شرحناهما .

ومنها : دعواه إلغاء كأن ولم يثبت ذلك إلا إذا اقترنت بما الزائدة كما فى قوله تعالى : « كأنما يساقون »(١) ودعواه أن الياء حرف تكلم كما أن الكاف حرف خطاب ، وهو لم يصرح بهذا ولكنه يلزمه لأنه لايمكنه أن يدعى أنه اسمها لأنه قد ادعى إلغاءها ، ولا يمكنه أن يدعى أنه مبتدأ لأمرين .

أحدهما : أن الياء ليست من ضمائر الرفع ، وإنما هى من ضمائر النصب والجر كما فى قولك أكرمنى غلامى .

---

(١) ٦ الأنفال .

والثانى : أنها لو كانت مبتدأ لكان ما بعدها خبراً ، ولو قيل مكان كأنى بك تفعل أنا تفعل لم ترتبط الجملة بالضمير ، وقد استقر أن الجملة المخبر بها لابد لها من رابط يربطها .

ومنها : أنه صرح بأنها قد دخلت على الجملة الفعلية فى قولهم كأنى بك تفعل فلا يخلو إما أن يدعى أن الباء فى بك زائدة والباء مبتدأ والأصل أنت تفعل ، فلما دخلت الباء على الضمير المرفوع انقلبت ضمير جر أو يدعى أن الباء متعلقة بيفعل فإن ادعى الأول فالجملة اسمية لافعلية ، وبطل قوله إنها دخلت على الجملة الفعلية ، وإن ادعى الثانى فلا يجوز فى العربية أن يقول عجبت منى ولا عجبت منك لا يكون الفاعل ضميراً متصلا بالفعل والمفعول ضميراً عائداً إلى ما عاد إليه ضمير الفاعل وقد تعدى إليه الفعل بالجار ، ولهذا زعم أبو الحسن فى قوله :

هوّن عليك فإن الأمور ... بكف الإله مقاديرها

أن على اسم منصوب بهوّن لا حرف متعلق بهون لأن الكاف على التقدير الأول مخفوضة بإضافة على ولا عمل فيها البتة ، وعلى التقدير الثانى منصوبة الوضع بالفعل ، ولا يجوز تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وينبغى له أن يقول بذلك فى مثل قوله تعالى « أمسك عليك زوجك »[1] وفى هذا الموضع مباحث ليس هذا موضعها لأن فيها خروجا عن المقصود .

والقول الثالث : لجماعة من النحويين رحمهم الله تعالى أن الكاف اسم كأن ، ولم تكن الخبر والباء ظرفية متعلقة بتكن إن قدرت كان تامة أو بمحذوف هو الخبر إن قدرت ناقصة ، وعلى هذا القول فالتاء فى تكن للخطاب لا للتأنيث وضميرها للمخاطب لا للدنيا وكذا البحث فى لم تزل ، وعلى القولين الأولين الأمر بالعكس التاء للتأنيث والضميران للدنيا وللآخرة ، وهذا القول خير من القولين قبله ، والمعنى كأنك لم تكن فى الدنيا وكأنك لم تزل فى الآخرة .

والقول الرابع : لابن عمرون ـ رحمه الله ـ أن الكاف اسم كأن وبالدنيا وبالآخرة خبر كأن ، وكل من جملتى لم تكن ولم تزل فى موضع نصب على الحال ، وإنما تمت الفائدة بهذا

---

(١) ٣٧ الأحزاب .

الحال والفضلات كثيراً ما يتوقف عليها المعنى المراد من الكلام كقولهم مازلت بزيد حتى فعل ، فإن الكلام لايتم إلا بقولهم حتى فعل ، وقد جاء ذلك فى الحال كقوله تعالى « فما لهم عن التذكرة معرضين »(١) فما مبتدأ ولهم الخبر ، والتقدير وأى شىء استقر لهم ومعرضين حال من الضمير المجرور باللام ، ولا يستغنى الكلام عنه لأن الاستفهام فى المعنى عنه لا عن غيره .

وخطر لى وجه ظننت أنه أجود من هذه الأقوال ، وهو أن الكاف اسم كان ولم تكن الخبر ، وبالدنيا فى موضع الحال من اسم كأن والعامل فى الحال العامل فى صاحبها وهو كأن كما عملت فى رطبا ويابسا من قوله :

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالى

المعنى : كأنك فى حالة كونك فى الدنيا لم تكن أى بها ، وكأنك فى حالة كونك فى الآخرة لم تزل أى بها ، وهذا عكس قول ابن عمرون .

فإن قلت : يدل على صحة ما قاله من أن جملة لم تكن ولم تزل حال لا خبر أنه قد روى كأنك بالدنيا ولم تكن وبالآخرة ولم تزل ، والجملة الحالية تقترن بالواو بخلاف الجملة الخبرية ، ويقال كأنك بالشمس وقد طلعت .

قلت : إن سلم ثبوت الرواية فالواو زائدة كما قال الكوفيون فى قوله تعالى « إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد »(٢) يصدون هو الخبر والواو زائدة وكما قال أبو الحسن فى قوله تعالى « فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى »(٣) إن وجاءته البشرى جواب لما والواو زائدة وفى قوله تعالى « حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها »(٤) أن فتحت جواب إذا والواو زائدة إلى غير ذلك ، وأما كأنك بالشمس وقد طلعت فلا نسلم ثبوته وهو مشكل على قولى وقوله ، إذا لا يصح على قوله أن يكون بالشمس خبرا عن اسم كان والتقدير كأنك مستقر بالشمس ، ولا يصح على قولى أن يكون قد طلعت خبرا عن اسم كأن لعدم الضمير ، فإذا كان لا يخرج على قوله ولا على قولى فما وجه ايراده على ما قلته .

---

(١) ٤٩ المدثر . (٢) ٢٥ الحج .

(٣) ٧٤ هود . (٤) ٧٣ الزمر .

فإن قلت : لم عدلت عما قاله من أن الظرف خبر والجملة حال أى عكس ذلك ؟

قلت : لوجهين أحدهما أن على ما قلته يكون الخبر محط الفائدة ، وعلى ما قاله يكون محط الفائدة الحال كما تقدم شرحه ، ولا شك أن يكون الخبر محط الفائدة أولى .

والثانى : أن العرب قالت : كأنك بالشتاء مقبل ، وكأنك بالفرج آت، فلفظوا بالمفرد الحال محل الجملة مرفوعا لا منصوبا ، نعم قول ابن عمرون متجه فى قول الحريرى :

كأنى بـــك تنحط   إلى القـــبر وتنغط

فهذا لا ينبغى أن يعدل فيه عن تخريجه فيكون الظرف خبرا ، وتنحط حالا عن ياء المتكلم لعدم الرابط ، على أن المطرزى خرجه على أن الأصل كأنى أبصرك ثم حذف الفعل لدلالة المعنى عليه فانفصل الضمير وزيدت الباء فى المفعول ، ولا شك أن فيه تكلفا من وجهين : إضمار الفعل وزيادة الباء مع إمكان الاستغناء عن ذلك ، ثم يكون قوله تنحط حالا من الكاف ولا خبر والفائدة متوقفة عليه ، إذ لو صرح بالمحذوف فقيل كأنى أبصرك لم يتم المراد فما قاله ابن عمرون أولى لسلامته من هذا التكلف ، ولا يلزم من تعين قول ابن عمرون فى هذا الموضع أن يحمل عليه كأنك بالدنيا لم تكن ، لأن ذا تركيب آخر مغاير لهذا التركيب ، ومثل قول الحريرى قولهم ، كأنى بك تفعل كذا ، وقد انتهى القول فى هذه المسئلة على ما اقتضاه الحال من ضيق الوقت وإعجال المتقاضى للكلام المذكور ،

المحتوى

باب العدد

المسائل النحوية

الأساليب العربية

من كتب التراث

الأسئلة والأجوبة